







مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية  
سلسلة «الدورات»

# افريقيا كأفق للتفكير



---

الدورة 43 لأكاديمية المملكة المغربية

الرباط : 8-11 دجنبر 2015  
25-28 صفر 1437

# أكاديمية المملكة المغربية

أمين السر الدائم : عبد الجليل لحجمري  
أمين السر المساعد: عبد اللطيف بنعيد الجليل  
رئيسة الجلسات : رحمة بورقية  
المقرر : مصطفى الزبّاخ

العنوان : شارع محمد السادس (الإمام مالك سابقا)، كلم 4، ص. ب. 5062  
الرمز البريدي 10170  
الرباط - المملكة المغربية

الهاتف : (05 37) 75.51.24/35/57/(05 37) 75.52.00  
البريد الإلكتروني : E-mail : arm@alacademia.org.ma  
فاكس : Fax : 05.37.75.51.01/89/78

---

الإيداع القانوني : 2016MO5400  
ردمك : ISBN : 978-9981-46-089-8

---

الآراء المعبر عنها في هذا الكتاب تلزم أصحابها وحدهم

## أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

- هنري كيسنجر : و.م. الأمريكية.  
بو شو شانغ : الصين.  
عبد اللطيف بنعبد الجليل : المملكة المغربية.  
إدريس العلوي العبدلأوي : المملكة المغربية.  
عبد الكريم غلاب : المملكة المغربية.  
الحسن بن طلال : م. الأردنية الهاشمية.  
محمد بنشريفة : المملكة المغربية.  
عبد الله عمر نصيف : م.ع. السعودية.  
حبيب المالكي : المملكة المغربية.  
فؤاد سزكين : تركيا.  
أحمد الضبيب : م.ع. السعودية.  
محمد علال سيناصر : المملكة المغربية.  
إدريس الضحّاك : المملكة المغربية.  
محمد شفيق : المملكة المغربية.  
أحمد مختار امبو : السينغال.  
لورد شالفونت : المملكة المتحدة.  
إدريس خليل : المملكة المغربية.  
أيف بوليكان : فرنسا.  
عبّاس الحراري : المملكة المغربية.  
عمر عزمان : المملكة المغربية.  
بيدرو راميريز فاسكينز : المكسيك.  
أندرية أزولاي : المملكة المغربية.  
محمد جابر الأنصاري : مملكة البحرين.  
محمد فاروق النبهان : المملكة المغربية.  
الحسين وگّاگ : المملكة المغربية.  
عبد الله العرووي : المملكة المغربية.  
رحمة بورقية : المملكة المغربية.  
أناثولي گروميكو : روسيا.  
عبد الحليل لحجمري : المملكة المغربية.  
إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا : البرتغال.



# مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

## I - سلسلة «الدورات» :

- 1 - «القدس تاريخياً وفكرياً»، الرباط، مارس 1981.
- 2 - «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، الرباط، نونبر 1981.
- 3 - «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، الرباط، أبريل 1982.
- 4 - «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، مراكش، نونبر 1982.
- 5 - «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، فاس، أبريل 1983.
- 6 - «الالتزامات الخُلقية والسياسية في غزو الفضاء»، الدار البيضاء، مارس 1984.
- 7 - «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، مراكش، أكتوبر 1984.
- 8 - «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، فاس، أبريل 1985.
- 9 - «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، أكادير، نونبر 1985.
- 10 - «القرصنة والقانون الأممي»، الرباط، أبريل 1986.
- 11 - «القضايا الخُلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، أكادير، نونبر 1986.
- 12 - «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، باريس، يونيو 1987.
- 13 - «خصائص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، طنجة، أبريل 1988.
- 14 - «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد»، الرباط، نونبر 1988.
- 15 - «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، باريس، يونيو 1989.
- 16 - «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، مدريد، دجنبر 1989.

- 17 - «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، فاس، مايو 1990.
- 18 - «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، الدار البيضاء، أبريل 1991.
- 19 - «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟»، الرباط، أكتوبر 1991.
- 20 - «التراث الحضاري المشترك بين إسبانيا والمغرب»، غرناطة، أبريل 1992.
- 21 - «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرين»، الرباط، نونبر 1992.
- 22 - «المعرفة والتكنولوجيا»، الدار البيضاء، مايو 1993.
- 23 - «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، الرباط، دجنبر 1993.
- 24 - «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترايبية»، فاس، أبريل 1994.
- 25 - «الدول النامية بين المطلب الديمقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، الرباط، نونبر 1994.
- 26 - «أَيُّ مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟»، لشبونة، مايو 1995.
- 27 - «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، الرباط، أبريل 1996.
- 28 - «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط؟»، عمّان، دجنبر 1996.
- 29 - «العولمة والهوية»، الرباط، ماي 1997.
- 30 - «حقوق الإنسان والتصرّف في الجينات»، الرباط، نونبر 1997.
- 31 - «لماذا احترقت النمر الأسبوية؟»، فاس، ماي 1998.
- 32 - «القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟»، الرباط، نونبر 1998.
- 33 - «هل يشكّل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع؟»، الرباط، ماي 1999.
- 34 - «فكر الحسن الثاني : أصالة وتجديد»، الرباط، أبريل 2000.



- 35 - «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، الرباط، نونبر 2000. (مجلدان باللغة الفرنسية).
- 36 - «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، الرباط، نونبر 2001. (مجلد واحد باللغة العربية).
- 37 - «أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر»، الرباط، أبريل 2001.
- 38 - «أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة»، الرباط، نونبر 2001.
- 39 - «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، أي أفق؟»، الرباط، أبريل 2002.
- 40 - «الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم»، الرباط، دجنبر 2002.
- 41 - «الذكرى الخمسون لثورة المَلِك والشعب»، الرباط، غشت 2003.

## II - سلسلة «التراث» :

- 42 - «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزآن، تحقيق محمد بنشريفة، 1984.
- 43 - «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.
- 44 - «مَعْلَمَة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.
- 45 - «ديوان ابن فَرْكُون» تقديم وتعليق محمد بنشريفة، ماي 1987.
- 46 - «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.

- 47 - «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع المَلْحُون» 1990.
- 48 - «عمدة الطيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1990/1411.
- 49 - «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حققه وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1991/1411م.
- 50 - «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المَلْحُون»، 1991.
- 51 - «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني - القسم الثاني وفيه : «تراجم شعراء المَلْحُون»، 1992.
- 52 - «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية»، تصنيف عز الدين بناني، 1995.
- 53 - «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع»، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.
- 54 - «مُعَلِّمة المَلْحُون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية»، تصنيف محمد الفاسي، 1997.
- 55 - «رحلة ابن بطوطة»، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.
- 56 - «كنّاش الحائك»، تحقيق مالك بنّونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999.
- 57 - «الأناشيد الوطنية المغربية ودورها في حركة التحرير»، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 2005.
- 58 - «مذكرات مهندس الماء في القرن العشرين»، تأليف روبر امبروگجي، 2006.
- 59 - «حكايات في الماء»، تأليف روبر امبروگجي، 2006.
- 60 - «الأطلنّيد : زيارة جديدة في ضوء سنة 2000»، تأليف روبر امبروگجي، 2006.
- 61 - «العطاء العربي لحضارة الماء والنهضة الأوروبية»، تأليف روبر امبروگجي، 2006.

- 62 - «مرشد مُهندس الماء»، تأليف روبر امبرو وُكجي، 2006.
- 63 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ عبد العزيز المغراوي، 2008.
- 64 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ الجيلالي أمّيرد، 2008.
- 65 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ محمد بن علي ولد أرزين، 2009.
- 66 - «مساجد فاس وشمال المغرب»، تأليف ماصلو 1937، أُعيد طبعه طبق الأصل.
- 67 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ عبد القادر العلمي، 2009.
- 68 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ التهامي المدغري، 2010.
- 69 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ أحمد الكندوز، 2011.
- 70 - «متن المثل المغربي الدارج»، جمع وضبط وتحقيق الجمعية المغربية للتراث اللغوي، 2010.
- 71 - «أغاني السقا ومغاني الموسيقى أو الارتقا إلى علوم الموسيقى»، للشيخ إبراهيم التادلي، تحقيق ودراسة عبد العزيز بن عبد الحليل، 2011.
- 72 - «النوبات الأندلسية المدونة بالكتابة الموسيقية»، (الجزء الخامس : نوبات المائة)، إنجاز يونس الشامي، 2011.
- 73 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ أحمد الغرابلي، 2012.
- 74 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ إدريس بن علي السناني، 2013.
- 75 - «موسوعة الملحون»، ديوان السلطان مولاي عبد الحفيظ، 2014.
- 76 - «موسوعة الملحون»، ديوان الشيخ أحمد بن علي المسفيوي الدمناتي، 2016.

### III - سلسلة «تاريخ المغرب» :

- 77 - «الإلام»، تأليف محمد التازي سعود، طبع سنة 2006، وهو مدخل لتاريخ شمال أفريقيا القديم.
- 78 - «سلا ورباط الفتاح، أسطولهما وقرصنتهما الجهادية»، تأليف جعفر بن أحمد الناصري وتحقيق أحمد بن جعفر الناصري، 6 أجزاء، 2006.

- 79 - «تاريخ شمال أفريقيا القديم»، تأليف اصْطيفان اَكْصِيل، ترجمه إلى العربية محمد التازي سعود في 8 أجزاء، 2007.
- 80 - «المغرب العتيق»، تأليف جيروم كَرْكُوپينو، ترجمه إلى العربية محمد التازي سعود، جزء واحد، 2008.
- 81 - «العرائش في تاريخ المغرب قبل عهد الحماية : جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والعمرانية»، تأليف إدريس شهبون، 2014.

#### IV - سلسلة «المعاجم» :

- 82 - «المعجم العربي - الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.
- 83 - «المعجم العربي - الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.
- 84 - «الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية» تأليف محمد شفيق، 1999.
- 85 - «المعجم العربي - الأمازيغي» الجزء الثالث، تأليف محمد شفيق، سنة 2000.

#### V - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

- 86 - «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القيم الروحية والفكرية، 1987.
- 87 - «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1407/1986).
- 88 - محاضرات الأكاديمية.
- 89 - «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، الرباط، فبراير 1988/1408.
- 90 - «الشريعة والفقهاء والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

- 91 - «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.
- 92 - «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1990/1410.
- 93 - «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مكناس، 1991/1412.
- 94 - «قضايا استعمال اللغة العربية»، (الندوة الأولى)، الرباط، 1993/1414.
- 95 - «المغرب في الدراسات الاستشراقية»، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مراكش، 1993/1413.
- 96 - «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية، طنجة، 1995.
- 97 - «مستقبل الهوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان، 1997/1417.
- 98 - «هجرة المغاربة إلى الخارج»، الناظور، 1999/1419.
- 99 - «الموريسكيون في المغرب»، الندوة الثانية، شفشاون، 2000/1421.
- 100 - «الأمثال العامية في المغرب، تدوينها وتوظيفها العلمي والبيداغوجي»، الرباط، دجنبر 2001.
- 101 - «ثقافة الصحراء : مقوماتها المغربية وخصوصياتها»، الرباط، مارس 2002.
- 102 - «التطرف ومظاهره في المجتمع المغربي»، الرباط، مايو 2004.
- 103 - «الوجود البرتغالي في المغرب وآثاره»، آسفي، أكتوبر 2004.
- 104 - «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»، (الندوة الثانية)، فاس، مايو 2005.
- 105 - «الحكاية الشعبية في التراث المغربي»، الرباط، شتنبر 2005.
- 106 - «الوطن والمواطنة وآفاق التنمية البشرية»، الرباط، يونيو 2006.
- 107 - «المغرب في فكر ابن خلدون»، فاس، مارس 2007.
- 108 - «العادات والتقاليد في المجتمع المغربي»، مراكش، نونبر 2007.

- 109 - «فاس في تاريخ المغرب»، طُبع في مجلدين، (القسم الأول والقسم الثاني)، فاس، دجنبر 2008.
- 110 - «اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي بالمغرب»، الرباط، أكتوبر 2011.
- 111 - «الهوية المغربية في ضوء محدداتها الدستورية»، الرباط، أكتوبر 2012.
- 112 - «تخليق الحياة العامة في المغرب»، الرباط، نونبر 2013.
- 113 - «الثقافة المغربية ورهانات التنمية»، الرباط، دجنبر 2014.

#### VI - سلسلة مجلة «الأكاديمية» :

- 114 - «العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لوقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980.
- 115 - «الأكاديمية» العدد الأول، سنة 1984.
- 116 - «الأكاديمية» العدد الثاني، سنة 1985.
- 117 - «الأكاديمية» العدد الثالث، سنة 1986.
- 118 - «الأكاديمية» العدد الرابع، سنة 1987.
- 119 - «الأكاديمية» العدد الخامس، سنة 1988.
- 120 - «الأكاديمية» العدد السادس، سنة 1989.
- 121 - «الأكاديمية» العدد السابع، سنة 1990.
- 122 - «الأكاديمية» العدد الثامن، سنة 1991.
- 123 - «الأكاديمية» العدد التاسع، سنة 1992.
- 124 - «الأكاديمية» العدد العاشر، سنة 1993.
- 125 - «الأكاديمية» العدد 11، سنة 1994.
- 126 - «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.

- 127 - «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.
- 128 - «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.
- 129 - «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب، سنة 1998.
- 130 - «الأكاديمية» العدد 16، سنة 1999.
- 131 - «الأكاديمية» العدد 17، سنة 2000.
- 132 - «الأكاديمية» العدد 18، سنة 2001.
- 133 - «الأكاديمية» العدد 19، سنة 2002.
- 134 - «الأكاديمية» العدد 20، سنة 2003.
- 135 - «الأكاديمية» العدد 21، سنة 2004.
- 136 - «الأكاديمية» العدد 22، سنة 2005.
- 137 - «الأكاديمية» العدد 23، سنة 2006.
- 138 - «الأكاديمية» العدد 24، سنة 2007.
- 139 - «الأكاديمية» العدد 25، سنة 2008.
- 140 - «الأكاديمية» العدد 26، سنة 2009.
- 141 - «دليل الأكاديمية وحصيلة أعمالها في ذكراها الثلاثين» (1400-1431هـ / 1980-2010 م).
- 142 - «الأكاديمية» العدد 27، سنة 2010.
- 143 - «الأكاديمية» العدد 28، سنة 2011.
- 144 - «الأكاديمية» العدد 29، سنة 2012.
- 145 - «الأكاديمية» العدد 30، سنة 2013.
- 146 - «الأكاديمية» العدد 31، سنة 2014.
- 147 - «الأكاديمية» العدد 32، سنة 2015.
- 148 - «الأكاديمية» العدد 33، سنة 2016.





## الفهرس

- خطاب افتتاح الدورة ..... 21
- عبد الجليل لحجمري  
أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية
- كلمة تأبين في حق المرحوم عبد اللطيف بريش ..... 31
- عبد اللطيف بنعبد الجليل  
أمين السر المساعد لأكاديمية المملكة المغربية
- تقديم موضوع الدورة ..... 37
- رحمة بورقية  
عضوة أكاديمية المملكة المغربية  
رئيسة الجلسات
- فكر " ما بعد الاستعمار " في أفريقيا ..... 51
- حلمي شعراوي  
مدير سابق لمركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة - مصر
- نحو رؤية مغاربية جديدة تجاه إفريقيا - منطلقات التفكير ..... 65
- امحمد مالكي  
عميد كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس مسقط - سلطنة عمان
- أي منظور للتفكير في مستقبل إفريقيا؟ ..... 83
- محمد الكتاني  
عضو أكاديمية المملكة المغربية

- الأوهادا : خطوة ناجعة نحو الاندماج الإفريقي في القانون والقضاء ... 95  
إدريس الضحاك  
عضو أكاديمية المملكة المغربية
- الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا وحالة التدافع الدولي ..... 107  
أمانى الطويل  
مديرة وحدة العلاقات الدولية والبرنامج الإفريقي بمركز الأهرام - مصر
- إفريقيا في ظل الجيو-سياسة الدولية الراهنة: قراءة في أنماط التجاذب  
الاستراتيجي للقوى الدولية صوب إفريقيا ..... 143  
عادل المساوي  
أستاذ باحث في العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط
- في التواصل الثقافي بين المغرب وإفريقيا ..... 157  
محمد بنشريفة  
عضو أكاديمية المملكة المغربية
- المغرب وإفريقيا: من التعاون السياسي والتضامن الاقتصادي إلى تقوية  
الروابط الدينية التاريخية بفاعلية متجددة ..... 179  
عباس الجراي  
عضو أكاديمية المملكة المغربية
- علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء : الخصوصيات  
والدينامية الحالية ..... 201  
يحيى أبو الفراح  
مدير معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس بالرباط
- العلاقات بين المغرب ودول غرب إفريقيا ..... 213  
أحمد التوفيق  
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب

- الإسلام في إفريقيا وديناميات تغيير السلوك خلال العشرية القادمة..... 223  
أحمد عبادي  
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء - المغرب
- الدستورية والقضاء الدستوري في إفريقيا : أية آفاق؟ ..... 237  
محمد أشركي  
رئيس المجلس الدستوري - المغرب
- دور اللغة العربية في توطيد العلاقات الإفريقية المغاربية ..... 259  
عبد اللطيف عبيد  
الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية - تونس
- الإسلام بإفريقيا الصيرورة التاريخية وأنماط التدين بغرب إفريقيا ..... 265  
رحال بوبريك  
مدير مركز الدراسات الصحراوية، جامعة محمد الخامس بالرباط
- شعار "إفريقيا الناهضة" وتحديات التحول الاقتصادي في إفريقيا ..... 283  
فاطمة الحراق  
أستاذة باحثة - المغرب
- إفريقيا بين طموح التحول ومعوقات التنمية ..... 299  
الحسين وگاگ  
عضو أكاديمية المملكة المغربية



## خطاب افتتاح الدورة

عبد الجليل لحجمري

أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية

السادة العلماء الضيوف،

أيتها السيدات، أيها السادة؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ وبعد،

أحييكم التّحية التي أنتم أهل لها، وأرحّب بكم في الرباط عاصمة المملكة المغربية، شاكرًا لكم استجابتكم الكريمة لدعوة أكاديمية المملكة المغربية وتحملكم عناء السفر؛ ولا يخامرني شكّ في أن أشغال هذه الدورة الجديدة ستكون امتدادا للدورات السابقة، وقد حالفها النجاح والتوفيق.

وإنه لشرفٌ كبير أن يرعى مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأمدّ في عمره، الدورة الثالثة والأربعين لأكاديمية المملكة المغربية، مما يعكسُ حرصَ جلالتة على دعم الثقافة والمعرفة والفكر المتنوّر.

يأتي اهتمام الأكاديمية وعنايتها بموضوع إفريقيا كأفق للتفكير، تحقيقاً لما حُدِّد للأكاديمية من أهداف تروم تشجيع وتنمية البحث والاستقصاء في أهم ميادين النشاط الفكري، سواء تعلق الأمر بعلوم العقائد والفلسفة والأخلاق والقانون والتاريخ والآداب والفنون الجميلة، والعلوم والتربية والدبلوماسية، والاقتصاد والتعمير والتقنيات التطبيقية أو بما سواها؛ وفي إطار ملتقى دائم لتبادل الآراء، وخلق جوِّ الصداقة والوثام، وتضافر الجهود لمواصلة الأعمال الهادفة إلى الصالح العام.

وحين أنعم عليّ صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله وأعزه، وشرفني بمهمة نبيلة أمينا للسرِّ الدائم للأكاديمية، أعطى جلالتة توجيهاته السامية من أجل تفعيل وإعادة هيكلة الأكاديمية حتى تقوم بأداء المهمة المنوطة بها، خدمة للإشعاع العلمي والثقافي للمملكة، وإسهاما منها في التفكير في الاشكاليات والقضايا المطروحة على عالم اليوم، وترسيخاً لفضائل الحوار الثقافي المثمر والبناء.

وتشهد الحصيلة العلمية للأكاديمية المملكة المغربية على غنى مسيرتها الفكرية منذ نشأتها سنة 1977، وعقد دورتها التأسيسية بمدينة فاس برئاسة مؤسسها جلاله الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، في 21 أبريل 1980؛ والحال أن مهام وأهداف الأكاديمية كما حددها الظهير المؤسس لها ما زالت مُلائمة وممتلئة للرأهنية. فبفضل الاستقلالية التي يمنحها لها الظهير المؤسس، والرعاية الملكية السامية التي ما فتى جلاله الملك محمد السادس أيده الله ونصره يسبغها على المؤسسة، سيكون بإمكانها في إطار انطلاقها الرهنة مواصلة مهامها بوصفها أكاديمية وطنية تسهم في الإشعاع الفكري والنهوض الثقافي للمملكة؛ وإننا

نتطلع - تبعاً لتوجيهات جلالته - إلى القيام بإعادة هيكلة الأكاديمية ومراجعة إطارها القانوني، حتى يتسنى لها الرفع من قدرتها في استقطاب الكفاءات العلمية والفكرية من كل المجالات، ولتغدو حاضنة ومستقطبة للمعرفة والإبداع؛ ولن يتأتى لنا ذلك إلا بتوفير الإطار التشريعي المناسب، والخطط المحكمة، والموارد البشرية والمالية اللازمة.

أيها السيدات، أيها السادة؛

تعلمون علم اليقين، أن الأكاديميات حاضنة للمعارف المتنامية، وقطب للإشعاع الثقافي، وإذا ما ظلت قاعدة عملها مبنية على السرية والدورات المنتظمة، فإن أثرها سيظل محدوداً بمقدار ما سيستفيده المجتمع من ذلك؛ لقد ولّى عصر الأكاديميات المغلقة وبات الرهان مُجسداً بربط الحق في التنمية بالحق في المعرفة المتميزة، واستغلال ما تتيحه التكنولوجيا لتوفير خدمة ثقافية ليس للنخبة العلمية فحسب، ولكن للجمهور العريض بمن فيهم الطلبة والجامعيون.

لأجل ذلك، وإذا ما أرادت أكاديمية المملكة المغربية أن يتحقق لها مزيدٌ إشعاع ثقافيٍّ مُستنيرٍ انطلاقاً من الأهداف المحددة لها، فإنه من الضروري أن تنفتح على الأوساط العلمية والثقافية المُشعّة بالنبوغ، حتى تتوفر للجمهور العريض سُبُل الولوج إلى المعرفة المميّزة ليبلغ المرامي ويحرز قصب السبق في مختلف مجالات الثقافة والمعرفة؛ بهذا توفر الأكاديمية خدمة عمومية لها أهميتها وجدواها بما تمنحه للباحثين من وسائل عمل لا محيد عنها؛ وما احتضان الأكاديمية مؤخرًا للجنة الوطنية المغربية للتربية والثقافة والعلوم بصفة مؤسسية، إلا تكريساً لهذا التوجّه؛ لذا ينبغي مواصلة بذل الجهود الحثيثة بغرض

إضفاء مزيدٍ من الحيوية على البعد التنويري للأكاديمية، وتقوية نجاعة عملها الثقافي ضمن السياسات العمومية.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

فُجِعَتْ أكاديمية المملكة المغربية في وفاة عَلمٍ من أعلامها وفارسٍ من فرسانِ البحث العلمي البروفيسور عبد اللطيف بريش أمين سرها الدائم السابق، وقد كان رحمه الله مثالا للمثقف والعالم المتنور، اعتلى منابر الفكر ومجالات المعرفة بانتمائيه إلى الرعيل الأول من الأطباء المغاربة، وأنجز العديد من الأبحاث القيمة التي تعدّ اليوم مرجعا في مجالها العلمي. لقد أخلص البروفيسور بريش لقيم الوفاء في العمل بصمت وبدون نرجسية، مُدافعا عن الفضيلة بدون عصبية من أجل إسعاد الآخرين.

ولا تمتلك كلماتي، مهما سَعت، التعبيرَ لكم عن مشاعر الفقد التي تُخالجني في هذه اللحظة المؤثرة التي أستعرض فيها ما أسداه المرحوم بريش للبحث العلمي ولأكاديمية المملكة من خدمات جليلة، صادقا ومخلصا كان، وحسبه خلودا، أننا نعجز عن أن نُحصي فضائله ومناقبه، رحمه الله وأدخله فسيح الجنان.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

كلّ أفق للتفكير هو دوما مَنبِتُ الحضارات وشيمة الشعوب الراقية، وحين تضع الأكاديمية اليوم إفريقيا موضع تفكيرٍ، فلأنها قارةٌ توجد في صلب انتقالات تاريخية هامة، إنها المحرّك الآتي للنموّ العالمي. إن اختيارنا لهذا الموضوع، كما لا يخفى عليكم، ليس وليد الصدفة، بل يندرج في سياق الخطى الرشيدة



لصاحب الجلالة الذي فتح أوراشاً واعدت للتعاون مع بلدان هذه القارة . كما أن كل التقارير الدولية الاستشرافية، لا تخلو من التأكيد على الموقع الاستراتيجي لها حالا واستقبالا وعلى الأصعدة كافة. ويكفي التذكير هنا بما تعيشه المجتمعات الإفريقية من تحولات عميقة، وما تواجهه من تحديات في المجالات الديمغرافية والاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية والثقافية كافة. لأجل ذلك، نتطلع لنجعل من هذه الدورة منتدًى فكرياً للتعبير عن انشغالات الشعوب الإفريقية، وتحليل رؤاها لذاتها، واستشراف مستقبلها. سيكون القرن الحادي والعشرون قرن إفريقيا بامتياز، فإلى أي حد يمكن اعتبار هذا التصور رأياً مُعللاً تسنده حجج معلومة، أم هل هو مجرد حلم بعيد المنال؟

تُعتبر القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وتملك موارد طبيعية هائلة في مجالات المياه والزراعة والطاقة والتعدين لم يُستغل معظمها بعد، خلافاً للوضع في باقي قارات العالم، التي تكاد تكون استنزفت معظم مواردها، كل ذلك يُؤهل إفريقيا لأن تسهم في تطوير الاقتصاد العالمي خلال العقود الآتية، ويجعل منها قارة المستقبل. بإفريقيا أيضاً أكثر من ألف لغة يتم التحدث بها (وقدّرتها اليونيسكو بألفي لغة)؛ إفريقيا قارة تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الحياة، يوازيه تعدد لا ينضب في عالم الأفكار والآراء.

لأجل ذلك، تقتضي التحولات التي تحياها إفريقيا المعاصرة، فتح أفق للتفكير يتجاوز الصور النمطية والقوالب الجامدة التي ترادف بين إفريقيا وحالات العنف والصراعات الداخلية السياسية والإثنية الملفوفة بواقع الفقر والتخلف وانتشار الأمية والمجاعة والأمراض الفتاكة.

وعلى الرغم مما يحتويه إفريقيا من ثروات طبيعية وبشرية هائلة، إلا أن ثمة العديد من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، أبرزها تدني مستوى التعليم، وضغط الديون الخارجية للدول، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على حدّ سواء. تصنف الدول الإفريقية ضمن الدول المتخلفة اقتصادياً؛ فبالرغم من أنها تستوعب 13% من سكان العالم، إلا أنها لا تحوز على أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونصيبها في التجارة العالمية، في مطلع الألفية الجديدة، لم يزد عن 2%، كما أن دولها هي الأقل فيما يتعلّق بنسبة الاستثمار قياساً بالدول والمناطق النامية الأخرى في العالم. وإفريقيا ما زالت بحاجة إلى تحسين وتطوير البنيات التحتية، والطرق والكهربية. ما زال الإنسان الإفريقي بحاجة إلى التعليم والولوج إلى المرافق الصحية، والحصول على قروض تمويلية لإنجاز المشاريع، وتجويد الحكامة جلباً لمزيد من الاستثمارات وخلق فرصٍ للشغل.

ولا بدّ من الاعتراف أيضاً، أن ثمة جملة من التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية اليوم، متصلة في عمومها بالتغيرات المناخية وقضايا الأمن وتوفير مصادر الطاقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية واستغلالٍ أنجع للموارد الطبيعية.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

تعتبر العلوم والآداب والبحث العلمي قاطرة التنمية في المجتمعات الحديثة؛ وللقارة الإفريقية من المؤهلات البشرية والمعرفية ما يؤهلها للمساهمة بفعالية في تطوير هذه المجالات باعتماد التكنولوجيات الحديثة، ودعم الباحثين الشباب للحد من هجرة الأدمغة والاستفادة من خبرتهم في إغناء البحث النظري

والتطبيقي. للشباب الإفريقي اليوم، من النباهة المعرفية والرغبة في التعلّم ما يوفرّ للقارة حاجات تؤهلها لتحقيق مجتمع المعرفة، في تفاعل مُستدام مع متطلبات سوق الشغل. كما أن نبوغ الشباب الإفريقي وكفاءاته التقنية يستقطبان المستثمرين الأجانب لتمويل البحث العلمي في كافة المناحي، وبالأخصّ في العلوم الرياضية والفيزيائية والفلكية؛ فقد طوّر الاتحاد الإفريقي السنة الماضية منصة للعلوم والتقانات تمنح لإفريقيا بيئة سليمة وملائمة؛ وهذا توجه استراتيجي مستقبلي يمكن من الاستفادة الآنية من نتائج هذه الأبحاث ويغني الدراسات العلمية.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

ها نحن نُشرع مرة أخرى رحاب أكاديمية المملكة المغربية لنخبة لامعة من الأكاديميين والمفكرين والخبراء من إفريقيا ومن قارات أخرى، لتدارسِ محاورٍ في غاية العمق حول الفكر الإفريقي، والهويات والتنوع الإثني والثقافي؛ كل ذلك، من أجل التفكير في إفريقيا بشكل مغاير ليس فقط على مدى أربعة أيام متتالية، بل من أجل أن يدوم تفكيرنا بغنى ما ستداولونه من أفكار وأسئلة تتجاوز حدود الزمان والمكان؛ حين تضع اليوم أكاديمية المملكة المغربية إفريقيا أفقا للتفكير فلاقتناعها بأهمية الحوار الثقافي الطافح بمضامين التضامن والتسامح في عالم أضحى أكثر تعقيدا وقلقا، وإيماننا منها بجدوى صلة الثقافة بالتنمية راهنا، وهي صلة تتخطى كلّ وساطة مادية زائلة، لصالح وساطة فكرية دائمة وموصولة، تتشكل عبر التاريخ وتتفاعل مع مجالات الحياة وتحديات الأوضاع، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية. من هنا تأتي جدوى التفكير الفلسفي الموازي للتفكير العلمي؛ نعم، بإفريقيا عطاءً فلسفي زاخرٌ، هو أيضا سبيلٌ للتفكير والتأمل

في قضايا العصر وتحدياته؛ شأنه شأن الآداب الإفريقية الزاخرة بإبداعات إنسانية رفيعة ورؤية جمالية، إنها آداب عالمية طليعية، لم يعد أفق تخيلها مقتصرًا فقط على تناول قضايا الهوية والتراث والجهل والفقر، بل هي آداب إنسانية تزيّن وجه إفريقيا بتحف أدبية ملحمية وأسطورية معاصرة، نالت العديد من جوائز نوبل، كما هو الشأن مع Wale Soyinka من نيجيريا، ونجيب محفوظ من مصر، و Doris Lessing و Nadine Gordimer و John Coetzee من إفريقيا الجنوبية، و من زنبابوي.

عديدة، إذن، هي التحديات المطروحة اليوم أمام إفريقيا، وجلها معروفة لديكم؛ لعل أبرزها تحديات التربية والتعليم. تعرف إفريقيا انتشار الأمية، وفي الآن ذاته هناك مبادرات رائدة لتجاوز هذا الوضع المرتبط بأساليب التلقين التقليدية، منها تجارب رائدة في العديد من الدول الإفريقية تخصّ مثلا المدارس المتنقلة، والتعليم الإلكتروني المفتوح، والتعليم عن بُعد، وجلها وسائل تمكّن من انتشار وتبادل المعارف، وتسمح بإنشاء المدارس الافتراضية، ودعم التمدرس لتقليص الهوة بين التعلّم والشغل والعيش الكريم.

اسمحوا لي، أيتها السيدات أيها السادة، أن أستبق حواركم بسؤال يهمّ ماهية تحديات المستقبل الإفريقي في ظل عالم يتعوّل بشكل متزايد ومتسارع يوما بعد يوم.

إذا صدقنا الدراسات الاستشرافية، وهي دوما غير مخطئة في تنبؤاتها لاعتمادها على الدقة العلمية، فإن وجود مليار نسمة بإفريقيا بطبقة وسطى آخذة في التزايد، يُمثّل رافداً مهماً من روافد النمو المتوقع على المدى القريب، إذ

من المرتقب أن يرتفع عدد الأسر الإفريقية التي تتمتع بدخّل يوفر لها نوعاً من الرفاهية من 85 إلى 130 مليون أسرة بحلول عام 2020. بيد أن الثروة الكبيرة لإفريقيا لا يستفيد منها إلا عدد قليل، فهجرة الرأسمال الإفريقي ناهزت 69 مليار دولار سنة 2014؛

لدينا، رغم ذلك، مؤشرات تنبئ بالتفاؤل؛ فبحسب تقرير لصندوق النقد الدولي، هناك منذ 2003 ستّ من عشر اقتصاديات أكثر دينامية في العالم هي اقتصاديات إفريقية؛ كما أن مؤشر الناتج الداخلي الخام لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، قد ارتفع بمعدل 5% إلى 7% خلال السنة الواحدة. ولم يعد التطور الاقتصادي بإفريقيا رهين المساعدات الخارجية بقدر ما أضحى قائماً على مصادر التمويل الداخلي ونماء الاقتصاديات المحلية، مما يؤهله لارتداد أفق الثورة الصناعية الثالثة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة شمسية وريحية وحرارية أرضية، تستفيد منها المناطق النائية والمعزولة، والتي لم يسبق لها الاستفادة من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نعم، تركز إمكانات المستقبل على الاستثمارات الرأسمالية، بيد أنها تعتمد كذلك على التنمية الثقافية وتحقيق الجودة في برامج التربية والتعليم، وتطوير تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة وجعلها في خدمة المعرفة، وتشبيد مجتمع المعلومات.

أيتها السيدات، أيها السادة؛

أجدد لسعادتكم جميعاً الشكر على تلبينكم الدعوة لحضور أشغال الدورة الثالثة والأربعين لأكاديمية المملكة المغربية، وأتمنى لكل المشاركين التوفيق في البحث والاستقصاء الصائب؛ فنحن نجتمع بهدف التفكير وتقديم الاقتراحات

والأفكار الملائمة لقارتنا الإفريقية التي نريد أن تحظى بالسلم والديمقراطية  
وتنعم بالرخاء والتقدم؛

بتربية وثقافة وعلوم اليوم نبي مجتمع الغد؛ هذه مسؤوليتنا المشتركة، وهذا  
قَدْرنا المشترك أيضا!

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

---

## كلمة تأبين المرحوم عبد اللطيف بريش

عبد اللطيف بنعبد الجليل

أمين السر المساعد

حضرات السيدات والسادة،

لا أخفيكم أن الاحتفاء بروح الفقيه البروفيسور بريش، الذي ربطتني به وشائج الصداقة الأخوية، يملأ وجداني بحزن شديد، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

وتعود بي الذاكرة إلى سنة 1950 عندما التقينا لأول مرة ونحن نجتاز معاً اختبارات الباكالوريا، كان يبدو لي باستمرار شاباً يتميز بالهدوء والاتزان على نحو طبيعي. وهو نفس الاتزان الذي كان يتحلى به خلال اجتماعات الخلايا السرية التي كان ينظمها مسؤولو الحركة الوطنية حين كنا نلتقي معاً في سياق إعداد جيلنا آنذاك لمرحلة الاستقلال.

ويعود القدر مجدداً ليجمع بيننا مرة أخرى خلال السنة الجامعية 1968-1969 عندما كان البروفيسور بريش ضمن فوج المغاربة المبرزين الأوائل ليصبح عندئذ أستاذاً في الطب سنة 1969، وهذا ما رشحه ليشارك في تأسيس أول كلية للطب والصيدلة في الجامعة المغربية آنذاك. وقد أتاحت لنا الوظائف التي تقلبنا فيها معاً داخل الجامعة كثيراً من فرص اللقاء والتعاون. وهكذا عيّن البروفيسور بريش عميداً بكلية الطب، في حين تقلدت في نفس الجامعة مهمة عميد لكلية العلوم، خلال نفس السنة. ولا تفوتني هنا الإشارة إلى إسهامات الفقيه القيمة في الإصلاح الجامعي سنة 1975 حين قدم اقتراحات سديدة تتعلق بدراسة الطب، وأخرى تهتم على الخصوص وضعية الأساتذة الباحثين.

لقد عمل رحمه الله، وهو على رأس كلية الطب، على النهوض بكثير من أنشطتها، متحلياً في ذلك بحكمته وخبرته المعهودة التي كان يشهد له بها كل زملاء جيله من الأساتذة الباحثين والأجيال الموالية التي كانت تُكن له كل الاحترام والتقدير، وتعترف له بحسن الجميل.

كما أن مسؤوليته كعميد لم تمنعه من مواصلة مهام التدريس والطب، بل كان يقوم بالمهمتين معا بكل إخلاص وتفانٍ. ولا أدل على ذلك من أن الكثير من الأطباء ما زالوا يذكرون باعتزاز تلك المرحلة من تكوينهم التي قضوها بجانبه في القسم الذي كان يشرف عليه بمستشفى ابن سينا. فقد أفادهم الفقيه بأسلوبه في التلقين ودقة تشخيصه والتعليقات والملاحظات التي كان يدلي بها على رأس كل مريض.



كان المرضى الذين يعالجهم البروفيسور بريش يعتبرون أنفسهم محظوظين لكون القدر ساقهم بين يدي طبيب بشوش وذي حس إنساني متمكن على نحو يزرع الثقة في أنفسهم. وقد سمحت لي فرص عديدة بالوقوف على نبل أخلاقه وأدائه المهني الذي يعكس الإيمان برسالة الطبيب، إذ لم يكن يتردد، ومهما كانت الظروف، في فحص أي شخص يحس بالألم فيغير له الدواء إن استدعى الأمر ذلك أو ينصحه باستشارة أحد الاختصاصيين.

و شاء القدر مرة أخرى أن نُعيّن معاً من طرف المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، ضمن الأعضاء الأوائل في أكاديمية المملكة المغربية سنة 1980. وبحكم الثقة التي كان يحظى بها لدى جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، فقد كان طبيباً خاصاً لجلالته، مما يؤكد المكانة التي كان يتمتع بها لديه، وقد عينه فيما بعد (1988) سفيراً لجلالته في الجزائر.

ومع انطلاق أنشطة أكاديمية المملكة المغربية سنة 1982 أتاحت لي الظروف، بعد تقلده مهام أمين السر الدائم أن أقف على كفاءاته في التنظيم والتسيير.

وهكذا فقد تمكن بصبره وسعة صدره وحسه الفني والمعماري الرفيع أن يشيد في الأكاديمية هذه القاعة الجميلة المزينة بمختلف فنون الزخرفة التقليدية المغربية، إلى جانب مجموعة من المرافق التكميلية الأخرى. وإلى جانب ذلك -وهو الأكاديمي المفكر- فقد ساهم بدوره في النشاط الثقافي للأكاديمية بإنجازه للعديد من الأبحاث والمقالات التي شملت كافة جوانب العلوم الطبية. فلا غرو أن باتت الأكاديمية، وهو أمين سرها الدائم وفيرة الإنتاج العلمي والثقافي، يتجاوز إشعاعها المحيط الوطني ليغطي الفضاءات الدولية.

وتكريساً لقيمة البروفيسور بربيش باعتباره الشخص القادر على خدمة بلده أكثر فأكثر، عيّنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2004 عضواً في اللجنة التي سهرت على تأسيس أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات. فبادر على التو إلى الانضمام إلى هيئة علوم الحياة والأرض في المؤسسة الناشئة. وبحكم احتكاكي به يومياً خلال هذه المرحلة، كنت شاهداً على ما قدمه لهذه الأكاديمية الفتية من مساعدة كبيرة، ليس فقط على مستوى بناء مقر لها، ولكن أيضاً على مستوى تنشيط دوراتها وملتقياتها العلمية.

#### حضرات السيدات والسادة،

الحقيقة أنني ومنذ لقائي لأول مرة بالراحل، لم أفتأ أكتشف جوانب من هذه الشخصية الفذة والجذابة والوافرة العطاء بفضائلها. لقد كان رحمه الله ذا أخلاق سامية يفيض بالمشاعر الإنسانية، ناهيك عن ولعه بالتاريخ وأصناف الفنون مثل الموسيقى العربية والكلاسيكية والعصرية وفن التشكيل. لقد تمكن بفضل حسه الفني المرهف من اقتناء مجموعة رائعة من اللوحات لفنانين مغاربة هي الآن ملك للأكاديمية.

وكان قوي الإيمان بالله، ويقف إلى جانب كل من يلجأ إليه من العاملين في الأكاديمية، وهو نفس الإيمان الذي منحه القوة المعنوية والشجاعة لمواجهة المرض في آخر حياته.

ولن أختم، دون أن أذكر في هذا التكريم شخصية فاضلة بقيت دائماً في الظل بحكم تواضعها، لكنها كانت الداعم والمؤازر باستمرار للبروفيسور عبد

اللطيف بريش، إنها السيدة زوجته! الطبيبة المقتدرة ذات الخدمات الجلى. لقد عبرا دائما لي شخصياً ولأسرتي عن كل المحبة والصدقة التي أعتز بها طالما حييت.

حفظ الله السيدة بريش وأطال عمرها ومتعها وأبناءها وأحفادها بموفور الصحة والسعادة، ورحم الله البروفيسور بريش وأسكنه فسيح جناته، إنه نعم المولى ونعم النصير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---



## تقديم موضوع الدورة

رحمة بورقية

عضوة أكاديمية المملكة المغربية

رئيسة الجلسات

إن اختيار أكاديمية المملكة المغربية لدورتها هذه، موضوع "إفريقيا كأفق للتفكير"، يمليه واقع الانتماء الجغرافي والوجداني لهذه القارة، والوعي المتنامي بمكانتها في العالم، وبأهمية إسهام الفكر في طرح التساؤلات الجوهرية حول وضعها ومسارها وأفق مستقبلها.

يتقاسم هذا الوعي معظم المفكرين والباحثين والكتاب، من إفريقيا وخارجها، وينبع من واقع قارة لم ينصفها التاريخ، ومن الرغبة في البحث عن طريق لارتقائها نحو النماء والاستقرار.

كما أن طرح الأكاديمية لهذا الموضوع، هو دعوة والتزام معرفي للانخراط في توجه فكري، ساهم فيه مفكرون ومؤرخون أفارقة، لرسم معالم قارة تأخذ

موقعها في العالم. ولقد بدأ هذا التوجه بتحول في قراءة تاريخ إفريقيا، للتخلص من منظور، ساد لمدة طويلة من الزمن، وضع هذه القارة خارج التاريخ وعلى هامش الحضارة.

والواقع أن إفريقيا، كما تبينه الأبحاث الأركيولوجية، هي مهد الإنسانية التي بدأ معها التاريخ. ولقد ساهم المؤرخون الإفريقيون المبتكرون للتاريخ المعاصر لإفريقيا، كالمؤرخ جوزيف كي زربو (Joseph Ki Zerbo) من بُركينا فاسو<sup>(1)</sup>، في عودة الأفارقة لتاريخهم بعد ما وضعه السرد الإثنوغرافي خارج التاريخ<sup>(2)</sup>.

إنها قراءة تنقل موضوع إفريقيا من منطلق تراتبية الأعراق والثقافات إلى الواجهة ليشكل أفق تفكيرنا ويجعل من إفريقيا عنصرا حاضرا فاعلا بين الأمم داخل مسيرة العالم المعاصر. إن عمل المؤرخين الأفارقة أقر بأن إفريقيا تصنع تاريخ الجنوب داخل تاريخ العالم.

كما ساهم فلاسفة أنجبتهم الأرض الإفريقية ومنحتهم المعرفة المعاصرة والعدة المنهجية الضرورية والمسافة المعرفية لإنتاج فكر متميز، ذي أبعاد حدثية وكونية، في اتخاذ إفريقيا كموضوع للكتابة والمعرفة. ولقد انضم إليهم عدد من الباحثين من خارج إفريقيا بدافع الاهتمام العلمي، ومن مختلف التخصصات، لمقاربة إفريقيا كفاعل في ديناميكية سير العالم. فعدد من هؤلاء الباحثين يوجد معنا اليوم في دورتنا هذه. وهذا ما يجعل إفريقيا غنية بمفكراتها وأدائها ومنتقفيها ومدعمة بفكر المهتمين والمنتجين للمعرفة حولها.

فبعد خروجها من مرحلة الاستعمار، أو من "الليل الطويل"<sup>(3)</sup> (La longue nuit) على حد تعبير الفيلسوف الكمروني أشيل مببي (Achile Mbembe)، أضحت

إفريقيا تفرض التحدث والتعبير عنها. لم تعد البلدان الإفريقية مجرد ميادين للتقارير الاستكشافية والإثنولوجية، أو لكتابات تحن لمجتمعات تعيش خارج الزمن، أو خزان لقوة بشرية عاملة رخيصة تصدّر السواعد لسوق المِثروبول، وإنما هي كيان تجاوز المليار من السكان يعيش في قلب عالم مضطرب، ويعبر التاريخ برهانات مجتمعية وبإكراهات تنموية تواجهه.

لقد خرجت إفريقيا من الهيمنة الاستعمارية بعد أن عانت من قهر مزدوج: قهر جرّد الإنسان الإفريقي لمدة طويلة من الزمن من إنسانيته حين هيمنت أطروحة التمييز بين الأعراق والثقافات، وقهر آخر انتزع منه ثرواته الطبيعية لنقل قيمتها المضافة نحو ما كان يعتبر مركز العالم. لم تتجاوز إفريقيا ذلك، إلا بالتححرر المؤلم من قيود الاستعمار. مما يجعلنا لا نفكر في إفريقيا اليوم داخل تقسيم العالم إلى مركز ومحيط، وإنما داخل فضاء واسع تسود فيه ليونة الحدود الجغرافية بين الأمم بفعل تنقل غير مسبوق للبشر والسلع والأفكار والقيم والإيديولوجيات.

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الاستعمار اتجاهين فكريين لرسم مسار إفريقيا: اتجاه الزنجية، حمل مشعله ليوبول سدار سنغور<sup>(4)</sup> الذي دعا إلى الخصوصية الثقافية الإفريقية، واتجاه دعا إلى وحدة سياسية لإفريقيا جنوب الصحراء ككيان فدرالي، كان الشيخ أنطا ديوب<sup>(5)</sup> (Cheikh Anta Diop) أحد المدافعين عنه. ولقد ساهم هذان الاتجاهان في بناء الوعي الإفريقي الذي ولد فكر ما بعد الاستعمار، بحيث أخذ عدد من المفكرين الأفارقة على عاتقهم تفكيك الفكر الغربي حول إفريقيا من أجل استرجاع الإنسان الإفريقي لإنسانيته ووضعه في مدار الكونية<sup>(6)</sup>.

لقد منح التحرر القدرة للعودة إلى الذات الإفريقية، لينكب المفكرون الأفارقة على الحفر في التراث والتاريخ والمجتمع والانتقال الديمقراطي والعلاقة مع الغرب بفكر نقدي وبجرأة معرفية. وليس من الصدفة أن يسائل وينتقد محمد عابد الجابري<sup>(7)</sup> (من المغرب) بنية "العقل العربي" (La raison arabe) وأن يسائل وينتقد أشيل مبيمي<sup>(8)</sup> (Achile Mbembe)، (من الكمرون)، "العقل الزنجي"؛ (La raison nègre) وأن يسائل وينتقد ديان ماموسي<sup>(9)</sup> (Diagne Mamoussé)، (من السنغال)، "العقل الشفوي"، (La raison orale)، وفي ذلك تعبير عن تملك المعرفة حول العقل الإفريقي من طرف مفكرين ينتمون لمختلف الفضاءات الجغرافية والثقافية لإفريقيا.

إن التفكير في إفريقيا بفكر ما بعد-استعماري، ليس معناه التفكير من موقع الضحية الذي يبعد عنه كل مسؤولية، أو إشهار ثقافة الحقد أو الاستياء المطلق تجاه الغرب، وإنما هو مشروع لإعادة ترتيب العلاقة مع العالم على أسس جديدة، تكون للبلدان الإفريقية فيها مكانة بين الأمم. كما أن تفكيك الفكر الغربي حول إفريقيا ليس معناه رفض الغرب وقذفه خارج الكيان الإفريقي، لأن الغرب حالّ في ذلك الكيان كإرث تاريخي. ولذلك توجه تفكير كثير من المفكرين الأفارقة نحو نقد يستهدف الغرب الذي يسكن كيانه، وفي نفس الوقت نحو نقد مكونات في مجتمعه تكبح تطوره ونمائه.

لا يجب أن ننسى أنه بعد الاستعمار حلت، في بعض البلدان الإفريقية، نخبة أولغارشية قادت بلدانها، نسجت روابط لهيمنة جديدة في المجتمع. وهكذا عرقلت تحرر بلدانها من الفقر وعرقلت تنمية قدرات الفرد الإفريقي، وساهمت في تعثر الإقلاع الاقتصادي ومشروع بناء تنمية حقيقية.



سرعان ما بدأت البلدان الإفريقية تنتظم في أمم، حتى أصبحت خاضعة للمنظمات الدولية المانحة التي تملي عليها شروط التنمية ترتب عنها تراكم الديون. ورغم الاستجابة الصعبة والمؤلمة لتلك الشروط، لم تستطع القارة الإفريقية التغلب على الإشكالية البيئية، بفعل الاستغلال المفرط للثروات البحرية، والتصحر، واستغلال الثروة الغابوية، والنفايات واحتلال التنوع البيولوجي. ولم تتمكن، كما تبرزه التقارير الدولية ومؤشرات التنمية البشرية، من تحقيق أهداف الألفية للتنمية في 2015، والتغلب على إكراهات الأمن الغذائي، وعلى معوقات الصحة والتعليم والتربية، تلك التربية التي قال عنها نلسون مانديلا: "هي أقوى سلاح في متناولنا لكي نغير العالم".

إن إفريقيا تنمو اليوم في سياق جيوسراتيجي عالمي يطرح التساؤل حول إيجاد موقع ومكانة لها، بمنظور بديل، إلى جانب ثلوث القوى العظمى: الولايات المتحدة، وأوربا، والقطب الآسيوي.

يخضع الاقتصاد العالمي لنظام ليبرالي معلوم يحدد قواعد التبادل الحر وينظم التجارة العالمية وشروط القروض والمساعدة؛ مما يجعل البلدان الإفريقية تواجه إشكالية حماية منتوجاتها عندما يصبح ذلك التبادل تبادلا غير متكافئ في سوق تنافسية عالمية واسعة، وداخل رأسمالية متحركة في تكنولوجيا الإعلام وفي إنتاج وترويج البرامج المعلوماتية التي أصبحت تتحكم في التبادل الاقتصادي.

نحن ندرك أن كل تبعية اقتصادية تقلص حتما الاستقلالية والسيادة. الشيء الذي يتطلب من البلدان الإفريقية تحديد أولوياتها والعمل على جعل المؤسسات الدولية (كالبانك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمات أخرى، التي تتواجد في جل البلدان الإفريقية)، تحقق الالتقائية حول أولويات النمو الاقتصادي، وتحسين

مؤشرات التنمية البشرية، وابتكار نموذج تنموي بديل. الشيء الذي يجعلنا نطرح التساؤل حول إمكانية الانتقال من مبدأ التنافس الشرس الذي لا يكون دائما لصالحها، إلى مبدأ التعاون جنوب-جنوب والشراكة حسب منطق "كل أمة يمكن أن تمنح بنفس القدر الذي تأخذ"<sup>(10)</sup>. مما يتطلب من البلدان الإفريقية البحث عن صيغ ومقاربات جديدة للتغلب على تنافسية لا متكافئة تؤدي إلى داروينية اقتصادية تقوي الأقوى وتضعف الضعيف.

لقد مرت إفريقيا من الغياب إلى الحضور على المستوى الجيوسياسي والعالمي. وإذا كان هذا الحضور يثير اليوم كثيرا من الاهتمام والتعاطف من طرف كثير من المهتمين ومن مختلف الأمم والتجمعات الاقتصادية، فما تطمح إليه البلدان الإفريقية هو أن تنسج علاقات اقتصادية متكافئة مع القارات الأخرى تعود بالنفع التنموي على مجتمعاتها.

إن الإكراهات التي تعيشها إفريقيا من نقص في التنمية ووجود التوترات وعدم الاستقرار في بعض مناطقها، جعلت فئة من الشباب الإفريقي يغادر بلده مرغما، ليواجه مخاطر عبور بحر أبيض متوسط غير آمن، سعيا لعيش حياة أفضل، لتُحطَم الأمواج أحلام كثير منهم فوق شواطئ أوروبا.

إن وضع الشباب يتأرجح بين من يعيش الفقر ويبحث عن كل وسيلة للهجرة، ومن يلجأ للتطرف، ومن يستثمر طاقاته الخلاقة في التعليم والفن والإبداع. لا يمكن التفكير في إفريقيا دون التفكير في الشباب الذي عليه أن يحمل مشروع المستقبل.

بالإضافة إلى هجرة السواعد التي عرفتها بعض البلدان منذ قرون، تعرف إفريقيا هجرة الكفاءات والأدمغة. وعلى الرغم من كون دياسبورا الكفاءات تظل

مرتبطة وجدانيا وهوياتيا ببلدانها الأصلية، فإن هجرتها تُفقد كل بلد إفريقي قيمة بإمكانها أن تقوي نخبتها القيادية.

تشكل البلدان الإفريقية كيان قارة تبحث عن معنى وهي تواجه المستقبل؛ قارة حاملة للتعدد والتنوع، لها ذاكرة مشتركة تؤطر التاريخ الخاص بكل بلد وتستوطن في ذاكرة كل شعب لبلد إفريقي عرف محن التاريخ والهيمنة والتمييز المهين للإنسانية. لا يجب أن ننسى أن القضاء على التمييز العنصري لم يتم إلا في القرن الماضي.

إن التفكير في إفريقيا هو تفكير في التعددية والتنوع الثقافي والاجتماعي واللغوي والديني؛ ذلك التنوع الذي لا يمكن استيعابه والاستفادة من غناه إلا بالتعايش والتسامح والتعاون.

وإذا كان اختلاط الأجناس وتواجد الثقافات المختلفة يحدث تحديات العنصرية والإقصاء في كثير من بقع العالم، مما يثير نقاشا سياسيا وهوياتيا وإيديولوجيا، فإن تعدد الألوان والثقافات والأديان في إفريقيا يعتبر رمزا بارزا وخلاقا للتنوع الثقافي ولقيمة التعدد. لقد لازم التنوع الثقافي والديني المجتمعات الإفريقية، منذ القدم، بروابط ثقافية وروحية كانت وما زالت حاضرة بين بلدان عدة، كما يتجلى ذلك في العلاقة الروحية بين المغرب وعدد من البلدان الإفريقية.

تتقاسم كل البلدان الإفريقية الانتماء لقارة تمنح لكل إفريقي مكونا من مكونات هويته المتعددة، ليشكل التنوع خاصية تمنح لإفريقيا إمكانية المساهمة في عولمة بوجه إنساني تتعايش فيها الثقافات والأديان.

غير أن العولمة زعزعت المرجعيات الثقافية، ليترتب عن هذا الأمر استيراد وتصدير إيديولوجية التطرف و بروز بؤر التوتر وصراع الهويات، لتطفو فوق السطح هويات عدوانية ولّدت في كثير من المناطق الإفريقية العنف والإرهاب وجرائم ضد الإنسانية.

وهكذا تعرف بعض مناطق إفريقيا، كباقي بلدان العالم، تنامي العنف والتطرف المعولم الذي يهدد الفكر والإرهاب الذي تقوده جماعات منتظمة في شبكات، غالبا ما تكون غير مرئية، تعمل في الخفاء وتستهدف الإنسانية.

فوق أرضية عجز الاقتصاد والفقر الاجتماعي والفساد وضعف التنمية، تنبت جماعات تشهر هويات صدامية وحروباً تهدد استقرار بعض المناطق الإفريقية وتؤدي إلى العيش في محيط مضطرب.

إن الجهل والخوف من عدم تملك الحاضر والمستقبل يدفع جماعات وفئات من الشباب إلى التوجه لتراث الماضي لإيجاد مشروعية دينية للتطرف والعنف والإرهاب باسم الدين.

فالتدين بأشكاله المتعددة والمتواجدة في إفريقيا وبروابط روحية لها عمق تاريخي، نجده اليوم، في بعض المناطق، يعرف توترا عندما حوله الجهل أداة للعنف والخوف وقطع كل رابط مع التفكير العقلاني. وفي هذا السياق يساهم المفكرون الأفارقة كسليمان بشير ديان<sup>(11)</sup> من السنغال وآخرون من شمال إفريقيا، في إعادة بناء تأويل السرد المؤسس والمتواتر والمنحرف للدين، لكي يرقى الأفارقة بتأويلهم للدين إلى مستوى العمق الإنساني والكوني لذلك الدين.

إن الفكر الإفريقي يعرف إكراهات قارته وديناميكية مجتمعاته بكل واقعية، بتشخيص محددات الانتقال الديمقراطي وصراع المصالح وعلاقات السلطة والتراتب الاجتماعي ودرجة النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجه الشباب ووضع المرأة في المجتمع.

إن إعادة ترتيب العلاقة، في إطار العولمة، بين إفريقيا وبلدان العالم على أسس جديدة، تقتضي أن تستفيد إفريقيا من تلك العولمة بابتكار نموذج اقتصادي جديد وبناء نظام ديمقراطي يساهم في تحرير الإنسان الإفريقي من الفقر بقيادة نخبة سياسية كفئة، ومجتمع مدني فاعل يقود فئات المجتمع نحو إقرار العدالة الانتقالية والارتقاء السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتغلب على الإكراهات الصعبة التي تقف في وجه استقرارها ورفاهها. ولقد بدأت بعض معالم هذا التوجه تظهر في بعض البلدان الإفريقية.

رغم كل العوائق التنموية، تحمل إفريقيا بوادر إمكانات الانطلاق نحو النماء، تتجلى في ثرواتها البشرية والمادية وفي ديناميكية بعض بلدانها التي تواجه رهانات وتحديات العصر بتوجه واع وإرادي، وفي بروز مجتمع مدني يدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي ويعمل في ميدان حقوق الإنسان وفي مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية، وصعود نخبة متنورة تسعى للتغلب على معوقات التنمية ووضع بلدانها فوق سكة الاستقرار.

كانت للمجتمعات الإفريقية علاقة خاصة مع بعض القيم والتي تختلف في العمق عن المجتمعات الغربية، بحيث لم تكن خاضعة لتحكم الزمن وتمنح قيمة للتضامن الاجتماعي وللجماعة قبل الفرد، وتؤطر العنف عبر الطقوس وتنسج

علاقة طبيعية مع المحيط الإيكولوجي. كان بإمكان إفريقيا أن تنطلق من قيمها لرسم معالم لنموذج خاص للتنمية. إلا أنه لم يحدث هذا الأمر، وضيقت إفريقيا فرصة إقلاع يضعها إلى جانب التكتلات الكبرى.

إن الوعي بهذا الواقع هو الذي جعل بعض البلدان في إفريقيا تعدل عن منظور جاهز للتنمية وتبحث عن نموذج تنموي مغاير يحقق لها التنمية البشرية ويؤهلها للتغلب على الفقر والهشاشة والتطرف، ويجعلها تتجه نحو التعاون والتضامن فيما بينها وبين البلدان الإفريقية الأخرى.

تعيش إفريقيا مفارقات تتجلى في كونها تواجه تحديات وتعيش واقعا لا يبدو دائما مزدهرا، وفي نفس الوقت تتوفر على إمكانيات بشرية ومادية تجعل كثيرا من بلدانها تعرف دينامية تنبئ ببوادر انبعاث أضحي يجلب أنظار العالم نحوه. وتتجلى هذه البوادر في بعض التجارب، وفي السعي نحو التنمية واحترام حقوق الإنسان والمسار الديمقراطي والحكامة الجيدة، وفي النقاش حول محاربة الفساد واقتصاد الربيع، وإعادة النظر في توزيع الثروات.

إن اتخاذ إفريقيا كأفق للتفكير يتعلق بتعبئة الفكر لطرح تساؤلات جوهرية حول وضع إفريقيا في الحاضر والمستقبل، وحول نموذج تنموي بديل وشروط دعم بوادر الانبعاث في عالم مغاير وعادل وممكن.

ففي سياق تعبئة الفكر هذه، تساهم في هذه الدورة، نخبة من المفكرين والمفكرات والفاعلين والفاعلات من بلدان إفريقية وغير إفريقية، كلهم لبوا دعوة أكاديمية المملكة المغربية، بمدخلات وتحليل تتعلق بالقضايا الجوهرية للقارة الإفريقية.

إن أكاديميتنا تؤمن بأهمية الفكر في مواكبة التحولات العميقة التي تعرفها المجتمعات الإفريقية ويعرفها العالم، وبمساهمة المثقفين والمثقفات كنخبة متنورة ومؤهلة لإنتاج تفكير مغاير يستجيب لواقع إفريقيا وطموحها بغية تحديد معالم لحاضر ومستقبل إفريقيا.

-----

## الهوامش

- (1) Ki-Zerbo Joseph. *A quand l'Afrique?* Entretien avec René Holenstein. Editions d'en bas. 2013.
- (2) يتعلق الأمر هنا بالكتابات الإثنوغرافية التي اعتبرت أن هناك ثقافات بدائية خارج المنطق والتاريخ، أنظر: Lévy Bruhl, L., *La mentalité primitive*, Paris, Alcan, 1922, (nouvelle édition, commentée par F.Keck, Champ/Flammarion, 2010).
- (3) Achille Mbembe. *Sortir de la grande nuit. Essai sur l'Afrique décolonisée*. La découverte, 2010, 2013.
- (4) Léopold Sédar Senghor, *Ce que je crois: Négritude, Francité et Civilisation de l'Universel*, Paris, Éditions Grasset & Fasquelle, 1988,
- انظر كذلك :  
Aimé Césaire. *Discours sur le colonialisme. Suivi de discours sur la négritude. Présence Africaine*, 1955- 2004.
- (5) Sheikh Anta Diop. *Les fondements économiques et culturels d'un Etat fédéral d'Afrique noire*. Présence Africaine. 1960, 1974.
- (6) Wallerstein, I, *L'universalisme européen. De la décolonisation au droit d'ingérence*, traduit de l'anglais par Patrick Hutchinson, 2008, Paris, Editions Demopolis.  
Souleymane Bachir Diagne, «La Négritude comme mouvement et comme devenir», Rue Descartes 2014/4 (n°83), p. 50-61. DOI 10.3917/rdes.083.0050. <http://www.cairn.info/revue-rue-descartes-2014-4-page-50.htm>

(7) محمد عابد الجابري. "نقد العقل العربي".

- (8) Achille Mbembe. *Critique de la raison nègre*. La découverte 2013.
- (9) Diagne Mamoussé, *Critique de la raison orale. Les pratiques discursives en Afrique noire*, Paris, Karthala, 2005.
- (10) Anne Cécile Robert. *Au secours de l'Occident*. Préface de Boubakar Boris Diop. Potsface de Pierre Kipré, Les éditions de l'Ateliers. 2006, p.17.
- (11) Soulaymane Bachir Diagne. *Comment philosopher en Islam*. Editions Panama. 2008.

## Bibliographie

Actes du colloque de la Fondation Gabriel Péri. *La crise globale et l'Afrique : quels changements?* 18-19 Mai 2010.

Bruhl, Lévy, *La mentalité primitive*, Paris, Alcan, 1922, (nouvelle édition, commentée par F.Keck, Champ/Flammarion, 2010).

Césaire Aimé. *Discours sur le colonialisme. Suivi de Discours sur la négritude. Présence Africaines. 1955 - 2004*.

Cheikh Anta Diop. *Les fondements économiques et culturels d'un Etat fédéral d'Afrique noire. Présence Africaine. 1960-1974*.

Diagne Mamoussé. *Critique de la raison orale. Les pratiques discursives en Afrique noire*. Paris Karthala. 2005.

Diagne Souleymane Bachir, *La Négritude comme mouvement et comme devenir*, Rue Descartes 2014/4 (n°83), p. 50-61.DOI 10.3917/rdes.083.0050. [http://www.cairn.info/revue-rue-descartes-2014/4 -page 50.htm](http://www.cairn.info/revue-rue-descartes-2014/4-page-50.htm).

Diagne Soulaymane Bachir. *Comment philosopher en Islam*. Editions Panama. 2008.

Dumont René. *L'Afrique noire est mal partie*. Seuil 1962, 2012.



- Duru-Bellat. *Pour une planète équitable. L'urgence d'une justice globale*. Seuil. 2014
- Giri Jacques. *L'Afrique en panne. Vingt-cinq ans de développement*. Karthala, 1986.
- Léopold Sédar Senghor, *Ce que je crois: Négritude, Francité et Civilisation de l'Universel*, Paris, Éditions Grasset & Fasquelle, 1988.
- Mbembe Achille. *Sortir de la grande nuit. Essai sur l'Afrique colonisée*. Découverte. 2010, 2013.
- Mbembe Achille. *Critique de la raison nègre*. La découverte, 2013.
- Robert Anne-Cecile. *L'Afrique au secours de l'Occident*. Préface de Boubakar Boris Diop, postface de Pierre Kipré. Les éditions des Ateliers/les éditions ouvrières Paris, 2006.
- Ki-Zerbo Joseph. *A quand L'Afrique?* Entretien avec René Holenstein. Editions d'en bas, Lauzanne Suisse, 2013.
- Wallerstein, I, *L'universalisme européen. De la décolonisation au droit d'ingérence*, traduit de l'anglais par Patrick Hutchinson, 2008, Paris, Editions Demopolis.
- Yves Benot. *Indépendance africaines. Idéologies et réalités II*. Petite Collection Maspéro. 1975.
- الجابري محمد عابد، 1: "نقد العقل العربي"، 2: "بنية العقل العربي". دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية. المركز الثقافي العربي 1993.
-



## فكر "ما بعد الاستعمار" في إفريقيا

حلمي شعراوي

يمكن أن أضع عنوانا لبحثي: "الحالة الاستعمارية Coloniality بين بنية التحديث، والعولمة، واستعادة المهدوية". ذلك أنه أصبح من الشائع على المستوى الإفريقي الآن مراجعة كثير من المقولات التي سادت في مراحل سابقة عن "التحرر الوطني"، وتصفية الاستعمار Decolonialization، أو ما بعد الاستعمار Post-colonialism، أو التحديث، لنطرح السؤال: إلى أي حد وصلنا بذلك إلى تصفية "الحالة الاستعمارية" Coloniality، أي البنية الاستعمارية الجديدة للمجتمعات وقواها الاجتماعية، وليس مجرد تغيير نمط السلطة؟ وهل نحن ناجحون في هذه المحاولة لتصفية الكولونيالية Decoloniality؟.

إن الفكر الإفريقي بات يكتشف في الواقع أننا نعيش وهم هذا المتخيل الضروري عن الاستقلالية، أو قل الشرط الموضوعي للبنية الذاتية، بينما ننخرط في مقولات جديدة عن العولمة و "ما بعد الحداثة"، التي باتت كل منها تخدم

تفكيك الدول، ونشر الفوضى، وتجاوز التفكير الجهادي أو "المهدوي" في الوقت نفسه بأنماط من المطلقات المشتركة. ويجعل ذلك "من مشروع الدولة الوطنية" أو "الاستقلالية" بالضرورة مجردات من مرحلة تصفية الاستعمار المجهضة، إزاء تلغيم الفضاءات الكونية الآن بالمزاج الصراعي في "المركز" و"الجنوب" على السواء.

### عن الحالة الاستعمارية Coloniality

يكاد مفهوم "الحالة الاستعمارية" أن يكون الأكثر تعبيراً، عن ترتيبات الدولة الاستعمارية الحاكمة مباشرة، والتي تنشأ فيما بعد الغزو، أو الاحتلال، أو الاسترقاق، ليصبح الإقليم قابلاً للاستعمار. ومع مجيء الاستقلال الصوري، يصبح الإقليم متكيفاً مع الفلسفات الاستعمارية فيما بعد انتهاء الاستعمار التقليدي. في البداية يتهيأ الموقف الاستعماري عبر الإدارة واللغة (فيما يسمى منتج الحداثة)، وهيمنة الإنتاج الفكري للاستشراق أو الأنثروبولوجيا، وفلسفات هيجل ومونتسكيو... إلخ. وفي المرحلة الثانية تشيع صياغات عن الاستعمار الجديد -New Colonialism- وعن "ضرورة الحشد القومي"، وتوازن الحداثة والتقليدية، وبعض أشكال النمو أو التنمية في دولة الاستعمار الجديد Neo Colonial Stat في ظل جهد استعماري واضح لاستمرار استعمارية (كولونيالية) السلطة أو ما عرف بـ Coloniality of Power.

انتبه المفكر النيجيري "بيتر إيكه" P.Ekeh إلى أن "الحالة الاستعمارية" ترتب المستعمرة على أساس وجود عالمين tow publics المستعمر والطبقة الموالية له، والشعب "الأخر"، حتى يقع الاستقلال فتبقى الطبقة المسيطرة هي العالم الأول، وتستمر بذلك "الحالة الاستعمارية" بسلطة جديدة.

تساءل القليلون فقط عن مغزى السقوط العاجل لدولة التحرر الوطني، ولم ينتبه الكثيرون إلى أن ذلك كان لمجرد تفكير قيادة طبقتها الوسطى في مشروع التحرر من "الحالة الاستعمارية"، وعدم الاستمرار في ظل مفردات الخيار الاستعماري لنمط الاستقلال. ورغم بساطة حدود هذا التفكير نفسه في التجربة الناصرية، أو النكرومية، أو النيريرية، فقد انزعجت دوائر الغرب، والرأسمالية العالمية الصاعدة مجددا من احتمالات "القطيعة" معهم في أشكال من "النزوع الجنوبي" أو "القطيعة الجنوبية" أو تطوير المجتمع الأهلي (المحلي أو الوطني - Nationalism Nativism) من أجل نمط معيشي مختلف، انتقلا إلى أشكال من التكتلات الإقليمية أو الحركات الجامعة Pan - Movements، وهي الخطيرة على "الكلية الدولية" التي يريدونها استمرارا للتماهي مع المستعمر.

ومع ذلك ففي تلك الفترة الأولى للاستقلال تبلورت جهود في الفكر الإفريقي عن "الهوية الوطنية" وعن الصراع الاجتماعي حول التنوع والوحدة، وليس فقط العرقي والقبلي، بل صيغت أفكار للتكامل الإقليمي قاريا أو إقليميا.

لا بد أن ثمة من أنتج مع المحاولات الأولى للتحرر، تفكيراً لم يخرج بطبيعته، ولا الزمن المتاح له، عن هيمنات الكاريزما وأنماط الدولة الوطنية المتاحة في تلك الفترة، لكنها شكلت أيضاً في الفضاء الإفريقي كاريزمات فكرية نعتز بها؛ مثل جمال حمدان في كتابه عن "شخصية مصر"، وعلي مزروعى عن القيم السياسية للنخبة أو جورج بادموور عن الخيارات الاستقلالية. وتداول الفكر الحديث عموماً مساهمات من أنحاء القارة من مثل: عبد الله العروى، ومالك بن نبي، وليوبولد سيدار سنغور، وشيخ أتنا ديوب. ويسرت وسائل الإعلام الدولية والوطنية في ذلك العصر التغاضي بذلك عن فكر القطيعة الذي عبر عنه

العنف الثوري عند فرانز فانون، أو مقاطعة العنف الأوربي عند والتر رودني، ناهيك عن المقاطعة الواضحة للفكر اليساري وتحليلاته الاجتماعية التي اتسمت لسوء حظها بالدوغمائية... وهو ما أقصى بشكل ما الأجيال الإفريقية الجديدة عن أي تفكير جديد ذي طابع اجتماعي أو ثوري فيما بعد الاستقلال مباشرة (لاحظ لجوء هؤلاء فيما بعد إلى استحضار مثالية أو انغزالية "المهدوية الجهادية" ذات التاريخ في القارة، خاصة بعد فشل التجريب الاجتماعي "الاشتراكي" في بعض بلدانها). لكن ذلك التفاعل الواعد سرعان ما شهد فترة القلق من تصاعد الهيمنة الامبريالية، حين شاعت فلسفات الانفتاح، والسوق، والتكيف الهيكلي، وظهرت معها المركزية الأوربية صارخة تجاه "دول ما بعد التحديث" لتصير مجرد "دول العالم الثالث" التي تؤكد الإقصاء لا الاندماج.

لم تُجد كثيراً أفكار جاءت من مناطق الكفاح المسلح وعن صاحب أشهر الخطابات في اليونسكو عن "ثقافة التحرر الوطني" المقرونة به وبنظرية هذا الكفاح، وأعني به "أميلكار كابرال"؛ ومعه نخبة على نفس نغمته من أنجولا، وموزمبيق، ولنلاحظ هنا كيف طور هؤلاء فكر الجهاد المسلح، إلى فكر تحرر ثقافي، مستقبلي، خلافا لمن بدأوا يدفعون بفكر الجهاد الإسلامي (المهدوي) السابق عليهم في القارة، إلى فكر سلفي ممعن في المحافظة السياسية والاجتماعية، بحجة مواجهة التحديث والعلمنة، بينما ترتبط معظم أطرافه بأقصى مراكز الحداثة ومخططي استعماريتها...

وكان لا بد من أعمال فكرية تتجاوز مقولات فانون، ورودني، وألبير ميمي المبكرة، فكانت الصياغات الفكرية المتماسكة لإدوارد سعيد والمدرسة التي أسست لما بعد الاستعمار Post-Colonialism في القارة كفكر سياسي

اجتماعي، وإن لم يتجاوز التوتر بين العوالم الاستعمارية والتحررية... ولكنه كشف عن دور المستشرقين والأفريكانست كآلية مباشرة للحالة الاستعمارية. وهكذا بدأت تسري أفكار "القطيعة" مجددا بأشكال مختلفة من مدارس الاقتصاد السياسي؛ عن فك الارتباط عند سمير أمين، أو المواجهة الثورية لأيديولوجية ما بعد الاستعمار عند "كلود آكي" مثلا، حتى عالم اللغة والأدب عند "نجوحي واثيونجو"، والفكر الاجتماعي وبدائل ال Nativism عند "هوندونجو"؛ صاحب فكرة Indigenou Knowledge، كما بدأت مراجعات حول تحرير السلطة الإفريقية من الاستعمارية الكامنة في المجتمعات أو ما عُرف بـ Coloniality of Power. ولا بد لقارئ هذه الفترة من السبعينات والثمانينات أن يتابع عناوين المواقع الفكرية الإفريقية في أنحاء القارة، من دار السلام وماكيريري، وزاريا وداكار.. وغيرها شمالا وجنوبا..

وفي تقديري أن هناك أعمالا لم يتم الانتباه إليها في هذا الصدد، قدمها محمود ممداني، والراحل المفكر جوزيف كي زيربو، مما قد نختلف في تقييم بعض توجهاتها، أو نتاج هذا الجهد في الفكر الإفريقي الحديث، لكن يظل الانتباه عندهما للموقف من الموروث السلطوي للإدارة الاستعمارية (ممداني)، أو الحديث عن النسيج الاجتماعي الأهلي الضروري للتنمية (كي زيربو - آرشي مافيحي.. الخ) مما له قيمة كبيرة في مراجعة الحالة الاستعمارية ونتائجها على أشكال من الحكم السائدة الآن في إفريقيا، ومدى تعبير سلطاتها عن مطامح شعبية حقيقية، لتغيير وضع "المواطن" والمواطنة، بعد خروج المستعمر ليبقى "مجرد رعية" لدى الطبقة التحديثية الجديدة.

ولذا تعتبر مساهمة "محمود ممداني" في كتاب شهير له عن "المواطن والرعية" "Subject and Citizen"، دراسة متميزة عن مفهوم "اللامركزية" عند المستعمر، لبناء الـ Nativism، مقصاة عن التقدم السياسي أو الحركة الجماهيرية الديمقراطية. ويعتقد أن بنية "الحكم غير المباشر" الاستعمارية، هي التي خدمت استمرار الاستبداد نفسه في شكله "الحضري" بعد الاستقلال، وليبقى الفلاحون الأفارقة تخوما لأي سلطة سائدة.

وكان أمام أصحاب "ما بعد الاستعمار" حالات "عميقة التأثير في الفكر السياسي العالمي، أو الإفريقي خاصة، هي حالات الهند، وأمريكا الجنوبية". وقد لعبت الثقافة واللغة الوطنيتان دورا هاما في الهند، كما لعبت بنية السلطة البديلة دورا مماثلا في كليهما. وانشغل الفكر الغربي التقدمي نفسه بالمثلين مبكرا لغناهما الفكري، حتى لحق بهما الفكر الإفريقي فيما بعد الأبارتهيد (وذلك بالنسبة لفكرة العرق كمخلف تاريخي يرتبط بالإمبراطورية، إلى أداة تحكم للدولة الحديثة ما بعد الاستعمار، ومن ثم يصبح التاريخي حدثا بالضرورة (هو مى بابا، وبارتها تشارجي؛ حول مكون القومية الهندية).

توقف الفكر الإفريقي لفترة عقب "التحول الديمقراطي من الأبارتهيد" في جنوب إفريقيا عند الموقف التقليدي لما بعد الاستعمار، وهو سيادة "الاقتصادي السياسي" وليس فكر تصفية الاستعمارية Coloniality، وساعد اقتراب التجربة الجديدة بسرعة من نمط التطور في الهند، والبرازيل، والأرجنتين بالنزوع الاقتصادي المشهود، مما أكد المنحى الكولونيالي لجنوب إفريقيا الجديدة عند كثير من أبنائها من جهة، كما بدأ التأثير الكولونيالي للمستوطنين الأوربيين على الأفارقة يعمل بسرعة ملحوظة وبمنطق دولة ما بعد الاستعمار، ومن ثم باتت عند جماهير الدولة الجديدة فكرية لا تكاد تنظر لإفريقيانيتها (الشعبية والثقافية



بالقدر المناسب لما بعد الاستعمار) بل يجري تمكين الطبقات الوارثة بفكرية "الاندماج في العالم الجديد" وليس في القارة، وذلك بسرعة النمو الاقتصادي الذي تقوده الطبقة القديمة.

لذلك بات الكثيرون يتفوقون في منطقة الجنوب الإفريقي في المقارنة بين ما خلفته الأبارتهيد من ميراث "النفي" للآخر، وبناء البانتوستانات كأساس للعنف الذي ساد المنطقة الجنوبية، وبين قيام نظام موال لآليات العولمة بإعادة ترتيب العالم الكولونيالي المحلي الحديث، فيما أسماه "توريز مالدونادو" في مقولاته عن "كولونيالية" الوجود الإنساني الإفريقي قبل أو بعد الأبارتهيد.

لكن تصفية الكولونيالية ظلت شاغلة للمثقف الجنوب إفريقي، حتى أنني لم أرَ كثافة تعبير عن صعوبات تصفية الكولونيالية Decoloniality، ومدى إمكانياتها إلا في إنتاج حديث لأبناء هذا الإقليم من أمثال "سابيلو جاتشيني .."، و"كينيث أوميحي"، و"مارتا موتيسي"، وغيرهم.

### تجاوز المنطق الاستعماري

لقد شغل هؤلاء عدم انتقال منطق "تصفية الكولونيالية" إلى المستوى الشعبي، رغم قسوة ميراث الأبارتهيد، بل وضاعف قلقهم عدم تصفية "كولونيالية السلطة" القديمة بشكل يتناسب مع اتفاق "التحول" (1994/1991). ورغم البداية العازفة عن "التوجه لإفريقيا" عقب التحول في الجنوب الإفريقي، فقد فوجئت مؤخرا بشباب المدرسة الحديثة هناك يتابع بإلحاح ظاهرتين على المستوى الإفريقي، يعتبرهما من علامات الرغبة الشعبية التي يتابعونها في هذا الصدد، وهي: ظاهرة

مؤتمرات السيادة الوطنية الشعبية، التي عرفتها القارة غربا وشرقا في حوالي عشر دول بين (1991/1989) وما بعدها في "الكونغو الديمقراطية وغيرها، وهي ما كادت تسمى بالربيع الإفريقي، لولا تغطية ربيع "الأورانج" الأوربي عليها. وكذلك كان الحال تجاه انتفاضات وثورات ما عُرف بالربيع العربي (2011/2010)، فقد اعتبرها كل من "أوميحي" و"جاتشيني" انتفاضات ثورية تحمل إمكانية التبشير بنهاية "ما بعد الاستعمار التقليدي" Post-colonialism التي أعقبت خروج المستعمر، وتكوين دولة ما بعد الاستعمار بأمل الانتقال إلى مرحلة تصفية الكولونيالية، واشترطوا لذلك أن "تنجح في إنجاز المطامح الشعبية، وصناعة الشعوب لتاريخها، والانتقال من الحرية القانونية، إلى الحرية الشعبية" ... إلى آخر ما افتقده البعض في تطور هذه الثورات لتصبح تصفية الكولونيالية وهماً حتى الآن كفكر تحرري جديد (ومن قبل كتب ذلك جبرين ابراهيم عن تجارب مؤتمرات السيادة الوطنية الشعبية) (1991/1989).

وتظل المسألة الإسلامية، أو الحركة السلفية في السنوات الأخيرة أيضا مقابلا سلبيا لفكرية الثورات الشعبية، باعتبار ما تفرضه هذه السلفية من عزلة داخلية على نفسها، بسبب موقفها من التحولات الاجتماعية التي تحتاجها شعوب القارة. وبينما تركز هذه التنظيمات فيما يسمى المواجهة مع الغرب أو الحداثة، فإن الكثير من تنظيماتها توثق علاقاتها بمركزية الغرب نفسه.

ثمة معالجات من غرب إفريقيا تمثلها مساهمات حديثة لمثل "سليمان بشير جيانى" و "عثمان كان" وغيرهما، ذات طابع ثقافي دفاعي عن الموروث الإسلامي فيما يخص تحرير العلاقة أو تطبيعها مع الغرب ... عبر إعادة النظر في تاريخ الأسلمة السلمية، ونفي طبيعة العنف فيها، بل وتعاونها السابق مع الغرب،

رغم سيادة التصور الغربي للإسلام باعتباره تهديدا. وقد يتصل بذلك جهد مستمر لكاتب آخر مثل "السيد ولد أباه" يؤكد على عقلانية التراث الإسلامي منظورا إليه في تتابعه التاريخي، وليس بالصياغات الأوربية الإقصائية، التي تجعل العنف الإسلامي في النهاية رهين العنف المفاهيمي الأوربي عن الإسلام، وهذا في تقدير عدد من مثقفي الشمال الإفريقي خاصة هو ما يجعل العنف المتبادل أساسا للعلاقة المتوترة مع هذه الأطراف الآن .

لم ير كثير من الباحثين بالطبع ما حدث بعد ذلك، إلا عودة لخلق "روح الإمبراطورية" ومعها آليات الكولونيالية القديمة حول الدولة العرقية، أو الإثنية، والفضوى الخلاقة التي أطلقت موجات الماضوية والجهادية في دولة الاستعمار الجديد لمنع تحقق أي إنجاز وطني في إطار العولمة... وعبر الكثيرون عن رؤية واضحة للغرب (الرأسمالية العالمية) متمسكا بالحقائق المطلقة عن نفسه، وهو ينشر التفكيك، ولا يفكك نفسه، مثل تمسكه بالعقلنة وتصدير اللاعقلانية، مما جعل التنوير الإسلامي الذي عرفناه أول القرن العشرين يرتد بدوره - عند الكثيرين - إلى عالم الدين المطلق، ذي التاريخ الاستبدادي، ومن ثم فشلت معه الأفكار الديمقراطية. لذلك احترس الأفارقة من مسمى "الربيع"، إلا ما ظهر في التحليل المتأخر عند "أوميحي" و"جاتشيني"، أو عندما فرضتها انتفاضات "بوركينافاسو" مؤخرا (2014/2015) لاستعادة الحكم التقدمي هناك.

أعتقد أن درس "ما بعد الكولونيالية" وما بعد "الآبارتهيد" هو الذي ظل شاغلا لكثير من مفكري القارة. تحدثوا عن "الموجة الثانية للتحرر"، "نزونجولا" (الكونغو)، والدولة التنموية "عند تانديكا مكانداويري" ولجأ بعضهم إلى ضرورة العودة لأفكار الوحدة الإفريقية (عيسى شيفجي) للتعاون في خلق أنماط جديدة

للتغيير، أو ناضل البعض من أجل أفكار موجة "جنوب/جنوب" (سمير أمين)، و"ياش تاندون" في محاولة للتخلص من استدامة الاستعمار أو الاستعمار الجديد، ونتائجه في أشكال الاستبداد السياسي أو الطبقي، بل ويتحدث "سمير أمين" عن الآبارتهيد على مستوى عالمي بسبب التمرکز الرأسمالي وتأخر التحول الديمقراطي عبر التنمية مع العدل الاجتماعي.

### معالجة الإقصائية

لا أقصد هنا الرصد السياسي وأنا أعالج حركة الفكر الإفريقي، لذلك يهمني الإشارة إلى بحث معوقات حركة تصفية الكولونيالية Decoloniality، كما جاءت في بعض الاجتهادات مستخلصة من الحالة الاستعمارية القديمة، أو ما سيرد عن رصد المعوقات في الوضع الراهن لدول ما بعد الاستعمار.

لعل شرح مفكرينا لحالة الإقصاء الاجتماعي لهذه الشعوب هو الامتداد الفعلي لفكر وحالة "التخوم" واختيارها بين "القطيعة" مع التخلف الموروث، أو الاندماج مع العولمة من أجل الحداثة الوافدة. وهذا الارتباك في صورة دول الجنوب هو الذي زحفت به موجة العولمة إلى خلق كل هذه الفوضى ولجوء بعض عناصره الشابة للإرهاب...

وتتجه بعض مدارس الفكر الإفريقي لاتهام أجواء العولمة الجديدة، رغم مركزيتها، بإشاعة الفوضى والعنف الداخلي أو الذاتي، والخارجي القائم على موضوعات الصراع.. وهنا تدخل عند البعض فكريات ما بعد الحداثة مع ما بعد الكولونيالية، لتضع المجتمعات الإفريقية أمام خيارات اللحاق بحداثة العولمة،

ومن ثم التبعية أو رفض العولمة والحداثة، باستحضار الماضي السلفي، أو العنصري والقبلي، والتعبير بالعنف المهدوي عن خروج هذه العناصر على العالم الكولونيالي إلى درجة تجعل من جماعات العنف (الإرهاب) عالما مركزيا بدوره للفكر المطلق، حتى بعيدا عن التدين السلفي، وعن المسجد لجوءا إلى النص الديني المجرد، والمطلق والمتعالى، سهل التناقل عبر أحدث وسائل الاتصال "الأمبريالية" لتخريب مجتمعات بدأت بالوطنية المحلية أصلا لتنتقل تباعا إلى المراكز الرأسمالية.

المخاوف الجديدة تكمن في صعوبة صياغة واجبات الدولة الوطنية نحو تصفية "الحالة الكولونيالية" جذريا بسبب الاحتواء العولمي، ومن ثم يصعب استعادة تراث الوطنية، بينما يتعولم تراث الفكر الأصولي المطلق بطبعه. وكان تراث الوطنية نفسه يتماهى لفترة مع "الجهادي" كجزء من التحرر الوطني، بينما المطلق السلفي الحديث لا يتخيل إلا العنف وسيلة للوصول لهدفه في تسييد المطلق الجديد على العولمي (الأمبريالي)، وكأنهما في (أو) من فضاء واحد، ومن ثم يصعب توفير هامش لمراجعة التراث أو لعملية التنوير... الخ.

### الخلاصة

باتت الحالة الاستعمارية أو الكولونيالية تركز باضطراب إلى الخطاب الثقافي هروبا من النمط الاقتصادي أو المجتمعي، وما نشهده هو تصميم النظام الرأسمالي العالمي وأدواته الثقافية على عدم التسليم بتصفية الحالة الكولونيالية، بل ودفع المزاج الصراعي وثقافة العنف نفسها بعد نهاية الحرب الباردة إلى الحضور في اتجاه الصراع الأيديولوجي مع ما أسمته العالم الإسلامي أو ما تخوفت منه في

القطيعة الجنوبية بعد التحركات الشعبية الأخيرة. ومن هنا تصعب المساهمة في حوار حقيقي حول بدائل مثل تنمية "بلدان العالم الثالث" عبر مشروعاتها الخاصة للدولة الوطنية أو التنموية، فقد أدى ذلك إلى الإفقار/ الإقصاء الدائم بين العالمين فيما يشبه صيغة "إيكيه" نفسه، حيث أصبحت الطبقة العليا في هذه البلدان (وهي كمبرادورية الطابع) متماهية مع خطط الرأسمالية العالمية في عملية إقصاء الفقراء اقتصاديا وثقافيا، ومن ثم لم يعد هناك مكان لعملية اجتهاد أو صياغات دينية متقدمة فيما يسمى بالتنوير أو الحوار الحضاري كمنتج للحدثة المصحوبة بعناصرها الكولونيالية، بل هناك جهاد وعنف يمثلان أدوات المنطلقات الحديثة، وهي أدوات لا يلتقي عندها المنطق طالما أن الرأسمالية القائمة على "العقلانية" لم تعد تصدر لبلداننا إلا اللاعقلانية، ولتصبح الماضوية أو الجهادية - بعد فراقها لتراثها كحركات تحرر سابقة هي الرد السلفي "الحديث" على أوضاع شبه كولونيالية؟

وهنا أيضا يتساءل المفكرون الأفارقة الآن، مسلمين وغير مسلمين: هل نعود إلى منتج الاستشراق والأنثروبولوجيا لدراسة موقف شعوبنا تجاه الإرهاب الذي نتهم به وحدنا؟ ولماذا لا تصدر إجابات مناسبة في الشمال الإفريقي المسلم مثلما تستمر الاجتهادات من غرب وجنوب إفريقيا؟

وإلى أي حد يتطلب الموقف تصفية الكولونيالية من الجسد الثقافي والاقتصادي في أنحاء القارة من أجل فكر جديد حول التنمية الذاتية والتعاون الدولي المتوازن في مواجهة المنطلقات المعولمة دينيا وسياسيا وعسكريا؟

-----

## قراءات

- أمين، سمير، "نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي، والتمركز الأوروبي المعكوس"، معهد الإنماء العربي، 1989.
- حمدان، جمال، "شخصية مصر"، عالم الكتب، القاهرة، 1980.
- شعراوي، حلمي، "الثورات العربية وإفريقيا"، دار جزيرة الورد، القاهرة، 2012.
- كان، عثمان، "المتقنون الإفريقيون المتحدثون بلغات غير أوروبية"، كوديسريا، ترجمة مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة 2003.
- ماريز، هاين، حدود التغيير، دار الأمين: ترجمة صلاح العمروسي، عزة الخميسي، ترجمة مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة 2004.

- 1- Aki, Claude, "Revolutionary Pressures in Africa". Zed London, 1978.
- 2- Andrade, Mario .De , "Amilcar Cabral" : Essai de biographie Politique, Francois Maspéro, Paris, 1980.
- 3- Bhabha, Howi, the Post Colonial and Post Modern : The Location of Culture , Roteledge, London, 1994. (See also ALIF – Journal of Comporitive Poetics N°.14 AUC, Egypt).
- 4- Cabral, Amilcar, "Unity & Stuggle": Viva Guine Bissau, Great –Britain, Fakenham Press Limited, 1980.
- 5- Chattergee, Parttra, "Nationalist thought and the Colonial World", Battemore, 1993.- in alif no. 18, 1998, AUC, Cairo.
- 6- Diagne, Souleymane Bachir. "Islam et Societé Ouverte", Paris, 2001.
- 7- Ekeh, Peter. P, "Social Anthropology and Two Contrasting Uses Of Tribalism in Africa", comparative Studies in Society and History, vol.32 no, 4, Oct. Cambridge University Press, 1990.
- 8- Ekeh, Peter. "Colonialism and the two Publics in Africa": A theoretical Statement". Comparative Studies in Social and History, 1975.
- 9- Hien, Marais, " Limits to Change", Zed, 2001.
- 10- Hountondji, Paulin. "Endogenous Knowledge" : Research Trails, Dakar, 1997.
- 11- Jibrin, Ibrahim, "Democratic Transition in Anglophone West Africa", CODESRIA, 2003.
- 12- Kane, Ousmane, Islamism: What is New, What is not?, lessons from West Africa (African journal of international affairs) vol 11 2008 .

- 13- Ki-Zerbo, Joseph, . (ed) La natte des autres: pour un développement endogène en Afrique, CODESRIA, 1992.
  - 14- Mamdani, Mahmood, Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism Princeton University Press Princeton–New Jersey,1996.
  - 15- Mazrui, Ali, "Polical Values and Educated Class in Africa", Heinmann, 1978.
  - 16- Moslem Modernity in post colonial north Nigeria.
  - 17- Motsi, Marta: in "coloniality of Power ..."
  - 18- Ndlovu – "Gatsheni, Sabelo, Coloniality of Power in Postcolonial Africa": Mythes of Decolonization, CODESRIA, 2013.
  - 19- Ntalaga, Nzongola, "Class Struggle and National Liberation", Zaire, 1982.
  - 20- Omeje, Kenneth, "The Crises of Post coloniality in Africa", CODESRIA,2015.
  - 21- Padmore, G , "Pan-Africanism or Communism, the Coming Struggle for Africa", London, 1956.
  - 22- Said, Edward, "Culture and imperialism", Venlage 1994.
  - 23- Shivji, Issa, Let the People Speak: "Tanzania Down the Road to Neo-Liberalism", CODESRIA ,2006.
  - 24- Tandon, Yash, "Ending Aid Dependence", Pambazuka press, 2008.
  - 25- Torres, "Muldonado, Coloniality of Being", Culturel Studies,
-



## نحو رؤية مغربية جديدة تجاه إفريقيا

### منطلقات التفكير

امحمد مالكي

#### تقديم

يكتسي موضوع "العلاقات المغربية الإفريقية" أهمية خاصة، ليس بسبب أن "إفريقيا" عمق استراتيجي للمغرب العربي، وأحد أعمدته التاريخية والحضارية فحسب، بل لأن العلاقة بين الطرفين المتكاملين في حاجة إلى إعادة صياغة وتطوير وتحديد.. ولربما تأخر الوقت بالمغربيين في امتلاك الجرأة للإقرار بأن مكانة إفريقيا في اختياراتهم واستراتيجياتهم كانت شاحبة ومتواضعة جداً. فإذا وضعنا الأصول التاريخية والحضارية جانباً، وتساءلنا عن التحديدات الجغرافية والمجالية، فهل المغرب<sup>(1)</sup> عربي أم إفريقي؟<sup>(2)</sup>. إنه سؤال في صلب لقائنا اليوم وهو جدير بالاهتمام والبحث. فمن زاوية اللغة والدين والموروث التاريخي والحضاري لا أحد يشك في عروبة Arabité المغرب وإسلاميته Islamité، فقد دخل العربُ بلادَ المغرب فاتحين، فامتزجوا بمن انتسبوا واستقروا في

هذه الربوع<sup>(3)</sup>، وشكلوا بالتدريج إمبراطوريات ودولاً، كان لها نصيب بارز في البناء والتشييد والتوحيد، بل إن حظّها من الامتداد وصل الأندلس وبعض التّخوم الأوروبية<sup>(4)</sup>. بيد أن للمغرب جذوراً إفريقية، نسجَ خيوطها الإسلام، وعمقتها حركات التجارة وانسياب رؤوس الأموال، ووسعت دائرة امتدادها البشري موجات الهجرة المتعاقبة في الزمن<sup>(5)</sup>. فإذا كان التواصل حاصلًا بين العنصر الأمازيغي ونظيره "الزنجي" في إفريقيا حتى قبل استقرار الإسلام وصورته الإطار الحضاري والإيديولوجي، فإن دفعةً نوعية هامة تحققت مع تشكل الولايات العربية الإسلامية الأولى في بلاد المغرب، تجسّدت في التمازج الإثني والبشري، والعلاقات الاقتصادية والتجارية. وقد ظلت، في كل الأحوال، متأرجحةً بين التعاون تارةً، والتوتر طوراً آخر، غير أنها انتعشت بفعل هذا المعطى الحضاري الجديد.

تنطلق الورقة من فكرة مفادها أن التمازج الإثني والحضاري الحاصل تاريخياً بين بلاد المغرب وجزء هام من إفريقيا لم يتعمق أكثر، ولم يُحافظ على ديمومته، بل إن متغيرات عديدة ساهمت في إضعافه تارةً بوعي، وطوراً بدونه.. وقد شجعت الصيرورات التاريخية (الاستعمار أساساً) التي عاشتها إفريقيا بكل أجنحتها ومناطقها على تكوين صورة نمطية مفادها أن "إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة اهتمام المغاربة إلا حين يكونون في حاجة إليها، وأنها تدخل مدار الإهمال عندما لا تضطرهم ظروفهم إلى الانفتاح عليها"، والحال أن إحساساً من هذا النوع من قبل الأفارقة وجد تفاعلاً في العديد من الكتابات، سواء من لدن من اعتمدوا لغة الدفاع عن التمازج Symbiose العربي الإفريقي، أو من لمسوا في هذا المعطى ذريعةً لتعميق الشرخ بين العرب والأفارقة، لا سيما في متن الكتابات الأوروبية والغربية، وهي كثيرة ومتوافرة.

ليس ثمة شك في أن الصورة النمطية أعلاه، تجد مبرراتها الموضوعية في أكثر من محطة من تاريخ العلاقات المغربية الإفريقية، ونزعم أن ليست الحقبة المعاصرة وحدها المسؤولة عن تشكيل قسّمات هذه الصورة، بل يخترن التاريخ بدوره موروثاً معقداً ومركباً يساهم بشكل كبير في الحيلولة دون تبديد عناصر الإعاقة في العلاقة بين الطرفين. فمن جهة، طغت لحظات التوتر على غيرها من لحظات التعاون، وبدت إفريقيا وكأنها شكّلت على الدوام موضوع استنزاف وتبديد لخيراتّها فقط، والحال أن الواقع لم يكن على هذا الحال، وإلا بماذا نُفسر الحركة الاقتصادية المتنامية في ممالك إفريقيا وتخومها، التي لعب فيها "الجمل" والتجارة عبر الصحراء أدواراً مفصلية؟ صحيح أن الانتعاش الاقتصادي والتجاري الناجم، بدرجة أساسية، عن سيادة تجارة القوافل دخل مرحلة الانكماش مع "استبدال الجمل بالأسطول البحري"، على حد تعبير "الإسطوغرافيا الأوروبية"، وصحيح كذلك أن النظرة الخاصة للعرب لمفهوم الأسطول، بوصفه أداة حرب وليس وسيلة تجارة، ساهم بدوره في تعميق الانكماش وتوسيع دائرته، ودفع بالنتيجة إلى ترسيم التباعد بين العرب، والمغاربة جزء منهم، والأفارقة. بيد أن ما يستوجب التنبّه إليه، أن المنطقة برمتها دخلت مداراً تاريخياً جديداً، لم يكن الأسطول بمعناه الحربي والتجاري، سوى أحد علاماته البارزة.. إنها الحقبة التي أبدع العلامة عبد الرحمن بن خلدون في وصفها في صدر مقدمته، بالقول: «...وكأني بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب... وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخموم والانتقباض فبادر بالإجابة..»<sup>(6)</sup>. نحن إذن أمام حقبة نوعية جديدة مناطها تلك الجدلية، التي كتبت عنها باقتدار "مدرسة الحوليات"<sup>(7)</sup> Ecole des Annales، الموسومة بالتأخر في جنوب وشرق المتوسط والنهضة في غربه وشماله. ومما تجدر الإشارة إليه من جهة أخرى، أن صيرورة الاستقلالات

في البلاد المغاربية وعموم الدول الإفريقية خلقت ديناميات جديدة لم تُسَعَفِ النخب القائدة في إعادة بناء رؤيتها للعلاقة الممكنة والضرورية بين المغرب العربي وإفريقيا، ومن شأنها تفكيك الموروث التاريخي وإعادة تأسيسه على مشروع مغاير ينهض على الإشكاليات الناجمة عن إعادة بناء الدولة الحديثة.

تأسيساً على ما سبق بيأنه، نطرح جملة منطلقات للتفكير في إعادة صياغة رؤية جديدة للعلاقة بين المغرب العربي وإفريقيا، ونشير بداية إلى أنها ليست عناصر رؤية استراتيجية بالمعنى العلمي للكلمة، بقدر ما هي تأملات في ما يجب الاجتهاد فيه لتستقيم العلاقة بين طرفين متلازمين، جمعهما التاريخ والمصالح المشتركة، وإلى حد ما الدين، وأبعدتهما متغيرات دولية وقطرية كثيرة.

## I

يُحيل المنطلق الأول على ما يمكن أن نسميه في "علم اجتماع المعرفة الأنا"، أي "الذات"، من حيث كونها كائناً حياً، متجدداً، ومتطوراً.. ومن الملاحظ في هذا السياق أن كثيراً ما تخون التسميات المعنى، فتقرّر دلالاتٍ وأحكاماً مُضِرَّةً. وفي موضوع هذه الورقة، تنطوي التسميات على حمولات ذات آثار واضحة سلباً أو إيجاباً على استراتيجية بناء العلاقة بين المغرب العربي وإفريقيا. فمن هو "العربي"؟، ومن هو الإفريقي؟، وهل الفصل بينهما ممكن، وعلى أي أساس؟.

إنه لمن الأهمية بمكان إمعان النظر في التسميات المتداولة والتمحيص في مضامينها ودلالاتها، بُغية إعادة صياغة رؤية جديدة للعلاقات بين بلداننا المغاربية وعمقنا الاستراتيجي والأمني إفريقياً. فقد دأبت الكتابات الأوروبية

والغربية بوجه عام - وسار بعضنا على هديها - على اعتماد تسميات مبنية على أسس إثنية أو عرقية أو جغرافية وجهوية، من قبيل "إفريقيا السوداء" وإفريقيا البيضاء، أو "إفريقيا جنوب الصحراء"، أو "الزنجية والزنج"، وما إلى ذلك من النعوت والصفات، والحال أنها ليست أوصافاً مجردة، بقدر ما هي تسميات ذات حمولات إيديولوجية وسياسية، مما يعني أن وعي أبعادها لازمٌ لدرء المزالق الممكنة والمحتملة، وفي صدارتها "التشويش" على الصفة ذاتها، والتأثير بالنتيجة على علاقة "الواصف" بـ "الموصوف"، أي العرب، والمغاربة جزء منهم، وعموم شعوب إفريقيا. فمما نلاحظه، في هذا السياق، أن الاتجاه الغالب لدى الدارسين استعمال عبارة "العلاقات العربية الإفريقية"<sup>(8)</sup>، أو "المغربية الإفريقية"، وكأن للعرب وجوداً مستقلاً عن إفريقيا، أو أن هناك إفريقيا من دون عرب، علماً أن قرابة ثلثي العرب يعيشون في إفريقيا، وعشر دول عربية تقع داخل خط إفريقيا، حجة هؤلاء في ما ذهبوا إليه ثلاثة أسباب ذات صلة بالعنصر أو الجنس أو اللغة أو الثقافة.

فهكذا، يفترض أنصار المفهوم العنصري أن العرب ساميون والأفارقة حاميون.. والحال أن هذا الاتجاه في التفكير فقد بريقه في أصول ميلاده، فمنذ اندحار النازية وانتصار الحلفاء اتجهت مجهودات الأوروبيين نحو إعادة بناء ذاكرتهم على أساس يقطع مع النظريات العنصرية وتوظيفاتها الإيديولوجية. فضلاً عن ذلك، ينحدر العرب اليوم من سلالات بشرية متعددة وأجناس شتى، ثم إن "إفريقيا" القارة عرفت العرب منذ عهد قديم، وقد تفاعلت العناصر البشرية في حظيرة العرب وإفريقيا قبل الإسلام وبعده، وامتزجت دماؤها بصورة يصعب في كثير من الأحوال التمييز بين من كان أصله سامياً ومن كان أصله حامياً..<sup>(9)</sup>

ولعل النقدَ نفسَه ينسحب على القول بأن العرب هم وحدهم الناطقون بلغة القرآن، وأن للأفارقة لغاتهم ولهجاتهم المحلية. فـ «الناظر في الخريطة اللغوية لدول الجامعة العربية يجد فيها جزراً لغوية في محيط اللغة العربية مثل الصومال والسودان والجزائر والمغرب وموريطانيا، كما أنه في بعض الدول الإفريقية غير العربية نجد أن لغة المولد لدى بعض الجماعات هي اللغة العربية، كما هو الحال في تنزانيا وإثيوبيا والنيجر، وبعض الولايات في نيجيريا، وبنو حسان الهلاليين في منعطف نهر النيجر..»<sup>(10)</sup>. لذلك، سيكون من الخطأ النظر إلى إفريقيا شمال الصحراء وجنوبها الإفريقي على أساس لغوي.

يضع البعض، علاوة على ما سلف ذكره، خطأً فاصلاً بين شمال إفريقيا وجنوبها على أساس الدين والعقيدة، فيسمُّ الأول بالإسلام ويعتبر الثاني إفريقياً أو زنجياً أسود، وثني العامة ونصراني الصفوة، والحال أن ذلك مما يدخل في جملة الأحكام والنعوتات التي لا تستقيم أمام موضوعية العلم وصدقية تحرياته. فحتى داخل الدائرة الحضارية العربية الإسلامية يتعذر التعامل مع مصطلحات "العروبة" و "العربية" و "الإسلام" بمنطق الترادف والتلازم، فبالأحرى في منطقة لم تولد وتُستنبت في تربتها مثل هذه التسميات، كما هو حال القارة الإفريقية.

إن التمحيص في مثل هذه التوصيفات والاجتهاد في نزع الطابع الإيديولوجي عنها عمل ضروري ومفصلي لإعادة بناء الصورة المتبادلة بين "العرب" و"الأفارقة"، وهي صورة وإن بدت مُشوَّشة وغير واضحة القسّمات، فإن إعادة رسمها على قدر معقول من التجرد والعقلانية ليس بالمشروع العصي على الإنجاز، إن توافرت إرادة الفعل في الدولة ومؤسساتها، والمجتمع وصفوته من العلماء والمفكرين والباحثين، ولربما سيكون من الأهمية الاستراتيجية بمكان أن تنكب أقسامنا العلمية ومؤسساتنا البحثية في البلاد المغاربية، على محدودية

عددها مع الأسف، على تفكيك الصورة النمطية بين "العرب"، والمغاربة جزء منهم، و"الأفارقة"، وإعادة بنائها بما يجعل القارة الإفريقية، حقاً، أفقاً للتفكير ومشروعاً فعلياً في السياسات القطرية والجهوية للدول المغربية.

## II

يتعلق المنطلق الثاني في صياغة الرؤية الجديدة للعلاقة بين الدول المغربية وإفريقيا، بما يمكن أن نسميه "استراتيجية تحديد الأولويات". فالعلاقة التي تروم النجاعة والكفاية تحتاج إلى هندسة، بالمعنى الذي يحيل على وضوح المشروع، وأولوياته، وترتيب مقاصده في الزمن، وتصور كلفته، وتوقع مخرجاته وإسقاطاته في الأزمنة القريبة والمتوسطة والطويلة. والحال أن عملاً من هذا النوع يحتاج أولاً إلى إرادة واعية لقيمة المشروع واستراتيجية الآفاق التي يفتحها، والتحديات التي تعترض مسيرته، فهو من قبيل الاستراتيجيات الكبرى التي تحقق الإقلاع العام للدول والبلدان المنتصرة له، وقد أثبتت خبرات المجموعات الجهوية والقارية الكبرى تاريخية هذا النوع من الخطوات الجريئة في تاريخ البلدان والشعوب<sup>(11)</sup>. فهل ارتقت "إفريقيا" في وعي نخبنا السياسية المغربية القائدة إلى هذا السقف من إدراك الأشياء؟، وهل من الممكن أن ترتقي إلى هذه المنزلة، وكيف، وبأي ثمن؟.

لا شك أن أشياء كثيرة من هذا القبيل لم تحصل بما فيه الكفاية، وأن على الرغم من وجود علاقات ثنائية بين بلدان المغرب والدول الإفريقية، وكذلك التواجد الفعلي للأقطار المغربية داخل "منظمة الوحدة الإفريقية" قبل أن تتحول إلى "اتحاد إفريقي"<sup>(12)</sup>، ما زال المشروع متواضعاً، إن لم نقل، ضعيفاً بدليل أن

العلاقات البيئية نفسها لم تُدرك عتبةً ما وصلت إليه نظيراتها في مناطق أخرى من العالم<sup>(13)</sup>، ولربّ قائل يرد بالتشديد على الصعوبات التي تعترض العلاقة الضرورية والمطلوبة بين بلاد المغرب وإفريقيا، والتي يوعزُ جزء يسير منها إلى المعوقات الكامنة في قساوة الطبيعة، وتواضع البنيات التحتية، وموجات القلاقل التي استبدت بمساحة كبيرة من البلاد الإفريقية.. إنها دفعات على قدر مهم من الواقعية، لكن ألم تخترق الصين القادمة من آسيا جدران هذه القساوة، وهي الآن سائرة في طريق تنمية قدراتها الاستثمارية بزيادة أزجعت منافسيها الدوليين في أوروبا والغرب عموماً.. والحال أن الجار المغربي ولّى ظهره نحو أوروبا أو غيرها من المناطق، وهي محدودة، ليستحضر اسم إفريقيا عند المناسبة، أو حين يشتد بها نزاع، أو تفتك بشعوبها آفةً، أو حين يستشعره ضميره بنداء المسؤولية فيُسرع إليها وفي لغة خطابه قدر كبير من العاطفة.. إن الرؤية الجديدة المنشودة في العلاقة بين بلاد المغرب وإفريقيا لا تنهض وتستقيم وتغدو قابلةً لإدراك النجاعة والكفاية، إلا إذا أُسست على القطيعة مع هذا النمط من التفكير.. صحيح أن ثمة في إفريقيا مشاكل دقيقة ومستعصية، أو على الأقل تحتاج إلى مجهودات وإمكانيات هائلة قد لا يكون في مكن البلاد المغاربية التغلب عليها، لكن بمستطاع هذه الأخيرة هندسة الأولويات وحسن اختيار الوسائل في رسم رؤية جديدة في علاقاتها بإفريقيا، ولن يتأتى ذلك دون تشكل وعي فعلي يُنزِلُ العلاقة مع "إفريقيا" منزلةً لا تقل أهمية عن القضايا المصيرية الكبرى لبلاد المغرب. ففي إفريقيا اليوم قرابة أربعة عشر تجمعاً اقتصادياً إقليمياً موزعة على عموم جهات القارة الإفريقية، يمكن الدخول في مشاريع مدروسة واقعية وواضحة معها، لعل أقربها وأنسبها من حيث الموقع الجغرافي والحيواستراتيجي "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" CEDEAO، التي تضم كلاً من



السنغال، وغينيا، وساحل العاج، وسييرا ليون، وليبيريا، وغامبيا، وغينيا بيساو، وبوركينا فاسو، وغانا، والبنين، ومالي، ونيجيريا، والنيجر، والطوغو، وهي دول متميزة بتكاملها الاقتصادي وموقعها الجغرافي، وهي في خط التماس جنوباً مع بعض دول الاتحاد المغربي (الجزائر، ليبيا، وموريطانيا). دعونا نتصور مثلاً إنجازاً من قبيل طريق سيار يربط الفضاءين المغربي والإفريقي غرباً، أو خط بحري يصل المرفئ المغربية بغيرها من الدول الإفريقية المطلة على البحر.. إنه سيُشكل دون شك ثروة حقيقية في إعادة بناء العلاقة المغربية الإفريقية. نسوق هذا المثال من عشرات الأمثلة التي بمقدرة المغاربة الاجتهاد في هندستها والتكاثف من أجل إنجازها، لا سيما وأن هناك دولا داخل الفضاءين منتجة للنفط ومشتقاته من قبيل الجزائر، ليبيا، ونيجيريا، قادرة على المساهمة في الاستثمار في مثل هذه المشاريع الكبرى، إن تحققت لديها إرادة الفعل. بيد أن الواقع يدل على محدودية تجذّر ثقافة العمل المشترك المنتج للخيرات في المحيطين المغربي والإفريقي.. ففي تقرير "منظمة التعاون الإسلامي OCI" لعام 2006، ترتبت المنطقتان المغربية والإفريقية في مراتب جد متواضعة، حتى لا نقول متأخرة، في سلم معدلات التبادلات البينية للدول الأعضاء في هذه المنظمة، حيث لم يتجاوز نصيب إفريقيا من المبادلات التجارية مع غيرها من دول "منظمة المؤتمر الإسلامي" 9,15%، في حين قُدرت نسبة دول اتحاد المغرب العربي بـ 3,35%<sup>(14)</sup>. ومن المفارقات اللافتة في هذا السياق، أن في الوقت الذي توجهت عموم بلاد العالم إلى الاستثمار في الإنسان، باعتباره مصدر الثروة وهدفها، تصدرت المنطقتان صفحات التقارير الدولية حول الهجرة بكل أشكالها. ففي إفريقيا تندفق موجات الهجرة القسرية Forced migration بشقيها الداخلي والدولي، كما أصبحت بلاد المغرب مصدراً وممراً لها. فحسب

التقديرات الإحصائية المختلفة يدخل ما بين 12.000 و 65.000 إفريقي بلدان المغرب الخمسة، يتوق جلهم إلى الانتقال إلى الضفة الأخرى من المتوسط.. والحال أن هؤلاء ليسوا في معظمهم معوزين، بل عدد مهم منهم على مستوى معقول من التعلم، وينحدرون من شرائح اجتماعية متوسطة، غير أن دافعهم إلى الهجرة القسرية أو الإرادية أحياناً كان البحث عن فرص ملائمة لم يجدوها في بلدانهم، أو فروا من نيران العنف وانعدام السلم المدني في أوطانهم، أولاً اعتبارين معاً<sup>(15)</sup>.

ومن الملاحظ أن وتيرة الهجرة، تحديداً من دول إفريقيا الغربية والوسطى، تنامت مع العشرية الأخيرة من القرن العشرين، لاعتبارات ذات صلة بالسياسة الليبية الجديدة حُيال إفريقيا خلال سنوات الحظر الدولي (1992-2000)، أو في أعقاب سقوط نظام "موبوتو" في الكونغو عام 1997 واستفحال القلاقل في هذا البلد، أو في سياق الموجات الجديدة من القلاقل التي تعيشها الكثير من البلدان الإفريقية. لذلك، تبدو البلاد المغاربية في موضوع الهجرة القادمة من غرب ووسط إفريقيا بين فكي كَمَاشَة، فمن جهة تتعرض لضغوطات أوروبية كثيرة ثنائية وجماعية "الاتحاد الأوروبي"، ومن زاوية ثانية وجدت نفسها أمام موجات من الهجرة تسعى إلى الاستقرار على أراضيها، وقد يخلق هذا الوضع ميولات معادية للأفارقة من جانب المجتمعات الأصلية. إننا إذن أمام مخزون بشري على درجة بالغة الأهمية يمكن استثماره في إقلاع المنطقتين المغاربية والإفريقية، حين يتوفر مشروع فعلي يُرتب الأولويات ويعقلن الوسائل والآليات.

## III

يُخص المنطلق الثالث في صياغة الرؤية الجديدة للعلاقات المغربية الإفريقية إشكالية الكلفة المطلوبة في تحقيق التعاون الأمثل مع المحيط الإفريقي.. فكل قرار تاريخي يحتاج إلى ثمن، تساهم الإمكانيات المادية دون شك في تيسيره، لكن يستلزم أولاً وبالضرورة إرادة سياسية وجرأة فكرية ووعياً تاريخياً يتمثل استراتيجية القرار ويدافع عن قيمته المستقبلية.. والكلفة في هذا المقام تنحصر تحديداً في مصالحة المغاربة مع ذاتهم، وفضائهم المشترك، أي المغرب العربي، أو المغرب الكبير، أو بلاد المغرب، بغض النظر عن التسميات.. فإنجاز التواصل الفعلي والعقلاني مع إفريقيا يمر أولاً وقبل كل شيء ببناء الذات الجمعية.

تكمن قيمة هذا المنطلق في كون البناء المغربي المشترك عند تحقيقه سيعطي لدول الحوار ضماناً ودليلاً على صدقية المشروع الذي تروم بلاد المغرب تأسيسه بمعيتهم، كما سيمنح المغاربة أنفسهم قوة وقدرة على التفاوض والحوار والإنجاز، ولأن الفكرة المغربية لم تنتزل منزلة الخيار الاستراتيجي، على الرغم من المحاولات العديدة التي شهدتها المنطقة منذ مؤتمر طنجة ربيع 1958، فقد ظلت العلاقات المغربية الإفريقية ثنائية بعيدة عن اكتساب إطار اتفاقي جماعي يقوي أهدافها ويُعظم مكاسبها، بل عانت في الحقيقة من أتون الخلافات المغربية البينية وتداعياتها.. ألم تنقسم إفريقيا ومعها بلاد المغرب منذ بداية ستينيات القرن الماضي بين المجموعة التقدمية المناهضة للاستعمار والغرب، ومن كان مالياً لهما من الدول الإفريقية؟<sup>(16)</sup> لذلك، لعب ضمور المشروع المغربي دوراً مفصلياً في استعصاء بناء علاقات متوازنة، فعالة، وعقلانية مع دول الحوار، ومنها طبعاً المحيط الإفريقي.

نعتبرُ بناءَ الفضاء المغاربي شرطاً وأفقاً لبناء فضاءات الجوار، فليس من باب الاستطراد التشديد على ضرورة التنبُّه إلى مثالب الوضع المغاربي الحالي على المغاربة أنفسهم قبل غيرهم. فكما أن للبناء ثمناً، هناك ضريبة لعدم البناء، وهي من نوع الضرائب التي لا تقدَّر مادياً فحسب، بل تُحتسب بميزان الهدر التاريخي والحضاري.. ففي تقدير "اللجنة الاقتصادية لإفريقيا" CEA، التابعة للأمم المتحدة، يمكن التكامل الاقتصادي الدول المغاربية الخمس من جني ثلاثمائة وخمسين مليون دولار (350) سنوياً، كما أن الاستمرار في وضع "الأمغرب" Non Maghreb، يُفقد كل بلد مغاربي أكثر من واحد في المائة %1 سنوياً من إنتاجه الخام الوطني<sup>(17)</sup>، فدعونا إذن نُقدِّر الكلفة العامة، بتعبير "جاك دولور"<sup>(18)</sup> J. Delors، الناجمة عن استمرار توقُّف المشروع المغاربي، لذلك، لم يعد المشروع المغاربي رغبةً، أو أُمْنِيَّةً، بل أصبح ضرورةً لا مندوحة عنها، لإنجاز الإقلاع العام للبلاد المغاربية.. لقد بذلت الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، وتونس، والمغرب) منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وإن بدرجات متفاوتة، مجهودات فردية ملموسة لتأهيل اقتصادها بغية الاندماج في المنظومة الاقتصادية والتجارية الدولية<sup>(19)</sup>، غير أن ثمارها ظلت معزولةً بسبب طابعها الفردي ولافتقادها قوة دفع جماعية ومشاركة، أي الإطار المغاربي المشترك. ومن اللافت للانتباه أن المبادلات المغاربية البينية التي وصلت فترة الحماية ما بين واحد وواحد ونصف في المائة، لم تتجاوز على امتداد نصف قرن من الاستقلال اثنين ونصفاً إلى ثلاثة في المائة، وهي الأضعف في مراتب المجموعات الاقتصادية الجهوية في العالم. وتكمن الحاجة إلى إعادة تنشيط الاتحاد المغاربي وإنعاش مؤسساته المشتركة في المُخرجات والفوائد المنتظرة

منه، والتي سيكون عصباً على الأقطار منفردة إنجازها. فتحرير المبادلات بين الدول المغربية الثلاث (المغرب، الجزائر، تونس) سيخلق سوقاً جهويةً من أكثر من 75 مليون نسمة، وهو رقم له قيمته المادية والرمزية في ميزان الاقتصاد الدولي اليوم، ومن شأن ذلك أيضاً التشجيع على انسياب الاستثمارات الأجنبية وتواردها إلى بلاد المغرب، بل إن وضعاً من هذا الحجم سيعطي دفعةً قويةً للمفاوض المغربي في علاقته بالشركاء الدوليين الفعليين والمحتملين وفي صدارتهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

#### IV

لذلك، يشكل التفكير في مقومات البناء المغربي المشترك منطلقاً استراتيجياً رابعاً لرسم الرؤية الجديدة لإعادة صياغة العلاقات المغربية الإفريقية. فما هي قسّمات المشروع المغربي المُراد تأسيسه في ضوء تجارب الماضي وخبراته، وفي ارتباط بالتغيرات النوعية التي شهدتها العالم خلال الربع الأخير من القرن الماضي ومستهل الألفية الجديدة؟

يتأسس المشروع المغربي في تقديرنا، ولا بد أن يتأسس، على ثلاث دعائم متكاملة ومتداخلة: المعرفة، والحرية، والعدالة الاجتماعية. وفي الظن يشكل هذا الثالوث مقومات تحقيق المشروع المغربي المتصالح مع ذاته أولاً، والمتفاعل إيجابياً مع دوائر محيطه.. وسيكون من الخطأ الاستراتيجي إعمال روح الانتقائية في مقارنة الدعائم أعلاه، لسبب مفصلي هو كونها تشكل حلقات مترابطةً ومتراصةً.

تشكل المعرفة Savoir المدخل اللازم والناجع لإنتاج وإعادة إنتاج مجتمع الرفاه.. فقوة الدول لم تعد تُقاس اليوم بشساعة حجمها الجغرافي أو كتلتها الديمغرافية، أو حتى خيراتها الطبيعية.. فكلها إمكانيات تساعد على توفير شروط الرفاهية، غير أن الذي يُنتج هذه الأخيرة ويتحكم في تنميتها وتعظيمها يظل المعرفة بامتياز<sup>(20)</sup>.. والأمثلة شاهدة اليوم في أكثر من بقعة جغرافية في العالم، كما هو حال بلدان صغيرة، مثل "فلنדה" و"كوريا الجنوبية" وإلى حد ما "ماليزيا" و"اليابان"، استطاعت بفعل المعرفة ولوج نادي الكبار والتناظر معه. ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن المغرب العربي اليوم يقدم طاقات هائلة من الشباب القادرين على المساهمة في إقامة مجتمع معرفة حقيقي في شتى حقول العلم والمعرفة، شريطة أن تتوفر لهم ظروف الاجتهاد، والإبداع، والتعبير عن مخزونهم العقلي والفكري.. ويبدو المغرب العربي، مع الأسف، بعيداً الآن عن توفير هذه الشروط<sup>(21)</sup>، غير أن ذلك ممكن إن توفرت إرادته، التي هي الآن إرادة بناء المغرب العربي الحاضر لكل أبنائه، والقادر على توفير شروط العطاء العلمي لديهم.

بيد أن المعرفة بالمعنى المبين أعلاه تتحقق بتحقيق دعامة الحرية، التي ليست شيئاً آخر سوى القدرة على التعبير، وإبداء الرأي، والاختلاف، والجهر بما يبدو للإنسان من حقه قوله دون خوف أو ارتياب أو توجس أو تقية.. وقد ظلت الحرية، مع الأسف، الفريضة الغائبة في البلاد العربية وإن بدرجات متفاوتة من قطر إلى آخر. فالعرب، مغرباً ومشرقاً، دشنوا القرن العشرين بسؤال البحث عن الحرية، وودعوه وعُشر أراضيهم تحت الاحتلال.. بل إن وضعهم في مستهل الألفية الثالثة يكاد لا يوجد نظير له في بلاد المعمور من زاوية الحرية والتحرر بالذات. إن الحرية شرطٌ عين لبناء مجتمع المعرفة وتحقيق الرفاه.. وليس صدفة

أن تتصدر الدول التي ازدهرت في ديارها الحرية والديمقراطية مراتب إنتاج المعرفة في العالم، ففي ترتيب جامعة شانغهاي لعام 2007، لا وجود لأية جامعة عربية في سلم الخمسمائة جامعة الأولى في العالم، باستثناء جامعة القاهرة، حيث رتبت مصر في ذيل القائمة قبل سلوفينيا وتركيا<sup>(22)</sup>.

فكما أن الحرية لازمةٌ للمعرفة ومحفزة على إنتاجها وإقامة مجتمعها، تعد "العدالة الاجتماعية" حاضنة للحرية ومُجسدة لها... فالحرية تتحقق حين يشعر الإنسان بآدميته، ويلمس شروط وعي كينونته كإنسان.. والحال أن ضعف: العدالة الاجتماعية أو غيابها في المجال العربي هو السمة البارزة في نهاية القرن العشرين، ويبدو أن التحدي الأعظم والأخطر في الألفية الجديدة هو حدود استعداد وقدرة النظم السياسية العربية على ردم الفجوة المتنامية بين الفئات والشرائح الاجتماعية، وتقليص المسافة بين ضرورة العدالة الاجتماعية وغيابها. وليست خفية الأهمية الاستراتيجية لانغراس قيمة العدل في ثقافة المجتمع ووعيه الجمعي، فحين لا يشعر المرء بالعوز والفاقة وانسداد سُبُل العيش أمامه، ويُدرك أنه متكافئ في فرص الرفاه والترقي مع بني جلدته، سيتقوى عضد مصالحته مع الدولة ومؤسساتها وشرائعها، وسيصبح بالضرورة عنصراً إيجابياً في ديناميات اشتغالها.. إن الحاجة ماسة لإعادة بناء المشروع المغربي على عقد جديد تكون الصدارة فيه للمعرفة والحرية والعدالة الاجتماعية.

فهكذا، يتضح في الخلاصة أن إعادة بناء دوائر المحيط المغربي، وفي صدارتها الدائرة الإفريقية، يمر بالضرورة عبر بناء الذات وتحسينها وتقويتها لتكون قادرة على الفعل الإيجابي والتأثير المنتج.. ودون إعادة صياغة الفكرة المغربية على دعائم المعرفة والحرية والعدالة الاجتماعية، سنظل نراوح المكان، وستظل كلفة التجزئة متنامية، ولربما لن نقدر لاحقاً على ترميم ما فرطنا

في تحصيله ورعايته.. إن المغرب العربي هو المبتدأ والمنتهى في المحافظة على عروبتنا متقدمة، وجدورنا الإفريقية مترسخة، وعلاقتنا مع أوروبا متكافئة وناجعة ومثمرة..

## الهوامش

- (1) مصطلح "مغرب" المستعمل في هذه الورقة، يقابله بالفرنسية Maghreb، وليس المقصود به Maroc، أي المغرب الأقصى.
- (2) Cf, Khalid Chegraoui: «Le Maghreb et l'Afrique une histoire mouvementée...», université Med V, Institut des études Africaines, P 1
- (3) الإشارة هنا إلى العنصر "الأمازيغي" و"الزنجي" الإفريقي.
- (4) نفكر أساساً في الدولة الموحدية.
- (5) Voir entre autres; Cuoq Joseph; «Receuil des sources Arabes concernant l'Afrique occidentale du VIII au XVI S (le Bilad Soudan)» traductions et notes, Paris, CNRS 2<sup>E</sup> ed/
- (6) ابن خلدون، "المقدمة"، (بيروت: دار القلم، 1978)، ص 32-33.
- (7) عند "فرناند بروديل" وغيره.
- (8) انظر على سبيل المثال: عبد الملك عودة وآخرين، "العرب وإفريقيا" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات العربية الإفريقية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نحو إطار استراتيجي جديد للقرن 21"، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000).
- (9) انظر، أنور أسامة عبد الواحد، مصطلحات ومفاهيم، مفهوم العربي والإفريقي.. (مقال منشور على الإنترنت: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net))
- (10) المرجع نفسه.
- (11) نفكر أساساً في تجربة "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" أولاً، و"الاتحاد الأوروبي" لاحقاً.
- (12) بإستثناء المغرب الذي حمد عضويته منذ عقد الثمانينيات بسبب ملف الصحراء المغربية.



- (13) الإشارة هنا إلى المجموعات الجهوية في آسيا وأمريكا الجنوبية.
- (14) Cf, commerce entre pays de l'OCI, l'Afrique subsaharienne.
- (15) Cf, Hein De HAAS, migrations trans-Sahariennes vers l'Afrique du nord et l'UE; origines historiques et tendances actuelles:(in internet)
- (16) تفكر في مؤتمر الدار البيضاء المنعقد عام 1960، الذي جمع في عضويته الدول المناهضة للغرب.
- (17) Cf, Revue «tel quel», le Maghreb, le coût de la désunion, tel quel on line, 10 Avril 2008/
- (18) التعبير من استعمال "جاك دولور" في سياق حديثه عن الفضاء الأوروبي.
- (19) حافظت الدول الثلاث على معدل نمو اقتصادي متراوح ما بين 4 و5 في المائة.
- (20) انظر تحليلات "تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني لعام 2003 : نحو مجتمع المعرفة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- (21) انظر، د.امحمد مالكي، الحريات الأكاديمية في البلاد المغربية، ورقة مقدمة لندوة "الحريات الأكاديمية في البلاد العربية"، عمان 30 - 31 مارس 2008. (غير منشورة).
- (22) انظر، د. امحمد مالكي، المرجع السابق..



## أي منظور للتفكير في مستقبل إفريقيا؟

محمد الكتاني

تتعقد هذه الدورة من دورات أكاديمية المملكة المغربية لمدارسة وبحث موضوع (إفريقيا كأفق للتفكير)، وذلك في سياق ما تواجهه هذه القارة من تحديات، وما تتطلّع إليه شعوبها، من مستقبل واعد بالتقدّم والإبداع. وهو موضوع يتّسم بالراهنية، ويشغل بال العديد من المفكرين والسياسيين الأفارقة وغيرهم. وما يزال صدى كلمة جلالة الملك محمد السادس نصره الله ملك المغرب في ملتقى باريس (كوب 21) حول المناخ يتردّد في الأذان<sup>(1)</sup>: «إنّ القارة الإفريقية تستحق اهتماماً خاصاً. فهي قارة استيقظ أبنائها في كلّ أطرافها واكتشفوا ذواتهم واكتسبوا الثقة في أنفسهم. إنّها قارة المستقبل وعلى أرضها سيحسم مصير كوننا».

وأول ما يتبادر إلى الذهن، حول هذا الموضوع هو السؤال: هل يمكن التفكير في إفريقيا، باعتبارها كياناً واحداً، يقوم على هوية تشترك في مقوماتها كلّ الشعوب الإفريقية؟ والجواب واضح وهو أنّ التعددية الإثنية واللغوية والدينية

لا تسمح بذلك. كما أنّ الجغرافيا الطبيعية للقارة لها جوابها الواضح على هذا السؤال. لذلك يتعيّن الاحتياط في إطلاق الأحكام الجغرافية على هذه القارة ككلّ، على أساس اختزال كلّ البلدان الإفريقية في كيان موحد ومندمج. ومن ثمّ لا بدّ من تحديد المقصود "بإفريقيا". ففي دراسات "المستفرقين"، وهم الباحثون الأوروبيون المتخصّصون في إفريقيا يشيع عندهم أنّها قارة تقسمها الصحراء الكبرى إلى كتلتين مختلفتين، وهما كتلة إفريقيا الشمالية، التي يطلقون عليها إفريقيا العربية الإسلامية، والكتلة الثانية هي إفريقيا السمراء، التي تقع جنوبي الصحراء. وهذا التقسيم لا يخلو من تأثير الفكر الاستعماري العنصري، الذي كان هدفه قسمة القارة إلى شطرين، وتبرير ذلك بمعطيات الجغرافيا الطبيعية، والتعامل مع كلّ شطر منها بأسلوب خاصّ<sup>(2)</sup>.

ولكن برغم ما ينطوي عليه هذا التقسيم للقارة من نظرة غير موضوعية فإنّ الواقع التاريخي يؤكّد التمايز بين عدة أقاليم في هذه القارة، لكلّ منها تاريخها. فهناك مسار بلدان شمالي إفريقيا، ومسار بلدان جنوبها. فالبلدان الأولى المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمنفتحة على الجنوب الأوروبي ظلّت حاضرة في التاريخ القديم والوسيط، بشخصيتها وحضارتها وثقافتها. والبلدان الثانية، بحكم عزلتها جنوبي الصحراء ظلّت مجهولة إلى أن اكتشفها الأوروبيون في القرن السادس عشر وما بعده. وهناك إقليم القرن الإفريقي الذي ظلّ جسراً بين بلدان إفريقيا وآسيا، وكان له مساره التاريخي والحضاري أيضاً. وإذن فالتفكير في إفريقيا ككيان قارّي واحد لا يبرّره، لا الواقع الثقافي، ولا الحضاري، فضلاً عن الاجتماعي والسياسي. إلا أنّ السياق التاريخي المعاصر حقق التفاعل والتقارب بين شمالي القارة وجنوبها ووسطها، بما يشكّل انبثاق عالم جديد يُدعى إفريقيا الصاعدة.

إنّ الصحراء الكبرى التي ظلّت في نظر "المستفرقين" خلاءً فاصلاً بين شمالي القارّة وجنوبها ظلّت في الواقع المدعوم بالتاريخ جسراً بين الشمال والجنوب. فالتواصل بين بلدان شمالي الصحراء وبلدان جنوبها وتبادل الأثر والتأثير بين شعوبها لم ينقطعاً عبر العصور الوسطى. وكان للمغرب على سبيل المثال دوره في هذا التواصل. إلى أن جاء عصر الاستعمار الأوروبي، فأقام الحواجز بينهما، وغذى النزعات العنصرية ومظاهر التعددية الإثنية، وسعى إلى إقامة حدود فاصلة ومصطنعة بين القبائل والأقاليم. وعندما تحرّرت الشعوب الإفريقية من الخضوع للدول الأوروبية كان قد أخذ التنوّع الإثني والتعدّد القومي أبعاداً جديدة، وذلك في سياق إحياء الشعوب الإفريقية لخصوصياتها الهوياتية، وتعميق الوعي بكياناتها القومية. وهنا يجب أن نفرّق بين التعددية الهوياتية، التي نعتبرها ظاهرة طبيعية متجلية في اللغة والعقيدة والأصول الاجتماعية وبين "البلقنة" التي عمد الاستعمار الأوروبي إلى فرضها على القارّة منذ احتلالها. فقد عملت كلّ الدول الأوروبية التي قسّمت إفريقيا فيما بينها منذ مؤتمر برلين سنة 1885م على تفتيت كيان كلّ مستعمرة من مستعمراتها، بإخضاعها للتفرقة القبلية والعنصرية، بحيث كانت التقسيمات السياسية للقارّة من تخطيط الدول الأوروبية، لا من الشعوب الإفريقية. فقُسمت الأرض دون اعتبار لمن يعمرونها، بل قُسمت القبيلة الواحدة أحياناً بين دولتين، وضمّ أحد القسمين إلى أعدائه التقليديين<sup>(3)</sup>.

وأخذت هذه التجزئة الاستعمارية حدوداً سياسية انعكست نتائجها السلبية على البلدان الإفريقية بعد استقلالها. فلا عجب أن نرى إفريقيا بعد الاستقلال تنقسم إلى أكثر من خمسين دولة، وأن تعرف خلال الأربعين سنة الأخيرة أكثر من ثلاثين نزاعاً مسلحاً حول الحدود، وحول الانفصال والوحدة، وأن يذهب ضحية الحروب الناجمة عن ذلك أكثر من سبعة ملايين إفريقي، وهو ما يعني

انشغال العديد من دولها بعد الاستقلال بالحروب الأهلية، على حساب التنمية الاقتصادية، حتى إنّ البعض أطلق على القارة (قارة الشذوذ السياسي)<sup>(4)</sup>.

لقد كان الواقع التحزبي للقارة هو التحدي الأول الذي واجهه الدول الإفريقية بعد حصول بلدانها على الاستقلال، وذلك لأنّ تقسيمها سياسياً إلى عدد من الدول إنّما تمّ لخدمة مصالح الاستعمار بعد رحيله عنها. لذلك كان المنظور إلى الوحدة الإفريقية يفرض نفسه على معظم القادة، الذين نهضوا بالكفاح من أجل الاستقلال. وكان من باب تحصيل الحاصل بعد حروب التحرير ازدياد الوعي بضرورة هذه الوحدة، وبوحدة الشخصية الإفريقية، وإن شئنا القول الوعي بالقومية الإفريقية، كإطار جامع لكلّ الأفارقة. وهو ما أملّى على الشعوب الإفريقية عقب تحرّرها الوعي بالتضامن والاتّحاد. وبرز ذلك في الأفكار التي أشاعها القادة الأفارقة، الذين درسوا في الجامعات الأوروبية، واطّلعوا على المذاهب السياسية والفكرية والحركات القومية فيها، وعلى نظمها السياسية، فتكوّن لديهم منظور مشترك لتحقيق الوحدة الإفريقية، بعد تأسيس دولها الوطنية ومأسسة نظمها على الطراز الحديث، والأخذ بالأنظمة الديمقراطية العصرية. لكن، على أيّ أساس؟ لقد كان هذا المنظور الوجدوي يواجه أكثر من خيار، فإمّا أن تتمّ الوحدة على أساس ديمقراطية المجتمع أولاً، والأخذ بالنظم الغربية، بعد الانسلاخ من التقاليد القبلية الجامدة، والمعتقدات الخرافية، التي تعوق حرية الفكر والعمل، وهو ما يعني الاندماج في الحداثة، وإمّا على أساس المزوجة بين هذه الحداثة من جهة وبين الأصالة الإفريقية من جهة أخرى، للحفاظ على النواة الصلبة للهوية الإفريقية، وإمّا على أساس التنمية البشرية والقضاء على الفقر والهشاشة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية. وفي جميع الأحوال ظلّ إشراق شمس الوحدة على إفريقيا هو ما كان يتطلّع إليه كلّ الأفارقة للقطيعة مع ليل عهد الاستعمار.

وفي هذا الصدد ينبغي التذكير بكون مفهوم "الوحدة الإفريقية" الذي ساد خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ظلّ مفهوماً فضفاضاً، مشحوناً بنزعة عاطفية مندفعة، فقد مدلوله السياسي وقيمته الموضوعية. فالبعض كان يقصد بالوحدة الإفريقية مجردّ التعاون الوثيق بين دول القارّة في المجال الدولي لا أكثر، والبعض كان يقصد مجردّ إقامة منظمة إقليمية كآلية لتنسيق التعاون، كالذي عملت على بلورته (منظمة الوحدة الإفريقية)، التي أسّست في أديس أبابا سنة 1963، والبعض الآخر كان يقصد بالوحدة الإفريقية قيام نوع من الاتّحاد الفيدرالي بين دول القارّة، دون أن يؤدّي إلى تذيوب سيادة أيّ منها في سيادة الأخرى. وهناك أخيراً من ذهب إلى القول بإمكان تحقيق الوحدة الإفريقية الاندماجية التي ترمي إلى قيام دولة إفريقية موحّدة<sup>(5)</sup>، على غرار دولة الولايات المتّحدة الأمريكية.

والواقع أنّ فكرة الوحدة الإفريقية التي شكّلت المنظور الأول لرسم مستقبلها لم يكن يعني أكثر من تحقيق وحدة شعوبها تُجاه القضايا المصرية للقارّة، وتجسيد التعاون الذي يساهم في تنمية بلدانها، والتضامن مع كلّ منها فيما يتّصل بوحدة ترابها، ومقاومة الحركات الانفصالية التي ما فتئت تهدّد أمنها واستقرارها.

وبعد مضي عقود من السنين على الاستقلال تبين من خلال إكراهات الواقع أنّ هذه الوحدة لم تكن سوى رؤية طوباوية، لا سند لها من الواقع. فالتنافر المورفولوجي الشديد في الجغرافيا الطبيعية للقارّة، والتعددية الإثنية والقبلية، وما تقوم عليه من تعددية لغوية ودينية، والصراعات الإيديولوجية بين اليمين واليسار، والتجاذبات الدولية، كلّ ذلك شكّل عائقاً قوياً حال دون توحيد القارّة، التي لم

تكن تملك من عناصر الوحدة إلا المشاعر. فالعامل المشترك بين معظم شعوبها ليس هو التاريخ القومي، ولا اللغة، ولا الدين، وإنما هو التاريخ الاستعماري المأساوي، الذي فجّر الشعور بوحدة الأفارقة أمام الميز العنصري، والتفرقة اللونية، وأملى على كلّ الأفارقة التضامن فيما بينهم، وتوحيد صفوفهم أمام عدوّ مشترك، يجعل من مبدأ (فرّق تَسد) جوهر سياسته. وكانت بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء الأرض الخصبة لنموّ هذه المشاعر.

وحسبنا دليلاً على فشل فكرة الوحدة، بمعناها المثالي ما عرفته منظمّة الوحدة الإفريقية منذ تأسيسها سنة 1963 من تعثرات وعوائق. بل يلاحظ أنّ التحدّيات والأزمات انضافت إليها العوائق البنيوية التي أخذت تزعزع الأمن والاستقرار في القارّة، وفي مقدّمة هذه التحدّيات مشكلات تدهور البيئة، المتمثل في التلوّث والتصحّر، وانتشار الأوبئة والمجاعات، وتزايد الهجرة القسرية، بالإضافة إلى ظهور الجماعات المتطرّفة والاتّجار في المخدّرات والأسلحة والبشر. وعلى مدى الثلاثين عاماً الأخيرة توالى النزاعات القبلية والانقلابات العسكرية<sup>(6)</sup>.

هذه الأحداث والمعطيات ظلّت تشكّل وضعية كارثية للواقع الإفريقي جنوبي الصحراء لا ينفصل فيه الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وكما يذكر تقرير لجريدة لوموند دبلوماسيك، لشهر ماي 1993، "فإنّ إفريقيا كانت تبدو في أخريات القرن المنصرم خارج النظام الاقتصادي العالمي، المتميّز بكثافة المبادلات بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وآسيا الباسيفيكية. لقد تأكّد أنّ الخيار بات مطروحاً بين اعتماد منهجين، أحدهما التنمية، والثاني اعتماد الديمقراطية للخروج من نفق التخلف. وفي سياق هذا المستجدّ، الذي كانت معالمه تتضح يوماً بعد يوم وقع الانتقال لدى الفاعلين السياسيين من



المنظور السياسي الوجودي إلى المنظور الاقتصادي التكاملي أو الاندماجي، وهو منظور يرمي إلى إقامة اتّحادات إقليمية على أساس ما يوحد بين بلدانها من تكامل اقتصادي، وهاجس أمني وتمائل جيوسياسي. والمقصود بهذا التكامل هو قيام إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات الاقتصادية، بين عدد من الدول ذات السيادة والمقومات المادية المشتركة، بهدف تعبئة جهودها التنموية، وتحسين حياة شعوبها، وتعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية داخل النظام الدولي.

لقد أخذ المنظور إلى التكامل الاقتصادي مكان الصدارة بعد منظور الوحدة الاندماجية الذي وقع تأجيله، لأنّ التكامل الاقتصادي هو الذي سيمكّن البلدان التي تنخرط فيه من تحسين أوضاع شعوبها اجتماعياً واقتصادياً، ويمكن أيضاً من انبثاق طبقة وسطى قادرة على التغيير الديمقراطي المنشود. لكن، ظلّ الجدل دائراً حول أحسن الطرق لتحقيق هذا التكامل الاقتصادي. فهناك من اعتقد أنّه يجب أن يبدأ من تحقيق وحدة إفريقية<sup>(7)</sup> تحفز على الاندماج، وتمكّن من مواجهة سياسات النيوليبرالية والرأسمالية المعولمة، وهناك من اعتقد أنّ التكامل يجب أن يبدأ من إقامة اتّحادات أو منظمات، تمكّن الدول المنخرطة فيها من تقوية اقتصادها، وتحسين إنتاجها وتوسيع أسواقها وخلق شبكات من التواصل المنتظم فيما بينها<sup>(8)</sup>. وهذا هو رأي السياسي والأكاديمي النيجيري أديدجي أديبايو ADEDEJI ADEBAYO مهندس التجمّعات الإقليمية الاقتصادية في إفريقيا<sup>(9)</sup>. فقد بنى منظوره إلى التكامل الاقتصادي على مبادئ الاعتماد على الذات، والتنمية المستدامة، وتفعيل الديمقراطية التشاركية، والعمل على تحقيق العدالة في توزيع عائدات التنمية، والاعتماد المتبادل داخل الاتّحاد الإقليمي، وليس على الخارج، لأنّ الاعتماد على الخارج، وهو الدول الأوروبية، لن يزيد دول القارة الإفريقية إلا تبعية للدول الكبرى في العالم.

لقد تطوّرت فكرة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي. ثم انبثقت عنه اتّحادات إقليمية أو منظمّات، بناء على تقسيم القارّة إلى مناطق اقتصادية، لتشجيع التبادل التجاري واجتذاب الاستثمار، والمساعدات الدولية لكلّ منطقة، والرفع من مستوى التجارة البينية فيما بينها، وإنشاء سوق مشتركة أو مناطق تجارية حرّة. وقد قوي هذا التوجه خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث ظهرت منظمّات عديدة، مثل السوق المشتركة لشرق وجنوبي إفريقيا COMESA، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS، والمنظمة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى ECCAS، ومنظمة اتحاد المغرب العربي UMA. وفي القمة الإفريقية بأبوجا عاصمة نيجريا سنة 1991، أعلن المؤتمرون عن جدول زمنيّ محدّد لإقامة الوحدة الاقتصادية الإفريقية عام 2027، بما يعنيه ذلك من توحيد العملة، وإزالة التعريفات الجمركية، وإشاعة حرّية التنقل للأفراد والسلع والخدمات. وفي مطلع الألفية تمّ إنشاء منظمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، هذه الشراكة التي تستهدف تحقيق الاستراتيجية التنموية بموافقة البنك الدولي لتعزيز حضور القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي.

ولم يبرح المنظور التنموي المستدام مكانه كأولوية مطلقة في النهوض بإفريقيا. وفي هذا السياق أعلن جلاله ملك المغرب محمد السادس، أنّ المعركة الحقيقية للنهوض بإفريقيا يجب أن تستهدف محاربة الفقر ومحو الأمية وتعميم التمدرس ونشر التعليم والتأهيل وضمان الأمن الغذائي والسكن اللائق والصحة والبيئة السليمة والولوج إلى تكنولوجيا العصر ومستجدّاتها<sup>(10)</sup>.

لقد عبّر أحد الخبراء في الشأن الإفريقي عمّا يمكن تسميته بالطريق المختصر لتحقيق التنمية الإفريقية، فحدّد مرتكزات هذا الطريق في التنمية باعتبارها المدخل

الحقيقي لتدارك التخلف. وهذه التنمية لا بدّ من أن تركز على المعرفة العلمية بالواقع الاجتماعي والطبيعة المجالية، والآليات الفعّالة. ولا بدّ أيضاً من ترتيب أولويات هذه التنمية، لكن يظلّ التحديّ الأكبر أمام أي استراتيجية تنموية هو توفير الكفاءات البشرية والخبرات التقنية والتعبئة الجماعية المنبثقة من أرضية المستهدفين بالتنمية، وليس التعبئة المفروضة من فوق. وهنا تلتقي التنمية بالثقافة.

إنّ علاقة الثقافة بالسياسة والاقتصاد هي في نظرنا علاقة الأفكار بالسلوك والمواقف الجماعية والفردية، إذ لا سياسة بدون وحدة في الأفكار الجماعية والتوجّهات الوطنية، كما لا وجود لفروع الشجرة بدون جذورها المغذية لهذه الفروع. ومن الخطأ الحسيم تجاهل دور الأفكار ودور الثقافة في تحقيق التلاحم بين الأفراد والجماعات، التي تشكّل شعباً واحداً أو أمة واحدة. وقد يبلغ الخطر مداه إذا ما تجاهلنا الفراغ الفكري والعقدي الذي تستغلّه الأفكار المعزولة والثقافة المنغلقة، التي تتغذّى من التطرّف، وتنتهي إلى فرض ذاتها بالإرهاب والعنف ونشر الكراهية. فلا بدّ إذن بالنسبة لهضمة الشعوب الإفريقية من نشر الثقافة الفاعلة التي تقوم على مقوّمات التحرّر من التبعية، والإيمان بالذات والانفتاح على الآخر والتسامح والإبداع المتجدّد.

هكذا نصل إلى المنظور الثالث الذي نجعله نصب أعيننا في التفكير في مستقبل إفريقيا، وهو المنظور الثقافي. وهو الأكثر تعقيداً، لأنّ الثقافة تظلّ الدافع الحيوي للشعوب التي تواجه صنع مصيرها. وإذا كنّا لا نجادل في تعددية الثقافة الإفريقية، ليس فقط بالنظر إلى الثقافة العربية والإسلامية في شمال القارة، وإنّما بصورة أكثر تنوعاً بالنسبة لشعوب الجنوب، فإنّنا نعتقد أنّه من الضروري التفكير في ثقافة إفريقية قارية، تتبنى تفعيل القيم المشتركة بين كلّ الخصوصيات الثقافية

في قارتنا. ومعنى ذلك أنه لا يجوز أن تكون الخصوصية الثقافية لكل بلد إفريقي حجر عثرة في سبيل تحقيق النقلة النوعية من مستوى حضاري راكد ومنغلق وجامد، إلى مستوى حضاري منفتح ومتحرّك. وفي هذا السياق يصبح التفاعل الإيجابي مع العولمة، واستثمار ما تتيحه لشعوبنا الإفريقية من فرص التنمية والتأهيل، رهاناً لا يمكن تفويته.

والواقع أنّ إفريقيا قطعت أشواطاً في التثاقف مع الثقافات الغربية، والاندماج في حضارتها. وما اعتماد شعوبها في الغالب على اللغات العالمية، في تعليمها وإعلامها وفي التواصل فيما بينها، وفي علاقاتها الدولية سوى دليل على أنّ هذا الخيار لا رجعة فيه، لكنّه ينطوي على كثير من المخاطر، ولا يمكن أن يمرّ بدون صراع، بين إثبات الذات والهوية وبين الاندماج اللامشروط، أي بين الخصوصية والكونية. وذلكم هو المنعطف الدقيق الذي تعيشه كلّ الشعوب الإفريقية.

ويذكر أحد التقارير الصادرة عن منظمة اليونيسكو<sup>(11)</sup> ما يلي: في جميع أنحاء القارة الإفريقية اتخذت حركات الإفريقيين شكل الأخذ بالجديد، أو العودة إلى القديم، أو المزج بين الاثنين. وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية طرأ بعض التعديل على هذا الانقسام، فظهرت نخبة من المثقفين الأفارقة، انقلبت على نزعة إدماجهم في الثقافة الأوروبية وسعوا إلى إحياء الثقافة الإفريقية، ومجددوا الزنجية، وأرادوا إعادة تفسير تاريخ إفريقيا من وجهة نظر الشعب الإفريقي<sup>(12)</sup>. وتحت تأثير النضال بين الاستعمار والأفارقة تشكلت روح عامّة كانت تغمر القارة بأسرها، بعد انحسار إيديولوجيات اليمين واليسار، أخذت تُدكي الوعي بالخصوصية الإفريقية، وبمستقبل شعوبها في إطار من الكرامة والاعتزاز بالذات. وإذا كانت الاتّحادات الإفريقية الإقليمية تعدّ آلية

لتحقيق المزيد من الاندماج والتكامل والتأهيل للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي فإنّ المحفزات الاقتصادية لا تكفي في إقامة هذه الاتّحادات، ما لم تنطلق من ثقافة تمكّن الشعوب الإفريقية من الوعي بكيانها وقدراتها على إبداع واقع جديد. والثقافة التي نعيها في هذا الصدد هي المؤهلات المكتسبة بفعل التربية والتعليم والتأهيل، لولوج عالم المعرفة، والاندماج في عصر العلم والقدرة على التنافس في عالم الانتاج والإبداع، والانفتاح على القيم الكونية. ومن المعلوم أنّ القارّة الإفريقية ذات ثقافات متعدّدة، لكلّ منها خصوصياتها. بيد أنّه يتعيّن تفعيل قيم هذه الثقافات كلّها لخدمة المشروع الطموح الرامي إلى تحقيق نهضة الشعوب الإفريقية واتّحادها.

وباختصار أودّ التأكيد على أنّ التفكير في مستقبل إفريقيا ينبغي أن يقوم على التكامل بين المنظورات الثلاثة، وهي المنظور السياسي، والمنظور الاقتصادي، والمنظور الثقافي، لأنّ كلّ واحد منها لا يمكن أن يتحقق إلا بدعم من الآخر. وإذا كانت التنمية المستدامة هي المشروع الهادف إلى نهضة إفريقيا فإنّ هذه التنمية لا بدّ أن تقوم على منظومة ثقافية إفريقية ذاتية، تجعل المساهمين وكافة الشركاء في تحقيقها يندمجون فيها عن اقتناع وتعبئة جماعية.

والمنظومة الثقافية لا تكون قادرة على تفعيل أي مجتمع، أو تحفيزه على الشراكة إلا إذا كانت ثقافة عقلانية، متطوّرة، متجدّدة، منفتحة على متغيّرات التاريخ وحقائق العلم، وهو ما يعني ضرورة أن تكتسب التنمية الإفريقية قوة الدفع الذاتي من داخل المجتمعات المعنية بالتنمية البشرية. ولن يتأتّى ذلك إلا بتجاوز التعارض الموهوم بين الخصوصية وبين الكونية، وأعني بذلك خصوصية الهويات الإفريقية من جهة وكونية القيم الإنسانية المعاصرة من جهة ثانية. وأقول

إنّها تشكّل تعارضاً موهوماً بين الأمرين، بدليل أننا نستطيع أن نحافظ على هويتنا مع انفتاحنا على هذه القيم الكونية. وتجاوز هذه العتبة التي كثر الحوار في شأنها هو المدخل لبناء قارتنا الإفريقية بدون عقدة نقص. فالقارّة الإفريقية لا يبنيتها إلا أبنائها.

## الهوامش

- (1) انظر جريدة الصحراء المغربية، عدد فاتح دجنبر سنة 2015. وقد انعقد الملتقى بإشراف الأمم المتحدة بتاريخ 30 نونبر 2015.
- (2) انظر كتاب "الأدب الإفريقي" للدكتور علي شلش. ص 12 وما بعدها. ط/ عالم المعرفة بالكويت. 1993.
- (3) انظر "تاريخ البشرية". التطور العلمي والثقافي. ج 2. ص 62. ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1972.
- (4) انظر كتاب "إفريقيا الجديدة" للدكتور جمال حمدان. ص 61 وما بعدها. ط/ النهضة المصرية. 1966.
- (5) انظر كتاب "إفريقيا الجديدة". للدكتور جمال حمدان. ص 361/360.
- (6) تذكر المراجع ما لا يقلّ عن خمسين قبيلة في إفريقيا كانت في صراع فيما بينها، وأنّ الانقلابات العسكرية ضربت ما لا يقلّ عن ثلاثين دولة. انظر "الموسوعة التاريخية الجغرافية" لمسعود الخوند. ج 2. ص 212 وما بعدها. ط/ الشركة العالمية للموسوعات. بيروت. سنة 2005.
- (7) هذا هو رأي المفكّر الأكاديمي التانزاني عيسى شيفجي ISSA SHIVJI. انظر (مجلة السياسة الدولية) بمركز الأهرام. ملف التحوّلات الاستراتيجية والتكامل المأزوم. العدد 201. يوليو 2015.
- (8) هذا هو رأي المفكّر الاقتصادي الأوغاندي ياش تاندون YASH TANDON.
- (9) كان أديجي وزيراً في بلاده سنة 1975، كما كان عضواً في اللجنة الاقتصادية الإفريقية بأديس أبابا.
- (10) انظر (خطاب محمد السادس ملك المغرب) في القمّة الأوروبية بالقاهرة. بتاريخ 3 أبريل 2000. "كتاب انبعاث أمة" ج 45. ص 261 وما بعدها. ط/ المطبعة الملكية بالرباط. سنة 2000.
- (11) انظر كتاب "تاريخ البشرية". ج 2. صورة الذات وتطلّعات شعوب العالم. إعداد الأونيسكو. ص 71. ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1972.
- (12) المرجع نفسه، ص 72.

## الأوهادا : خطوة ناجحة نحو الاندماج الإفريقي في القانون والقضاء

إدريس الضحاك

تتميز عولمة الاقتصاد بخلق وتطوير أقطاب اقتصادية جهوية وتقسيم الأسواق بين المناطق الكبرى للتأثير: كالفضاء الأمريكي والفضاء الأوروبي والفضاء الآسيوي.

وقد شكلت هذه الأقطاب مصدرا للتفكير بالنسبة للدول الإفريقية التي وإن كانت تتقاسم فيما بينها التاريخ والجغرافيا والمكونات السوسيو-اقتصادية، فإنها تعاني من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية أهمها صغر الأسواق الوطنية، وعدم كفاية الرساميل وضعف التكنولوجيا والإنتاج الصناعي وعجز ميزان الأداء، إضافة إلى مشاكل تتعلق بالأمن القضائي والقانوني، وهو ما حدا بعدة دول غرب إفريقيا للتكتل في منظمة توحيد قانون الأعمال في أفريقيا (OHADA) قصد

خلق فضاء اقتصادي وقانوني مندمج بين دول تجمعها روابط اقتصادية وجغرافية وتاريخية موحدة، من شأنه المساهمة في إعادة تموقع القارة الإفريقية في السوق الدولية عن طريق تبني قانون أعمال موحد، مبسط، حديث وملائم لاقتصاديات الدول الأعضاء، وتبني مساطر قضائية موحدة على مستوى آلية محكمة النقض المشتركة المنبثقة عن هذه الاتفاقية، وتشجيع اللجوء إلى التحكيم من أجل فض النزاعات (المادة الأولى من اتفاقية الأوهادا).

وتهدف منظمة الأوهادا إلى تحقيق الأمن القانوني والقضائي بغية تشجيع الاستثمارات داخل فضائها، عبر توحيد تشريعات الدول الأعضاء وتوحيد الاجتهاد القضائي من قبل المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم، المحدثة بموجب الاتفاقية، وتعزيز التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات واعتماد نظام موحد للتكوين والتكوين المستمر للقضاة.

غير أن المنظمة المذكورة، كأى مشروع جهوي للاندماج، تواجه صعوبات داخلية وخارجية. تتمثل أهم الصعوبات الداخلية من جهة في المشاكل المتعلقة بتحديد مفهوم قانون الأعمال نظرا لمجاله الواسع، وضرورة تمديد هذا المفهوم ليشمل مجالات أخرى كقانون حماية المستهلك، وقانون المنافسة ... إلخ، ومن جهة أخرى، في إشكالية تقسيم الاختصاص بين الأوهادا والدول الأعضاء وصعوبة تحديد المقتضيات الوطنية التي يتم نسخها بموجب التشريعات الموحدة طبقا لبنود المادة 10 من الاتفاقية، وأخيرا تنازع الاختصاصات بين المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم والمحاكم الوطنية.



أما الصعوبات الخارجية فتتمثل أساسا في التزاحم السلبي أو الإيجابي مع تشريعات منظمات جهوية أخرى والإحالة الصريحة أو الضمنية على القوانين الوطنية، وهو ما يمكن أن يشكل عائقا أمام توحيد التشريعات بمنطقة الأوهادا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن اعتماد منهجية توحيد التشريعات داخل الدول الأعضاء بواسطة فرض نصوص تشريعية موحدة بالنسبة إليها، عوض تقنية المواءمة وإحداث محكمة مشتركة للعدل كجهة واحدة للطعن بالنقض في القرارات والأحكام النهائية، الصادرة عن محاكم الموضوع للدول 17 الأعضاء في كل ما يتعلق بتأويل وتطبيق الاتفاقية والأنظمة المتخذة لتطبيقها والتشريعات الموحدة، لم يكن ليتحقق بدون التنازل عن جزء من سيادة تلك الدول في محالي التشريع والقضاء ونقل اختصاصات وطنية سيادية لفائدة أجهزة فوق وطنية ذات سلطات تقريرية، والتأسيس بالتالي لنظام قانوني فوق وطني جهوي خاص، ومندمج، ومنظم، ومهيكل ومستقل من حيث مصادره وأجهزته ومساطره ونظامه القضائي، تجعله قادرا على سن تشريعات موحدة، وتأويلها وتطبيقها ومعاينة أية مخالفة لها من أجل ترتيب العقوبات المناسبة على ذلك. مما يطرح إشكالية مدى مطابقة المصادقة على اتفاقية الأوهادا مع أحكام دساتير الدول الأعضاء.

ونظرا لأهمية إفريقيا بصفة عامة ومنطقة الأوهادا بصفة خاصة للملكة المغربية، والتي ما فتئ جلاله الملك محمد السادس نصره الله وأيده يؤكد عليها في العديد من خطبه السامية، لكون المغرب يعتبر أول مستثمر بمنطقة غرب إفريقيا وثاني مستثمر في إفريقيا، فإنني سأتطرق لتجربة الأوهادا من الناحية

القانونية والقضائية، سواء من حيث مرتكزاتها الدستورية وهياكلها المؤسساتية ومهامها أو من حيث منجزاتها والصعوبات التي تواجهها.

بالرغم من ظاهر عنوان المعاهدة، فإن الأوهادا تهدف إلى توحيد تشريعات الدول الأعضاء، وليس مواءمتها فقط كما سبقت الإشارة إلى ذلك، عن طريق المصادقة على تشريعات موحدة وواحدة في مجال قانون الأعمال<sup>(1)</sup>، تطبق مباشرة وبشكل إلزامي في مجموع بلدان تلك الدول. وتتولى المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم مراقبة حسن تأويلها وتطبيقها من قبل مختلف المحاكم الوطنية.

إن إصدار وتطبيق التشريعات الموحدة المذكورة يتطلب الحد، على الأقل جزئياً، من مبدئين أساسيين في القانون الدولي العام ألا وهما سيادة الدول والمساواة بين الدول في الحقوق والالتزامات. فما هي المرتكزات الدستورية لسمو اتفاقية الأوهادا، والأنظمة والقرارات والتشريعات الموحدة على التشريعات الوطنية للدول الأعضاء في منظمة الأوهادا؟ وما مدى دستورية تنازل تلك الدول عن جزء من سيادتها في مجالي التشريع والقضاء؟

للجواب على الأسئلة المطروحة أعلاه يتعين الرجوع إلى أحكام دساتير الدول الأعضاء وبنود اتفاقية الأوهادا قبل التطرق لموقف القضاء الدستوري.

باستقراء أحكام دساتير الدول الأعضاء نجدها تتضمن أحكاماً متشابهة تنص كلها على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية بمجرد المصادقة عليها ونشرها<sup>(2)</sup>، مع التحفظ في تطبيق أي معاهدة أو اتفاق بالنسبة للأطراف الأخرى عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل. كما أن جل تلك الدساتير تنص على إرادة الدول لتعزيز الوحدة الإفريقية<sup>(3)</sup>.

إن أحكام دساتير الدول الأعضاء الستة عشر التي تمت في ظلها المصادقة على اتفاقية الأوهادا تتضمن حلولاً مختلفة بخصوص العلاقة بين سيادة الدولة والتزاماتها كعضو في المجتمع الدولي والمنظمات الإفريقية. علماً أن أحكام دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدولة 17 التي صادقت على الاتفاقية بتاريخ 13 يوليوز 2012، ينص في الفصول 213، 215 و 217 منه تباعاً، على أن رئيس الدولة يفاوض ويوقع على الاتفاقيات الدولية، وأن هذه الأخيرة تسمو على القوانين الوطنية، وأنه يمكن التنازل جزئياً عن سيادة الدولة لتعزيز الوحدة الإفريقية.

فإذا ما استثنينا دساتير مالي وبوركينا فاسو والنيجر، فإن دساتير الدول الأعضاء في الأوهادا لم تكن عند المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بها، تنص على إمكانية نقل اختصاصات لفائدة منظمات أو مؤسسات جهوية، ولا التنازل جزئياً عن سيادتها لفائدتها.

إن نقل بعض اختصاصات الدول الأعضاء لفائدة مجلس وزراء الأوهادا أو باقي المؤسسات القضائية والتنفيذية هو ناتج عن إرادة تلك الدول للتنازل عن سيادتها لفائدة مؤسسات فوق وطنية، من أجل تحقيق الوحدة والاندماج الإفريقي. ذلك أن مبدأ السيادة يقتضي عدم خضوع الدولة لسلطة عليا أو لسلطة دولة أخرى، وليس عدم خضوعها لتشريعات موحدة فرعية شاركت في إعدادها والمصادقة عليها كما صادقت على اتفاقية الأوهادا التي تنص على تلك التشريعات الموحدة.

فمن جهة، يمكن للدولة الاعتراض على تشريع ما عن طريق التصويت ضده مما يحول دون المصادقة عليه، ومن جهة أخرى فإن دساتير معظم الدول الأعضاء تنص على سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الداخلية بمجرد المصادقة عليها ونشرها بالجريدة الرسمية.

وباستقراء بنود الاتفاقية وأهدافها، والاطلاع على الأطراف الموقعة عليها وكذا مسطرة التصديق عليها، يتبين أنها اتفاقية دولية ذات بعد جهوي متكاملة العناصر، حسب مدلول المادة الثانية من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات<sup>(4)</sup>، وبالتالي فهي تسمو على التشريعات الوطنية. ذلك أن الاتفاقية تهدف إلى تحقيق اندماج قانوني واقتصادي على المستوى الجهوي، وتؤطر مسار عملية مصدرها دول ذات سيادة قبلت الحد جزئياً من هذه السيادة، انطلاقاً من قناعتها بأن الفعالية القانونية تقتضي بعد عولمة القاعدة القانونية توجه معظم الأقطاب الاقتصادية إلى جهوية القواعد القانونية. هذه القاعدة القانونية، عندما يتعلق الأمر بالأوهادا، هي ذات طبيعة هرمية ومستقلة من حيث مصادرها والمؤسسات التي تتولى سنّها وتفسيرها ومراقبة تطبيقها ضمن نظام قانوني خاص، يحكمه مبدأ سمو الاتفاقية المؤسسة للأوهادا على التشريعات الموحدة الصادرة عنها باعتبارها تشريعات فرعية، ثم سمو هذه التشريعات الموحدة على التشريعات الوطنية لتلك الدول سواء التشريعات السابقة لإبرام الاتفاقية أو اللاحقة عليها (المادة 10 من الاتفاقية).

تنص معظم دساتير الدول الأعضاء على المراقبة القبلية إما إجبارية<sup>(5)</sup> أو اختيارية<sup>(6)</sup> لمدى مطابقة الاتفاقيات الدولية لدساتيرها قبل المصادقة عليها. وفي حالة معاينة عدم مطابقة هذه الاتفاقيات لأحكام الدستور، فإنه لا يمكنها

المصادقة عليها إلا بعد مراجعة دساتيرها. بالرغم من ذلك، إذا ما استثنينا دول السنغال والبنين والكونغو<sup>(7)</sup> والكونغو الديمقراطية، فإن باقي الدول صادقت على اتفاقية الأوهادا دون سلوك مسطرة مراقبة مدى مطابقتها لأحكام دساتيرها.

وعليه، فإن كانت الدول الأعضاء قبلت بشكل سيادي المصادقة على اتفاقية الأوهادا، ولا يمكنها التراجع عن ذلك إلا عن طريق انسحابها منها بعد مرور 10 سنوات من دخولها حيز التنفيذ، كما لا يمكنها الدفع بمقتضيات قانونها الداخلي بما في ذلك الدستور للتحلل من التزاماتها الناتجة عن مصادقتها على الاتفاقية<sup>(8)</sup>، فإنه لتمكين الأوهادا من فتح آفاق جديدة في المستقبل فيما يتعلق بالاندماج الجهوي، يجب على الدول الأعضاء التي لا تنص دساتيرها على إمكانية التنازل عن جزء من سيادتها لتحقيق الاندماج الجهوي وتعزيز الوحدة الإفريقية، القيام بذلك لتفادي أي مشاكل في المستقبل، على منوال دولة السنغال التي أصبح دستورها الجديد ينص في الفصل 96 منه على أنه "يمكن لجمهورية السنغال أن تبرم مع كل دولة إفريقية اتفاقيات الشراكة أو مجموعة تتضمن تخليها جزئيا أو كليا عن سيادتها من أجل تحقيق الوحدة الإفريقية"<sup>(9)</sup>.

أما مراقبة تطبيق تشريعات الأوهادا فإن المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم هي من تتولى مراقبة تفسير وتطبيق تشريعات الأوهادا. فمهام هذه المحكمة إما استشارية وإما قضائية.

تتمثل المهام الاستشارية في إبداء الرأي بناء على طلب مجلس الوزراء، أو دولة من الدول الأعضاء أو محكمة ذات اختصاص وطني، في كل ما يتعلق بتأويل أو تطبيق المعاهدة، والأنظمة المتخذة لتطبيقها وكذا التشريعات الموحدة.

إن الآراء الاستشارية التي تبديها المحكمة ليس لها أثر تنفيذي بل تعتبر فقط توجيهاً للدول والمحاكم التي تطلب الاستشارة.

كما تتمثل المهام القضائية في كون المحكمة المشتركة للعدل والتحكيم محكمة النقض الوحيدة بالنسبة لكافة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالبت في الطعون بالنقض ضد القرارات والأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الوطنية في قضايا تهمة تأويل وتطبيق الاتفاقية، والأنظمة المتخذة لتطبيقها وكذا التشريعات الموحدة.

## الأوهادا: الصعوبات والإكراهات

هذه الصعوبات والإكراهات هي إما داخلية أو خارجية.

### الصعوبات والإكراهات الداخلية

المادة 2 من الاتفاقية تشير عدة صعوبات لكون مجموعة من مكونات قانون الأعمال، كقانون التأمين وقانون الملكية الصناعية تتولاه هيئتان جهويتان بغرب إفريقيا ولاسيما CIMA وOAPI. كما أن الإحالة على موضوع الاتفاقية والأهداف المسطرة في ديباجتها سيجعل من الصعب تحديد مفهوم قانون الأعمال لكون هذا الأخير، بمفهومه الواسع، يضم مجموعة من القواعد المطبقة على المقاولات والأنشطة الإنتاجية وعلى حركة الثروات الاقتصادية، سواء من حيث الفاعلون في ذلك أو من حيث الأموال والخدمات والأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها أو الهيئات التي تتولى نوظمتها.

ويترتب على هذا التقسيم إلزام الدول الأعضاء باتخاذ تشريعات جنائية للمعاقبة على الجرائم المنصوص عليها في التشريعات الموحدة للأوهادا. وبالتالي، في غياب ذلك، ستبقى مسألة التجريم بدون أي أثر قانوني، كما أن من شأن اقتصار الدول الأعضاء على العقوبات المنصوص عليها في القوانين الموجودة أثناء المصادقة على التشريعات الموحدة، أن يؤدي إلى التنازع بشأن مدى انطباقها على الجرائم المنصوص عليها في تشريعات الأوهادا مع مراعاة مبدأ التفسير الضيق للقانون الجنائي. علاوة على ذلك، يمكن للدول الأعضاء بحسب سياقها الاجتماعي، والاقتصادي والتاريخي، التنصيص في تشريعاتها الوطنية على عقوبات مختلفة بالنسبة لأصناف الجرائم نفسها مما من شأنه المساس بالمبادئ المنظمة للعقوبات : تناسبية العقوبة، تصنيف العقوبات حسب أصناف الجرائم وخطورتها.

### تزامن تشريعات الأوهادا مع باقي التشريعات الموحدة

مشكل التزام مع التشريع الموحد المتعلق بالتأمين لمؤتمر CIMA مما لاشك فيه أن التأمينات تدخل في مجال قانون الأعمال بالرغم من أن المادة 2 من اتفاقية الأوهادا لم تعتبرها كذلك، غير أنه يمكن لمجلس وزراء الأوهادا التشريع في المجالات التي لم تشملها مدونة تأمينات مؤتمر CIMA كالتأمينات البحرية والجوية. كما أنه يمكن أن يوجد تداخل بين قواعد المدونة المذكورة المتعلقة بتأسيس مقاولات التأمين وتسييرها ومراقبتها وحلها وتصفياتها، التي يجب أن تؤسس في شكل شركات مساهمة، والقواعد المنصوص عليها

في التشريع الموحد للأوهادا المتعلق بالشركات التجارية والمجموعات ذات النفع الاقتصادي. لذلك نجد أن المادة 916 من هذا التشريع الأخير تنص على أنه «يطبق على الشركات الخاضعة لنظام خاص مع مراعاة المقتضيات التشريعية والتنظيمية التي يخضعون لها». ويمكن القول بنفس الأمر مع بعض الاختلافات بالنسبة للمنظمة الإفريقية للملكية الفكرية ومنظمة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب-إفريقي وغيرهم.

وتتويجا للسياسة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في إفريقيا، قام المغرب بتفعيل عضويته في اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا، بهدف العمل مع بقية أعضاء الاتحاد على إطلاق دينامية تمكن من الانخراط الفعلي للمجالس والمؤسسات المذكورة في تحقيق الاندماج الجهوي، في أفق التأسيس لفضاء اقتصادي حر مبني على سياسة تنموية تكاملية ومندمجة بين كل دول القارة الإفريقية، تمكنها من التخلص من كل أعبائها «...والانتصار على اليأس الإفريقي، من خلال تحرير الطاقات الفكرية والبدنية للقوى الحية للشعوب الإفريقية» «...إن التطلع إلى أفريقيا متطورة ونشيطة ليس مجرد حلم، بل يمكن أن يكون حقيقة، شريطة الالتزام بالعمل. فقد حان الوقت للعمل والمبادرة من أجل تحقيق هذه الغاية. فالعمل يعطي للممارسة السياسية مصداقيتها، ويتيح تحقيق الأهداف المنشودة»<sup>(10)</sup>. كما قال جلالة الملك في نفس خطابه بأبيدجان. فالمغرب حاضر باستثمارات وتعاون مهمين في الدول الأعضاء في الأوهادا، بالإضافة إلى أن المغرب عقد عدة اتفاقيات



ثنائية مع أغلب الدول الأعضاء في الأوهادا، من شأنها أن تضع إطارا قانونيا محكما للتعاون عموما، وفي الميدان التجاري والاقتصادي خصوصا. ويبقى مع ذلك التساؤل مطروحا حول النزاعات المحتملة بين تطبيق هذه الانفاقيات وتطبيق القوانين الموحدة أو الاختصاص في القضاء والتحكيم.

## الهوامش

- (1) يدخل في مجال قانون الأعمال حسب المادة 2 من الاتفاقية "مجموعة من القواعد المتعلقة بقانون الشركات، التجارة، تحصيل الديون، الضمانات وطرق التنفيذ، نظام معالجة المقاولات والتصفية القضائية، قانون الشغل، قانون المحاسبة، البيع والنقل وكل مجال آخر شريطة اتخاذ قرار بذلك من قبل مجلس الوزراء بالإجماع".
- (2) المادة 215 من دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، المادة 147 من دستور البنين، المادة 151 من دستور بوركينا فاسو، المادة 45 من دستور الكاميرون، المادة 69 من دستور إفريقيا الوسطى، المادة 10 من دستور جزر القمر، المادة 87 من دستور الكوت ديفوار، المادة 62 من دستور مالي، المادة 171 من دستور النيجر، المادة 98 من دستور السنغال، المادة 222 من دستور تشاد، المادة 140 من دستور الطوغو، المادة 223 من دستور الكونغو والمادة 151 من دستور غينيا.
- (3) دياحة دساتير الجمهورية الديمقراطية للكونغو، بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، مالي، النيجر، السنغال، التشاد، الطوغو وغينيا، وكذا المواد 217 من دستور الجمهورية الديمقراطية للكونغو، 149 من دستور بنين.
- (4) المادة الثانية: (أ) يقصد بـ "المعاهدة" الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميتها الخاصة.
- (5) يتعلق الأمر بالدول التالية: المادة 87 من دستور الغابون، المادة 146 من دستور الكونغو الصادر في 15 مارس 1992 والذي تم نسخه خلال فترة المجلس الوطني الانتقالي.

- (6) تنص دساتير إحدى عشرة دولة على إمكانية إحالة الاتفاقيات على الهيئة المكلفة بالمنازعات الدستورية لمراقبة ملاءمتها مع الدستور. يتعلق الأمر بالبنين (المادة 146)، بوركينا فاسو (المواد من 150 إلى 157)، الكاميرون (المادة 47)، إفريقيا الوسطى (المادة 71) من دستور 2010، جزر القمر (المادة 53)، الكوت ديفوار (المادة 55)، غينيا (المادة 78)، النيجر (المادة 119)، السنغال (المواد 63 و68)، تشاد (المادة 221) والطوغو (المادة 139).
- (7) صادقت الكونغو على الاتفاقية بالرغم من الرأي الاستشاري الذي أبدته المحكمة العليا بتاريخ فاتح أكتوبر 1998 بكونه يخالف بعض أحكام القانون الأساسي الذي عوض دستور 1992.
- (8) المادة 27 من معاهدة فيينا المؤرخة في 23 ماي 1969.
- (9) دستور 22 يناير 2001.
- (10) من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإيفواري بأبيدجان يوم 24 فبراير 2014.

## الواقع الجيو-سياسي لإفريقيا

### وحالة التدافع الدولي

#### أماني الطويل

منذ فجر التاريخ كان لإفريقيا ولدول شمالها على الخصوص أهمية كبيرة، وربما تكون اللحظة الأولى لهذه الأهمية على الصعيد المصري في دولة الفراعنة المصرية والثانية في دولة محمد علي والثالثة في دولة عبد الناصر. واستطاعت مصر في هذه المحطات الثلاث أن تكون إفريقيا هي أهم مداخل نهضتها، ويكون عدم إدراك مصر لأهمية القارة أحد مصادر التهديد الأساسية للدولة المصرية.

أما على الصعيد العربي عموما والمغربي على الخصوص فإن هناك اكتشافا لهذه الأهمية الاستراتيجية على الصعيدين الأمني والاقتصادي. فبالإضافة إلى خلق قاعدة معلومات مشتركة بشأن التهديدات الإرهابية تبدو المملكة المغربية شريكا استراتيجيا واقتصاديا ناجحا، حيث تسجل المؤشرات ارتفاع حجم الصادرات المغربية نحو إفريقيا إلى 2 مليار دولار في الفترة من 2009 إلى 2012.

ويؤكد حجم التنافس والتدافع الدولي إزاء إفريقيا، في الوقت الراهن، أهمية القارة الجيواستراتيجية، وهي الأهمية التي جعلت إفريقيا بؤرة للضغوط والأطماع الدولية. وتبدو الأهمية الاستراتيجية للقارة مرتبطة بعدد من المحددات، هي الموقع الجغرافي، والموارد، والطاقة البشرية، وحجم الأسواق، وطبيعة الاستثمارات. ثم التهديدات الأمنية والديمغرافية ممثلة في اتساع حجم الإرهاب في حزام الساحل والصحراء من ناحية، واتساع ظاهرة الهجرة الإفريقية إلى أوروبا عبر المتوسط.

وسوف نسعى في ورقتنا العلمية إلى دراسة طبيعة وانعكاسات هذه المحددات في المحاور التالية:

1. واقع هذه المحددات راهنا.
2. التنافس والتدافع الدولي على إفريقيا الناتج عن أهميتها الاستراتيجية من حيث الحالة والتوجهات.
3. الموقفان المصري والمغربي بشأن حالة القارة والتوجهات الاستراتيجية إزاءها.

في المجمل، وطبقا للمحددات السابقة، فإن إفريقيا بموقعها ومواردها مصدر لتأمين النظام العربي، وفي القلب منه الدول العربية في شمال إفريقيا، أو مصدر للتهديد وذلك طبقا لطبيعة التفاعل مع القارة من جانب الفاعلين من دول شمال إفريقيا. ومن الواضح أن إفريقيا تحولت خلال العقود الثلاثة الماضية إلى مصدر للتهديد بسبب تراجع الدور المصري والعربي فيها، خصوصا في ضوء تصاعد الصراع الدولي على مواردها من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، ووضع المخططات الاستراتيجية الملبية للحاجات الغربية المتزايدة للموارد الإفريقية، وذلك بين فريقين من اللاعبين، الأول: هو الفريق التقليدي القائد للنظام العالمي منذ منتصف القرن الماضي ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية

وبعض دول الاتحاد الأوروبي، والثاني: هم اللاعبون الجدد الصاعدون ليلعبوا أدواراً جديدة في النظام العالمي الراهن وأبرزهم الصين، وعلى مسافة منها تقع كل من الهند وتركيا وإيران، وعلى مسافة ثالثة تكون كل من اليابان وسنغافورة.

### أولاً: محددات الأهمية الجيواستراتيجية لإفريقيا

#### أ- الموقع الجغرافي

إنها قارة إفريقية قديمة جداً. ومن أقدم مواطن الإنسان الأول. وهي ثاني أكبر القارات مساحة بعد آسيا، وترتبط بها ببرزخ السويس الذي شقت قنواته سنة 1869م. وتشكل إفريقيا 6% من مساحة الأرض و20,4 من مساحة اليابسة، وتعد إفريقيا إحدى قارات النصف الجنوبي للكرة الأرضية، مع أن أكثر من نصف مساحتها يقع شمال خط الاستواء. وتمتد إفريقيا على منطقة تبلغ مساحتها نحو 30302000 كم<sup>2</sup>، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مساحة أوروبا، تحيط بها مياه البحار والمحيطات من جميع أطرافها، إذ تشرف على مياه المحيط الأطلسي في الغرب، وعلى مياه البحر المتوسط في الشمال، ومياه البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي في الشرق، وتلتقي مياه المحيطين الهندي والأطلسي في جنوب القارة حيث تدبّ نهايتها عند رأس الرجاء الصالح متوغلة جنوباً باتجاه مياه البحر (المحيط) المتجمد الجنوبي والقارة القطبية الجنوبية.

تعد إفريقيا جزيرة - قارة يفصلها عن أوروبا مضيق جبل طارق (الزقاق) وعرضه 14 كم، وممر صقلية وعرضه 140 كم، وعن قارة آسيا قناة السويس وممر باب المندب وعرضه 28 كم<sup>(1)</sup>.

وقد اكتسب توسط الموقع الجغرافي للقارة في العالمين القديم والجديد معا أهمية بالغة، في أن تلعب دورا حاسما في حركة النقل الدولي في المجالين المدني والعسكري بما يتضمنه الأول من نشاطات اقتصادية وتجارية، وبما يشمله الثاني من توازنات استراتيجية للدول الكبرى، تتعلق بمناطق النفوذ والسيطرة طبقا لمتطلبات المصالح الغربية بشكل عام. فالقارة مطلة على الممر النفطي العالمي ومتحكمة فيه عبر قناة السويس وطريق رأس الرجاء الصالح. وطبقا للأهمية المركزية لمصادر الطاقة للعالم الغربي، خصوصا على الجانب الأمريكي الذي يستهلك حاليا 20 مليون برميل نفط يوميا، فإن إفريقيا بموقعها الواسع هذا تطلبت على سبيل المثال لا الحصر إنشاء عدد من القواعد العسكرية فيها (جيبوتي).

## ب- الموارد

### 1. النفط

بدأت شركات النفط العالمية الاهتمام بالقارة الإفريقية في أعقاب حرب السويس، وذلك كنتيجة أساسية لما اعتبره الغرب حالة عدم استقرار بمنطقة الشرق الأوسط ناتجة عن الحروب الإقليمية. وقد تكثف الاهتمام الغربي بأنشطة التنقيب عن النفط والغاز اعتبارا من منتصف الستينات ليصل إلى 163 حفارا في مناطق متفرقة من القارة. وأسفرت هذه الجهود في أن تساهم القارة عام 1972 بـ 10% من حجم الإنتاج العالمي من النفط، ولكنها تصدرت عام 2008 المرتبة الثالثة عالميا من حيث المخزون النفطي باحتياطات تصل إلى 125,6 مليار برميل، وذلك في ضوء زيادة حركة الاستكشاف الأمريكي في خليج غينيا الغني بالنفط. وتعتبر ليبيا من أكبر الدول الإفريقية من حيث الاحتياطي النفطي

الحام الذي يقدر بـ 43,7 مليار برميل بنسبة 35%، تليها نيجيريا بنسبة 29%، ثم أنجولا بنسبة 11%، وفي المرتبة الرابعة الجزائر بنسبة 10%، ثم السودان بنسبة 5,3% من الاحتياطي العالمي من النفط.

## 2. الغاز

تحتوي إفريقيا على 7,9 من احتياطات الغاز العالمية وتحتل نيجيريا المرتبة الأولى بينما تجميء مصر في المرتبة الثالثة باحتياطات تبلغ 2,2 مليار متر مكعب غاز بنسبة تزيد عن 14% من احتياطات الغاز الكلية بالقارة الإفريقية، ويوضح الرسم التالي التفاصيل.

مخزون الغاز الإفريقي حسب الدول لسنة 2008 (مليار متر مكعب)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط 2 (مجلة النفط والغاز) خريف 2012

### 3. المعادن

تقدر الاحتياطيات المعدنية الإفريقية بـ 30% من الاحتياطيات العالمية بشكل عام، و80% من احتياطيات العالم من الكروم والبلاتين<sup>(2)</sup>. وتمتلك القارة الإفريقية 95% من احتياطيات الماس في العالم، وتنتج 50% من معدل الإنتاج العالمي من هذا المعدن الثمين، كما أنها تنتج 70% من معدل الإنتاج العالمي من الذهب، و33% من النحاس، و76% من الكوبالت، وتمتلك إفريقيا 90% من احتياطيات العالم من البلاتين، وتنتج حوالي 75% من هذا المعدن، كما أنها تنتج 9% من الحديد، ويتراوح احتياطيتها من الحديد والمنغنيز والفوسفات واليورانيوم من 15 إلى 30% من إجمالي الاحتياطي العالمي من هذه المعادن والموارد الطبيعية.

وتفيد التوقعات أن هذه النسب والمعدلات مرشحة للارتفاع، وذلك بالنظر إلى أن أجزاء كثيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية. وقد تبين من الدراسات والأبحاث العلمية المختصة أن هذه الأجزاء تحتوي على تركيبة جيولوجية مكونة من الصخور البلورية والمتحولة القديمة، وهي أكثر الصخور التي تحوي في تكوينها نسباً عالية من المعادن المتنوعة، وخصوصاً اليورانيوم. ومن هنا يمكن القول إن القارة الإفريقية ستكون المورد الأساس للصناعة في العالم مستقبلاً، وإن كل دول وقارات العالم، التي تعاني من شح ونضوب تدريجي في مواردها المعدنية حالياً، ستعتمد في المستقبل على ما تنتجه إفريقيا من معادن<sup>(3)</sup>، وهو الأمر الذي يقدم تفسيراً إضافياً بشأن التنافس الغربي على إفريقيا كمصدر للموارد.

### 4. المحاصيل الزراعية

تقع إفريقيا بين العروض الجغرافية 37 درجة و20 دقيقة شمالاً و34 درجة و31 دقيقة جنوباً، أي أن خط الاستواء يكاد يقسمها قسمين متساويين ومتناظرين



تقريباً في الامتداد مما جعل منها قارة استوائية - مدارية وشبه مدارية، يقطعها مدار السرطان في الشمال ومدار الجدي في الجنوب، وتتناظر فيها النطاقات المناخية والنباتية تقريباً مع تباين مساحاتها على جانبي خط الاستواء. وقد انعكس هذا التنوع المناخي للقارة على إنتاجها الزراعي وعلى المحصول. وأهم المحاصيل الزراعية في إفريقيا هي الذرة بأنواعها المختلفة، وتنتج منها 5% من إجمالي الإنتاج العالمي، كما تساهم القارة بحوالي 60% من إجمالي إنتاج العالم من الكاكاو، وتنتج 1,5 مليون طن من القهوة، و200 ألف طن من الشاي، أي ما يعادل 12% من الإنتاج العالمي، و40% من زيت النخيل، و6% من الفول السوداني، و5% من المطاط الطبيعي، و6% من التبغ من إجمالي الإنتاج العالمي. وتحتل السودان المرتبة الأولى على مستوى العالم في إنتاج الصمغ العربي.

إن ما يجب ذكره إزاء هذه الإمكانيات والموارد الزراعية الضخمة هو أنه بإمكان القارة مضاعفة إنتاجها في حال القيام باستثمارات طموحة تقدر قيمتها بنحو 240 مليار دولار حتى عام 2015، أي بمعدل استثمارات سنوية يصل إلى 17,2 مليار دولار، أي أقل من كلفة الواردات الغذائية لإفريقيا سنوياً<sup>(4)</sup>.

### ج - الطاقات البشرية

يبلغ عدد سكان إفريقيا مليار نسمة يشكلون 14,8% من سكان العالم. وتتمتع إفريقيا بأعلى معدلات الخصوبة، ولديها السكان الأكثر شباباً على سطح الكوكب. ويعني ذلك أن إفريقيا تحتضن العديد من المدن التي يبلغ عدد أفرادها مليون نسمة، والتي تصبح الآن حضرية مثل الصين تقريباً.. ومنذ العام 2000، تضاعف استثمار القطاع الخاص الإفريقي 3 مرات، ليصل إلى معدل بلغ 19 بليون دولار في الأعوام 2006 و2008. ويعني وجود مدن كبيرة أن الشركات

تنجز اقتصاديات قياسية أكبر، من خلال توزيع كلفتها الثابتة على قاعدة عملاء أضخم. وتمتلك أكبر 18 مدينة في إفريقيا راهنا، قوة إنفاق مجتمعة تبلغ 1,3 تريليون دولار<sup>(5)</sup>. ففي العام 2000، استطاع 59 مليون منزل إفريقي تقريباً تجاوز حاجز دخل 5000 دولار سنوياً. وتعد إفريقيا في هذا السياق مركز ثقل العرب والمسلمين. ففيها أكثر من ثلثي العرب في العالم، كما كانت ممراً سلكه الإسلام والعرب إلى أوروبا عن طريق شبه جزيرة إيبيريا وجزيرة صقلية وجزر البحر المتوسط الأخرى، ونقلوا إليها أسس الحضارة والمعرفة مباشرة أو بطريق غير مباشرة.

#### د- الأسواق وحركة الاستثمارات

إن التقديرات الجديدة لإفريقيا تبين أنها أضحت واحدة من أكثر وأسرع مناطق العالم نمواً. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي للقارة في ما بين 2000 و2008 بمعدل 4,9% سنوياً، وهو ضعف نسبة نموها في العقدين السابقين. وبحلول عام 2008 كان ناتج إفريقيا يساوي 1,6 تريليون دولار أي ما يعادل تقريباً كلا من روسيا والبرازيل. وكان ذلك إحدى نتائج التحسن النسبي للأوضاع الأمنية المترتبة على الانقسامات العرقية والقبلية.

وقد كانت إفريقيا وآسيا المنطقتين اللتين ارتفع فيهما الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 الذي شهد الكساد العالمي. كما زادت العائدات من المصادر الطبيعية، الدعامة القديمة لاقتصاد إفريقيا، بحيث مثلت 24% من النمو الاقتصادي خلال العقد الأخير، وجاءت النسبة الباقية من القطاعات الواعدة المزدهرة الأخرى مثل القطاع المالي، وتجارة التجزئة والزراعة وكذلك الاتصالات.

وقد هبط معدل التضخم إلى 8% في السنوات الأولى من القرن الحالي بعد أن حلق بمستوى 22% قبل عقد واحد. كما أن الدول الإفريقية خففت من العوائق التجارية وخفضت الضرائب وقامت بخصوصية الشركات وحررت العديد من القطاعات بما فيها القطاع المصرفي.

وقد استحوذت إفريقيا على حصة تصل إلى 5,7% من الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، في عام 2013، بعد ما كان 3,6% فقط في عام 2003. وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا 56 مليار دولار، في عام 2013، بارتفاع قدره 6,8% مقارنة بعام 2012 حيث بلغت 53 مليار دولار، وفقاً لبيانات الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). كما أشارت مؤسسة "إرنست آند يونغ"، التي تتخذ من إنجلترا مقراً لها، في تقرير حديث، إلى أن حصة إفريقيا من إجمالي رأس المال المستثمر عالمياً، ارتفعت بشكل معتدل من 7,8% في عام 2012، إلى 8,2% في عام 2013. وقال التقرير إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، شهد نمواً بـ 4,7% في عام 2013، بينما انخفضت التدفقات الاستثمارية بشمال إفريقيا إلى 28,7%. وأدى هذا إلى اتساع الفجوة الاستثمارية بين المنطقتين، وخاصة مع ارتفاع نصيب إفريقيا جنوب الصحراء، بواقع 80% من إجمالي حجم استثمارات القارة للمرة الأولى. ويجمع التقرير الذي أصدرته إرنست آند يونغ، التي تعمل في مجال التدقيق المالي والاستشارات الضريبية، بين تحليل للاستثمارات العالمية في إفريقيا منذ 2003، واستطلاع أجري في 2014، لأكثر من 500 من قادة الأعمال على مستوى العالم، حول رؤيتهم بشأن مستقبل السوق الإفريقي. وقال التقرير، إن الاستثمار ما بين الدول الإفريقية أخذ في الارتفاع، وأضاف أن المستثمرين شرعوا في التحول من الصناعات الاستخراجية إلى القطاعات الاستهلاكية.

وتشير البيانات الأخيرة إلى أنه بينما انخفضت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من 774 في 2012 إلى 750 في عام 2013، بسبب حالة عدم اليقين في دول شمال إفريقيا، فإنها ستظل أعلى مما تم تحقيقه قبل الأزمة المالية العالمية التي واجهت العالم في عام 2008، حيث كانت تبلغ في المتوسط 390 مشروعاً في العام<sup>(6)</sup>.

ويوجد في إفريقيا اليوم أكثر من 100 شركة محلية تزيد عائداتها على مليار دولار. كما ارتفع تدفق رأس المال إلى القارة من 15 مليار دولار فقط عام 2000 إلى 87 مليار دولار عام 2007. ويعود ذلك لسبب وجيه هو أن إفريقيا تحقق أعلى عائد للاستثمار مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم<sup>(7)</sup>. فالطلب المتنامي على هذه المواد الخام يأتي من اقتصادات العالم الناشئة، بحيث تمثل هذه الاقتصادات نصف تجارة منطقة جنوب الصحراء الإفريقية. كما أن إنتاج إفريقيا من النفط والغاز والمعادن وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى من المتوقع أن ينمو بنسبة تتراوح من 2 إلى 4% سنوياً خلال السنوات العشر القادمة.

ووفقاً للأسعار الحالية فإن قيمة إنتاجها من المصادر الطبيعية سترتفع إلى 540 مليار دولار بحلول عام 2020 وربما أكثر من ذلك بحسب ارتفاع أسعار السلع<sup>(8)</sup>.

وتبدو هذه المعطيات للأسواق الإفريقية مفتوحة على فرص لتصريف البضائع النهائية كاملة الصنع من الدول الكبرى وفرص موازية للاستثمارات في القارة. وفي كلا الاتجاهين تبدو إفريقيا آلة ضخمة لصناعة وتراكم الأرباح الرأسمالية.

### ثانيا: الأهمية الجيوسياسية

تشكل إفريقيا كتلة تصويتية في المحافل الدولية بـ 54 دولة. وقد شكلت هذه الكتلةظهيرا سياسيا أساسيا للحقوق العربية خصوصا المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث ساندت مجمل المواقف العربية من السياسات العنصرية والاستعمارية والاستيطانية لإسرائيل، كما كانت هذه الكتلة مساندا أساسيا لحروب مصر ضد إسرائيل خصوصا حرب 1973 التي التزمت فيها الدول الإفريقية بتفعيل سلاح النفط، وما زالت فاعلية هذه الكتلة ماثلة في ضوء وجود مخططات دولية ضد مصالح أساسية لدول القارة، مثل أمن البحر الأحمر بما يمثله من دعم أساسي للتجارة البينية الإفريقية، أو استهداف دول بعينها في القارة مثل الصومال فيما يسمى بمخططات الحرب على الإرهاب، أو السودان فيما يتعلق بمخططات تقسيمه التي نجح الغرب فيها بسبب عدم استجابة نخب دولة الاستقلال الوطني لهذا التحدي المركزي عبر نصف القرن الماضي.

وما تزال هذه الأهمية ماثلة أيضا لدعم مطالب أيّ دولة فيها للحصول على كرسي بمجلس الأمن، وأيضا الموقف العربي لدعم قيام دولة فلسطين على أراضي 1967.

وفي المجمل فإن تفعيل الأهمية الجيوسياسية مرة أخرى لإفريقيا لا شك أنه سيكون أحد مصادر دعم قوة النظام العربي على وجه العموم والمغاربي على وجه الخصوص.

### ثالثاً: حالة الصراع الدولي على إفريقيا

أ- الولايات المتحدة الأمريكية: أعلنت القارة الإفريقية كمنطقة استراتيجية للولايات المتحدة اعتباراً من عام 2002. وطبقاً لذلك تم تكوين القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم" عام 2006. وقد كان هذا المدخل العسكري من جانب الولايات المتحدة مكماً لمدخل الشراكة التجارية الذي أعلن عام 1998.

ب- الصين: حقق التعاون التجاري بين الصين ودول إفريقيا نمواً متسارعاً، ومنجزات ملحوظة، ووصل حجم التجارة بين الصين ودول إفريقيا إلى 106.8 مليار دولار أمريكي في عام 2008، وغطت المشروعات الاستثمارية الصينية 49 دولة إفريقية، وبلغ حجم الاستثمار الصيني المباشر لإفريقيا 550 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2009<sup>(9)</sup>. وقفز هذا الرقم عام 2014 إلى 26 مليار دولار أمريكي طبقاً لإعلان وزارة التجارة الصينية في أغسطس 2015.

ج- استثمرت إيران سنة 2015، 26 مليار دولار في ظل حكم الرئيس أحمددي نجاد. وفي عام 2009 قام بعض المسؤولين الإيرانيين بنحو عشرين زيارة لإفريقيا. وتحاول الدبلوماسية الإيرانية كسر الحصار الغربي المفروض عليها من خلال اكتساب مناطق نفوذ جديدة في إفريقيا، عبر مدخلين أحدهما اقتصادي والآخر عسكري، وذلك في مناطق متفرقة من إفريقيا، ففي العاصمة السنغالية داكار يوجد مصنع "خضرو" للسيارات الإيرانية. كما وعدت إيران الحكومة السنغالية ببناء مصفاة للنفط ومصنع للكيمياويات وآخر للجرارات الزراعية. وتحتفظ إيران بعلاقات وثيقة مع كل من موريتانيا وغامبيا ونيجيريا.

كما تتمتع إيران بعلاقات قوية مع السودان، حيث تعد طهران أكبر مصدري السلاح للسودان. كما قامت في عام 2008 بتوقيع اتفاقية للتعاون العسكري بين

البلدين. وأثناء زيارة الرئيس الإيراني لكينيا العام الماضي وافق على أن تصدر بلاده نحو أربعة ملايين طن من النفط الخام سنوياً لنيروبي، إضافة إلى تسيير خط طيران مباشر بين عاصمتي البلدين. وقدمت طهران كذلك منحاً دراسية للكينيين للسفر والتعلم في إيران<sup>(10)</sup>.

ولا يخفى أن البعد النووي لم يكن بعيداً في توجه إيران الإفريقي، حيث تسعى إيران إلى الحصول على اليورانيوم من الدول الإفريقية، وهو ما استهدفته زيارة أحمددي نجاد خلال 2009 لكل من أوغندا وزمبابوي، وإن كان المعلن عنه دائماً يتمثل في الترويج لمشروع إيران وحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية<sup>(11)</sup>.

وفي الخلاصة فإن تدافع القوى العالمية وتخوم الجوار الإقليمي غير العربية على إفريقيا في ظل الارتباط الظاهر للنظام العربي يشكل نيلاً من المكانة الاستراتيجية للمنطقة العربية، كما أنه يؤدي في المديين المتوسط والبعيد إلى تهديد نظام الأمن القومي العربي في امتداده الإفريقي.

### اليابان وأدوار جديدة في إفريقيا

بلورت الدبلوماسية اليابانية توجهاتها إزاء إفريقيا منذ مطلع القرن الحالي في ثلاثة محاور رئيسة. أولاً، دور اليابان كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، أن تعمل بجد نحو حل مشكلات عديدة تواجه إفريقيا، وبالتالي كسب ثقة المجتمع الدولي. ثانياً، تقوية العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا، بوصفها سوقاً واعدة بمعدلات نمو مرتفعة كما تحتوي على موارد طبيعية وفيرة وتشهد نمواً سكانياً متزايداً. ثالثاً، إن التعاون مع الدول الإفريقية أساسي لحل قضايا عالمية أخرى، من بينها إعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي والتغير المناخي.

ويمكن القول إن هذه التوجهات اليابانية جاءت مغايرة كلياً لتوجهات ما بعد الحرب الباردة التي ارتبطت بمحددات ثلاثة هي طبيعة الحضور الدولي الياباني وارتباطه بالقوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك الاحتياجات اليابانية للموارد الطبيعية، ثم تنافسها مع الصين.

وقد ظلت السياسة الخارجية اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أسيرة لمبدأ "يوشيدا" وهو الذي بلور الاستراتيجيات اليابانية في التعافي والنمو الاقتصادي تحت الحماية الأمنية الأمريكية.

وطبقاً لذلك لم يكن أمام اليابان أي خيار سوى دعم المصالح الغربية في إفريقيا، وتحقيق مصالحها الدبلوماسية أو الاقتصادية الإفريقية مع بعض الدول الغنية بالموارد. في معظم الأوقات كان تأثير العوامل الدولية هو الذي يقود خطى السياسة الخارجية لليابان. وفي هذا السياق وقفت اليابان إلى جانب النظام العنصري في جنوب إفريقيا ورفضت قرارات العقوبات الصادرة ضده من الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك رفضت الكتلة الإفريقية تقديم الدعم السياسي لطوكيو للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن. على أن انهيار الاتحاد السوفيتي ثم تراجع الولايات المتحدة كقوة أحادية تقود العالم في التسعينات جعل الاستراتيجيات اليابانية قيد المراجعة والتقييم، فتعرض مبدأ يوشيدا للحوار الوطني والنقاش العام في اليابان لتطوير استراتيجياتها وسياستها الخارجية.

وفي هذا السياق كانت اليابان أول جهة مانحة في العالم للمعونة الشائية، وأكبر جهة مانحة لإفريقيا بعد فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، وذلك طبقاً لمؤشرات عام 1991، وحثت دول الثماني خلال قمة كولونيا 1999 اليابان على إلغاء ديون الدول الإفريقية ذات الدخل المنخفضة. كما احتلت المرتبة



الخامسة بين أكبر المانحين لمساعدات التنمية الرسمية (ODA) لإفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. وقد ارتفعت مساعدات التنمية الرسمية لليابان إلى 1,8 مليار بين عامي 2008 و2012.

ومع غياب فلسفة شاملة للربط بين المساعدات الإنمائية الرسمية وسياسة "الأمن الشامل" لليابان، تبلورت ثلاث مشكلات مركزية، هي كيفية الربط بين المساعدات الإنمائية الرسمية ودعم أهداف السياسة الخارجية اليابانية فيما بعد مرحلة "دبلوماسية دفتر الشيكات" "Checkbook Diplomacy"، وكيفية الاستجابة للوضع السياسي الجديد في إفريقيا، وماهي انعكاسات المساعدات اليابانية على مجتمع المانحين الدوليين.

وقد استجابت السياسات اليابانية لهذه التحديات بثلاث خطوات مهمة هي:

أ- إقرار قانون التعاون الدولي لتحقيق السلام عام 1992 لتمكين قوات الدفاع الذاتي اليابانية من الانضمام لعمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة والأنشطة ذات الصلة. وبموجب هذا القانون أرسلت اليابان مراقبين للانتخابات في أنجولا 1992، وقوات الدفاع الذاتي إلى موزمبيق (1993-1995)، وروندا (1994).

ب- تبنت طوكيو ميثاق المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 1992، والذي حدد لأول مرة السياسة الرسمية التي تربط بين المساعدات والأمن.

ج- أطلقت اليابان مؤتمر طوكيو للتنمية في إفريقيا (تيكاد) عام 1993، وانخرطت اليابان في قضايا الصراع الإفريقي بقوات لحفظ السلام

وإن كان في نطاق محدود، ولكنها استمرت في تقديم المساعدات الإنسانية في إطار الأمم المتحدة بإفريقيا.

وفي هذا السياق تطورت العلاقة بين اليابان وبين منظمة الوحدة الإفريقية، ومن بعدها الاتحاد الإفريقي في إطار مؤتمر طوكيو الدولي لدعم إفريقيا، حيث تبنى مؤتمر تيكاد الثاني شراكة بين اليابان والمنظمة، انبثق عنها دعم اقتصادي لصندوق المنظمة تم استخدامه في مساندة جهود منظمة الوحدة الإفريقية لإحلال السلام في بورندي واتحاد جزر القمر والكونغو الديمقراطية وساحل العاج والنزاع الإثيوبي/الإريتري وكذلك في دعم أنشطة لجنة كبار الشخصيات العالمية التي حققت في مذبحه سنة 1994 في رواندا<sup>(12)</sup>.

وقد أصبحت اليابان أيضا عضوا نشيطا في تحالف الحوار حول إفريقيا (CODA) الذي نشأ في مارس 2009، بقيادة البنك الدولي والمانحين الرئيسيين لإفريقيا بتوافق مع القادة الأفارقة.

ويمكن القول إن تطور السياسات اليابانية في إفريقيا يعود إلى اتجاه معدلات النمو الاقتصادي في عدد من دول القارة الإفريقية للارتفاع مع تراجع عوامل عدم الاستقرار، حيث حقق الأداء الاقتصادي في إفريقيا نتائج جيدة. فمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإفريقية عام 2014 ارتفع عن المتوسط العالمي بنسبة 5,4%، وارتفع المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2003 و2014 بنسبة 11,9%. وأصبح هناك سبع دول إفريقية من بين أسرع عشر اقتصاديات في العالم، كما ارتفعت مستويات المعيشة، فمتوسط دخل الفرد كان حوالي 800 دولار في عام 1980، ومن المتوقع أن يصل إلى 3000 دولار في النصف الثاني من هذا العقد.

هذا إلى جانب الفائض الكبير من الموارد الطبيعية غير المستغلة، والتي تتوافر منها كميات هائلة وتقترب بنقص في البنية التحتية والتمويل، وكذلك انتشار عدم الاستقرار في بعض المناطق.

كما أن بيئة الأعمال أصبحت أكثر استقراراً حيث تخطت العديد من الدول عقود الصراع، ومع كل هذه المؤشرات يصبح الوضع في إفريقيا محفزاً للاستثمار.

في هذا السياق، وخلال مؤتمر طوكيو الخامس لتنمية إفريقيا الذي عقد في يونيو 2013، تعهدت اليابان للزعماء الأفارقة بتقديم دعم من القطاعين العام والخاص قيمته 32 مليار دولار، وذلك لتعزيز النمو في القارة وتشجيع الشركات اليابانية على الاستثمار هناك في السنوات الخمس القادمة. وتتضمن الحزمة التي كشف عنها رئيس الوزراء شينزو آبي خلال افتتاح مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية مساعدات رسمية بقيمة 14 مليار دولار و6,5 مليار دولار دعماً في مجال البنية التحتية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن اليابان، في مؤتمر طوكيو الرابع لتنمية إفريقيا في مايو 2008، وعدت بالمساهمة في حل الأزمة الغذائية في إفريقيا، حيث طلب القادة الأفارقة من اليابان تشجيع المزيد من الشركات الخاصة للاستثمار في القارة، كما أكدوا أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية للمساهمة في تحسين البنية التحتية والحاجة إلى الاستثمارات اليابانية، وأن تأخذ في الاعتبار جميع بلدان القارة الإفريقية، لا جنوب إفريقيا ومصر فقط (التي تستحوذ على 85% من الاستثمارات اليابانية في إفريقيا). ونتيجة لذلك تعهد رئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية إلى إفريقيا، بما في ذلك توفير ما يصل إلى 4 مليارات دولار في شكل قروض منخفضة

الفائدة، تستخدم لتحسين البنية التحتية الإفريقية لتحفيز النمو لصالح الفقراء. وفي إطار هذا المؤتمر حققت اليابان دورا أمنيا في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لنزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الإدماج (DDR)، وتنمية المجتمع.

### مجالات التعاون الإفريقي الياباني:

وعلى هذه الخلفية هناك مجموعة من المجالات التي تنمو خلالها العلاقات اليابانية الإفريقية:

#### أ - استثمارات الشركات اليابانية

تجد شركات القطاع الخاص اليابانية أهمية للشراكة مع إفريقيا، فهناك ما يقرب من 400-450 شركة يابانية عاملة في إفريقيا، وما يقرب من 3% منها تعمل في جنوب إفريقيا خاصة في قطاع السيارات. فمن المتوقع نمو سوق السيارات في إفريقيا من 1,5 مليار وحدة عام 2011، إلى 2 مليار وحدة عام 2015، حيث توجد هذه الشركات في كل من كينيا وتنزانيا ونيجيريا وموزمبيق وأنجولا وزامبيا وغانا، كما ترى الشركات اليابانية أن هناك أربعة مجالات واعدة فيما يتعلق بالأعمال التجارية في إفريقيا، منها تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والطاقة والنقل والمياه. فاليابان هي الرائدة عالميا في العديد من تقنيات مشاريع البنية التحتية، وتنمية الموارد الطبيعية في إفريقيا، حيث تعد اليابان من أفقر دول العالم في الموارد الطبيعية، ولكنها تمتلك التكنولوجيا والتمويل للبحث واستخراج الموارد الطبيعية. كما تشارك الشركات اليابانية في أسواق التجزئة والسلع الاستهلاكية. فإتساع السوق الاستهلاكية في إفريقيا من المتوقع أن ينمو من حوالي 3,5 مليار دولار عام 2010 إلى 11 مليار في 2060،

ومع ذلك فإن منافذ البيع بالتجزئة لا تزال منخفضة في إفريقيا، ويشير معدل بيع الشركات اليابانية بالتجزئة في جنوب إفريقيا إلى 55%، وفي كينيا إلى 35%، و3% فقط في نيجيريا.

### ب- حفظ السلام ومواجهة القرصنة في إفريقيا

خلال السنوات الأخيرة خرجت اليابان عن نهجها القديم في التعامل مع القضايا الإفريقية، ففي إطار أنشطة لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام التي ترأسها اليابان عام 2007 دعمت اليابان فكرة بناء السلام في إفريقيا من خلال مركز تدريب حفظ السلام "كوفي أنان". ومنذ عام 2008 شاركت اليابان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان. كما بدأت إجراءات اليابان لمحاربة القرصنة في يناير عام 2009، بإرسال سفن تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية لمرافقة السفن التي تحمل العلم الياباني والسفن التي تضم يابانيين في طواقمها والسفن الأخرى التي لها علاقات مع اليابان. وفي يونيو 2009، أيضاً، مرر مجلس النواب الياباني قانوناً يتعلق بالعقوبة والإجراءات ضد أعمال القرصنة. ويتيح هذا القانون اتخاذ إجراءات يابانية للرد على القرصنة بغض النظر عن جنسياتهم، والدفاع عن السفن التي تحمل أعلاماً تابعة لجميع الدول بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS).

وأنشأت اليابان قاعدة عسكرية لها بجيبوتي عام 2011، على الجانب الشمالي من المطار، وزودتها بطائرات "بي ثري سي"، ومدمرات الدفاع الذاتي البحرية، بهدف مكافحة القرصنة قبالة الشواطئ الصومالية. وفي يونيو من عام 2011، عززت اليابان من وجودها في مكافحة القرصنة في المنطقة من خلال إنشاء قاعدة تابعة لقوات الدفاع الذاتي عبر البحار هي الأولى لها على الإطلاق.

فقد مكنت قاعدة جيوتي الجديدة اليابان من اتخاذ إجراءات متواصلة في محاربة القرصنة في مياه المنطقة.

كما وافقت حكومة رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا على إرسال مهندسين من قوات الدفاع الذاتي البرية إلى جنوب السودان في نوفمبر من عام 2011، وتم إرسال 300 عضو من قوات الدفاع الذاتي البرية للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية جنوب السودان، حيث نظرت اليابان إلى الأهمية الاستراتيجية للدولة الجديدة التي تحتوي على أكثر من 80% من إنتاج نفط دولة السودان قبل التقسيم. وكان التطور الآخر الذي حظي بنفس المستوى من الاهتمام في نشاط قوات الدفاع الذاتي في قاعدة جيوتي وجنوب السودان هو الترقية السريعة لمكاتب الاتصال التي أنشئت في هذين البلدين إلى سفارتين كاملتين. فقد تم تدشين السفارة في جيوتي بشكل رسمي في الأول من يناير عام 2012. وتظهر اليابان الآن مرحلة جديدة في سياستها الخاصة بإفريقيا، وذلك عبر بناء نقاط ارتكاز دبلوماسية كقواعد استراتيجية للعمليات المرتبطة بشكل وثيق بإجراءات بناء السلام<sup>(13)</sup>.

### سنغافورة وانطلاق التعاون مع إفريقيا

ظهرت سنغافورة كأكبر مستثمر في إفريقيا من بين دول الآسيان وفقا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2013 عن الاستثمار في العالم. فبفضل موقعها الاستراتيجي في قلب جنوب شرق آسيا، زادت الروابط الاقتصادية بين سنغافورة وإفريقيا. وتشير تركيبة معدل النمو السنوي إلى ارتفاع تخطى 11,2% خلال السنوات الخمس الماضية، ووصل إلى 15,9 مليار دولار.

فقد زادت التجارة بين سنغافورة وإفريقيا ووصلت إلى 11,1 مليار دولار، وحققت معدلاً سنوياً قوياً من النمو في التجارة وصل إلى 11,7% منذ عام 2009، وقفزت التجارة بين الجانبين من 9 مليارات عام 2009، إلى 14 مليار دولار عام 2011، و14 مليار دولار في عام 2013.

ووفقاً للمؤسسة الدولية السنغافورية (IE)، وهي وكالة حكومية تقود الاقتصاد الخارجي لسنغافورة وتدعم التجارة والاستثمارات الخارجية، هناك حالياً أكثر من 60 شركة سنغافورية تعمل في أكثر من 50 دولة إفريقية. وتمتد المشروعات إلى عدد كبير من القطاعات، من الأعمال الزراعية والغذاء والمشروبات والبتروكيمياويات والغاز إلى الخدمات الحكومية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والخدمات اللوجيستية.

### 1- مجالات التعاون

على الرغم من كون سنغافورة تمثل سوقاً محلياً محدوداً وتنقصها الموارد الطبيعية، إلا أن هذه الدولة تمكنت خلال سنوات قليلة أن تتحول من دولة في العالم الثالث إلى دولة في العالم الأول، وتطورت كمرکز ديناميكي للأعمال التجارية والمنافسة. فخلال السنوات التالية على الاستقلال أصبح للشركات السنغافورية خبرات متراكمة واسعة وقدرات في العديد من القطاعات بما يشمل القطاع الحكومي والتخطيط الحضري والتنمية والنفط والغاز.

واعتباراً من الستينيات، انطلقت سنغافورة في نهضة صناعية شملت كل القطاعات تقريباً. ومنذ سنوات أصبحت سنغافورة أحد كبار مصدري أسطوانات الحاسوب في العالم، إضافة إلى أنها واحدة من أهم مراكز صيانة السفن في

العالم. أما احتياجاتها إلى الطاقة فتؤمنها بواسطة أربعة مفاعلات كهروحرارية يصل إنتاجها إلى حوالي 25 مليار كيلوواط<sup>(14)</sup>.

وقد مرت سنغافورة عبر مراحل عديدة في هذا المسار المذهل من التنمية، فقد صعدت بذلك تدريجياً سلم القيمة المضافة منتقلة من الصناعات الخفيفة مثل النسيج، والملابس والمواد البلاستيكية، إلى صناعات متطورة كالإلكترونيات والمواد الكيميائية، والهندسة الدقيقة، وعلوم الطب الحيوي.. بالإضافة إلى ذلك، مضى هذا التطور جنباً إلى جنب مع زيادة كبيرة في الخدمات، خاصة الخدمات المصرفية. غير أن نموذج التنمية القائم على زيادة المدخلات فقط يصل إلى طريق مسدود في نهاية المطاف مع تناقص العوائد الهامشية لتلك المدخلات وتوظيف القوة البشرية للبلاد بشكل كامل.

ونظراً لأوجه قصور نموذج التنمية السابق، احتاجت سنغافورة للانتقال إلى مرحلة جديدة من التنمية تعتمد على نمو إنتاجية المدخلات المتاحة بدلا من زيادة حجم هذه المدخلات. وللقيام بذلك، وضعت سنغافورة استراتيجيتين تعتمد الأولى على استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل المعرفة، بينما تركز الاستراتيجية الثانية على توفير البيئة القانونية، والفكرية، والحوكمة الرشيدة للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي. وفي هذا الصدد، تحتل سنغافورة المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة، والرابعة في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي. كما يصنف البنك الدولي سنغافورة في المرتبة الأولى في العالم في تقريرها عن جودة مزاولة أنشطة الأعمال<sup>(15)</sup>.



وبهذا التطوير تمكنت سنغافورة من التحول إلى واحدة من أكثر الاقتصادات تقدماً فيها 7 آلاف شركة متعددة الجنسية، 50% من هذه الشركات تتخذ منها مقراً إقليمياً لها. وهناك أكثر من عشر شركات إفريقية توجد بها، فعلى سبيل المثال شركة النفط الإفريقية سونانجول لها مكتب في سنغافورة لتسهيل تجارتها النفطية في آسيا<sup>(16)</sup>.

وتشهد العلاقات الاقتصادية بين سنغافورة وجنوب إفريقيا نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. فلدى الدولتين روابط تجارية جيدة، في ظل وجود احتمالات قوية بنمو التجارة مع جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) ككتلة إقليمية، وفي عام 2012، بلغت قيمة التجارة بين الجانبين 3,9 مليار دولار مع ارتفاع معدل النمو السنوي إلى 6,3% خلال الفترة من 2008-2012.

ووقعت سنغافورة في يناير 2013 اتفاقية وأربع مذكرات تفاهم مع حكومة جنوب إفريقيا، حيث شارك في هذه التطورات مسؤولون من القطاع الخاص والعام في جنوب إفريقيا وإقليم الجنوب الإفريقي، مما يشير إلى تنامي المصالح والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتم التوقيع على الاتفاقية خلال الافتتاح الرسمي لمركز المؤسسة الدولية السنغافورية فيما وراء البحار، ومقره في جوهانسبرج، ليمثل البصمة الأولى للمؤسسة الدولية لسنغافورة في إفريقيا، ويعمل على بناء شراكة وتسهيل التجارة والتعاون الاستثماري بين سنغافورة وإقليم الجنوب الإفريقي. فالمؤسسة الدولية لسنغافورة ستساعد الشركات السنغافورية على استكشاف فرص الشراكة، وتحديدًا في مجالات التعليم والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والنقل والحلول الحضرية والبيئية. كما ستعمل على تشجيع شركات الجنوب الإفريقي لدخول السوق الآسيوية باستخدام سنغافورة كقاعدة لعملياتها الإقليمية<sup>(17)</sup>.

وهناك أكثر من 60 شركة سنغافورية لديها وجود في 50 من الاقتصادات الإفريقية في مختلف القطاعات مثل الزراعة والبنية التحتية والحلول الحضرية والنقل والخدمات اللوجستية، حيث تعد سنغافورة أكبر مستثمر في إفريقيا من بين دول الآسيان. وقد وصلت تدفقات الاستثمارات المباشرة في إفريقيا إلى 23,8 مليار دولار سنغافوري في عام 2010، أي بزيادة 29 في المائة عن العام السابق<sup>(18)</sup>.

وعملت الشركات السنغافورية على خلق تأثير استراتيجي في البلدان التي تعمل فيها:

- فقد قامت شركة "كريمزون لوجيك" "CrimsonLogic"، في كينيا، بتطوير نظام النافذة الإلكترونية الواحدة للتجارة. وساعد هذا النظام كينيا على تقليل مدة بقاء البضائع والاختناقات التجارية.

- وفي نيجيريا، وسعت شركة "أولام" الدولية من إنتاجها بافتتاح مصنع لتعبئة الأرز، حيث تمتلك "أولام" أكبر مضارب الأرز في إفريقيا. وتلعب دورا مهما في مساعدة نيجيريا لتحسين أمنها الغذائي<sup>(19)</sup>.

كما تشارك المشروعات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق النمو في إفريقيا.

ومن أمثلة المشروعات السنغافورية الصغيرة والمتوسطة، شركة الصناعات الزراعية الآسيوية، حيث تقوم الشركة بتصنيع منتجات من المواد الكيميائية لحماية المحاصيل وصحة الماشية. كما أنها تعتبر إفريقيا السوق المقبل للنمو المرتفع. ومنذ بدايتها في إثيوبيا، وسعت الشركة عملياتها لتشمل غانا وكينيا ورواندا وأوغندا.

والمثال الثاني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة السنغافورية هو هنج كنج للسيارات، والتي تصدر السيارات المستعملة وقطع الغيار من آسيا إلى إفريقيا. ولها وجود الآن في غانا وناميبيا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وغيرها من البلدان.

إن الشراكة السنغافورية الإفريقية تعمل في كلا الاتجاهين. فالمزيد من الشركات الإفريقية موجودة في آسيا وتستخدم سنغافورة كقاعدة لها. وحتى الآن، هناك أكثر من عشر شركات إفريقية موجودة في سنغافورة. ومن الأمثلة شركة أنجولا الوطنية للنفط، سونا نجول، واللاعب الإفريقي اللوجستي في جنوب إفريقيا، Grindrod، ومجموعة الصحراء في نيجيريا<sup>(20)</sup>.

## 2- منتدى الأعمال بين سنغافورة وإفريقيا

وفي سعيها لتقديم فرص للشركات السنغافورية والإفريقية للتواصل وتوحيد الأعمال، قامت المؤسسة الدولية لسنغافورة بتنظيم منتدى الأعمال بين سنغافورة وإفريقيا (ASBF) كمنبر لتشجيع الاستثمار والتجارة وتواصل الفكر بين آسيا وإفريقيا.

ومنذ انعقاده في سنغافورة عام 2010، والمنتدى يجمع أكثر من 1000 من قادة الحكومات ورجال الأعمال في 30 دولة، لتطوير الفرص والشركات بين هاتين المنطقتين الحيويتين.

وحمل المنتدى الثالث للأعمال بين إفريقيا وسنغافورة الذي عقد في أغسطس 2014 الكثير من طموحات تطوير العلاقات بين الجانبين خلال السنوات القادمة، فبوركينافاسو تطمح إلى تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع سنغافورة، من خلال اتفاق لترقية الحماية المتبادلة للاستثمارات ومذكرة تفاهم بين البلدين. وتوقع، خلال سنة 2015، قدوم بعثات تجارية من مستثمرين سنغافوريين في مجال

الصناعات الغذائية، ومعالجة المياه، وتقنيات الإعلام والاتصال، والنقل الجوي، والطاقة. ويشكل القطن، والسمسم، ونوى الكاجو، والمراهم الطبيعية، المواد الرئيسية التي تصدرها بور كينا فاسو نحو سنغافورة، حيث بلغت قيمتها 30 مليار فرنك إفريقي خلال سنة 2014<sup>(21)</sup>.

كما وضعت الحكومة الفيدرالية في نيجيريا خططا لرفع حجم التجارة بينها وبين 14 دولة آسيوية من 40 مليار دولار أمريكي حاليا إلى 80 مليار دولار بحلول عام 2016. يذكر أن الهند تعتبر حاليا أكبر شريك تجاري لنيجيريا، تليها الصين ثم سنغافورة وإندونيسيا واليابان<sup>(22)</sup>.

وما يمكن أن تقدمه الشركات السنغافورية في إفريقيا ليس الحجم، ولكن القدرة على إضافة القيمة من خلال تقديم حلول جديدة يمكن من خلالها تحفيز عملية أكبر في مجال الأعمال التجارية وتطوير البنية التحتية في إفريقيا.

وخلال منتدى الأعمال بين سنغافورة وإفريقيا ASBF استمرت سنغافورة في التركيز على إفريقيا كساحة تالية للتجارة، فإجمالي التجارة بين الجانبين ينمو بمعدل تقريبا 12% سنويا منذ عام 2009، ووصل إلى 14,1 مليار دولار اعتبارا من العام الماضي، وذلك وفقا لبيانات المؤسسة الدولية (IE) في سنغافورة.

وشهد المنتدى الثالث للأعمال توقيع سنغافورة لعدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم لتنشيط الروابط التجارية والاستثمارية مع الدول الإفريقية:

- وقعت سنغافورة اتفاقية ثنائية للاستثمار مع كل من بور كينا فاسو وساحل العاج، وسنغافورة هي أيضا حريصة على تطوير روابط أقوى مع الحكومات في إفريقيا.

- ووقعت اتفاقية الخدمات الجوية مع زيمبابوي، وكذلك مذكرات تفاهم بين جامعة نانيانغ للتكنولوجيا واثنين من مدارس الأعمال الإفريقية لتحقيق الشراكات والبحوث والتدريب<sup>(23)</sup>.
- ووقعت المؤسسة الدولية (IE) لسنغافورة أو مؤسسة مشاريع سنغافورة العالمية، مذكرة تفاهم مع شركة "ديلويت آند توش" لدعم التجارة والاستثمارات بين سنغافورة وشرق إفريقيا.
- ومذكرات تفاهم بين كلية نانيانغ للأعمال التجارية بجامعة نانيانغ للتكنولوجيا وكلية الأعمال في جامعة ستراثمور (كينيا)، وكلية إدارة الأعمال في لاجوس التابعة لجامعة عموم الأطلسي (نيجيريا).
- إنشاء جامعة نانيانغ التكنولوجية واتحاد الأعمال الفيدرالية مركزاً للدراسات الإفريقية.

## دول شمال إفريقيا وإفريقيا

ارتبط المغرب بروابط تاريخية عميقة مع دول القارة الإفريقية جنوب الصحراء، وفي أواخر الثمانينات تطورت العلاقات المغربية الإفريقية على الرغم من انسحاب المملكة المغربية من منظمة الوحدة الإفريقية منذ عام 1984، ومع تولي الملك محمد السادس الحكم في عام 1999 طور المغرب استراتيجية فعالة للتعاون مع دول القارة. فبالإضافة إلى الأدوات المختلفة التي اعتمدت عليها السياسة المغربية الإفريقية برزت الأدوات الاقتصادية كأهم أداة لتطوير التعاون المغربي الإفريقي، وذلك في إطار الاستجابة للتطورات التي تشهدها

القارة وتؤثر على مكانتها في النظام الدولي، فتنبنى المغرب استراتيجية التعاون "جنوب-جنوب"، حيث اتجه نحو إفريقيا جنوب الصحراء بعيدا عن خلافاته مع الجزائر، وفعل من دوره كمرکز للتواصل بين إفريقيا وأوروبا في ظل تحوله لأكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشمال الإفريقي، حيث أصبحت إفريقيا خيارا استراتيجيا بالنسبة للسياسة المغربية.

فمنذ سنة 1983، عزز المغرب مكانته في القارة من خلال الترابط عبر علاقات سياسية متميزة مع العديد من دول القارة الإفريقية جنوب الصحراء، وقام الملك بمضاعفة زيارته للعديد من دول إفريقيا، منتهجا أسلوبا جديدا في التعاون مع القارة الإفريقية، ألا وهو التعاون في مجال التنمية الإنسانية بالإضافة إلى التعاون القطاعي الذي يشمل عدة ميادين، فالمغرب يسعى إلى إعطاء التعاون "جنوب- جنوب" صبغة إنسانية ممزوجة بروح التضامن.

وقام المغرب باتخاذ سلسلة من المبادرات في مجال المساعدة المالية، فخلال المؤتمر الإفريقي- الأوروبي سنة 2000 قرر المغرب إلغاء مجموع ديونه تجاه الدول الإفريقية الأقل نموا، وإعفاء أهم سلعهم المصدرة من الرسوم الجمركية. وقد نتج عن هذا الإجراء ارتفاع صادرات هذه الدول نحو المغرب، وفي عام 2001 انخرط المغرب في تجمع دول الساحل و الصحراء.

وفي إطار التعبئة من أجل دعم التنمية في إفريقيا، دعا المغرب إلى إقامة شراكة جديدة، كما أكد أيضا في كل المنتديات الدولية مساندة ودعمه للشراكة الجديدة لإفريقيا (NEPAD)، ولتعزيز المبادلات التجارية في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

وعلى الصعيد الدولي، لم يفوت المغرب أية فرصة للمطالبة بدعم قضية التنمية في بلدان الجنوب، فأكد أثناء رئاسته لمجموعة "77 + الصين"، على التزامه بالتعاون مع دول الجنوب، خاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي هذا الاتجاه، نظم المغرب سنة 2007، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الندوة الإفريقية حول التنمية البشرية، وهي الندوة التي جاءت استجابة لرغبة المغرب في تعزيز التنمية البشرية المتوازنة والمتناغمة من خلال تقوية التعاون "جنوب- جنوب"، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مختلف المنتديات الدولية، ولا سيما تلك المرتبطة بأهداف الألفية للتنمية.

وأدت التطورات التي شهدتها منطقة الساحل خلال العقد الأخير، وغياب الاستقرار وتزايد الصراعات في هذه المنطقة، في ظل انسحاب المملكة المغربية من (الاتحاد الإفريقي) حالياً: منظمة الوحدة الإفريقية، إلى سعي المغرب للعب دور فعال في الأقاليم الإفريقية جنوب الصحراء، والبحث عن أرضية جديدة لوفاق مغربي - إفريقي.

وسجل المغرب، منذ العام الماضي عودة فعلية إلى القارة الإفريقية، من خلال جولات متعددة قام بها العاهل المغربي، الملك محمد السادس، إلى عدة بلدان إفريقية.

كما دفعت الأوضاع السائدة في عدد من الدول الإفريقية المغرب إلى طرح مقاربتة في اعتماد إفريقيا على ذاتها، كي يصبح القرن الحالي مرادفاً لانتصار الشعوب، أي تكريس قيم الديمقراطية والتعايش والتنمية. وبعد أن طرح المغرب فكرة الشراكة المطلوبة بين دول غرب إفريقيا والاتحاد المغربي، على أساس

أن تكون مقدمة لحوار ثلاثي، أوروبي وإفريقي ومغربي، كان لا بد من ترجمة هذا الطموح عبر مبادرات ملموسة<sup>(24)</sup>.

ويقدم الانفتاح المغربي على إفريقيا آمالاً لإعادة ترتيب الأوضاع بتحقيق انفتاح مغربي عربي بما ينعكس على العلاقات العربية الإفريقية، استثماراً لما حققه الأفارقة من نجاحات على مستوى حل المشكلات الإفريقية عبر الآليات الإفريقية.

### 1- الاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء

خلال السنوات الأخيرة تطور التبادل التجاري والاستثمارات المباشرة للمغرب في القارة الإفريقية، فأصبح الجزء الأكبر من الاستثمارات الخارجية المغربية يتركز في القارة الإفريقية، حيث استثمر المغرب 2 مليار دولار في إفريقيا الفرانكفونية خلال السنوات الأربع الأخيرة، وبذلك احتل المغرب المرتبة الثانية كأكبر مستثمر في القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا، وأصبح منافساً للصين والهند والبرازيل ومعوضاً عن الاستثمارات الفرنسية التي تراجعت لصالح المغرب أو فضلت الدخول في شراكات مع شركات مغربية، خصوصاً في قطاع الاتصالات والمصارف، التي يوجد فيها المغرب في 11 دولة إفريقية.

فقد ارتفع التبادل التجاري بين المغرب والدول الإفريقية ارتفاعاً مهماً خلال السنوات العشر الأخيرة، بمعدل سنوي تجاوز 13%، وارتفع من 1,1 مليار دولار في 2003 إلى 4 مليار دولار عام 2013، وبلغت صادرات المغرب إلى إفريقيا خلال 2013 نحو 1,8 مليار دولار، في حين وصلت وارداته 2,25 مليار دولار.

وفي دراسة أعدتها وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، أكدت أن تجارة المغرب مع إفريقيا تمثل 6,4% من إجمالي التبادل التجاري للمغرب مع الخارج.



فالتبادل التجاري للمغرب مع دول شمال إفريقيا يمثل 60% من إجمالي حجم التبادل مع الدول الإفريقية، بينما استحوذت الجزائر على 35% من إجمالي التبادل مع دول الشمال الإفريقي.

وكشفت الدراسة عن عراقيل تعترض تطور التبادل التجاري المغربي الإفريقي، مثل غياب خطوط مواصلات مباشرة، سواء منها الجوية أو البحرية أو الأرضية، إضافة إلى تبني بعض الدول الإفريقية لسياسات غير محفزة لتطوير هذا التبادل.

وأوضحت الدراسة نفسها أن استثمارات المغرب في إفريقيا، جنوب الصحراء، بلغت في عام 2013 نحو 186 مليون دولار، بما يعادل 54% من إجمالي الاستثمارات المغربية في الخارج البالغة 343 مليون دولار<sup>(25)</sup>.

وتتركز معظم الاستثمارات المغربية في الدول الإفريقية في قطاع البنوك، بالإضافة إلى قطاع الاتصالات والصناعة. كما توزعت الاستثمارات بين عدة دول إفريقية، حيث استثمرت الشركات المغربية نسبة 51% من إجمالي الاستثمار المباشر في الخارج في 13 بلد في غرب ووسط إفريقيا، وكانت جمهورية مالي هي المستفيد الأول بنسبة 34%، ثم الكابون والسنغال، وكلاهما بنسبة 15%، فساحل العاج 13,5% وبوركينا فاسو 9,9% والكونغو الديمقراطية 5%<sup>(26)</sup>.

كما ارتفعت الاستثمارات المباشرة للمغرب داخل ساحل العاج، بنسبة تراوحت، على التوالي، بين زيادة 52,1 و 36,7% خلال السنتين الماضيتين، حيث وصلت الشراكة السنغالية المغربية إلى درجة عالية من الاحتراف في المجالات الجوية والبحرية والنقل البري، وحسب التوزيع القطاعي، ظل القطاع

البنكي متمركزا على رأس القطاعات الجاذبة للاستثمارات، إذ استحوذ على حصة 56,3% من حجم الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا خلال عام 2013، رغم التراجع المسجل في هذا الشأن مقارنة مع السنوات الماضية، إذ استقرت هذه الحصة عند 75,3% عام 2012، و65,3% سجلت خلال 2011، مقابل تطور في حصة القطاع العقاري ضمن استثمارات المملكة في القارة، التي انتقلت من 7,5% إلى 19,6% في نهاية ديسمبر 2013.

كما تغطي الاستثمارات المغربية المباشرة قطاعات أخرى تتمتع بإمكانات نمو عالية كالاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المصرفية والتأمين والبناء والصناعات والمناجم، بينما توزعت مجالات استثمار المقاولات المغربية بين قطاعات البناء والأشغال العامة، والتكنولوجيات الحديثة، والكهرباء والخدمات المالية، وذلك بشراكة مع الفاعلين المحليين في الدول الإفريقية في الوقت الذي تسعى فيه الشركات والمؤسسات المغربية الكبرى إلى الحصول على شراكات في مجال النفط والغاز في الكونغو الديمقراطية، وتهتم أيضاً بشراء حصص في مجموعات الاتصالات في موزمبيق، وكذلك الاستحواذ على تراخيص لإنشاء فروع معرفية لتوسيع شبكاتها في القارة.

فقد شهدت دول إفريقيا جنوب الصحراء تدفقا مهما للاستثمارات المغربية المباشرة خلال عشر سنوات الماضية، خصوصا بعد قرار تحرير إجراءات الصرف التي أجازت للمواطنين استثمار ما يناهز 100 مليون درهم في القارة<sup>(27)</sup>.

وخلال زيارة عاهل المغرب الأخيرة لكل من مالي وساحل العاج وغينيا والگابون في مارس 2014، والتي تميزت بطابع خاص نظرا لتسليطها الضوء على الاستراتيجية المغربية الجديدة الهادفة، عبر الدبلوماسية النشيطة، إلى تعزيز نفوذ المملكة اقتصاديا وجيوسياسيا في القارة، إضافة إلى ترسيخ العلاقات الدينية،

وقع المغرب أكثر من 90 اتفاقا اقتصاديا، مع البلدان الأربعة، وتعلقت هذه الاتفاقيات بقطاعات متنوعة مثل الزراعة والتجارة والسياحة والمياه والطاقة أو المناجم في بلدان توجد فيها الشركات المغربية بقوة<sup>(28)</sup>.

### استنتاجات

في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها مناطق مختلفة من العالم، تتصاعد المنافسات بين القوى العالمية للاستثمار في إفريقيا، وخاصة بعد التطورات الاقتصادية والأمنية التي شهدتها القارة خلال السنوات الأخيرة، فمع تباطؤ الأسواق الأوروبية والأمريكية أصبحت إفريقيا وجهة رئيسة للاستثمارات الدولية، ومع التزايد المستمر في الموارد الطبيعية في إفريقيا، من اكتشافات معدنية ونفطية إلى جانب المياه والتربة الخصبة بل والزيادة السكانية، تحولت إفريقيا إلى منفذ للخطط الاقتصادية والتنموية للشركات الاستثمارية العالمية.

إلا أن كل هذه الشركات في سعيها لتنفيذ خططها الاقتصادية في القارة، لم تراعى في كثير من الأحيان طبيعة الاحتياجات التنموية والإنسانية لشعوب القارة، على الرغم من انعكاس النقص في البنية التحتية والأطر القانونية المنظمة لعمليات الاستثمار على عمليات هذه الشركات. ولذلك كان هناك اهتمام من جانب الحكومة اليابانية لتقديم المساعدات لتطوير البنية التحتية في بعض الدول الإفريقية، إلا أن الانتقادات لا تزال توجه للحكومة اليابانية لربطها تقديم المساعدات الإنمائية في إفريقيا بمصالح الشركات الاستثمارية اليابانية.

كما لم يخل اهتمام بعض الدول الإفريقية بالاستثمار في القارة والتوجه جنوبا، من المصالح السياسية التي تدخل في إطار المنافسة على النفوذ في الدول

الإفريقية جنوب الصحراء. بل يمكن أن يكون هذا التوجه في جزء كبير منه محاولة لفتح جبهات جديدة للشركات الاستثمارية بعيدا عن السيطرة الأوروبية، والمشكلات العربية.

وهذا الطرح يوضح أهمية زيادة الوعي الإفريقي بقدرات التنمية المحلية، ومواجهة ظاهرة الفساد التي تسهم في استمرار استنزاف الشركات الدولية للموارد الإفريقية عبر استخدام النخب والوكلاء في الدول الإفريقية لسلطاتهم لتسهيل هذه العملية، مما يزيد من الأزمات التي تواجهها الدول الإفريقية على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في عدد كبير من هذه الدول. فانتشار البطالة والفقر والامية وانتشار الأمراض المعدية وانعدام الأمن الغذائي والأمن الإنساني كلها ظواهر لاتزال تمثل سمات تميز المجتمعات الإفريقية في أجزاء مختلفة من القارة، ولا يساعد وجود الاستثمارات الأجنبية على التخفيف من تداعيات هذه الظواهر.

### الخاتمة والتوصيات

الأهمية الجيو-استراتيجية لإفريقيا وتصاعد التنافس الدولي عليها في العقدين الأخيرين يفرض على النظام العربي، رغم ارتبائه بسبب ثورات الربيع العربي، يفرض تحديًا للاستراتيجيات وتعاوننا لإنفاذها عبر مشروع تكامل عربي إفريقي طموح. ويعد هذا التطور مطلوبًا بالحاح بعد تعاضم الحسائر العربية من إهمال قيمة القارة رغم الخبرات والاستثمارات الاقتصادية والمعنوية التي تم بذلها في هذا السياق من الجانب العربي، في فترة جمال عبد الناصر.

## الهوامش

- (1) منتدى الجغرافيين العرب، <http://geo2all.mam9.com/t4922-topic>
- (2) بول فاليلي، الإندبنانت نقلا عن الاتحاد الإماراتية،  
<http://www.alithhad.com/paper.php?name=News&file=print&sid=78808>
- (3) الموقع الرسمي للجامعة العربية , موسوعة التكامل العربي الإفريقي،  
<http://www.enaraf.com/pgs/details.aspx?id=290>
- (4) المرجع السابق.
- (5) بول فاليلي، المرجع السابق.
- (6) -----
- (7) <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C41F8EA7-AB068-4753-DD7-C47AE4E67BDC.htm>
- (8) تقرير لصندوق النقد الدولي.
- (9) د. حمدي عبد الرحمن. العلاقات الإفريقية الصينية. كراسات مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ص -18.
- (10) الدور الإيراني في إفريقيا وانعكاساته المستقبلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، يونيو 2007.
- (11) د. حمدي عبد الرحمن، المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا.  
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9D0C1929-3470-4BBB-8610-85669754D578.htm>
- (12) اليابان تقدم منحة لصندوق منظمة الوحدة الإفريقية للسلام،  
<http://www.panapress.com>، 10 فبراير 2002
- (13) إندو ميتسوغوي، استكشاف السياسة اليابانية تجاه إفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الإفريقية، 31-5-2013، <http://www.nippon.com/ar/currents/d00083>
- (14) 31,040 دولار معدل الدخل السنوي للفرد في جمهورية تحولت إلى أهم المراكز المالية في العالم، سنغافورة.. من جزيرة مقفرة إلى لاعب رئيس في نادي الأغنياء ، الاثنين 12 ربيع الأول 1427هـ - 10 أبريل 2006م - العدد 13804 ، <http://www.alriyadh.com/145354>

- (15) سنغافورة قصة مذهلة في التنمية المستدامة، 5-8-2014،  
<http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?>
- (16) Singapore to boost economic ties with Africa.. Third edition of Africa Singapore Business Forum sets the stage for stronger trade and investment flows between both markets, johaaesburg, SOUTH – AFRICA, June 4, 2014 African Press Organization (APO).
- (17) Idem
- (18) Singapore opens its first trade office in Africa , Tuesday, 29 January 2013 07:23 ,  
<http://www.eu-africa-cc.org/index.php/en/component/k2/item/347-singapore-opens-its-first-trade-office-in-africa>
- (19) «لا يوجد أفضل من الأرز» ... ولكن ما الثمن؟!، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)،  
<http://arabic.irinnews.org/reportarabic.aspx?reportid=2664>
- (20) 3rd edition of Africa Singapore Business Forum takes place from 27-28 August 2014, Singapore, Wednesday, 27 August 2014, <http://www.iesingapore.gov.sg/Media-Centre/Media-Releases/2014/8/3rd-edition-of-Africa-Singapore-Business-Forum-takes-place-from-27-to-28-August-2014>.
- (21) بوركينافاسو تسعى إلى تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع سنغافورة، 11 سبتمبر 2014،  
<http://www.afriqatnews.net/content>
- (22) نيجيريا تستهدف مضاعفة حجم التجارة مع آسيا لـ80 مليار دولار الخميس، 18 سبتمبر 2014 -،  
<http://youm7.com>
- (23) Singapore, Africa to further business and government ties,
- (24) محمد الأشهب، المغرب يتجه إلى إفريقيا، 2 مارس 2014، الحياة.
- (25) وزارة الاقتصاد المغربية: ارتفاع التبادل التجاري بين المغرب ودول إفريقيا ب260%، 1 أكتوبر 2014،  
<http://www.alitaliya.net/2011-05-30-12-01-05/6864--260.html>
- (26) د. غيسمياكاغو ، سياسة المغرب الإفريقية: الرهانات والدوافع والآفاق ، 01 أغسطس 2014 ، مركز الجزيرة للدراسات/
- (27) استثمارات المغرب في إفريقيا تقفز إلى حوالي 1.2 مليار درهم.  
[http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com\\_content&view=article&id=53893:-----12---&catid=117:2010-12-23-11-55-09&Itemid=801](http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=53893:-----12---&catid=117:2010-12-23-11-55-09&Itemid=801)
- (28) المغرب يوقع 90 اتفاقاً في إفريقيا ويؤكد رغبته بدور جديد، 9 مارس 2014، دكار- صحراء ميديا.

**إفريقيا في ظل الجيو- سياسة الدولية الراهنة:**

**قراءة في أنماط التجاذب الاستراتيجي**

**للقوى الدولية صوب إفريقيا**

**عادل مساوي**

يجمع العديد من الدارسين والمحللين، بأن إفريقيا أصبحت اليوم في صلب الاهتمام الدولي والعالمي. إذ لم يعد يخفى على أحد لعبة التنافس والتجاذب بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة بفعل سعي هؤلاء في البحث عن تقوية مكانتهم الاستراتيجية بفعل عملية توزيع القوة التي بدأ يعرفها النظام الدولي الحالي على صعيد ديناميكياته وأطرافها، إضافة إلى ما توفره الآن القارة الإفريقية من إمكانات مهمة (أمنية، سياسية، اقتصادية) لهذه القوى من أجل تعزيز ودعم قدراتها التنافسية، في ظل معطيات التوازن الاستراتيجي التي أفرزها نظام ما بعد الحرب الباردة ومتطلبات العولمة الاقتصادية المهيمنة على العلاقات الدولية الراهنة.

ففي سياق هذا المناخ الدولي الجديد والمتجدد، يمكن القول إن إفريقيا بصدد احتضان لعبة تضارب وتجادب مصالح كل من القوى التقليدية (الولايات

المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، إنجلترا... والقوى الصاعدة ولاسيما مجموعة BRICS والتي تضم كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، ناهيك عن دول أخرى: كاليابان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا وتركيا من أجل تعزيز حضورها ونفوذها السياسي والاستراتيجي على المسرح الدولي.

بناء على ما تقدم، فإن ملامسة هذا الموضوع تجرنا إلى طرح جملة من الأسئلة:

- ماهي طبيعة الرهانات المحركة لهذه التجاذبات الدولية صوب إفريقيا؟
- هل احتدام التنافس والتجاذب حول إفريقيا بين القوى التقليدية والصاعدة مؤشر وتعبير عن لامركزية القوة العالمية وتحول في موازين القوى الدولية؟
- ماهي تداعيات حضور وتنامي هذه القوى الصاعدة في إفريقيا على مصالح القوى التقليدية أو الدول الغربية؟
- كيف تساهم أجواء التنافس بين هذه القوى الدولية في تطوير أشكال التعاون مع عموم أرجاء القارة الإفريقية؟
- ماهي الفوائد والمزايا التي يمكن أن تجنيها القارة الإفريقية من لعبة التجاذب من أجل النهوض بأوضاعها التنموية؟
- هل استمرار مناخ المنافسة هذا سيكرس واقع التبعية وارتهان القارة الإفريقية للخارج؟
- هل هذا التجاذب المحموم يمكن أن يغير من مقومات الروابط والعلاقات لـ 54 دولة إفريقية مع باقي دول العالم؟



بناء على ما تقدم وتفاعلا مع هذه الأسئلة المطروحة، سنحاول في هذه الورقة ضمن مستويين: أن نقدم أولا تحليلا وقراءة لأبعاد ورهانات التجاذب الاستراتيجي وتحليلاته الكبرى في إفريقيا. أما المستوى الثاني فهو تفاعل إفريقيا مع هذه المستجدات الجديدة، ومحاولة استثمار فرصها وإمكاناتها من أجل النهوض بأوضاعها الداخلية ومواجهة تحديات العولمة.

### أولا: الملامح الكبرى للتجاذبات الاستراتيجية حول إفريقيا

كان للتغيرات والتطورات التي طرأت على طبيعة النظام الدولي بعد سقوط المنظومة الشيوعية مع مطلع تسعينات القرن الماضي وما تلا ذلك من بروز قوى جديدة لم تعد تخفي رغبتها في تأكيد وجودها على مسرح أحداث الخريطة العالمية. وهكذا فإن الأوضاع في القارة الإفريقية في ظل مرحلة جيوسياسة ما بعد الحرب الباردة لم تعد تقرأ من خلال براديجمات الحرب الباردة والصراع على مناطق النفوذ بين المعسكر الاشتراكي بزعمارة الاتحاد السوفيتي البائد والمعسكر الليبرالي بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن إفريقيا بدأت تشهد تجاذبات استراتيجية دولية جديدة محرکہا الأساس هي تضارب الرهانات بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة أمور:

1. الرهان السياسي والدبلوماسي

2. الرهان الأمني والعسكري

3. الرهان الاقتصادي

1- الرهان السياسي والدبلوماسي: شكلت إفريقيا بالنسبة للقوى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاستعمارية السابقة فرنسا وبريطانيا) أحد

المحاور التي استأثرت باهتمامهم ضمن نطاق سياستهم الخارجية. وبنهاية نظام القطبية الثنائية ستخضع السياسة الإفريقية لدى هذه الأطراف لعملية تقويم وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها نتيجة تغير المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها هذه العلاقات، إضافة إلى تغير الرؤى والتصورات لديها بشأن الأوضاع السياسية والصراعات والمشكلات التي تعانيها بعض المناطق في إفريقيا.

شكلت إفريقيا جنوب الصحراء بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أحد المحاور التي استأثرت باهتمامهما ضمن نطاق سياستهما الخارجية. فتقليديا كانت القارة الإفريقية لا تخرج عن إطار المواجهة مع الاتحاد السوفياتي السابق في إطار اعتبارات الحرب الباردة واحتواء المد الشيوعي في إفريقيا، بحيث أبدى صناع القرار الأمريكي رغبة واضحة في دعم جميع الحركات والأنظمة السياسية الإفريقية التي لم تكن تخفي معارضتها للنفوذ السوفياتي.

فبنهاية نظام القطبية الثنائية ستخضع السياسة الإفريقية للولايات المتحدة لعملية تقويم وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها نتيجة تغير المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية، إضافة إلى تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن الأوضاع الأمنية والصراعات والمشكلات التي تعاني منها بعض المناطق في إفريقيا.

فالسياسة الإفريقية للولايات المتحدة لم تخرج عن هذه المرتكزات:

- حماية خطوط التجارة البحرية؛
- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام؛
- دعم ونشر القيم الليبرالية ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- محاربة الإرهاب.

كما لا ننسى الآمال المعقودة لتطوير العلاقات الأمريكية الإفريقية عقب انتخاب الرئيس أوباما والذي يحمل أصولا إفريقية كينية من جهة والده.

أما فيما يتعلق بفرنسا، القوة الاستعمارية السابقة في إفريقيا، فإن من جملة العناصر التي تستمد منها قوتها على الصعيد الدولي إلى جانب كل من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وامتلاكها للقنبلة النووية ودورها في البناء الأوروبي، فإن نفوذها وتأثيرها في إفريقيا يعد عنصرا مكملا لباقي العوامل الأخرى في القوة الفرنسية في ظل موازين القوة الدولية. تعتبر فرنسا من الدول الأوروبية الأولى من حيث نفوذها وارتباطها بمستعمراتها السابقة الناطقة بالفرنسية، ومن ثم قدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية. وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الإفريقية التي استقلت عنها منذ عام 1960، في ظل الصعوبات التي يعرفها الاتحاد الأوروبي من أجل بلورة سياسة خارجية موحدة تجاه إفريقيا.

فتقليديا استطاعت فرنسا في العقود السابقة أن تكسب نفوذا قويا في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال قدرتها على نسج علاقات قوية مع الدول التي كانت تعد حليفة لفرنسا (الزائير سابقا، ساحل العاج، تشاد...)، عن طريق إبرامها لعدد من المعاهدات الأمنية والسياسية مع هذه الدول. ولكن بنهاية الحرب الباردة وتغير الأوضاع الدولية بدأت الحكومة الفرنسية في رسم خريطة جديدة لمصالحها الحيوية في إفريقيا، وذلك بالاستناد إلى معطيات استراتيجية مختلفة عن المراحل السابقة، وقد تجلى هذا التطور في السلوك الفرنسي من خلال عدد من الأحداث، منها عدم التدخل في وضع حد للإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا في عام 1994 وتخلي فرنسا عن بعض حلفائها الاستراتيجيين في منطقة إفريقيا الوسطى، وعلى رأسها نظام "الرئيس موبوتو" في الكونغو الديمقراطية الذي أطيح به في ماي 1997.

ويبقى هامش الحركة كبيراً لدى فرنسا في تطوير سياستها الإفريقية، إلى جانب شريكها بريطانيا التي لا تخفي تأثيرها في إفريقيا بحكم خبرتها التاريخية ونفوذها القوي (إفريقيا الانجلوفونية)، ودورها غير المباشر في دعم حليفها الأمريكي في المنطقة.

أما بخصوص الدول الصاعدة، كان من مظاهر التغييرات العميقة التي حدثت في النسق الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي، بزوغ قوى دولية جديدة بدأت تفرض نفسها على صعيد موازين القوى الاستراتيجية الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى جانب القوى السابقة الأخرى (الولايات المتحدة، روسيا). ونعني بهذه القوى الصاعدة على التوالي كل من اليابان والصين الشعبية وألمانيا الموحدة. ففي ظل الرهانات الدولية التي يعرفها النظام الدولي في بنيتها المتعددة الأقطاب تسعى فيه القوى الصاعدة إلى تأكيد دورها ومكانتها في المسرح الدولي عبر البحث عن موطئ قدم لها في مختلف أرجاء العالم. وتعتبر إفريقيا إحدى مناطق النفوذ التي ترمي فيها هذه القوى الجديدة إلى تحديد استراتيجياتها المستقبلية بغية تحقيق مصالحها وأهدافها الحيوية الكفيلة بجعلها نافذة على صعيد التأثير في السياسة الدولية.

فعلى رأس هذه المجموعة، اتجهت السياسة الخارجية الصينية إلى تدعيم علاقاتها بالدول الإفريقية وبالتالي العودة إلى إفريقيا في ثوب جديد، خاصة وأن التواجد الصيني السابق في القارة قد ترك انطبعا جيدا لدى العديد من دولها في ظل ما قدمته الصين من مساعدات بشتى أنواعها، وفي ظل السياسة الجديدة التي تنتهجها الصين تجاه القارة والتي تقلصت فيها النزاعات ذات الطابع الإيديولوجي وزاد فيها التوجه إلى العلاقات الحكومية - الحكومية، مع الابتعاد عن تأييد ودعم الصراعات والحركات الثورية المعارضة، كل هذا زاد من فرص نجاح السياسة الخارجية للصين في القارة الإفريقية.

وتتلخص الأهداف والمصالح الاستراتيجية في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا:

- في موازنة النفوذ الغربي عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً في إطار ملف حقوق الإنسان الذي أصبح يشكل إحدى أهم الأوراق الضاغطة في يد الولايات المتحدة بعد إقدام النظام الصيني على سحق ربيع "ساحة تيان أمين" في يونيو 1989. وتندرج الخطة الصينية في كسب الأصوات الإفريقية وإقناع الأفارقة بالأطروحة الصينية في مجال حقوق الإنسان (تغيب منطق الشرطية الديمقراطية - إجماع بيكين ضد إجماع واشنطن - جاذبية النموذج الصيني لدى الأفارقة المزوج للسلطوية و تبني الرأسمالية المراقبة من طرف الدولة).

- احتواء تواجد تايوان داخل القارة الإفريقية عن طريق دعم الدول الإفريقية من أجل قطع العلاقات الدبلوماسية معها والاعتراف بالصين الواحدة.

- ظالة الدعم الدبلوماسي الصيني لحلفائها لاسيما في ظل تراجع بيكين عن دعم نظام عمر البشير في السودان وروبرت موغابي في زيمبابوي، ثم حياد هذه الأخيرة في موضوع استقلال جنوب السودان 2011.

- خلق آليات جديدة للحوار والتشاور السياسي (المنتدى الصيني- الإفريقي).

وبالمقابل، بدأ هذا الزحف وهذا التواجد الصيني المكثف، بدأ يثير امتعاض مجموعة من الأوساط الغربية والنخب الإفريقية إلى درجة وُصفه بالاستعمار الصيني الجديد لإفريقيا، أو الصينوفوبيا sinophobia.

- توظيف ورقة المشاركة في قوات حفظ السلام الأممية من أجل تعزيز الحضور الدبلوماسي داخل القارة (1500 جندي من القوات الصينية).

2- **الرهان الأمني والعسكري:** عودة الاهتمام الأمريكي بإفريقيا عبر البوابة الأمنية والعسكرية، فمع تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من تنزانيا وكينيا من طرف تنظيم القاعدة عام 1998 بدأت الولايات المتحدة تعيد النظر في استراتيجيتها الأمنية في إفريقيا لاحتواء العناصر الإرهابية.

- الإعلان عن ميلاد قاعدة الأفريكوم 2000 (مقرها في شتوتغارت)؛
- القواعد الجوية لانطلاق طائرات بدون طيار؛
- بعد أحداث 11 سبتمبر تكثف التعاون الأمني والعسكري الأمريكي الإفريقي في منطقة الساحل والصحراء والقرن الإفريقي؛
- المبادرات الأمريكية في موضوع مكافحة مخاطر القرصنة البحرية.

فأمام تراجع خيارات التدخلات العسكرية بفعل الفشل في الصومال 1992 وفي كل من أفغانستان والعراق، بدأت القوى التقليدية تأخذ المبادرة لتعزيز حضورها العسكري في إفريقيا. وقد اتضح ذلك بجلاء أثناء التدخل الفرنسي في كل من الكوت ديفوار وتشاد ومالي، إضافة إلى التدخل الفرنسي والبريطاني في ليبيا بدعم ومباركة أمريكية من الخلف *Leading from the back*.

فإن كان من السابق لأوانه الحديث عن حضور أمني وعسكري صيني في إفريقيا فإن بؤادر الاهتمام بهذا الأمر بدأت تتأكد. فمنذ 2009 ساهمت البحرية الصينية في التصدي لأعمال القرصنة في البحر وحماية الطرق البحرية في خليج عدن، بحكم أن ربع الصادرات الصينية وثلاثة أرباع الواردات الصينية من النفط

تمر من هذا الممر المائي. وما سعي الصين لإنشاء قواعد عسكرية في كل من السيشل وجزر موريس إلا دليل على رغبة الصين في تطوير استراتيجيتها البحرية من أجل مزيد من التفاعل مع الأزمات الأمنية المحدقة بإفريقيا.

كما لا ننسى دعم الصين العسكري في ليبيا للقوات الموالية لنظام القذافي، ثم ربطها، في آخر لحظة، للاتصال مع المعارضة بمجرد سقوط زعيم ليبيا السابق.

وفي حمأة هذا الرهان الأمني والعسكري لا يجب تغييب عودة روسيا، بعد غياب طويل، إلى الساحة الإفريقية عبر آلية التعاون العسكري. فموسكو تبنت سياسة إلغاء الديون الإفريقية مقابل إبرام عقود لشراء الأسلحة (إلغاء روسيا لديون الجزائر التي تقدر بأكثر من 4 مليار دولار مقابل شراء الجزائر لسلاح روسي بقيمة تزيد من 7 مليار دولار).

### 3- الرهان الاقتصادي: تشير عدد من الدراسات إلى أن الرهان الاقتصادي

الدولي أعاد إلى الواجهة الأهمية الجيو-اقتصادية لإفريقيا في منظور العلاقات الدولية المعاصرة. فخلال العقد الماضي سجلت إفريقيا تنافسا محمودا بين القوى التقليدية والصاعدة من أجل الحصول على المواد الأولية والوصول إلى الأسواق لتصريف فائض منتجاتها.

فمن أجل تأمين هذه القوى لحاجياتها من المواد النفطية، لم تتوان في تبني دبلوماسية نفطية تجاه القارة الإفريقية. فالاقتصاد الصيني مثلا يكرس تبعيته للنفط الإفريقي بما نسبته 18 بالمائة، و  $\frac{3}{4}$  الحاجات الصينية من النفط تأتي من كل من نيجيريا وأنغولا وليبيا. أما الولايات المتحدة فتفوق حاجياتها لهذه المادة 25 بالمائة. الأمر الذي يزيد من منسوب المنافسة بين الشركات النفطية الصينية

والأمريكية والفرنسية والماليزية. فـشركة "شيفرون" الأمريكية لا تخفي مخاوفها من منافسة الشركة الوطنية الصينية "CNPC" حول التنقيب على حقول النفط في ليبيا وأنغولا ونيجيريا. ونفس المنافسة محتدمة بين شركة "بيتروناس الماليزية" وتوتال الفرنسية في كل من السودان وتشاد.

ويشكل التزود بالثروات المعدنية الأخرى (الحديد، الخشب، القطن، اليورانوم) رهانا اقتصاديا قويا حول إفريقيا، فحاجيات الصين وصلت في 2014 إلى 20 مليار يورو مقابل 4 مليار دولار للولايات المتحدة و13.8 مليار دولار للاتحاد الأوروبي.

أما بخصوص المبادلات التجارية والاستثمارات، فالتقارير الاقتصادية تشير بدورها إلى ارتفاع المبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا بقيمة 153 مليار يورو، بحيث تضاعفت ست مرات بالمقارنة مع العشر سنوات الأخيرة. فالصين هي ثاني شريك تجاري لإفريقيا بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بينما تتجاوز المبادلات التجارية الهندية الإفريقية ما قيمته 65 مليار دولار بفعل نشاط الجالية الهندية أو هنود ما وراء البحار. إضافة لقوة الهند التكنولوجية المتواجدة في المشاريع الهندية الاستثمارية في إفريقيا. فحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) CNUCED لعام 2013، فإن ماليزيا هي أول مستثمر أجنبي بعد الصين والهند بما قيمته 14 مليار يورو في مقابل 11.7 مليار دولار للصين و 10.2 مليار للهند.

في ظل هذا الواقع الجديد والمفعم بروح الاحتدام والتجاذب بين القوى الكبرى حيال إفريقيا، ما هو مصير إفريقيا وما هي السبل الكفيلة لمواجهة هذا التدافع، وماذا حضرت إفريقيا من استراتيجيات من أجل التأقلم مع هذا المناخ الحيو-سياسي الجديد؟ وهو ما سيقودنا إلى الجزء الثاني من هذه الورقة.



## ثانيا: إفريقيا واستراتيجية التفاعل والمواجهة

إن الخوض في هذه المسألة يجرنا للحديث عن مستقبل إفريقيا في النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة. فقد احتدم النقاش في هذا الموضوع بين تيارين رئيسيين:

- التيار الإفريقي المتشائم: Afro pessimisme وهو التيار الذي يقوم على فكرة أن التخلف هو قدر إفريقيا وهذه الأخيرة لا يمكن لها النهوض طالما لم تتخلص من تبعيتها، مما يزيد من تهميشها في ظل العولمة.
- التيار الإفريقي المتفائل: Afro optimisme وهو التيار الذي يستند إلى التجارب العالمية الأخرى التي شهدت إقلاعا تنمويا. وعلى رأس هذه التجارب ما عاشته أمريكا اللاتينية في حقبة الثمانينات، والتي عرفت بالحقبة الفاشلة أو المفقودة بسبب أزمة المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية ودوامة التضخم التي أفقرت شعوب المنطقة. ولكن مع ذلك نجحت أمريكا اللاتينية في القطع مع هذه المرحلة واستعادت عافيتها الاقتصادية من جديد.

بين هذين التيارين فإن إفريقيا بإمكانها استثمار هذا المناخ التجاذبي لمواجهة تحدياتها في أفق 2030 والالتفاف على تناقضات المصالح بين هذه القوى من أجل المراهنة على مواجهة وتديير مشاكلها الداخلية والبنوية والمتمثلة فيما يلي:

- مشاكل النمو الديموغرافي (تقديرات ساكنة القارة في أفق 2030 هو مليار ونصف مليار من البشر)؛
- المؤثرات المناخية (التلوث الناتج عن دفن النفايات القادمة من دول الشمال...)

- التحديات الأمنية (المخاطر العابرة للحدود كالإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة...);
- مشاكل الحكامة (الفساد السياسي والرشوة والزبونية...).

فانتقال الثقل الاقتصادي للقوى الصاعدة على مستوى توزيع القوة داخل النظام الدولي، أعطى هامشا للدول الإفريقية في صمود شراكاتها مع هذه القوى، عكس القوى التقليدية التي تضررت مشاريعها بإفريقيا بعد الأزمة المالية لعام 2008. كما يعطي إمكانية للدول الإفريقية لإعادة التموقع في منظومة التوزيع الدولي للعمل.

من هنا تأتي أهمية أخذ إفريقيا بالسيناريوهات الجيو-سياسية التي تنتظر إفريقيا مستقبلا والتي نجملها في الآتي:

- سيناريو الاستدراك: Rattrapage عبر الاندماج الإيجابي في العولمة، وذلك بتوفير العديد من الإصلاحات البنوية على الصعيد السياسي والاقتصادي؛
- سيناريو البحث عن شركاء جدد لمزيد من اللحاق L'arrimage بركب النظام الدولي عبر تنويع العلاقات مع أطراف دولية وإبرام ميثاق ما بعد كولونيالي Post-colonial جديد لتحسين فرص الاستثمار وتقوية الصادرات؛
- اندماج إفريقيا ضمن أقطاب إقليمية فاعلة بدولها ومشاريعها من خلال الرهان على تعزيز مبادئ الأفرقة Africanisation، والمشجعة على بعث الثقة في إمكانيات ومؤهلات أبناء القارة الإفريقية، بما يشمل تكريس الحضور والفعالية داخل النظام الدولي.

وفي الختام، وحتى تكون إفريقيا فاعلا وليس موضوعا: Acteur et non objet: سأستعير فكرة الكاتب السينغالي: آداما جايي صاحب كتاب "الصين - إفريقيا: التنين والنعامة" "Chine - Afrique: Le dragon et l'Autruche" ومفادها: إن على إفريقيا أن ترفع تحديا رئيسا، وهو تخليها عن دور النعامة المحكوم عليها أن تدفن دائما رأسها في التراب أمام المتربصين دون أن تكلف نفسها عناء المواجهة والتصدي، بل عليها أن تتحول إلى أسد قوي برأس شامخ وصوت مزمر وقادر على تحديد سطوته داخل عرينه. آنذاك يمكن لإفريقيا أن تكون كلمتها مسموعة، وفاعلا في رسم قواعد اللعبة الدولية.

---



## في التواصل الثقافي بين المغرب وإفريقيا

محمد بنشريفة

من المعروف أن معظم مصادر تاريخ إفريقيا عموماً وتاريخ إفريقيا الغربية خصوصاً هي مؤلفات مغربية، وقد ذكرها الأستاذ جون هرنويك في كتاب شامل أحصى فيه المؤلفات المكتوبة باللغة العربية، التي تكلمت على إفريقيا الغربية خلال القرون الماضية، ومعظمها وأهمها لمؤرخين وجغرافيين ورحالة من المغرب، وكلهم عنوا بتدوين ما وصل إليهم من أخبار عن إفريقيا وأحوالها ووصف بلدانها وسكانها، وذلك من طريق رواد مبكرين دخلوا إفريقيا للتجارة أو لنشر الإسلام ولغة القرآن الكريم، ومن هنا نعرف أن المسلمين والمغاربة على الخصوص سبقوا الغربيين والأوروبيين بزمن بعيد إلى ارتياد الآفاق واكتشاف المجاهل.

وسأتحدث في هذه الورقة عن أربعة من هؤلاء الرواد المغاربة الذين دخلوا إفريقيا الغربية خلال القرنين السادس والسابع الهجريين في عهد الإمبراطورية

الموحدية، وكان لهم دور في التعريف بإفريقيا الغربية ووصف أرضها وناسها، وهؤلاء الرواد هم ابن فاطمة وسليمان الملياني وعلي الجنحاني وسعيد الدكالي، وقد رأيت أن أجمع بينهم لكونهم ينتمون إلى المغرب بمدلوله الكبير، وكذلك لقلة المعلومات عنهم وندرة المادة حولهم وعدم الاهتمام بهم، وسأبدأ بأقدمهم زماناً وأهمهم مقاماً، وهو ابن فاطمة الذي قام في القرن السادس الهجري - على ما يبدو - برحلة أو أكثر إلى جهات في إفريقيا السوداء، وألف كتاباً في الجغرافيا يعتبر الآن مفقوداً، وقد نقل عنه ابن سعيد المغربي طائفة من الأخبار في كتابه: "بسط الأرض"<sup>(1)</sup>، ولعل ابن خلدون كان ثاني مؤلف قديم ذكر جغرافيا ابن فاطمة ونقل عنها<sup>(2)</sup>.

لا يعرف من أمر ابن فاطمة إلا هذه الشهرة التي كان ابن سعيد أول من ذكرها واقتصر عليها، ثم تابعه ابن خلدون في ذكرها والاقتصار عليها، ولم يرد له - حسب علمنا - ذكر عند غيرهما، وهكذا يبقى اسم هذا الجغرافي الرحالة ونسبه وبلده من الأمور المجهولة. ولما ذكره كرامرس<sup>(3)</sup> وكراتشكوفسكي<sup>(4)</sup> لم يزيدا شيئاً على أنه ملاح عربي، وذكر أنه عاش فيما يُظن في القرن السابق على ابن سعيد المغربي الذي اعتمد عليه في وصف سواحل إفريقيا الغربية والشرقية<sup>(5)</sup>.

وهذا التعريف المستفاد من النقول الواردة في "بسط الأرض" محدود كما نرى، ولكنه أقرب شيء إلى القبول، وذهب الدكتور حسين مونس في التعريف بالرجل مذهبا يبدو غريباً وبعيداً أيضاً، فقد قال: ابن فاطمة - فيما يبدو - من أهل السودان الغربي، وربما كان من غانة الإسلامية، وكانت تشغل معظم ما يعرف اليوم بجمهورية مالي على وجه التقريب، فإن نسبة الناس إلى أمهاتهم كانت شائعة في هذه النواحي خاصة ولدينا أسماء مثل ابن الصحراوية وابن غانية وابن

عائشة وابن فانو بنت يوسف بن تاشفين وكلها شبيهة باسم ابن فاطمة، وزاد قائلاً: «فهو من أهل السودان الغربي أولاً ثم إنه كان رحالة لا يكلّ ثانياً»<sup>(6)</sup> ومحل الاستغراب في هذا القول كون ابن فاطمة باسمه العربي وتأليفه العربي أقرب إلى أهل المغرب العربي منه إلى أهل السودان، إذ أن الأسماء العربية التي ذكرها لم تكن معروفة في بلاد السودان وإنما هي أسماء عائلية مغربية عرفت في عصر المرابطين وبعدهم ببلاد المغرب والأندلس<sup>(7)</sup>، وماتزال موجودة في بلادنا إلى اليوم، ثم إننا لا نعرف تأليفاً ظهر في البلاد المذكورة خلال القرن السادس، ويفهم من نص نقله ابن سعيد من جغرافية ابن فاطمة أن هذا الرحالة المكتشف لم يكن يعرف إلا اللغة العربية، قال ابن سعيد: «وذكر ابن فاطمة أنه ركب البحر المحيط مرة إلى نول لمطة»<sup>(8)</sup>، فانحرف به المركب فوقع إلى ضباب وأقاصير<sup>(9)</sup>، وضل البحريون ولم يعلموا حيث هم حتى تركوا المركب الكبير - وأخذوا زائداً في القارب الصغير، وصاروا يجرونه على الحشيش، وطورا ينهض بالمجادف إلى أن انتهوا بعد هذا إلى قاع الجون، وعانوا من التن فيه ومن كثرتة ما تعجبوا منه، وكذلك من الطيور البيض، ولم ينتهوا إلى البر إلا وقد كاد الزاد يفرغ، فلما انتهوا إلى تحت الجبل اللّماع أشار عليهم برابرة كدالة ألا يقربوا الجبل، ولم يعلموا سبب ذلك، فأخذوا عنه شمالاً حتى خرجوا عن حدّه، ولما خرجوا عن حدّه لم يفهموا كلام كدالة حتى جاء شخص يفهم اللسانين فسألهم عن ضلالهم فأخبروه<sup>(10)</sup>» فاللسانان هنا فيما نفهمهما اللسان العربي واللسان البربري الذي ينعتة أهل الأندلس باللسان الغربي، ومعنى هذا أن اللسان العربي هو لسان أولئك البحريين المكتشفين ومعهم أو على رأسهم ابن فاطمة، أما اللسان البربري فهو لسان القوم الذين نزلوا بهم وهم كدالة إحدى قبائل صنهاجة وكانت مجالاتهم في نول لمطة<sup>(11)</sup>.

ثم إن اسم ابن فاطمة هذا يذكرنا بسميه ابن فاطمة أحد ولاية المرابطين في الأندلس<sup>(12)</sup>، كما يذكرنا باسم ابن عائشة أحد قوادهم البارزين<sup>(13)</sup>، وبغيرهما من أسماء المنسويين إلى أمهاتهم من المرابطين كابن الصحراوية<sup>(14)</sup> وبني غانية<sup>(15)</sup> وغيرهم.

ولهذا فإننا نقدر أن هذا الرحالة الجغرافي هو إما أندلسي أو مغربي، ونظن أنه عاش في عهد المرابطين، ومن المعروف أن البحرية كانت نشيطة في هذا العهد ولا سيما في الأندلس، وكانت بجّانة وألمرية ودانية وإشبونة من المرافئ المشهورة، وقد أشار الإدريسي في "نزهة المشتاق" إلى قصة بحري من أهل هذا العصر تشبه قصة ابن فاطمة المذكورة، فعندما تحدث عن جزيرة كانت تعرف بجزيرة الأخوين ذكر أنها تقابل مرسى آسفي، ويظهر دخانها من البر إذا عم الصفاء البحر ثم قال: «وكان أخبر بذلك أحمد بن عمر المعروف بدقم الأوز، وكان والياً لأمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين على جملة من أسطوله، فعزم على الدخول إليها بما معه من المراكب، فأدركه قبل الدخول إليها الموت ولم يبلغ أمله في ذلك<sup>(16)</sup>».

وقد ساق الإدريسي أيضاً حكاية الإخوة المغررين الذين وصلوا بمراكبهم إلى هذه الجهة كذلك في هذا العصر على ما يبدو<sup>(17)</sup>.

ولا نستبعد أن يكون إبحار ابن فاطمة المذكور إلى نول لمطة ذا صلة بهاتين المحاولتين، ولعل توجهه إلى ساحل نول لمطة كان من أجل الوصول إلى ما ورائها بحراً وبرا، ويدل على هذا أن ابن فاطمة وأصحابه ساروا بعد ذلك إلى مدينة تغزا قاعدة گدالة<sup>(18)</sup>، وأقاموا مع أهلها يشربون لبن النوق، ويأكلون قديد الجمال، حتى اتفق رحيلهم إلى نول فخرجوا معهم<sup>(19)</sup> وقد وصف ابن فاطمة



هذه البلاد فقال : «وبلادهم على ماهي عليه من الصحراء والرمال قد حسن فيها قصب الشُّكْر»<sup>(20)</sup> ووصف ابن فاطمة الجزء الثاني من الإقليم الثاني فقال «لا ماء ولا مرعى، ولا عمارة بل رمال سائلة، وطرق مضلة طامسة، وأكثر ما يكون فيه اللمط لأنه صابر على العطش، وهو يشبه الغزال لكنه أغلظ منه»<sup>(21)</sup>.

وقد وقفنا على حكاية شبيهة بحكاية ابن فاطمة ذكرها العمري في "مسالك الأبصار"، وحاكيها علم من أعلام مدينة ألمرية بالأندلس هو الفقيه أبو عبد الله محمد بن زاغوه<sup>(22)</sup>، قال : «ركبت في مراكب بتجارة لي مع جملة تجار من فم الأبلية<sup>(23)</sup> وهو مدخل البحر المحيط، قاصدين بعض بلاد العدو<sup>(24)</sup> فلعبت بنا الريح وتقاذفت الأمواج، إلى أن عدينا المكان المقصود، وتمادى بنا الحال إلى أن عجزنا عن الإرساء إلى البر، ولم نزل على هذا نتغلغل في المحيط إلى الجنوب، إلى أن دفعنا إلى ظلمات ممتدة، إذا أخرج الإنسان بها يده لم يكدرها<sup>(25)</sup>، وأيقنا بالهلاك لوقوعنا في الظلمات، ثم لطف الله بسكون الريح، فدارينا المركب، ورفقنا به وقصدنا جهة البر إلى أن وصلنا إلى البر، وأرصينا به، وخرجنا نطلب الخلاص لأنفسنا، فرأينا أعلام مدينة فقصدناها، فوجدنا بها أمة من السودان لما أن رأونا بيضاً عجبوا منا، واعتقدوا أننا صبغنا جسومنا بالبياض، فحكوا جلودنا بالليف<sup>(26)</sup>، فلما ظهر لهم أنها حلقة بقي كل واحد منهم يتعجب، ويتحدثون بذلك بعضهم مع بعض، فأقمنا عندهم، فوجدنا غالب أكلهم لحوم الثعابين والحيات، وهي كثيرة في أرضهم جدا، يتصيدونها ويأكلون لحومها، ليس بأرضهم نبات ولا مرعى، فأقمنا عندهم مدة حتى خرج منهم ناس إلى بلاد مجاورة لهم في بعض أشغالهم، فخرجنا معهم ثم تنقلنا من مكان إلى مكان إلى أن وصلنا إلى بر العدو»<sup>(27)</sup>.

إن نقول ابن سعيد من جغرافية ابن فاطمة تبدأ بهذه العبارة: "قال ابن فاطمة" ولكننا لا نعرف أين ينتهي القول أو النقل، ولهذا لا نستطيع تمييز كلامه من كلام ابن سعيد، ومع ذلك فإنه يؤخذ من أوائل هذه الأقوال أن هذا الجغرافي عرف بلاد السودان الغربي، وطاف في مملكة كانم وبلاد التكرور، وشاهد بحيرة كوري التي يخرج منها - كما يقول - نيل مصر ونيل مقدشو ونيل غانة قال: «ولم أر من رأى جانبها الجنوبي وإنما يركبها الكانميون وجيرانهم ممن لقيناه بالجانب الشمالي<sup>(28)</sup>». ومما يدل على مشاهداته هذه قول ابن سعيد: «وذكر ابن فاطمة أن الملوك من الكانم وتاجوه إنما هربوا بقواعدهم من النيل بسبب البعوض فإنه يكثر من مجاورة النيل، فتشتد إذايته على الآدميين والخيول<sup>(29)</sup>». ويبدو أنه وصل إلى جهات في سواحل شرق إفريقيا ودخل بعض جهاتها ورأى بعض مدن جزر القمر. إن النقول التي اقتبسها ابن سعيد من جغرافية ابن فاطمة لا تقدم صورة كافية لهذا الجغرافي الذي كان من أوائل المغاربة أو الأندلسيين الذين وصلوا إلى بلاد السودان، وألف رحلة أو جغرافية ظلت معروفة حتى القرن الثامن الهجري<sup>(30)</sup>.

أما الرجل الثاني من هؤلاء الرجال الأربعة الذين كان لهم دور ما في التعريف بإفريقيا فهو أبو الربيع سليمان الملياني، وقد عده كراتشكوفسكي من مصادر زكرياء القزويني في تأليفه "آثار البلاد، وأخبار العباد"، قال: «ويجب في آخر الأمر ألا نُغفل مسألة هامة وهي أن القزويني قد استخدم مصادر لم تصلنا فهو مثلاً قد أفاد من رواية عن رحلة في داخل إفريقيا لشخص يدعى أبا الربيع سليمان الملياني لا نعرف عنه شيئاً البتة، ومن المحتمل أنه لعب بالنسبة للقزويني الدور نفسه الذي لعبه ابن فاطمة الذي أبحر على طول سواحل إفريقيا بالنسبة لابن سعيد<sup>(31)</sup>».

ونسبة الملياني وردت هكذا في "المعجم" لياقوت<sup>(32)</sup> وحرفت في طبعات "آثار البلاد" إلى الملتاني<sup>(33)</sup>، والملياني -بالياء- نسبة إلى مليانة، وهي مدينة معروفة في المغرب الأوسط<sup>(34)</sup> ويبدو أن هذا الملياني الذي عاش في القرن السابع الهجري تحوّل في بلاد المغرب وبلاد السودان قبل أن يرحل إلى المشرق، ولا نعرف أين ومتى لقي القزويني، وفي ترجمة القزويني هذا أنه كان في دمشق حوالي عام 630 هـ<sup>(35)</sup>، وعاش بعد ذلك فترة في الموصل كما أنه ولي القضاء في واسط والحلة، وقد توفي سنة 682 هـ<sup>(36)</sup>.

ويستفاد من نص أورده ياقوت الحموي في "معجم البلدان" أن أبا الربيع الملياني لم يرحل إلى المشرق قبل «حدود نيف وعشرين وستمائة، إذ أنه دخل مدينة تنس التي لا تبعد كثيراً عن مليانة وشاهد الخراب الذي أصابها بسبب الفيضان في التاريخ المذكور»<sup>(37)</sup>.

ولا شك أنه رحل بعد هذا التاريخ مباشرة لأن ياقوت الذي روى عنه خبراً يتعلق بتنس انتهى من تأليف معجمه سنة 621 هـ وتوفي سنة 626<sup>(38)</sup>.

أما لقاء الملياني بالقزويني فلعله كان قبل هذا التاريخ في الشام أو في العراق. إن الذي يهمنا هو الأخبار التي رواها القزويني عن أبي الربيع هذا وأثبتها في كتابه "آثار البلاد"، ومنها خبر استدل به كراتشكوفسكي على رحلته داخل إفريقيا كما تقدم، ونورده فيما يلي، قال: «وحكى الفقيه أبو الربيع الملياني أن في طريق غانة من سجلماسة إليها أشجاراً عظيمة محوفة يجتمع في تجاويفها مياه الأمطار فتبقى كالحياض، والمطر في الشتاء بها كثير جدا، فتبقى المياه في تجاويف تلك الأشجار إلى زمان الصيف، فالسابلة يشربونها في مرورهم إلى غانة، ولولا تلك المياه لتعذر عليهم المرور إليها، ويتخذون أقتاب البعران من خشب الصنوبر، فإن مات البعير فقتب رحله يفي بثمانه»<sup>(39)</sup>.

وأغلب الظن أن خبر الملياني هذا كان نتيجة المشاهدة والمعينة ولم يكن مبنياً على مجرد السماع. وكيفما كان الأمر فإننا نجد مصادفة لدى ابن بطوطة الذي سلك الطريق نفسه بعد هذا التاريخ بقليل، قال: «ولما عزمت على السفر إلى مالي وبين ابوالاتن مسيرة أربعة وعشرين يوماً للمجد اكتريت دليلاً من مسوفة، إذ لا حاجة إلى السفر في رفقة لأمن تلك الطريق، وخرجت في ثلاثة من أصحابي، وتلك الطريق كثيرة الأشجار، وأشجارها عادية ضخمة تستظل القافلة بظل الشجرة منها، وبعضها لا أغصان لها ولا ورق ولكن ظل جسدها بحيث يستظل به الإنسان، وبعض تلك الأشجار قد استأنس داخلها واستنقع فيه ماء المطر فكأنها بئر، ويشرب الناس من الماء الذي فيها، ويكون في بعضها النحل والعسل فيشتره الناس منها، ولقد مررت بشجرة منها فوجدت في داخلها رجلاً حائكاً قد نصب فيها مرمته وهو ينسج فعجبت منه»<sup>(40)</sup>.

لا نعرف هل كان لهذا الفقيه الرحالة رحلة مدونة أم لا؟ ويبدو أنه كان مثل الدكالي الذي سنتحدث عنه بعد قليل مجرد مخبر لغيره بما شاهد من البلدان، ونحن نقدر أن القزويني اعتمد عليه فيما يتعلق بعجائب بلاد المغرب وبلاد السودان، وقد صرح بالرواية عنه في مواضع، وسكت عن ذلك في مواضع أخرى. فمن البلدان التي روى القزويني بعض عجائبها عن الملياني وسماه: مدينة غانة<sup>(41)</sup> مدينة مراكش<sup>(42)</sup> وبحيرة بنزرت<sup>(43)</sup> ونهر شلف<sup>(44)</sup> وجزيرة جالطة<sup>(45)</sup> ومدينة شرشال<sup>(46)</sup>، ومدينة مليانة<sup>(47)</sup>، وثمة بلدان أخرى نظن أن القزويني روى بعض أخبارها عن الملياني دون أن ينسبها إليه.

ومن المعروف أن القزويني إنما كان يهتم في جغرافيته بعجائب الأشياء والأحياء، وهذه العجائب هي التي كان يطلبها عند مخبره الفقيه الملياني،

والقزويني يبدأ عادة بتعريف موجز بالبلدة ثم يورد بعد ذلك غريبة تحكي عنها، وهو يعرف البلدان بحسب حدود ذلك الزمان، يقول عن غانة إنها "مدينة كبيرة في جنوب بلاد المغرب"<sup>(48)</sup> ثم يورد حكاية الأشجار الضخمة التي كانت توجد في الطريق بينها وبين سجلماسة، ويعرف غدامس بأنها «مدينة بالمغرب في جنوبيه ضاربة في بلاد السودان»<sup>(49)</sup> ويشير إلى شهرتها بالجلود الجيدة ثم يذكر الغريبة التالية: «بها عين قديمة يفيض الماء منها، ويقسمها أهل البلدة قسمة معلومة، فإن أخذ أحدا زائدا غاض ماؤها، وأهل المدينة لا يمكنون أحدا يأخذ زائدا خوفا من النقصان»<sup>(50)</sup>.

ولما تحدث عن مراکش حكى رواية عن الملياني بعض خوارق وليها الصالح أبي العباس السبتي في عهد الخليفة يعقوب المنصور<sup>(51)</sup>، وقال خلال كلامه على إفريقية ما نصّه: «ومن عجائبها بحيرة بنزرت»، حدثني الفقيه أبو الربيع سليمان الملياني أنه «يظهر في كل شهر من السنة فيها نوع من السمك يخالف النوع الأول الذي كان قبله، فإذا انتهت السنة يستأنف الدور فيرجع النوع الأول وهكذا كل سنة»<sup>(52)</sup>. وقال أيضا في وصف جزيرة جالطة القريبة من مرسى طبرقة: «حدثني الفقيه سليمان الملياني أن بها عنزا كثيرة إنسية توحشت إذا قصدها قاصد أهوت نفسها من جبال شاهقة ووقفت على قوائمها بخلاف الأيل فإنها تقف على قرونها»<sup>(53)</sup>. ولعل أطول وصف نقله القزويني عن الملياني هو الذي نجده في مادة شرشال، فقد عرفها بأنها «مدينة بالمغرب من أعمال بجاية»<sup>(54)</sup>. ثم قال: «حدثني الفقيه أبو الربيع سليمان الملياني أنه رأى بها أربع أسطوانات مفرطة الطول، ثلاث منها قوائم، والرابعة ساقطة، طول كل واحدة نحو خمسين ذراعا، وعرضها لا يحوطها باع رجلين، وإنها في غاية الملاسة والحسن والهندام، كأنها جعلت في الخرط، وعلى كل أسطوانتين

جائزة حجرية أحد رأسها على هذه والأخرى على هذه، وقد هندمت الجائزة أيضاً مربعة مفرطة الطول والأسطوانة زرق، والجوائز بيض، وقد سقط بسقوط إحدى القوائم جائزتان، وبقي على القوائم الثلاث جائزتان، فلو اجتمع أهل زماننا على إقامة الأسطوانة الساقطة ووضع الجائزتين الساقطتين عليهما، لا يمكنهم إلا أن يشاء الله.

وقد اشتهر بين أهل تلك الديار أنها أثر قصر بناه بعض الملوك لابن له، وقد حكم المنجمون أنه تصيبه لدغة من عقرب يخاف منها عليه التلف، فبنى هذا القصر من الحجر لئلا يتولد العقرب فيه لحجريته، ولا يصعد إليه لملاسة أسطواناته، فاتفق أنه حمل إلى القصر سلة عنب كان فيها عقرب، فهم ابن الملك أن يتناول العنب من السلة فلدغته ومات منها»<sup>(55)</sup>.

أما حديث الملياني عن مليانة فهو حديث الرجل عن بلده، قال القزويني -والمادة كلها في رأينا مستفادة من الملياني-:

«مدينة كبيرة بالمغرب من أعمال بجاية مستندة إلى جبل زكار<sup>(56)</sup>، وهي كثيرة الخيرات وافرة الغلات، مشهورة بالحسن والطيب وكثرة الأشجار وتدفق المياه. حدثني الفقيه أبو الربيع سليمان الملياني أن جبل زكار مطل على المدينة، وطول الجبل أكثر من فرسخ، ومياه المدينة تتدفق من سفحه، وهذا الجبل لا يزال أخضر صيفا وشتاء، وأعلى الجبل مسطح يُزرع، وبقرب المدينة حمامات لا يوقد عليها ولا يستقى مأوها، بنيت على عين حارة عذبة الماء يستحم بها من شاء»<sup>(57)</sup>.

ويبدو مما ذكرناه أن أخبار بلاد السودان التي نقلها القزويني عن الملياني قليلة، وأكثر منها أخبار بلاد المغرب التي رواها عنه أيضاً.

والرجل الثالث يدعى الفقيه علي بن عبد الله الجنحاني المغربي، وهو كسابقه من المصادر الشفوية للشيخ زكرياء القزويني في كتابه "آثار البلاد"، وهذا الفقيه الجنحاني - مثله مثل الفقيه الملياني - من الجنود المحجولين في الأخبار الجغرافية إذ لم نقف له على ترجمة أو ذكر في مكان آخر.

وقد دخل كسابقه في أواخر القرن السابع أو أوائل القرن الثامن إلى بلاد السودان، وزار بعض مدنها، ثم رحل إلى المشرق، ولقي هو أيضا القزويني، ويمكن أن يكون لقاؤه له في الشام أو في العراق، وظل هناك إلى أن توفي قبل وفاة القزويني حسبما يستفاد من كلام هذا الأخير<sup>(58)</sup>. وقد روى عنه بعض عجائب إفريقيا السوداء، فمن ذلك ما ورد في مادة بلاد السودان، قال: «وحدثني الفقيه علي الجنحاني المغربي أنه شاهد تلك البلاد وذكر أن أهلها اتخذوا بيوتهم على الأشجار العظيمة (هربا) من الأرضة، وأن الأرضة بها كثيرة جدا، ولا يتركون شيئا من الأثاث والطعام على وجه الأرض إلا وأفسدته الأرضة، فجميع قماشهم وطعامهم في البيوت التي اتخذوها على أعالي الأشجار، وذكر رحمه الله أنه أول ما نزل بها نام في طرف منها فما استيقظ إلا والأرضة قرضت من ثيابه ما كان يلاقي وجه الأرض»<sup>(59)</sup>.

ومادة تغازة التي رواها القزويني عن هذا المغربي غنية بالمعلومات وحافلة بالجزئيات، وهي مستمدة من المشاهدة، قال: «حدثني الفقيه علي الجنحاني أنه دخلها فوجد سور المدينة من الملح، وكذلك جميع حيطانها، وكذلك السّواري والسقوف، وكذلك الأبواب فإنها من صفائح ملحية مغطاة بشيء من جلد الحيوان كي لا يتشعب أطرافها».

وذكر أن جميع ما حول هذه المدينة من الأراضي سبخة وفيها معدن الملح والشب، وإذا مات بها شيء من الحيوان يلقى في الصحراء فيصير ملحاً، والملح

بأرض السودان عزيز جدا، والتجار يجلبونه من تغازة إلى سائر بلادهم، يبتاع كل وقر بمائة دينار.

ومن العجب أن هذه المدينة أرضها سبخة جدا ومياه آبارهم عذبة، وأهلها عبيد مسوفة، ومسوفة قبيلة عظيمة من البربر، وأهل تغازة في طاعة امرأة من إماء مسوفة، شغلهم جمع الملح طول السنة، تأتيهم القوافل في كل سنة مرة يبيعون الملح ويأخذون من ثمنه قدر نفقاتهم والباقي يؤديه إلى ساداتهم من مسوفة، وليس بهذه المدينة زرع ولا ضرع ومعاشهم على الملح كما ذكرنا<sup>(60)</sup>. وقد مر ابن بطوطة بتغازة بعد الجنحاني بنحو قرن من الزمان فوصفها وصفا مشابها لوصفه<sup>(61)</sup>.

ومادة التكرور عند القزويني مروية كذلك بتمامها عن علي الجنحاني ونقلها فيما يلي: «قال الفقيه علي الجنحاني المغربي: شاهدتها وهي مدينة عظيمة لا سور لها، وأهلها مسلمون وكفار، والملك فيها للمسلمين، وأهلها عراة، رجالهم ونساؤهم، إلا أشرف المسلمين فإنهم يلبسون قميصا طولها عشرون ذراعا، ويحمل ذيلهم معهم خدمهم الحشمة، ونساء الكفار يسترن قُبُلهن بخرزات العقيق ينظمنها في الخيوط ويعلقنها عليهن، ومن كانت نازلة الحال فخرزات من المعظم.

وذكر أيضا أن الزرافة بها كثيرة، يجلبونها ويذبحونها مثل البقر، والعسل والسمن والأرز بها رخيص جدا وبها حيوان يسمى لمط، يؤخذ من جلده المجن، يبتاع كل مجن بثلاثين دينارا، وخاصيته أن الحديد لا يعمل فيه البتة.

وحكى لنا أنه لما كان بها ورد قاصد من بعض عمال الملك يقول: قد دهمنا سواد عظيم لا نعرف ما هو فاستعدّ الملك للقتال، وخرج بعساكره فإذا



فيلة كثيرة جاوزت العدّ والحصر، وجاءت حتى ترد الماء بقرب تكرور، فقال الملك: (ارشقوها) بالنبل، فلم يكن يعمل فيها شيء من النبال وكانت تخفي حراطيمها تحت بطنها لئلا يصيبها النبل، وإذا أصاب شيئاً من أبدانها أمّرت عليها الخرطوم ورمتها فشربت الماء ورجعت»<sup>(62)</sup>.

ولا شك أن هذا الرحالة المغربي الذي لا نعرف من أي بلد هو دخل إلى بلاد السودان من جنوب المغرب، ولهذا وجدناه يتحدث عن سجلماسة وزكندر، ولم يسم القزويني صاحبنا الجنحاني في مادة سجلماسة وإنما أشار إليه بقوله: «حدثني بعض الفقهاء من المغاربة وقد شاهدتها»<sup>(63)</sup>. وأما حديثه عن زكندر فإنه يتميز بالفائدة والطرافة والإضافة، فهو يطلعنا على شيء من قواعد التعدين وقوانينه وآلياته وتقنياته وفائدته ومردوديته حسبما كان يجري به العمل في عهدي الموحدين والمرينيين، ونورد هذا النص لقيّمته فيما يلي: «حدثني الفقيه علي بن عبد الله المغربي الجنحاني أنها مدينة كبيرة مسورة كثيرة الخيرات والثمرات، وأهلها برابر مسلمون بها معادن الفضة عامة، كل من أراد يعالجها، وهي غيراً تحت الأرض، فيها خلق كثير يعملون أبداً».

«ومن عادة أهل المدينة أن من جنى جناية أو وجب عليه حق، فدخل شيئاً من تلك الغيران سقط عنه الطلب حتى يخرج منها، وفيها أسواق ومساكن، فلعل الخائف يعمل فيها مدة ويبقى لا يخرج منها حتى يسهل الله أمره، وذكر أنهم إذ نزلوا عشرين ذراعاً نزل الماء، فالسلطان ينصب عليها الدواليب ويستقي ماءها ليظهر الطين فيخرجه الفعلة على ظاهر الأرض ويغسلونه، وإنما يفعل ذلك ليأخذ خمس النيل، وماؤها يستقى ثلاث دفعات، لأن من وجه الأرض إلى الماء عشرين ذراعاً، فينصب دولاباً في الغار على وجه الماء فيستقى ويصب في

حوض كبير، وينصب على ذلك الحوض دولابا آخر فيستقى ويصب في حوض آخر ثم ينصب إلى ذلك الحوض دولابا ثالثا فيستقى ويجرى على وجه الأرض إلى المزارع والبساتين.

وذكر أن هذه المعاملة لا تصح إلا من صاحب مال كثير له آلاف تقعد على باب الغار وتكري الصنّاع والعملة فيخرجون الطين ويغسلونه بين يديه حتى إذا تم العمل أخرج خمس السلطان وسلم الباقي له فربما يكون أصغر مما أنفق وربما يكون فوقه على قدر جد الرجل»<sup>(64)</sup>.

ومن الواضح أن هذا الرحالة كان يتمتع بقدر كبير من دقة الملاحظة وتتبع الأشياء والتوسع في وصفها، ولعل ما كان عنده من أخبار بلاد السودان التي زارها أكثر مما رواه عنه القزويني.

إن أبا عثمان سعيد الدكالي هو آخر الأربعة حسب الترتيب الزمني ولكنه أكثرهم قيمة، وأغناهم إفادة، وأوثقهم خبرا، وذلك أنه جال في بلاد السودان طولا وعرضا وأقام في مملكة مالي خمسة وثلاثين سنة، وكان من حسن الحظ أنه انتقل إلى الديار المصرية في آخر حياته واتصل بالمؤلف الموسوعي ابن فضل الله العمري الذي كان منهمكا في تدوين موسوعته المعروفة بـ "مسالك الأبصار"<sup>(65)</sup>، فكان مصدره الموثوق به في أخبار مملكة مالي، وتعتبر هذه الأخبار من أهم النصوص الجغرافية والتاريخية حول المملكة المذكورة.

لا نعرف عن هذا الشيخ الدكالي أكثر مما ذكره العمري عرضا مرتين في صدر بعض رواياته عنه وهو أنه «سكن مدينة نيني خمسة وثلاثين سنة واضطرب في هذه المملكة»<sup>(66)</sup>. وقد وصفه بأنه «الشيخ الثقة الثّبت»<sup>(67)</sup>. وربما يستفاد

من تشبيهين وردا في كلامه أنه دخل بعض بلاد فارس والعجم. وإذا كنا لا نعرف شيئا عن ظروف رحلة هذا الشيخ الدكالي إلى بلاد السودان فإننا نعرف أن الدكاليين كانوا معروفين بالارتحال، وما أكثر ما نقف على أخبار المرتحلين منهم إلى مختلف الجهات<sup>(68)</sup>، ويكفي هنا أن نشير على ركب الحج الذي أسسه أبو محمد صالح الماجري الدكالي في القرن السادس الهجري وكان ينطلق في كل سنة من رباطه في آسفي، متوجها إلى الديار المقدسة<sup>(69)</sup>.

ونجد في كتب التراجم أسماء دكاليين طاب لهم المقام في مصر والشام والعراق والحجاز وبلاد السودان<sup>(70)</sup>، وقد حكى ابن بطوطة في رحلته حكاية وقعت في عهد السلطان منسا موسى بينه وبين قاضيه أبي العباس الدكالي<sup>(71)</sup>، وفي عهد هذا السلطان عاش أبو عثمان الدكالي أيضا. فهذان دكاليان وجدا في زمن واحد بمملكة مالي، وربما كان ثمة غيرهما، والقاضي أبو العباس الدكالي هو واحد من الجالية المغربية التي تحدث عنها ابن بطوطة في رحلته<sup>(72)</sup>، وقد كشفت الحفريات التي تمت في سنة 1960 في نيني NIANI عن حي العرب في هذه المدينة التي كانت عاصمة مالي. ولعل معظم أولئك العرب كانوا من أهل المغرب، وقد سمي ابن بطوطة هذه العاصمة مالي مطلقا عليها اسم المملكة. أما أبو عثمان سعيد الدكالي فقد سماها باسمها، وكان وصفه لها هو الذي مكن دلافوس من تحديد موقعها<sup>(73)</sup>. وجاء الكشف عن آثارها بعد ذلك مصدقا لرواية الشيخ أبي عثمان الدكالي الواردة في "مسالك الأبصار". ولعل بريق الذهب وطمع الناس فيه ودعوة الملك SUNJATA جميع الناس من مختلف القبائل والشعوب إلى تعمير هذه العاصمة التي أسسها كانت مما جذب أهل المغرب، -ومنهم أبو عثمان الدكالي- إلى قصدها<sup>(74)</sup>. إن الأخبار التي رواها العمري عن هذا الشيخ تشبه الأخبار التي حكاها ابن بطوطة بعده وتتنفق معها في الجملة،

فالرحالتان المغربيان يلتقيان في وصف مجلس ملك مالي ووصف المصطبة التي كان يجلس عليها وتسمى "البنبي".

يصف الدكالي مجلس السلطان فيقول: «وسلطان هذه المملكة يجلس في قصره على مصطبة كبيرة تسمى عندهم بنبي - بالباء الموحدة والنون والباء الموحدة - على دكة كبيرة من ابنوس الكتخت يكون قدر المجلس العظيم المتسع عليها أنياب الفيلة في جميع جوانبها الناب إلى الناب»<sup>(75)</sup>. ويقول ابن بطوطة: «ويجلس أيضا في بعض الأيام بالمشور هنالك (على) مصطبة تحت شجرة لها ثلاث درجات يسمونها البنبي - بفتح الباء المعقودة الأولى وكسر الثانية وسكون النون بينهما - وتفرش بالحرير وتجعل المخاد عليها»<sup>(76)</sup>.

وأشار كلا الرحالتين في سياق هذا الوصف إلى شيء اسمه "الجتز" أو الشطر يقول الدكالي: «ويقف خلفه (أي خلف الملك) نحو ثلاثين مملوكا من الترك وغيرهم ممن يبتاع له من مصر بيد واحد منهم "جتز" حرير عليه قبة وطائر من ذهب، والطائر صفة بازي يحمل على يساره»<sup>(77)</sup>. ويقول ابن بطوطة: «ويرفع الشطر وهو شبه قبة من الحرير وعليه طائر من ذهب على قدر البازي»<sup>(78)</sup>. وقد أشارا كذلك إلى الترجمان الذي يبلغ كلام السلطان إلى الناس وقال ابن بطوطة إنه يدعى دوغا، ووصف لباسه وطريقة إلقائه الشعر أو تغنيه<sup>(79)</sup>، وهذا هو الذي عناه الدكالي عند حديثه عن الذين يقفون بين يدي السلطان إذ يقول: «وآخر سفير بينه وبين الناس يسمى الشاعر»<sup>(80)</sup>.

وقد اتفق الرحالتان أيضا في ذكر الأقوات وما تعالج به فسميا منها "الفوني" ووصفه الدكالي بأنه: «شبيه حب الخردل أو أصغر وهو أبيض يغسل ثم يطحن ثم يعجن ويؤكل»<sup>(81)</sup> وقال فيه ابن بطوطة: «وهو كحب الخردل يصنع منه الكسكسو والعصيدة»<sup>(82)</sup>.

وذكر منها "القافي" يقول الدكالي: «ويزرع عندهم شيء اسمه القافي، وهو عروق دقاق تدفن في الأرض فتزكو حتى تصير غلاظا طعمها شبيه بالقلقاس، لكنه ألد من القلقاس وهو يزرع في الخلاء فإن اطلع الملك على أن أحدا سرق شيئا منه قُطع رأسه وعلق مكان ما قطعه، هذه سنة عندهم يتوارثونها كإبراهيم عن كابر لا تَدَحْضُهَا مَسَامِحَةٌ وَلَا تَنْفَعُ فِيهَا شِفَاعَةٌ»<sup>(83)</sup>.

ويقول ابن بطوطة بعد وصوله إلى عاصمة مالي متحدثا عن نفسه ومن كان معه: «وأكلنا بعد عشرة أيام من وصولنا عصيدة تصنع من شيء شبه القلقاس يسمى القافي -بقاف وألف وفاء- وهي عندهم مفضلة على سائر الطعام فأصبحنا جميعا مرضى وكنا ستة فمات أحدنا»<sup>(84)</sup>، ولعل الفرق بين الرجلين في هذا أن الدكالي أقام مدة طويلة وتعود على أكل ما يصنع من هذا القافي وأصبح يستلذه ويستطيعه، أما ابن بطوطة فقد عافه ومرض به لأنه كان جديدا عليه.

وقد تحدث الرجلان أيضا عن ثمر يدعى "الغرتي" فقال ابن بطوطة: و«الغرتي -بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وكسر التاء المثناة- وهو ثمر كالإجاص شديد الحلاوة مضر بالبيضان إذا أكلوه، ويدق عظمه فيستخرج منه زيت لهم فيه منافع، فمنها أنهم يطبخون به ويسرجون السُّرُجَ ويقلون به الإسفنج ويدهنون به ويخلطونه بتراب عندهم ويسطحون به الدور كما تسطح بالجير، وهو عندهم كثير متيسر ويُحمل من بلد إلى بلد في قرع كبار تسع القرعة منها قدر ما تسعه القلة ببلادنا»<sup>(85)</sup>.

ويقول الدكالي عن هذا الثمر: «وطعمه شبيه بطعم الكمثري بداخله نوى ملح، يؤخذ ذلك النوى وهو طري ويطحن فيخرج منه شبيه بالسمن ويجمد مثله، تبيض به البيوت، وتوقد منه السرج والقناديل، ويعمل منه صابون». وتحدث

عن كيفية استعماله في المأكل ثم قال: «وهذا الدهن يخرق كل جلد وضع فيه ولا يحمله إلا ظروف القرع»<sup>(86)</sup>.

ونجد هذا التشابه أيضا في وصف تذلل المالبين لملوكهم وحكاية عاداتهم في ذر التراب على رؤوسهم أمامهم، وهذا ما يصفه الدكالي بقوله: «فإذا أنعم على أحد بإنعام أو وعده بحمى أو شكره على فعل، تمرغ ذلك المنعم عليه بين يديه من أول المكان إلى آخره فإذا وصل إلى آخره أخذ غلمان ذلك المنعم عليه أو من هو من أصحابه من رماد يكون موضوعا في أواخر مجلس الملك معدا هناك دائما لأجل مثل هذا، فيدز في رأس المنعم عليه»<sup>(87)</sup>.

أما ابن بطوطة فقد أطل في وصف هذه العادة وجاء في كلامه ما يلي: «إذا كلم أحد السلطان فرد عليه جوابه كشف ثيابه عن ظهره ورمى بالتراب على رأسه وظهره كما يفعل المغتسل بالماء، وكنت أعجب منهم كيف لا تعمى أعينهم»<sup>(88)</sup>.

وإذا كان ابن بطوطة قد تميز بالتوسع في الحديث عن زارهم أو لقيهم في مملكة غانة فإن أبا عثمان الدكالي ينفرد بالكلام على الجيش وعدده والحيوانات وأنواعها والسحر وشيوعه والصيد وطرقه وغير ذلك، ثم إن إقامته الطويلة في مملكة مالي ومعرفته بشؤونها وتثبته في سرد أخبارها جعلت ابن فضل الله العمري يثق بروايته ويقدمها على رواية غيره. روى عن الأمير أبي الحسن علي بن أمير حاجب ما يلي: «قال: وحدثني السلطان موسى أن الذهب حمى له، يجمع له متحصله كالتقطعة إلا ما يأخذه أهل تلك البلاد منه على سبيل السرقة» ثم عقب على هذا بقوله: «قلت: والذي قاله الدكالي: إنه إنما يهادى بشيء منه كالمصانعة ويتكسب عليهم في المبيعات لأن بلادهم لا شيء بها. وقول الدكالي أثبت»<sup>(89)</sup>.

ويقول العمري أيضا: «وحدثني الفقيه العلامة أبو الروح عيسى الزواوي، قال: حدثني السلطان موسى منسى أن طول مملكته نحو سنة، وبمثل هذا أخبرني عنه ابن أمير حاجب، وأما ما قاله الدكالي فقد تقدم ذكره، وهو أنها أربعة أشهر طولاً في مثلها عرضاً، وقول الدكالي أثبت، لأن موسى منسى ربما عظم شأن ملكه»<sup>(90)</sup>.

وبعد: فلعل هذه المحاولة المتواضعة تقدم علامات دالة على ما كان بين بلاد المغرب وبلاد السودان من تواصل متين منذ قديم الزمان بفضل أمثال هؤلاء الرجال الذين كابدوا الأهوال وتجشموا المشاق وسبقوا من يُدعون بالرواد المكتشفين إلى الوصول إلى عدد من مجاهل إفريقيا السوداء.

## الهوامش

- (1) طبع كتاب ابن سعيد تحت عنوان "بسط الأرض، في طولها والعرض" بإخراج الأستاذ خوان برنيط ثم ظهرت له طبعة أخرى بتحقيق الأستاذ إسماعيل العربي وذلك بعنوان "كتاب الجغرافيا".
- (2) "العبر" : 6 : 412.
- (3) Kramers, Legacy, p.102
- (4) "تاريخ الأدب الجغرافي العربي"، 386.
- (5) نفسه.
- (6) "تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس"، 507.
- (7) من ذلك أبو عبد الله محمد ابن عائشة (مطمح الأنفس، 86 ومعجم ياقوت، 3، 307). وابن عائشة، السفير المشهور في عهد المولى إسماعيل.
- (8) راجع في نول لمطة "كتاب الاستبصار"، 113 والمراجع المذكورة في الحاشية رقم 2 ويضاف إليها "معجم البلدان".

- (9) الأفاصير هي الجهات من البحر القصيرة القعر. انظر معجم دوزي.
- (10) "كتاب الجغرافيا"، 111 - 112 وفيها : "كان يفهم الكلامين" والذي أثبتته من طبعة برنيط.
- (11) راجع مجالات كدالة في "العبر"، 6 : 408.
- (12) هو عبد الله بن فاطمة، أنظر "البيان المغرب"، 4 : 42، 44، 53، 54، 62، 64، 106.
- (13) أبو عبد الله محمد بن عائشة "الذي لم يكن من قواد يوسف مثله بأساً وحدثاً في نصره الدين واستبصار في أداء الطاعة. "تكملة ابن الأبار"، 1 : 55.
- (14) "البيان المغرب" - قسم الموحددين.
- (15) انظر بني غانية في "العبر"، 6 : 390 وما بعدها.
- (16) "نزهة المشتاق"، 220.
- (17) نفسه.
- (18) في طبعة إسماعيل العربي، تغيرا.
- (19) "كتاب الجغرافيا" لابن سعيد، 112.
- (20) نفسه، 112.
- (21) نفسه، 113.
- (22) عرف بهذه الشهرة بعض الأسر في تلمسان ووجدة.
- (23) استعمل ابن خلدون كلمة البلادية وقال إنها بتفخيم اللام وأنها من أسماء البحر المحيط (المحيط الأطلسي).
- (24) هي بلاد المغرب.
- (25) هذا من الآية ﴿ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ (النور، 40).
- (26) ضرب من قشر النخيل يتخذ لحك الأجسام.
- (27) "مسالك الأبصار"، 4 : 47 - 48.
- (28) "كتاب الجغرافيا"، 94.
- (29) نفسه، 97.
- (30) راجع المقدمة.
- (31) "تاريخ الأدب الجغرافي العربي"، 396.
- (32) "معجم البلدان" (مادة تنس).
- (33) "آثار البلاد"، 57، 112، 148، 208، 273.
- (34) انظر في مليانة "كتاب الاستبصار"، 71 والمصادر المذكورة في الحاشية رقم 1 ويضاف إليهم "معجم البلدان".
- (35) "تاريخ الأدب الجغرافي"، 388.



- (36) نفسه. وانظر أيضا ترجمته في "الوافي"، 14 : 206 وتلخيص مجمع الآداب، 4/2 : 725.
- (37) "معجم البلدان" (مادة تنس).
- (38) انظر خاتمة المعجم.
- (39) "آثار البلاد"، 57.
- (40) "رحلة ابن بطوطة"، 192.
- (41) "آثار البلاد"، 57.
- (42) نفسه، 112.
- (43) نفسه، 148.
- (44) نفسه، 208.
- (45) نفسه، 148.
- (46) نفسه، 175.
- (47) نفسه، 208.
- (48) نفسه، 273.
- (49) نفسه، 57.
- (50) نفسه.
- (51) نفسه، 112 قال: "ينسب إليها الشيخ الصالح سني (سبتي) ابن عبد الله المراكشي".
- (52) نفسه، 159.
- (53) نفسه، 175.
- (54) نفسه، 208.
- (55) نفسه، 208-209.
- (56) نفسه، انظر "الاستبصار"، 171 وفي المطبوع: جبل نكار وهو تصحيف وقد ورد الاسم في ديوان السيد أبي الربيع الموحد.
- (57) "آثار البلاد"، 273.
- (58) نفسه.
- (59) نفسه، 24 وقد شاهدت ما ورد في هذا الوصف عند زيارتي للنيجر.
- (60) نفسه، 25-26.
- (61) "رحلة ابن بطوطة"، 189.
- (62) "آثار البلاد"، 26-27.
- (63) نفسه، 42 وانظر أيضا ص. 19 ووص. 57.
- (64) نفسه، 199-200.

- (65) أنجز صديقنا الأستاذ فؤاد سزكين طبعة تصويرية لهذه الموسوعة النفيسة.
- (66) "مسالك الأبصار"، 4: 34.
- (67) نفسه.
- (68) "رحلة ابن بطوطة"، 201.
- (69) انظر "المنهاج الواضح" لحفيد الشيخ أبي محمد صالح و"ركب الحاج المغربي" للفقير المنوني.
- (70) نجد عدداً منهم في "الوافي بالوفيات" للصفدي و"الدرر الكامنة" لابن حجر و"العقد الثمين" للفاسي وغيرها.
- (71) "رحلة ابن بطوطة"، 201.
- (72) نفسه.
- (73) "تاريخ إفريقيا العام"، 4: 146-149.
- (74) نفسه.
- (75) "مسالك الأبصار"، 4: 38.
- (76) "رحلة ابن بطوطة"، 196.
- (77) "مسالك الأبصار"، 4: 38.
- (78) "رحلة ابن بطوطة"، 196.
- (79) نفسه.
- (80) "مسالك الأبصار"، 4: 38.
- (81) نفسه، 4: 38.
- (82) "رحلة ابن بطوطة"، 193.
- (83) "مسالك الأبصار"، 4: 36.
- (84) "رحلة ابن بطوطة"، 194.
- (85) نفسه، 193.
- (86) "مسالك الأبصار"، 4: 36-37.
- (87) نفسه، 4: 40.
- (88) "رحلة ابن بطوطة"، 197.
- (89) "مسالك الأبصار"، 4: 41.
- (90) نفسه، 4: 47.

**المغرب وإفريقيا:**  
**من التعاون السياسي والتضامن الاقتصادي**  
**إلى تقوية الروابط الدينية التاريخية**  
**بفاعلية متجددة**

**عباس الجراري**

معروف تاريخيا أن إفريقيا بحكم موقعها وما كان له من أهمية عالمية، عرفت خلال الحقب الماضية المتعاقبة، ظهور ممالك عديدة تعرضت لوقائع وأحداث، بعضها تحتزنه الذاكرة وأغلبها ضاع لانعدام المصادر أو قتلها، ولا سيما ما يتصل منها بالعصور الغابرة. وهي عصور لم تخل من وجود حضارات حافظ الزمن على بصمات منها باقية، وكذا وجود ثقافات شفوية لو كتب لها أن تدون وتسجل لأبرزت جوانب مضيئة في حياة هذه القارة، وخاصة منها الواقعة جنوب الصحراء المغربية، أو ما كان يعرف بالسودان الغربي، في مقابل السودان الشرقي الممتد على ضفاف النيل جنوب مصر.

ولولا ما دونه بعض الرحالة والجغرافيين والمؤرخين العرب، وما تناقله دارسون أجانب عن إفريقيا القديمة، وما كانت عليه أوضاعها وما كان لها من

أواصر مع أقطار الشمال الإفريقي، وخاصة منها المغرب الأقصى، لظلت كثير من صحائف هذه المرحلة الضاربة في عمق التاريخ مجهولة وعرضة لتزييف السياسات المغرضة.

على أنه بحكم الجوار الذي للسودان الغربي مع تلك الأقطار، وما عرفت من ازدهار حضاري وثقافي في ظل الأمازيغ سكانها الأصليين، ثم ما كان لها من احتكاك مع القوى الكبرى المتحكمة في حوض المتوسط يومئذ، سواء على المستوى العسكري أو التجاري كما هو الشأن مع الفينيقيين والرومان والوندال، فإنه لم يكن مستبعداً أن يصل بعض نفوذ هذه القوى إلى الجنوب، وإن متمثلاً في عناصر محدودة.

ومع بزوغ فجر الإسلام وانطلاق انتشاره، ستعرف الأقطار الإفريقية تحولاً بدأ من اعتناق هذا الدين إلى بروز مظاهر حضارية وثقافية، لم تلبث منذ وقت مبكر أن تطورت وتوطدت في ظلها العلاقات مع المغرب، عبر طرق وممرات كسجلماصة ودرعة وما إليها من واحات جنوبية.

وستشهد هذه العلاقات وما يلحمها من روابط دينية متينة طفرة كبرى مع الدولة المرابطية<sup>(1)</sup> التي أشعت دعوتها على كثير من القبائل والأقطار الإفريقية التي كانت لها أهميتها في هذه الفترات. وإنه ليكفي لإبراز هذه الأهمية أن نشير إلى الإمبراطوريات الإفريقية التي قامت منذ القرن الحادي عشر الميلادي، بدءاً من إمبراطورية غانا والمراكز التي كانت تابعة لها، كأودغست وكمبي صالح، وبعدها إمبراطورية مالي بين نهري السنغال والنيجر، ثم إمبراطورية سنغاي وما كان لها جميعاً مع المغرب.

وسيستمر هذا الإشعاع المغربي على الأقطار الإفريقية بمساندة الدول التي تعاقبت على الحكم في المغرب، بأسطة نفوذها - كلاً أو جزءاً - على تلك الأقطار؛ وإن لم يخل هذا النفوذ من بعض الأزمات، على نحو ما كان للدولة السعدية<sup>(2)</sup>، ولا سيما في عهد أحمد المنصور الذهبي<sup>(3)</sup>، انطلاقاً من تمبكتو إلى كاغو التي كانت له مواجهات مع سلطانها إسحاق سكية. والجدير بالذكر أن مدينة تمبكتو الشهيرة منذ نشأتها بمكانة تجارية ودينية كبيرة، شهدت في هذا العهد أوج عطائها الثقافي بفضل النابغين من علمائها، وفي طليعتهم أحمد بابا السوداني التمبكتي<sup>(4)</sup>.

وستعرف إفريقيا مع بداية العصور الحديثة مرحلة احتلال من قبل الدول الاستعمارية، التي مارست سياسة استرقاق الأفارقة، بحثاً عن اليد العاملة؛ غير غافلة أو متجاهلة ما كان لإفريقيا السوداء قبل في مجال الزراعة والصناعة، ولا سيما التجارة التي كانت قائمة على بيع بعض المعادن أو التبادل بها، كالذهب والفضة والملح.

وإذا كانت الفترة الاستعمارية وما تلاها من استرجاع الاستقلال قد لبدت بسلبياتها سماء العلاقات المغربية الإفريقية ببعض الغيوم، فإن هذه العلاقات لم تلبث أن استعادت تدريجياً ما كان لها من مكانة وفعالية. فقد قام المغرب بمبادرات في مساندة إفريقيا والدفاع عنها، على نحو تدخل المغرب في تحرير الكونغو عام 1960م، وعقد مؤتمر الدار البيضاء بعد ذلك بعام، وما تلاه عام 1963م من إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي. وكان المغرب قد تحفظ في ميثاقها على مسألة الحدود التي خلفها الاستعمار، وإن ترأسها في أول السبعين ليوقف مشاركته فيها عام 1984م بسبب موقفها

من وحدته الترابية التي تعارضه فيها بعض الدول الإفريقية، كالجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

على أنه مقابل انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، انخرط في هيآت أخرى، كمنظمة تجمع دول الساحل والصحراء عام 2001م، والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا عام 2005م. وهو وضع جعل الموقف المغربي يتعزز في الدول التي تسانده في قضيته الوطنية، والتي يحتفظ معها بعلاقات ممتازة ومتميزة على مختلف المستويات.

هذا، في وقت تعاني دول الشرق الأوسط والخليج العربي خلافات أفرزت توترات وحروباً طائفية ومذهبية. وقد اتجه المغرب رغم تجاوبه وتحالفه مع هذه الدول إلى تقوية أواصره الإفريقية التي هو لا شك يرى أنها ليست لصالحه وصالح إفريقيا فحسب، ولكن كذلك لصالح العرب، وذلكم بفضل السياسة الرشيدة والمتفتحة التي يנהجها جلالة الملك محمد السادس، والتي تؤكدها الزيارات المتكررة التي قام بها إلى تلك الدول، وخاصة إلى السنغال ومالي والكويت ديفوار وغينيا كوناكري والغابون وبوركينا فاسو. وهي إما زيارات رسمية أو زيارات عمل ودولة تبرز بُعد المغرب الإفريقي، واعتبار هذا البعد مصيراً مشتركاً يقتضي التعاون لتحقيق التضامن وما يبوء القارة مكانتها في العالم، ولرفع كثير من التحديات التي تواجه بلدانها في مضمار التنمية الشاملة والمستديمة. وهو بُعد أثبتته جلالة الملك محمد السادس منذ توليه، بما اتخذته من مبادرات إيجابية؛ إذ كان أعلن في القمة الأورو إفريقية الأولى بالقاهرة سنة 2000م إلغاء ما للمغرب من ديون على البلدان الإفريقية الأقل نمواً، وكذا إلغاء الرسوم الجمركية على كل المواد المستوردة من هذه البلدان.

وقد أكدت هذا التوجه مجموعة من الاتفاقيات المرتبطة بمشاريع تنموية واستثمارية لم تلبث أن أظهرت حجم المبادلات، مثلما ارتفعت الصادرات المغربية نحو إفريقيا. وعلى عكس ما كان يظن خصوم المغرب من أن انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية سيضعف موقفه فيما يتعلق بقضية وحدته الترابية وسيفقده موقعه في القارة، فإنه بحكم المبادرات الفعالة التي تخيرها لتوجهه قد استطاع أن يستعيد لنفسه في إفريقيا حضوراً متميزاً قوياً مصداقته وأبرز مكانته.

وهي مبادرات لا تنخرط في إطار الإعانات، بقدر ما هي دالة على ما ينبغي أن يكون بينه وبين أشقائه الأفارقة، من شراكات ألح عليها جلاله الملك حين ذكر أن إفريقيا "ليست في حاجة للمساعدات بقدر ما تحتاج لشراكات ذات نفع متبادل. كما أنها تحتاج لمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية أكثر من حاجتها لمساعدات إنسانية". وعليها من أجل ذلك "أن تعتمد على إمكاناتها الذاتية. ذلك أنها لم تعد قارة مستعمرة"، إذ غدت "مطالبة اليوم أن تضع ثقتها في إفريقيا"، وفي دول تثق بها تسترجع لها ثقتها في نفسها وفي مواردها وكفاءاتها وتطلعاتها، حتى تتمكن من تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تخرجها من التخلف، وتجعلها قادرة على رفع "التحديات التي تهدد استقرارها السياسي وتعوق نموها الاقتصادي والاجتماعي". ولن يتأتى رفع هذه التحديات "إلا من خلال التعاون والتضامن بين الشعوب الإفريقية واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية". وذلك ما كشفه خطاب جلالته في افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي الإفريقي الذي انعقد في أبيدجان يوم الاثنين 28 ربيع الثاني 1435هـ الموافق 24 فبراير 2014م.

وليس من شك في أن المغرب قد استطاع بهذا الحضور البارز أن يثبت مصداقيته ويُعَلِّي مكانته، ليس فقط على النطاق الجهوي أو الإقليمي، ولكن كذلك على الصعيد الدولي والعالمي. ولا أدل على ذلك من المشاركة الفاعلة والتميزة التي ظهر بها جلالته في قمة منتدى الهند-إفريقيا المنعقدة في نيودلهي يوم الخميس 15 محرم 1437هـ الموافق 29 أكتوبر 2015م. فقد كان للخطاب السامي الذي أكد فيه سياسته الإفريقية والذي ألقاه في افتتاح هذه القمة أثر كبير، إذ دعا "دول الجنوب لوضع ثقتها في دول الجنوب واستثمار ثرواتها ومؤهلاتها في خدمة التقدم المشترك لشعوبها من أجل اللحاق بالدول الصاعدة". وهي ثقة "تفرضها حدة وحجم التحديات التي تواجه بلداننا". وتقتضي "بلورة مشاريع ملموسة سواء على المستوى الثنائي أو في إطار التعدد الثلاثي في المجالات المحفزة للنمو وفرص الشغل"، ملحاً على ما يراه أن إفريقيا تحتاج إلى "شراكات تعاون أكثر من حاجتها لعلاقات غير متوازنة".

وذلكم على نحو ما ينهجه المغرب مع بلدانها فيما يتعلق بالتنمية البشرية ومختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على عنصر الأمن والاستقرار الذي هو عماد أي تقدم. وقد زاد حضور جلالته في هذه القمة من إبراز الدور الذي يضطلع به المغرب في إفريقيا، بهدف اندماجها وتنميتها والحفاظ على وحدتها. وهو ما شهد به عدد من قادة دولها، معتبرين بحق أن المغرب هو بوابة إفريقيا، وأول مستثمر في منطقة غربها، وثاني مستثمر على مستوى كل القارة.

ولا غرابة في أن يحتل المغرب هذا الموقع البارز والتميز، وهو يحقق حضوراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منقطع النظير في هذه القارة؛ يعززه



الحضور الديني التقليدي الذي سيتيح له العهد الجديد أن يستمر ويكتسب واجهات متجددة. وكان قد انطلق - كما مر - مع الدولة المرابطية التي ظهرت دعوتها على يد عبد الله بن ياسين الجزولي<sup>(5)</sup> بإيعاز من شيخه الفقيه السوسي وجاج بن زلو اللمطي<sup>(6)</sup> الذي استجاب لطلب الأمير يحيى بن ابراهيم الكدالي الصنهاجي الذي توفي مع بداية أمر هذه الدعوة، وكان قد أبدى رغبة ملححة في النهوض بإصلاح ديني، مما كان له تأثير قوي امتد من عمق القارة الإفريقية حتى الأندلس، على يد يوسف بن تاشفين<sup>(7)</sup> الذي يعد بطل هذه الدولة.

وقد بدأت هذه الدعوة في جزيرة عند مصب نهر السنغال في منتصف القرن الخامس الهجري "الحادي عشر الميلادي"، قائمة على المذهب المالكي، مع الأخذ بالعقيدة الأشعرية الممثلة لاتجاه "أهل السنة والجماعة"، والتزام التصوف السني. وهي اختيارات كان المغاربة قد انتهوا إليها عن اقتناع، منذ تأسيس الدولة الإدريسية<sup>(8)</sup>، وما زالوا على هديها سائرين. وكانوا قبلها قد خبروا عقائد ومذاهب، بدءاً من الفكر الخارجي والاعتزالي إلى فقه السنن ومذهب أبي حنيفة النعمان<sup>(9)</sup>.

وإن هذه الاختيارات لتنسجم مع الميل إلى الوسطية والاعتدال، وإلى ذهنية الوضوح ورفض التعقيد، وتتوافق بطابعها العملي مع الممارسات الاجتماعية والثقافية من عادات وأعراف وتقاليد تُعدُّ في مجملها من الموروث المحلي القديم. وهي بهذا تشكل مرتكزات وأساساً ليس فقط لإسلام المغاربة، ولكن كذلك لما نشره في بلدان الغرب الإسلامي، وخاصة في الأقطار الإفريقية. وإن الموضوع الذي نحن بصدده ليقضي أن نشير إلى أهم الأسباب التي جعلت هذه الأقطار تتجاوب مع تلك الاختيارات، وتكون فاعلة في المحافظة عليها

واستمرارها وقوة تأثيرها على كل مظاهر التوافق والتعاون والتضامن وسائر العلاقات في مستوياتها كافة.

ففيما يتصل بالمذهب المالكي، نرى أن نوضح أنه - كما هو معروف - أحد المذاهب الفقهية التي هي آليات عملية لتفعيل الدين وتكييفه مع مختلف البيئات التي دخلها الإسلام وجعلها قادرة على تفعيله، أي على التدين به عبر تطبيقه. وهو بهذا كان وما زال أساس التدين المغربي والإفريقي. وينسب للإمام مالك بن أنس الأصبحي الحميري<sup>(10)</sup>، فقيه المدينة المنورة. وكان ينطلق في فقهه من الكتاب والسنة وفتوى الصحابة وعمل أهل المدينة، في اعتماد على الأثر والرواية أكثر من اعتماده على الرأي والقياس. هذا بالإضافة إلى الاستحسان والمصالح المرسلة التي لا دليل فيها على الاعتبار أو الإلغاء؛ وكذا مراعاة المصلحة التي كان يرى أن العمل بها يشكل تسعة أعشار العلم. وقد اشتهر إلى جانب هذا بالأمانة العلمية والحرص على التحقيق والتدقيق والتحري وعدم التسرع في الرد على من يسأله أو يستفتيه، ولا سيما في بعض الغوامض التي كان يجيب عنها بقوله: "لا أدري".

ولا شك أن الرحلة لأداء فريضة الحج وزيارة المدينة المنورة كانت من بين أسباب الأخذ بهذا المذهب، وكذا التواصل الدائم الذي كان مع مراكز المالكية في الأندلس والقيروان، دون إغفال الإعجاب بشخصية مالك النضالية التي حببته إلى الجماهير، إذ لا يخفى موقفه من العباسيين لصالح محمد بن عبد الله الملقب بالنفس الزكية<sup>(11)</sup>، وهو أخ المولى إدريس الأكبر<sup>(12)</sup> مؤسس الدولة الإدريسية في المغرب. وكان مالك قد أعلن بطلان بيعة الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور<sup>(13)</sup>، باعتبارها كانت على الإكراه، وكان أفتى ببطلان الطلاق

المكره وسقوط يمين الإكراه على العموم، وسجن بسبب ذلك وضرب. ولعل ذلك كان مما أحدث تعاطفا بين المولى إدريس والمذهب المالكي. وهو تعاطف قوته رواية مالك في "الموطأ" عن عبد الله الكامل<sup>(14)</sup> والد إدريس الأكبر الذي رغم زيديته عمل على نشر المذهب.

ومعروف أن الزيدية وهي مذهب شيعي معتدل تنتسب لزيد بن علي بن الحسين<sup>(15)</sup>، شهدت انطلاقتها من موقف سياسي ضد الأمويين أكثر من انطلاقتها من خلافات شيعية فقهية؛ إذ هي تكاد في هذا الجانب الفقهي تعتمد الكتاب والسنة والإجماع، في استناد إلى الأثر والرواية أكثر من الاستناد إلى الرأي والقياس.

وفي سياق ما هو واضح، أخذ المغاربة في العقيدة بالأشعرية التي تنتسب لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري<sup>(16)</sup>، ويعتبر أحد كبار علماء الكلام في العراق، وكان في أول أمره معتزليا قبل أن يشكل عقيدته التي وفق فيها إلى الجمع بين العقل والنقل، بعيداً عن الإفراط في التأويل؛ مع اعتبار الإيمان قولاً وعملاً، والالتزام بكتاب الله وسنة الرسول ﷺ وإجماع الأمة؛ مما جعل المنتمين لهذه العقيدة يمثلون "أهل السنة والجماعة" في إطار هذا المعنى، وليس فقط في معناها العام الذي يطلق مقابل الشيعة.

وفي ارتباط بمفهوم الأشاعرة للإيمان، وقع التركيز على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو ما اعتمده عبد الله بن ياسين منذ بداية دعوته المرابطية؛ من غير أن ننسى الجانب المتفائل في الأشعرية التي تقر بالشفاعة، معتبرة إياها تفضلاً من الله على المومنين العصاة. وذلكم على عكس المعتزلة الذين يعتبرون الشفاعة متعارضة مع مبدأ "الوعد والوعيد" الذي هو عندهم يستوجب -عقلاً-

من الله الصديق فيه، في حين لا يوجب الأشاعرة عليه تعالى أي شيء، لخضوع تصرفاته كلها إلى مشيئته.

واكتمالاً مع هذين الاختيارين العقدي والفقهية، تم الأخذ بالتصوف الذي يمثل الجانب الروحي الهادف ليس فقط للالتزام بواجبات خارجية كالصلاة والزكاة، ولكن كذلك بواجبات داخلية تقوم على مجاهدة النفس وتطهيرها عبر العناية بالباطن لبلوغ الاستقامة. ويتحقق عن طريق ذكر الله وتذكره بالقلب والانقياد الصادق له، بسلوك "الإحسان"<sup>(17)</sup> القائم كما في الحديث الشريف: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك". وهو سلوك يوصل إلى التقوى والورع والزهد، بمنهج نبوي مبني على الاقتداء بنموذج الرسول ﷺ وصحابته والتابعين. وكان بلوره الصوفي البغدادي أبو القاسم الجنيد بن محمد الجنيد الخزاز<sup>(18)</sup> في قوله: "مذهبنا مقيد بالكتاب والسنة". ووُصِف هذا التصوف بالسُّني في مقابل التصوف الفلسفي الذي تأثر ببعض النظريات الفلسفية والغنوصية، كنظرية الحلول والاتحاد ووحدة الوجود والحقيقة المحمدية، على نحو ما عند الحسين بن منصور الحلاج<sup>(19)</sup> ومحيي الدين بن عربي<sup>(20)</sup>.

وقد ازدهر التصوف السني في المغرب وغرب إفريقيا، مطعماً بآراء أبي حامد الغزالي<sup>(21)</sup> وعبد القادر الجيلاني<sup>(22)</sup>، ومنطلقاً على يد جماعة كعلي بن حَرْزَهْم<sup>(23)</sup> وأبي يَعزَى<sup>(24)</sup> في القرن الخامس الهجري وتلميذه أبي مدين<sup>(25)</sup>، ثم عبد السلام بن مشيش<sup>(26)</sup> وتلميذه أبي الحسن الشاذلي<sup>(27)</sup> في القرن السابع. ومن ثم ظهرت الرباطات التي كانت تقام في الشواطئ أو على ضفاف الأنهار وقمم الجبال، بقصد العبادة والجهاد والتعليم. كما ظهرت الزوايا باعتبارها مساجد صغيرة للهدف نفسه، وكذا لإقامة الوافدين وإطعام المحتاجين. وقد

تشكلت طرق تفرعت عن الشاذلية، كالزروقية<sup>(28)</sup> التي انتشرت في الشمال بدءاً من فاس، والجزولية<sup>(29)</sup> التي انتشرت في الجنوب انطلاقاً من مراكش، والدرقاوية<sup>(30)</sup> التي ارتبطت في سندها بالجزولية والزروقية.

وتكاد التيجانية -إلى جانب المختاربية<sup>(31)</sup>- أن تكون أكثر الطرق انتشاراً في إفريقيا حيث زواياها متعددة. وتنسب إلى أبي العباس أحمد بن محمد التيجاني<sup>(32)</sup> الذي ولد بعين ماضي في الجزائر، ثم انتقل إلى المغرب الذي له أصل فيه، فرحب به علماء فاس، ولقي عناية كبيرة من السلطان المولى سليمان<sup>(33)</sup>. وهي طريقة متميزة عن غيرها لأنها في الوقت الذي لها بعض الارتباط بالجزولية والشاذلية والزروقية، فإن سندها يتصل مباشرة بأبي القاسم الجنيد عن طريق سلسلة من الشيوخ تبدأ بمحمد الخلوتي<sup>(34)</sup>، وتصل إلى الجنيد على حد ما يذهب بعض الدارسين المهتمين، في حين يرى غيرهم أن سند الطريقة متصل بالرسول ﷺ مباشرة.

مهما يكن فإن أورد هذه الطريقة قائمة على أربعة أركان:

- 1- الاستغفار: أستغفر الله؛
- 2- صلاة الفاتح: اللهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما أُغلق...؛
- 3- الهيلة: لا إله إلا الله؛
- 4- صلاة جوهرة الكمال: اللهم صل وسلم على عين الرحمة الربانية والياقوتة المتحققة....؛

ومن عناية المولى سليمان بالشيخ التيجاني أنه أذن له بفتح زاوية بفاس حيث مدفنه وضريحه، وأمده بمساعدة لبنائها سنة 1215هـ، تقديراً لعلمه ومكانته، وكذلك لالتقائه معه في كثير من المبادئ التي كان السلطان يومئذ

بها ويدعو لها، كالحث على العودة إلى السنة ومحاربة زيارة القبور والرقص وافتراس الذبائح، وما إليها من مظاهر الشعوذة والخرافات التي كانت شائعة عند بعض الطوائف.

وإذا كانت عناية ملوك الدولة العلوية<sup>(35)</sup> بالطريقة التيجانية ومختلف الطرق الصوفية لم تتوقف قط، فإنها تشهد في عهد جلاله الملك محمد السادس<sup>(36)</sup> رعاية فائقة، دالة على عظيم اهتمامه بالشأن الديني في المغرب وخارجه، ولا سيما في الأقطار الإفريقية التي يُبلور فيها الإسلام ويُقوي بتوجه متجدد جميع مظاهر التعاون والتضامن بين المغرب وهذه الأقطار، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وإن هذا التوجه المتجدد ليتجلى ابتداء من الدستور الجديد لعام 2011م، حيث وقعت الإشارة في تصديره إلى انتماء المغرب الإفريقي مرتين:

- 1- عند الحديث عن "مقومات الهوية الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية"؛
- 2- حين تحدث عن "تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولا سيما مع بلدان الساحل والصحراء".

ومثلما أكدت هذا التوجه جميع الاتفاقيات المرتبطة بالمشاريع التنموية والاستثمارية - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - فكذلك أكدته السياسة الدينية التي مست جوانب عديدة من شأنها أن تقوي الروابط الروحية، ليس فقط بهدف إبراز التاريخ المشترك، ولكن قبل هذا وبعد، لتجاوز مشكلات الحاضر وتوضيح آفاق المستقبل.

وقد بلغت تلك الروابط مداها على لسان الأشقاء الأفارقة الذين لا يتردد علماءهم الذين يشاركون في الدروس الحسنية وغيرها، وكذا خطبائهم يوم الجمعة وسائر وعاظهم، في التعبير عن تعلقهم بـ: "مولانا أمير المومنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره"، وفق ما حضرته شخصياً واستمعت إليه في أكثر من مسجد وأكثر من دولة إفريقية شقيقة، وذلك تأكيداً منهم لما تمثله "إمارة المومنين" من شرعية فاعلة في الحكم بسلطته الدينية والسياسية، واقتناعاً بما تلخصه بمصدريتها التشريعية من اختيارات عليها قام التدين في المغرب وإفريقيا، باعتبار هذه الاختيارات ركناً أساسياً هو الضامن للأمن الروحي في القارة؛ مما يستوجب توسيع مفهوم الأمن ليشمل إلى جانب الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية -أي ما هو مادي- مختلف المجالات الفكرية والثقافية والأدبية والفنية -أي ما هو غير مادي-. على أن هذا المدلول الشمولي للأمن وارد كذلك في الجانب المقابل له، عند دعاة التطرف والإرهاب الذين يلجأون إلى الدين، لتصحيح أوضاع المجتمعات الإسلامية في زعمهم، لكن بمفاهيم مغلوطة وتأويلات محرفة وتوجهات تكفيرية وتيارات غالية تسعى إلى إثارة الفتنة والكرهية. وهم في هذا يستغلون -إلى جانب التخلف والفقر وماديات أخرى- مظاهر غير مادية متفشية في هذه المجتمعات، كقلة الوعي وفساد التعليم وضعف التكوين وتفشي الأمية ولا سيما في جانبها الديني، مما تذهب ضحيته أجيال من الشباب يشعرون بالتهميش والضياع.

ولعلنا -موازاة مع هذا التوضيح- أن نؤكد ضرورة العمل على سد الطريق أمام تلك المفاهيم والتأويلات والتوجهات والتيارات والمؤيدين لها، وكذا مواجهة تسرب كل مذهبٍ إسلامي خارج على العقيدة الأشعرية والفقهاء المالكي والتصوف السني، حتى لا يقع ما يشوش على تدين عموم الناس، ولا

سيما العوام والقابلين منهم للاغترار والانخداع -؛ وإن كان مطلوباً من العلماء المختصين أن يكونوا على علم بما في بقية المذاهب، وأن ينظروا في إمكان التقريب بينها.

- ومن ثم، فإنه حمايةً لهذه الاختيارات، وحرصاً على ما يمكن من ترسيخها وتلقينها للأجيال الصاعدة في إفريقيا، يلزم مضاعفة عدد منح الطلبة المخصصة لدراسة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، وتكوين الأئمة والخطباء وسائر القيميين الدينيين، مع وضع برامج متطورة في مضامينها ومناهجها، وإصلاح المتداول منها.

- ويلزم كذلك تشييد معاهد ومدارس، والتوسع في بناء مساجد جديدة وترميم القديم منها، وكذا إقامة مكاتب تحتاج إلى جانب المصاحف الشريفة التي يقدمها المغرب لخزائن الجوامع بسخاء وفي طبعات جيدة، أن يُعنى المسؤولون بوضع تفسير مبسط للقرآن الكريم بالعربية وترجمته إلى أهم اللغات الإفريقية. وعلى هذه المكاتب أن تغتنى بالمنشورات المغربية التي ينبغي أن تقام لها معارض دورية ودائمة في الأقطار الإفريقية، وخاصة ما يصدر من هذه المنشورات باللغة العربية. وحتى تتحقق الغاية المرجوة من ذلك، ينبغي أن تقرر حصة لهذه اللغة ولتاريخ المغرب وثقافته الوطنية على جميع الطلاب الوافدين، حتى الذين يلتحقون بكليات علمية ومعاهد تقنية؛ بل ينبغي أن تقرر كذلك هذه المواد على المهاجرين الذين يقصدون المغرب للعمل أو للاستقرار، كي يكونوا على بينة من مقومات الهوية المغربية وما هو منها مشترك مع الشخصية الإفريقية.



إن من شأن مثل هذه الإجراءات أن تنافس المد الفرנקفوني وما إليه من مخلفات الإرث الاستعماري، بل أن تواجهه وترده وتتخلص منه، لما له من منظور سلبي وقدحي لإفريقيا وفكرها وحضارتها وما تزخر به ثقافتها من إبداعات. وفي هذا الاتجاه، نرى تعميق البحث في الجوانب التاريخية والدينية بفكر نقدي، قصد تصفية التراث الإفريقي الإسلامي من كل ما داخله من شوائب. ومثل هذا التعميق يستلزم الوقوف على حقيقة تاريخ الممالك الإسلامية التي عرفتها القارة، وما كان لها من مواقف مجيدة. كما يستلزم إيلاء الثقافة الشعبية الشفوية -وهي الغالبة- عناية خاصة، إلى جانب الثقافة المدرسية المكتوبة.

وإذا كانت الشراكة التي بشر بها جلالة محمد السادس تسعى إلى القضاء على التخلف في جميع مظاهره، ورفض سياسة الإقصاء وما ينتج عنها من تبعية، فإنها كذلك تدخل في نطاق التعاون من أجل حماية أمن الأقطار الإفريقية، بدءاً من الأمن الروحي الذي يقتضي تفعيل المجال الديني، في إطار إسلام مستنير ومتسامح قائم على الثوابت والاختيارات المتوارثة خلال القرون، ومرتكز على قيم العدل والحرية والمساواة، وقابل لتقوية هذا التفعيل وتجديده.

وإن الطموح في هذا الميدان ليحتاج إلى تصحيح الشائع من السلوكات المنحرفة على مختلف الأصعدة، ليصل إلى مراجعة بعض الأحكام الفقهية، حتى تكون أكثر ملاءمة للبيئة والواقع، مما يحتم فتح باب الاجتهاد فيما يحدث من مستجدات وما يطرأ من قضايا -وهي كثيرة- لكن بالأدوات اللازمة، وعلى يد المؤهلين في العلوم الشرعية وسائر العلوم المسعفة لإيجاد الحلول المناسبة؛ مع احترام الضوابط التي لا تجعل التجديد ينحرف عن حقائق الإسلام وثوابته وأهدافه، أو يقع في براثن الفوضى التي تعانيها الفتوى في العالم الإسلامي اليوم.

ولعل الحاجة أن تكون ماسة في هذا الاتجاه إلى إحداث قناة تلفزيونية إسلامية مغربية إفريقية، وما إليها من مواقع إعلامية ووسائل تواصل قد تساعد على فتح آفاق مستقبلية واعدة.

وبهذا يمكن تحقيق تنمية بشرية متكافئة يكون فيها للدين دور أساسي قادر على تحصينها، وعلى مواجهة كل موجات التعصب والتطرف والتكفير وسائر أشكال التحريف والتزييف. وإذ ذاك يصبح الدين في إفريقيا قادراً على تجاوز كونه مجرد عنصر تاريخي تقليدي محدود التأثير في الواقع وما يقتضي من مجالات جديدة، ويتحول إلى أداة فعالة في تحريك مختلف الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بمنظور عملي واضح قابل للتطبيق، وبأسلوب حكيم ومتوازن لا أثر فيه للتسيب أو الغلو، أو للتهريج أو المقامرة.

ولن يتسنى للدين أن ينهض بهذا الدور الأساسي، إلا إذا اعتمد القائمون عليه فكراً موضوعياً ونزيهاً قائماً على البحث العلمي الرصين الذي هو وحده الكفيل بتعميق التأمل والتحليل والاستنتاج، في إطار الثوابت والاختيارات المجمع عليها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. على أن العلم وحده لا يكفي، إذ يحتاج إلى أدوات تبليغية ناجعة كالحوار والمناظرة والمناقشة والمحااجة والإقناع. كما يحتاج إلى معرفة ما هو من قبيل الأكاذيب والأوهام الملتصقة بالدين لمواجهتها. وإن هذه الأدوات لتبدو ضرورية حتى للدعاة من خطباء ووعاظ ومن إليهم من الذين يجيبون عن أسئلة المواطنين الدينية.

وإن من شأن هذا النهوض إذا تحقق أن يعين على نشر وعي جديد، وعلى إيجاد الحلول للمشاكل العديدة التي يلتهم بها العالم في شرقه وغربه، والتي يُعاني المسلمون عواقبها الوخيمة، وهم يواجهون، على مختلف الأصعدة

والمستويات، تحديات داخلية وخارجية لا يلبث خطرها يزيد وصعوبتها تكبر، على نحو ما نرى ونسمع ونعيش كل يوم، وتهمة التطرف والإرهاب تُلصق بهم وبدينهم السماح الرحيم دون حق.

ومن المؤكد أن الرغبة في تجاوز هذا الواقع المرير على العموم، وفي إحلال الدين موقعاً استراتيجيا في القارة الإفريقية على الخصوص، هي التي دفعت جلالة الملك إلى إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، التي صدر بها ظهير شريف مؤرخ في سابع رمضان 1436هـ الموافق 24 يونيو 2015م. وفي ديباجته ورد أنها تأكيد للروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب وإفريقيا، وأنها تسعى إلى المحافظة على وحدة الدين الإسلامي، وصدّ التيارات الفكرية والعقدية المتطرفة، وحماية العقيدة الإسلامية والوحدة الروحية للشعوب الإفريقية من كل النزعات والتيارات والأفكار التضليلية؛ مع العمل على توحيد جهود علماء الإسلام بالقارة مع جهود العلماء المغاربة.

وفي هذا السياق، وبلورة لما يساعد على تحقيق كل الآمال المرجوة، واستدراكاً على ما قد يلاحظ من نقص في الدراسات الجادة التي تتناول العلاقات المغربية الإفريقية في مختلف مستوياتها وجميع مراحلها، ندعو إلى تنظيم مزيد من الملتقيات العلمية بين المغرب والأقطار الإفريقية الصديقة، على غرار هذه الدورة التي تعقدها أكاديمية المملكة المغربية بأمر من جلالتة حفظه الله. وهي دورة تهدف إلى فتح أفق للتفكير، بقصد استجلاء الذات الإفريقية وما يطبعها من تنوع وتعدد، وما يغنيها من طاقات مادية وقدرات بشرية، وما تتطلع إليه من نماء وتقدم عبر شراكة فاعلة مع المغرب، وذلك انطلاقاً من استحضر الجذور الحضارية والثقافية، والتحفز منها بوعي متجدد ورؤية مندمجة لبحث إمكانات

النهوض بالواقع وتطويره في كل الميادين السياسية والاقتصادية والدينية التي بها وعلى هديها يمكن أن تتواصل بنجاح وتجدد مسيرة التوافق والتعاون والتضامن من أجل بناء مستقبل زاهر ومتقدم.

-----

### بعض مراجع هذا العرض

- أحمد بابا التمبكتي: أعمال ندوة عقدتها الإيسيسكو بمناسبة مرور أربعة قرون ونصف على ولادته (مراكش 25-22 صفر الخير 1412هـ = 2-5 سبتمبر 1991م)، منشورات الإيسيسكو 1414هـ = 1993م.
- الاستعمار الفرنسي في إفريقيا السوداء (دراسة عن الاستعمار في إفريقيا السوداء الفرنسية)، تأليف الرئيس فيليب فونداسي رئيس المكتب الخامس الفرنسي -مصلحة التحسس -صدر في باريس 1951م - نشر دار الفكر الإسلامي للتأليف والترجمة والنشر.
- "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، لأحمد بن خالد الناصري الطبعة الثانية -مطبعة دار الكتاب -الدار البيضاء 1954-1956م.
- "انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى شرقي القارة الإفريقية وغربيها"، للدكتور حسن إبراهيم حسن، مطبعة البيان العربي -القاهرة 1957م.
- "بغية المستفيد في شرح منية المرید"، لسیدی العربي بن السایح، الطبعة الأولى - القاهرة 1304هـ -
- "تاریخ ابن خلدون" (فصل الخبر عن ملوك السودان المجاورين للمغرب)، ج. 6 ابتداء من ص: 198 - طبعة دار البيان.
- "تاریخ السودان"، لعبد الرحمن بن عبد الله السعدي، المطبعة الأمريكية والشرقية - باريس 1964م.
- "جواهر المعاني وبلوغ الأماني"، لسیدی علي حرازم برادة الفاسي، طبع دار الفكر - بيروت 1383هـ.
- "دروس حسنية"، لعباس الجراري -جمع وتقديم حميدة الصائغ الجراري (منشورات النادي الجراري - الرباط 1436هـ - 2015م.

- "الروايات التاريخية عن تأسيس سجلماسة وغانة"، تأليف ماك كول -تعريب وتعليق محمد الحمداوي، طبع دار الثقافة - الدار البيضاء - بدون تاريخ.
- كتاب "الكوكب الوهاج لتوضيح المنهاج"، لأحمد سكيرج، (مطبعة النهضة - تونس).
- "المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا"، لعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، سلسلة (عالم المعرفة) العدد 139 -الكويت - ذو القعدة 1409هـ-يوليوز 1989م.
- "معلمة المغرب"، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر - مطابع سلا -المغرب.
- المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، (جزء من كتاب "المسالك والممالك")، لأبي عبد الله البكري، طبعة الجزائر -مطبعة الحكومة 1857م.
- الزيارة الملكية السنية لأربعة بلدان إفريقية: مالي والكويت ديفوار وغينيا (كوناكري) والغابون، من يوم الثلاثاء 18 فبراير إلى يوم الجمعة 7 مارس 2014م. (إعداد عبد الحق المريني مؤرخ المملكة - المطبعة الملكية -الرباط 1435هـ=2014م).
- الزيارة الملكية السنية لأربع دول إفريقية: السنغال-غينيا بيساو-الكويت ديفوار-الغابون، من يوم الأربعاء 20 ماي إلى يوم الجمعة 12 يونيو 2015م. (إعداد عبد الحق المريني مؤرخ المملكة - المطبعة الملكية -الرباط 1436هـ=2015م).
- ظهير شريف بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة (مؤرخ في 7 رمضان 1436هـ الموافق 24 يونيو 2015م).
- "المسالك والممالك"، لمحمد بن حوقل النصيبي (أبو القاسم)، الطبعة الثانية -ليدن 1937م.
- "ملك الإجماع الروحي"، منشورات أول ميديا (الطبعة الأولى -الدار البيضاء -غشت 2015).
- "وصف إفريقيا: Description de l'Afrique"، للحسن الوزان المعروف بـ: ليون الإفريقي Léon l'Africain، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الأولى - منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر -الرباط 1980-1982م.
- M. (Delafosse, Les relations du Maroc avec le Soudan à travers les âges) (Hespéris Tamuda -Tome 4, 2<sup>ème</sup> trimestre 1924).
- O. Depont et X. Coppolani, "Les confréries religieuses musulmanes", Alger - 1897.
- E. Dermengham, "Le culte des saints dans l'Islam maghrébin", Paris - 1954.
- Edmond Doutté, "Magie et religion dans l'Afrique du Nord", Alger - 1909.
- G. Drague, "Esquisse de l'histoire religieuse du Maroc", Paris - 1951

## الهوامش

- (1) من 453 هـ إلى 541 هـ الموافق 1061 م -1146 م.
- (2) من 916 هـ إلى 1069 هـ الموافق 1510 م -1659 م.
- (3) ببيع 986 هـ = 1578 م وتوفي مطعونا في 1012 هـ = 1603 م.
- (4) 963 هـ -1036 هـ = 1556 م -1627 م.
- (5) المتوفى عام 451 هـ الموافق 1059 م.
- (6) المتوفى عام 445 هـ الموافق 1054 م.
- (7) المتوفى عام 500 هـ الموافق 1106 م.
- (8) من 172 إلى 375 هـ الموافق من 788 إلى 985 م.
- (9) 80-150 هـ = 699-767 م.
- (10) 93-179 هـ = 712-795 م.
- (11) 93-145 هـ = 712-762 م.
- (12) المقتول عام 177 هـ الموافق 793 م.
- (13) 95-158 هـ = 714-775 م.
- (14) 70-145 هـ = 690-762 م.
- (15) 80-122 هـ = 699-740 م.
- (16) 260-234 هـ = 874-936 م.
- (17) رواه البخاري وابن ماجه وابن حنبل عن عمر متعلقا بأسئلة جبريل للنبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والساعة، أجاب ﷺ حين سأله عن الإحسان بما ورد في العرض من جزء الحديث.
- (18) المتوفى سنة 297 هـ = 910 م.
- (19) أُعدم عام 309 هـ = 622 م.
- (20) 560-638 هـ = 1165-1240 م.
- (21) 450-505 هـ = 1058-1111 م.
- (22) 471-561 هـ = 1078-1166 م.
- (23) المتوفى عام 559 هـ = 1164 م وهو الشهير بسيدي حرازم.
- (24) هو أبو يعزى يلنور المعروف بمولاي بوعزة (438 هـ - 572 هـ).
- (25) هو شعيب التلمساني دفين تلمسان (594-509 هـ = 1115-1198 م).

- (26) دفين مكان مولده بجبل العلم، وقد مات شهيداً على يد قاتله الثائر محمد بن أبي الطواجين ما بين 622 أو 623 - 625هـ = 1225-1229م.
- (27) الغماري (656-591هـ = 1259-1195م).
- (28) نسبة إلى أحمد بن محمد البرنسي الفاسي الشهير بزروق، ولد 846 وتوفي 899هـ = 1442-1493م ودفن بمصراثة التابعة لعمل طرابلس ليبيا.
- (29) نسبة إلى محمد بن سليمان الجزولي السملالي السوسي صاحب "دلائل الخيرات"، وهو أحد رجالات مراكش السبعة. مات مسموماً عام 870هـ الموافق 1465م وكان مولده في 807هـ = 1404م.
- (30) نسبة إلى مولاي العربي الدرقاوي الزروالي (1239-1159هـ = 1745-1825م).
- (31) متصلة بالقادرية، وتنسب إلى المخترار الكنتي (1226-1142هـ = 1811-1730م) الذي كان لأتباعه وزواياه أثر حميد، في المغرب وبعض البلدان الإفريقية، وخاصة في عهد السلطانين المولى عبد الرحمن بن هشام (1276-1238هـ = 1859-1822م) وخلفه سيدي محمد بن عبد الرحمن (1290-1276هـ = 1873-1859م).
- (32) 1230-1150هـ = 1815-1737م.
- (33) السلطان المولى سليمان بن محمد بن عبد الله المتوفى بمراكش 1238هـ = 1822م.
- (34) محمد الخلوتي المصري المتوفى 1088هـ = 1678م.
- (35) منذ تأسيسها عام 1050هـ الموافق 1640م.
- (36) ولد -أطال الله عمره- صباح الأربعاء فاتح ربيع الثاني 1383هـ الموافق 21 غشت 1963م، وبويع مساء الجمعة 9 ربيع الثاني 1420هـ الموافق 23 يوليوز 1999م بقاعة العرش في قصر الرباط، إثر وفاة والده جلالة الحسن الثاني قدس الله روحه في اليوم نفسه.





## علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء :

### الخصوصيات والدينامية الحالية

يحيى أبو الفراح

#### مقدمة

سأحاول في هذه المداخلة إبراز المراحل التي قطعتها علاقات المغرب مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك التحولات التي عرفتتها على المستوى السياسي والاقتصادي والبشري، والآفاق المستقبلية لتطويرها.

يعتبر المغرب بلدا إفريقيا تربطه بقارته علاقات قديمة متعددة الأبعاد، تاريخية وسياسية واقتصادية وبشرية، وتشكل الصحراء الحلقة التي تربط المغرب بعمقه الإفريقي طبيعيا وبشريا واقتصاديا، وهي لم تكن أبدا حاجزا بل اعتبرت مجالا لتطور ونمو عدد من التيارات التي تنشط في الاتجاهين رابطة الضفتين الشمالية والجنوبية للصحراء. كما شكلت عبر التاريخ مجالا لتلاقح الثقافات والحضارات، ونموذجا منفردا للانصهار بين سكان المغرب وشعوب البلدان الإفريقية.

## 1- تطور علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء

لقد نجح المغرب عبر العصور في بناء نموذج منفرد في علاقاته مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مبني على التضامن والتعاون، والذي عرف تطوراً نحو بناء شراكة متعددة منفتحة على المستقبل. وإبراز خصوصيات هذا النموذج لا بد من التذكير ببعض الملاحظات:

- بالرغم من أن إفريقيا تساهم بنسبة ضعيفة في النشاط الاقتصادي العالمي فإنها تحتل مكانة متزايدة في الجيوسياسية الدولية باعتبارها قارة المستقبل على جميع المستويات. لهذا فهي محط منافسة شرسة من طرف قوى عالمية مختلفة، التقليدية منها والناشئة. ولكل هذه القوى استراتيجيتها في التعامل مع القارة الإفريقية. فهناك دول تعتمد في استراتيجيتها تجاه إفريقيا على إرثها الكولونيالي بالقارة، مرتكزة في ذلك على عدد من الآليات السياسية والثقافية والاقتصادية، وهناك قوى أخرى تعتمد في توجهاتها الإفريقية على استراتيجية الشركات الكبرى التي جعلت من إفريقيا مجالاً اقتصادياً حيوياً قصد الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للاستثمار التي توفرها. يضاف إلى ذلك أن القارة الإفريقية استطاعت خلال العقود الأخيرة تقوية جاذبيتها بفعل التطورات التي عرفتتها على عدة مستويات:

- التزايد المتسارع لسكانة الدول الإفريقية، التي تسجل نسبة نمو ديموغرافي يعتبر الأعلى على الصعيد العالمي، مما سيجعل إفريقيا تحتضن في أفق 2050 قرابة ربع سكان العالم. هذا المعطى له انعكاسات مباشرة وكبيرة بالنسبة للطلب على المنتجات المتعددة التي تحتاجها اقتصادياتها.

- تتميز إفريقيا باحتضانها لاقتصاديات ناشئة، كما أن المجتمعات الإفريقية تعرف تحولات سوسيو-ثقافية متسارعة تؤثر بشكل مباشر في تطورها الاقتصادي.

- إفريقيا تعرف أيضا تطورا على مستوى الحكامة. فبالرغم من كونه تطورا بطيئا إلا أنه يفتح آفاقا واسعة على المستقبل، ستكون لها نتائج إيجابية على مستوى تطوير الجاذبية الاقتصادية للقارة وذلك بتطوير مناخ الأعمال والاستثمار بها.

في ظل هذه التحولات عمل المغرب على بناء استراتيجية متعددة الأبعاد في علاقاته مع إفريقيا جنوب الصحراء، قوامها التضامن والتعاون والشراكة ذات النفع المتبادل. وهي استراتيجية تشكل نتائج علاقات تطورت عبر التاريخ، وارتكزت على قاعدة صلبة من التراث المغربي الإفريقي المشترك. فهو تراث متعدد الأبعاد، منه ما هو تاريخي حيث نسج المغرب علاقات دبلوماسية منذ قرون مع ممالك إفريقيا جنوب الصحراء، ومنه ما هو اقتصادي وبشري، حيث لعبت مدينة فاس وسجلماسة والمدن الداخلية المغربية دور نقط التواصل الاجتماعي والاقتصادي مع إفريقيا جنوب الصحراء. من هذه الأبعاد أيضا ما هو بشري عن طريق الدينامية الديموغرافية بين ضفتي الصحراء، والتي أنتجت نماذج منفردة للتلاقح البشري والتصاهر بين سكان المغرب وشعوب الضفة الجنوبية للصحراء. إلى جانب ذلك فإن البعد الروحي والديني لعب دورا محوريا في هذه العلاقات، باعتبار أن انتشار الإسلام في إفريقيا تم عن طريق المغرب الذي ساهم أيضا في نشر الثقافة والحضارة الإسلاميتين، وذلك عبر الدور الذي لعبته الزوايا الدينية، خاصة الزاوية التيجانية التي يوجد ضريح مؤسسها بمدينة فاس.

إن هذا التراث المغربي الإفريقي المشترك شكل الدعامة الأساسية التي تطورت بموجبها علاقات المغرب مع بعده الإفريقي، والتي استمرت بشكل متواصل لقرون، عرف شقها الدبلوماسي فتورا خلال الفترة الاستعمارية بالمغرب، وذلك بعد قرار سلطات الحماية تحويل العاصمة الإدارية للمغرب من فاس إلى الرباط وخلق مدينة صناعية بالدار البيضاء، هذا التحول كانت له نتائج مباشرة ليس فقط على التوجهات العامة لإعداد وتنظيم المجال المغربي بتحويل نقط الجذب السكاني والاقتصادي من الداخل نحو الساحل، ولكن بالخصوص توجيه سياسته الخارجية في اتجاه الشمال بدل الجنوب.

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 عمل المغفور له الملك محمد الخامس على التوجه من جديد نحو إفريقيا، وذلك في مرحلة حاسمة من تاريخ القارة حيث كانت أغلبية دولها تعيش تحت وطأة الاستعمار. وهكذا عمل الملك محمد الخامس رحمه الله على تركيز جهوده لتحرير هذه الدول، متزعا التوجه التحرري بالقارة، حيث عمل على استضافة مؤتمر الدار البيضاء لسنة 1961. هذا المؤتمر كان مخصصا لحل إشكالية الاستعمار بالقارة الإفريقية، وحضره خمسة زعماء دول إفريقية كبار هم: المغفور له محمد الخامس وجمال عبد الناصر وموديبوكيتا وسيكوثيري ونكروما، إضافة إلى فرحات عباس من الجزائر. فهؤلاء تزعموا مجموعة الدار البيضاء ذات التوجه التحرري الثوري في مقابل مجموعة مانروفيا.

إن مؤتمر الدار البيضاء كان يتوخى تحقيق هدفين اثنين: التحرير لكل إفريقيا وتحقيق الوحدة الإفريقية. وقد شكل هذا المؤتمر حدثا تاريخيا بصم بشكل

مباشر على التاريخ المعاصر لإفريقيا وعلى كل التطورات السياسية التي ستعرفها القارة في العقود اللاحقة لانعقاده. وكان من بين نتائجه إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 بإثيوبيا، التي كان المغرب أحد الدول المؤسسة لها والتي وضعت لبناتها الأولى بالدار البيضاء سنة 1961. إن هذا الحدث يعكس التوجه الاستراتيجي للمغرب نحو القارة الإفريقية منذ السنوات الأولى لحصوله على الاستقلال ومظهرا من مظاهر تضامنه مع قضايا القارة.

وهكذا، فبالرغم من أن المغرب بقي لمدة خارج بنيات الاتحاد الإفريقي لأسباب تتعلق بخروج هذه المنظمة عن الشرعية الدولية، فإنه عمل بالمقابل على تقوية تواجدته بالقارة الإفريقية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية، وتعزيز حضوره البشري في عدد من الدول الإفريقية، كما عمل على المساهمة في استثاب الأمن والاستقرار بإفريقيا، وذلك عبر مشاركته في عدد من عمليات حفظ السلام. إلى جانب ذلك ساهم المغرب بشكل مباشر في حل عدد من النزاعات الإفريقية، كما هو الحال بالنسبة لنزاع حوض مانو بين الدول الثلاث: ليبيريا وسيراليون وغينيا، أو المشاركة في إعادة الاستقرار إلى دولة مالي واحتضانه مفاوضات حل الأزمة الليبية.

إضافة إلى ذلك فإن المغرب يعتبر الإشكالية الأمنية قضية محورية في توجهاته الإفريقية باعتبار أنها تشكل عرقلة مباشرة للتنمية. وهنا يجب التذكير بأن إفريقيا تحتضن الجزء الأكبر من النزاعات الدولية، وهي عبارة عن نزاعات بين الدول ولكنها بالخصوص نزاعات داخلية تعود في جزء كبير منها إلى أسباب تتعلق بسوء تدبير الإرث الاستعماري، والمراحل التي تلت حصول الدول الإفريقية

على استقلالها. وتعتبر هذه الإشكالية إحدى التحديات الكبرى التي تواجه القارة الإفريقية لكونها أصبحت تأخذ أبعادا مختلفة ومتداخلة. وهكذا فبالإضافة إلى النزاعات المسلحة فإن القارة تعرف تنامي ظاهرة الإرهاب وبروز أشكال جديدة للجريمة العابرة للحدود، كتجارة المخدرات والأسلحة والهجرة السرية. ونظرا لكون هذه الظواهر لا تمس دولا ومناطق إفريقية بعينها فإنها إشكاليات تخترق الحدود وتستفيد من اتساعها وصعوبة مراقبتها لتقوية أنشطتها.

اعتبارا لذلك فإن المغرب يعمل في إطار تجسيده للتضامن الإفريقي على مجابهة الإشكالية الأمنية، وفق تصور مبني على التنسيق بين كل الدول التي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالأخطار الأمنية، ولاسيما خطر الإرهاب الذي أصبح يتخذ أبعادا مقلقة. لهذه الغاية عمل المغرب على وضع استراتيجية ثلاثية الأبعاد لمجابهة هذه الظاهرة:

- البعد الأمني باعتماده مقارنة ناجحة عبر تطوير آليات جديدة تعتمد التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، وبالتعاون الدولي في هذا المجال. وبذلك شكلت التجربة المغربية نموذجا ناجحا يحظى بتقدير دولي.

- المقاربة التنموية، عبر تطوير برامج فعالة لمحاربة الفقر والهشاشة، وذلك بتطبيق برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ساهمت في التقليل من الفقر والهشاشة، كما عملت على خلق فرص لتحسين مستوى الدخل بالوسطين الحضري والريفي. ويتوخى المغرب وضع هذه التجربة رهن إشارة الدول الإفريقية. كما قام المغرب، بقرار من الملك محمد السادس، بخلق مؤسسة محمد السادس للتنمية المستدامة التي تهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية بالدول الإفريقية.

- المقاربة الدينية عبر نشر المبادئ السمحة للدين الإسلامي الوسطي المعتدل، وذلك عبر وضع استراتيجية محكمة لتدبير الشأن الديني. وهذه التجربة يتم وضعها رهن إشارة الدول الإفريقية بواسطة المساهمة في تكوين العلماء الأفارقة، وكذلك عبر خلق مؤسسة متخصصة في هذا المجال تستقطب علماء من دول إفريقية متعددة. يضاف إلى ذلك مبادرة المغرب الأخيرة بخلق مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة التي يوجد مقرها بالرباط، وستكون لها فروع في عدد من الدول الإفريقية. وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على أن جولات الملك محمد السادس إلى الدول الإفريقية تتميز بكون ملك المغرب لا يعتبر فقط رئيس دولة ممتدة جذورها في الأصالة والتقاليد العريقة ومنفتحة على التطورات العالمية ومتوجهة نحو المستقبل، ولكن بالخصوص كأمر للمؤمنين، مع كل ما تحمله هذه الصفة من دلالات روحية ودينية بالنسبة للأفارقة. إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى الدستور المغربي لسنة 2011 الذي أكد في ديباجته على أهمية البعد الإفريقي في الهوية الوطنية، وعلى تطوير علاقات التعاون جنوب جنوب، ولاسيما مع البلدان والشعوب الإفريقية.

## 2- تحولات في اتجاه بناء شراكة متبادلة

لقد عمل المغرب على تطوير استراتيجية للتعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك عن طريق التركيز على بعدين أساسيين ومتكاملين:

- البعد الأول يتجلى في التعاون الشئني بتكثيف التعاون مع البلدان الإفريقية الشقيقة، وتوسيع إشعاع المغرب على صعيد القارة بفعل دينامية علاقاته السياسية

والاقتصادية. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية عمل المغرب على توسيع تمثيلاته الدبلوماسية المتواجدة في 25 دولة إفريقية منها 21 دولة توجد جنوب الصحراء، كما عمل على توقيع قرابة 500 معاهدة واتفاقية تعاون همت مختلف المجالات.

- البعد الثاني يتعلق بالتعاون الثلاثي الذي يتمحور حول تحقيق مشاريع تنمية تستفيد منها الدول الإفريقية عن طريق التمويل الدولي ومساهمة المغرب بخبرته وتجربته. وقد ساهم هذا النموذج من التعاون في تحقيق عدد من المشاريع المرتبطة بالتجهيزات والبنيات التحتية وبالقطاعات الاجتماعية بعدد من الدول الإفريقية.

من جهة أخرى تميزت علاقات المغرب مع بعده الإفريقي بتبني استراتيجية خاصة منذ الستينات من القرن الماضي في مجال تكوين الأطر الإفريقية، حيث يتواجد بالمغرب قرابة 12000 طالب أجنبي أغلبيتهم من الدول الإفريقية يتابعون دراستهم في مختلف المعاهد والجامعات المغربية. يضاف إلى ذلك أعداد متزايدة من الطلبة الأفارقة الذين يتابعون دراستهم في التعليم العالي الخاص وفي مؤسسات التكوين العسكرية. ويشكل هذا المجهود المغربي في مجال تكوين الأطر الإفريقية نموذجا منفردا على الصعيد القاري. ويلعب الطلبة الأفارقة المكونين بالمغرب دورا مهما في تقوية التعاون بين بلدانهم الأصلية وبلد تكوينهم. وبهذا المجهود ساهم المغرب في تكوين الكفاءات الإفريقية التي عملت على تأهيل بنيات بلدانها الإدارية والاقتصادية.

إن علاقات المغرب مع باقي الدول الإفريقية المبنية على التضامن والتعاون تحولت في السنوات الأخيرة إلى شراكة حقيقية ذات نفع متبادل، كما كانت لها نتائج مباشرة على تطوير العلاقات الاقتصادية، وعلى التعريف أكثر بإفريقيا



في المغرب، وبالمغرب في إفريقيا. إلى جانب ذلك تحتل القارة الإفريقية مكانة محورية في التوجهات الملكية الهادفة الى تطوير التوجه المغربي نحو بعده الإفريقي. ولتنفيذ هذا الاختبار قام جلالة الملك محمد السادس بعدد قياسي من الزيارات إلى البلدان الإفريقية بلغت 33 زيارة لما يقارب 17 بلد إفريقي تميزت بكونها:

- تركز سياسة القرب، باعتبارها زيارات ممتدة تشمل عددا من الدول وتمتد لفترات زمنية طويلة،
- مناسبة لانطلاق مشاريع تنمية هادفة إلى المساهمة في تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية للبلدان الإفريقية،
- مناسبة لتأسيس مجموعات الدفع الاقتصادي مع البلدان الإفريقية،
- تعمل على تحفيز الفاعلين المغاربة للاهتمام بالقارة الإفريقية وخاصة القطاع الخاص المغربي للاستثمار بالقارة،

إن هذه الاستراتيجية المتعددة الأبعاد كانت لها نتائج مباشرة على تسريع الدينامية الاقتصادية بين المغرب وبعده الإفريقي، وذلك بتسجيل تزايد مضطرد للمبادلات التجارية وتنوعها، وبالرغم من كون هذه المبادلات لم ترق إلى المستوى المطلوب فإن الاستثمارات المغربية بإفريقيا عرفت بالمقابل تطورات متسارعة خلال العقد الأخيرين، وذلك نتيجة الانخراط المتزايد للقطاع الخاص المغربي في تعزيز تواجده الاقتصادي في القارة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن التواجد الاقتصادي المغربي بالقارة مر من مرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى امتدت إلى أواخر التسعينات من القرن الماضي، حيث كان التواجد المغربي الاقتصادي ضعيفا جدا ومقتصرا بالخصوص على بعض

التجار المنتشرين في أحياء بعض العواصم الإفريقية وخاصة بدار وأيدجان وبماكو.

- المرحلة الثانية انطلقت مع بداية الألفية الحالية وتميزت بحضور اقتصادي مغربي مهم عبر تقوية وتنويع الاستثمارات المغربية وتزايد عدد الشركات المستثمرة بإفريقيا، وخاصة الشركات الكبرى التي قامت بالاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك قصد الاستفادة من الفرص الواعدة للاستثمار التي توفرها الاقتصادات الإفريقية الناشئة. وهكذا عرفت الاستثمارات تنوعا وتوسعا متزايدا سواء في قطاع الخدمات أو الصناعة والبنيات التحتية. كما عمل القطاع البنكي المغربي على مواكبة هذا التوجه، وذلك بتكثيف تواجده بالقارة من أجل مصاحبة الشركات المغربية من جهة، وتمويل التطور الاقتصادي للبلدان الإفريقية من جهة ثانية. فهذا المجهود جعل المغرب يتحول في فترة قصيرة إلى أول بلد إفريقي مستثمر في إفريقيا الغربية، وثاني بلد إفريقي مستثمر على الصعيد القاري. وللتأكيد على أهمية الاختيار الاقتصادي في الاستراتيجية المغربية نحو إفريقيا يمكن الإشارة إلى خطابين ملكيين: أولهما يتعلق بالرسالة الملكية الموجهة إلى ندوة السفراء المغاربة بالخارج، والتي أكد فيها الملك محمد السادس على الأهمية القصوى التي يجب أن تعطى لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية، والعمل على مساهمة كل الفاعلين في هذا التوجه. أما المناسبة الثانية فتتعلق بالخطاب الملكي في المنتدى الاقتصادي لأيدجان، عندما أكد جلالة الملك محمد السادس على أن إفريقيا لا تحتاج إلى مساعدات وإنما إلى شراكة ذات نفع متبادل. كما أكد على أن العلاقات الدبلوماسية والسياسية يجب أن تصب في مجال تطوير العلاقات الاقتصادية. ولقد شكل هذا الخطاب منعطفا مهما في الاستراتيجية المغربية نحو إفريقيا. كما أن تقوية الحضور الاقتصادي المغربي

بالبلدان الإفريقية لا يهدف الى استغلال الثروات الطبيعية لهذه البلدان، ولكن بالعكس يتوخى المساهمة في التنمية السوسيو-اقتصادية للشعوب الإفريقية.

### خاتمة

بالرغم من أن المجهود المغربي في تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع البلدان الإفريقية عرف تكثيفا وتنوعا خلال العقد الأخيرين، إلا أنه مجهود يبقى مركزا بالخصوص على البلدان الواقعة في إفريقيا الغربية والوسطى لأسباب تاريخية وسياسية، ولأسباب مرتبطة بالقرب الجغرافي. هذه الوضعية تستدعي تكثيف جهود كل الفاعلين العموميين والخواص لتوسيع إشعاع المغرب في باقي أجزاء القارة ولاسيما في إفريقيا الشرقية والجنوبية.



## العلاقات بين المغرب ودول غرب إفريقيا

أحمد التوفيق

سأسوق، في هذا العرض المقتضب، شواهد على أن علاقات المملكة المغربية بعدد من البلدان في غربي إفريقيا تتميز:

- 1- بأنها مبنية على ثوابت دينية وثقافية مشتركة؛
- 2- بأنها علاقات تبادل وتفاعل في الاتجاهين؛
- 3- بأنها من العمق والحيوية بحيث تقدم حلولاً لعدد من المشاكل في الوقت الحاضر.

واسمحوا لي، في البداية، بأن أذكر حدثاً بسيطاً، لكنه بليغ في بيان طبيعة هذه العلاقات، وهو كما يلي: عندما نفى الاستعمار محمداً الخامس رحمه الله إلى مدغشقر عام 1953، لم يزره في منفاه سوى شخصيات قليلة، كان من بينها الشيخ السنغالي إبراهيم نياس، هذا الشيخ الذي أخذ الطريقة التجانية عام 1937 بفاس، وجدد نشرها في السنغال وغينيا ونيجيريا.

إنها من الوقائع الدالة على أن هذه العلاقات تتميز ببعدها الشعبي، ومن ثمة لم يضعفها لا الاستعمار، ولا قيام الدول ذات الحدود، ولا التوجهات الإيديولوجية في العقود السبعة الأخيرة، ولا مخططات عزل المغرب عن العمق الإفريقي منذ القرن السادس عشر، إلى يومنا هذا.

لقد ظل المغرب يرمى هذه العلاقات، بحسب الانتظارات، وفي سياق هذا الصمود والانتظار تأسست رابطة علماء المغرب والسنغال عام 1985، وألقى الشيخ علي جالو من مالي درسا حسنيا انتهى فيه إلى ضرورة تجديد ما كان للمغرب بتلك البلدان من علاقات، وعلى إثره أمر جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله بتأسيس "معهد الدراسات الإفريقية" بجامعة محمد الخامس.

وفي عهد جلالة الملك محمد السادس، دخلت هذه العلاقات في وتيرة نمو غير مسبوق، وذلك من خلال المشاركة الإفريقية المتميزة في الدروس الحسنية، وانعقاد لقاءات جديدة للتجانين، وبناء مساجد في البلدان الإفريقية، ثم الاستجابة لطلبات تكوين أئمة من بلدان إفريقية، والترحيب الإفريقي بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة.

إن المغرب، كما هو معلوم، يستقبل كل عام، منذ أزيد من نصف قرن، آلاف الشباب، من البلدان الإفريقية، للتكوين في مختلف التخصصات العلمية والتقنية، ولم يكن أحد قبل أزمة الهوية الدينية القائمة اليوم وتهديد الإرهاب، يفكر في التكوين في مجال الإمامة. بيد أن عددا من الأطر العليا في المجال الديني حاليا في الدول الإفريقية، يحملون شهادات عليا من جامعات بلدان تلتزم بعقائد ومذاهب أخرى، ولكن غالبية هؤلاء ظلت ملتزمة بثوابت بلدانها، وهذا الأمر جعلها تنتظر مزيدا من التعاون في المجال الديني مع المغرب الذي تنتهي أسانيد أجدادها العلمية والروحية إلى شيوخه.

لقد شرفني صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه بتعييني في نهاية عام 1989 أول مدير لمعهد الدراسات الإفريقية، وكان من نشاط المعهد تنظيم محاضرات في موضوع التراث المشترك مع البلاد الإفريقية، وكان المحاضر الثاني في هذا البرنامج الأستاذ جون هانويك من جامعة نورث ويسترن بالولايات المتحدة، وهو بالإجماع أكبر متخصص في هذا التراث، ويمكن إجمال استنتاجاته في الخلاصات الخمس الآتية:

- 1- أن الشواهد على التمازج البشري بين سكان المغرب وسكان البلاد جنوبي الصحراء سابقة عن وصول الإسلام، ولكنه نشط في العهد الإسلامي؛
- 2- أن العلاقات في العهد الإسلامي كانت لها مظاهر تواصل، تمثلت في المنافع المتبادلة عبر التجارة، إذ كانت لها مسالك ومراكز على ضفتي الصحراء، ما لبثت أن تأسست حولها دول ونفقت فيها أسواق للعلم والصالح؛
- 3- أن الدبلوماسية قد تغلبت في هذه العلاقات على الجانب الحربي، وأن تدخل المغرب في تنبكتو في نهاية القرن السادس عشر لا يمكن فصله عن ضغط الأوروبيين الذين وصلوا إلى خليج غينيا؛
- 4- أن العناصر الثقافية التي استوردتها دول الجنوب، كالخط مثلا، أخضعتها لذوقها الجمالي؛
- 5- أن الفاعلين في هذه العلاقات، من فقهاء وقضاة ورجال تصوف، كان منهم أعلام من الشمال، أمثال عبد الله بن ياسين في الماضي البعيد، والشيخان أحمد التجاني وأحمد بن إدريس في القرن التاسع عشر، وكان منهم من الجنوب أعلام من أمثال البلبالي والساحلي والكانمي وأحمد باب التنبكتي.

من رحم هذه العلاقات ولدت الثوابت الدينية المشتركة، وهي الأشعرية عقيدة، والمالكية مذهباً، والتصوف سلوكاً روحياً.

فالأشعرية تعني من الناحية السياسية اليوم أن المسلم الذي يشهد بلسانه بوجود الله وتوحيده والإقرار برسالة نبيه، لا يجوز تكفيره بالتقصير في العمل، فإن قصر في حق من حقوق نفسه فعهدة ذلك عليه، وإن أضر بحقوق الغير أو حقوق الجماعة، فمرد ذلك إلى القضاء، وإن قصر في حق بينه وبين ربه، فله أن يعامله بعدله إن قضى، أو يفضله إن شاء. إن قضية العقيدة كما تعلمون لم تثر انتباه العموم إلى أن استفحل أمر التكفيريين في هذه الأيام.

أما المذهب المالكي فيتميز بأمور، منها ثلاثة لها أهمية سياسية اليوم كذلك وهي:

1- غنى منهجه في استنتاج الأحكام من النصوص، وهذا الأمر له أهميته في الاجتهاد؛

2- الأهمية التي يوليها للمصلحة العامة، ولها علاقة بمشروعية القوانين؛

3- العناية بما جرى به العمل، وهو سبيل نفي البدعة عن كثير من الممارسات الثقافية في هذه البلدان.

إن آثار استتباب الوحدة المذهبية في بلدان إفريقيا انطلقاً من المغرب جعلت الباحث هانويك المذكور يصف المالكية بأنها هبة المغرب لإفريقيا، وله الحق في ذلك لاعتبارات منها:

1- أن النظام العام يحتاج إلى مرجعية مذهبية، لأن الاختلافات بين

المذاهب، وإن كانت جزئية، تستعمل في التشويش على عقول العامة

الذين يضخمونها حتى تصير وكأنها الحق المطلق في مقابل الباطل؛



2- أن الوحدة المذهبية ضمانا للسكينة داخل المساجد خاصة؛

3- أن تبني الدولة للمذهب يستتبع مساندة العلماء، على أساس أن كليات الشرع تتحقق بالإصلاح؛ وهنا لا بد أن نشير إلى العلاقة العضوية بين الإصلاح السياسي والدعوة الدينية، فإن قصرت السياسة في الإصلاح صعب على الدعاة إقناع الناس بالقيم التي تدفع الفتنة، وإن اختلت أمور الدعوة، أي تدبير الشأن الديني، شوشت على السياسة بالتأويلات المتطرفة التي تهدد الإصلاح.

أما الثابت الثالث المشترك مع البلدان الإفريقية فهو السلوك الروحي المعروف بالتصوف. وقد كان معظم الدعاة والتجار المغاربة في إفريقيا صوفية شاذلين منذ القرن الثالث عشر، إلى أن تجددت حركة التصوف على أيدي أتباع الشيخين أحمد بن إدريس وأحمد التجاني، هذا الشيخ الأخير الذي هاجر جده الرابع من قبيلة عبدة جنوبي الدار البيضاء إلى عين ماضي. وبقطع النظر عن أنواع المعارضة الفكرية لمذهب التصوف، فإن صيغته المغربية الإفريقية تميزت بالطابع الأخلاقي العملي، والقدرة على التعبئة الشعبية.

وحيث إن التصوف يستعمل الاستعارة والرمز والإشارة، فإنه مستهدف بعداء المتمسكين بالقراءة الحرفية للنص الديني، هذه القراءة المسئولة عن التكفير، وعن القول بالجهاد الذي يتصرف في مختلف أشكال الإرهاب.

نأتي إلى النقطة المفصلية في هذا العرض، وهي إمكانيات التعاون الروحي في الحاضر والمستقبل على أساس هذا المشترك، ونمهد لها بالإقرار بأن المغرب يوجد فيه ثابت ديني آخر لا يوجد في غيره، وهو إمارة المؤمنين التي في مقدمة التزاماتها بكليات الشرع حماية الملة والدين، وهذا ما جعل المغرب يتمتع بمقومات

مؤسسية لتحسين ثوابته، وإذا قارنا وضعه بوضع الدول الإفريقية بخصوص هذا الجانب، وجدنا تلك الدول قد تبنت في دساتيرها، بعد الاستعمار، الحياد السياسي إزاء الدين، أي التوجه العلماني، هذا بالرغم من أن عدد المسلمين في بعض البلدان يتعدى نسبة تسعين بالمائة، لكن هذا الحياد سلبى لما يترتب عنه من عدم تحمل نفقات مطلب اجتماعي يتمثل في الخدمات الدينية، غير أن بعض الحكومات صارت في السنوات الأخيرة تضم منصب وزير للشؤون الدينية أو من يقوم مقامه، وصارت بعض الدول تتخذ مجلسا للشؤون الإسلامية، لكن هذا التوجه العلماني يوازيه ما هو مكرس قانونا، وهو قيام جمعيات، بما فيها جمعيات يتركز نشاطها على الدين، من تدبير للمساجد وقيام بأعمال الإحسان، وغير ذلك، وعن طريق هذه الجمعيات يأتي التمويل الخارجي الذي قد يكون مشروطا بتوجهات مخالفة لتلك الثوابت، ومن حسن حظ بلدان غربي إفريقيا وجود الطرق الصوفية، ككيانات عريقة سبقت الاستعمار وحاربتة وصمدت أمام كل العواصف الفكرية التي هبت بعد الاستقلال، صمدت كنسيج شعبي منظم متشبث لا بالتوجه الصوفي وحسب، بل بالثابتين الآخرين في مجال العقيدة والمذهب.

غير أن الدور الإيجابي المحافظ للطرق الصوفية لا يعفي المتتبع من إبداء ملاحظات ثلاث أساسية:

أولها أن هذه الطرق، وهي مبنية على الولاء الروحي، تحتاج إلى تجديد وإصلاح مستمرين لكي تصون صورتها المثالية أمام المجتمع، وهذا ليس بالأمر اليسير؛ ومن التباشير في أفق تجديد عمل الطرق في إفريقيا النموذج الذي نجده في السنغال في شبيبة التجانيين من أسرة سي، هذه الشبيبة التي تحمل اسم "دائرة المقتفين للآباء والأجداد"؛

ثانية الملاحظات: أن معظم الخدمات الدينية للعموم لا يتم في زوايا الطرق الصوفية، وإنما يتم في المساجد، والمساجد يوظفها الأئمة، وليس من المفروض أنهم جميعاً من المتحمسين لفكرة التصوف؛

ثالثتها: أن الحرب الفكرية القائمة اليوم، في هامش الإسلام، تدور على الفتوى، والمرجع في الفتوى هم العلماء. ونشير إلى أن إشكال التوازي بين شيوخ التصوف من جهة، والعلماء من جهة أخرى، إشكال قديم قائم، والشاهد عليه في البلدان الإفريقية كتاب أحمد بابا التنبكي في القرن السادس عشر، وعنوانه "تحفة الفضلاء ببعض فضائل العلماء"، وقد نشره المعهد عام 1992، مع ترجمة إلى اللغة الفرنسية.

إن الأطماع السياسية في الماضي، كما في الحاضر، تمارس حرب تأويل النصوص لتخريب الثوابت الدينية للبلدان قصد النيل من استقرارها، مع أن المسلمين درجوا في تاريخهم على احترام خريطة توزيع المذاهب، ومن الأمثلة على هذه الأطماع في التاريخ: أن الخوارج حاولوا التحكم في الطرق التجارية بين المغرب وبلاد السودان، وأن المذهب الشيعي حاول الاستتباب في هذه البلاد فتصدى له علماء المالكية؛ وفي كل مرة تشتغل الإيديولوجية التي تضخم الجزئيات في أذهان العامة. فمن ذلك أن الدولة التي قضت على المرابطين المساندين من فقهاء المالكية سمو أنفسهم "موحدين"، كما لو أن الآخرين مشركون يجوز قتالهم من أجل ذلك.

ويومه، مثل أمس، يعبر المغرب عن وعيه بضرورة مواصلة التعاون وتجديده لصالح الأهم وهو الدين والاستقرار السياسي والنماء الاقتصادي، ويتأتى هذا

التجديد من خلال وضع المغرب نموذجه في تدبير الشأن الديني رهن إشارة هذه البلدان، لاسيما من خلال الميادين الأربعة الآتية:

1- تكوين الأئمة، وهو أمر انطلق بالأفواج الموجودة الآن في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين، وسيتقوى بأفواج لاحقة؛ ومهمة الإمام في توجه هذا المعهد تتعدى حماية الثوابت إلى الإسهام في التأطير النفسي والأخلاقي الناجع اجتماعيا؛

2- الإفادة في كيفية إحداث مؤسسة للعلماء على مستوى كل بلد (ولا نقصد فروع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة) بل نعني مؤسسة وطنية تعمل من أجل التبليغ السليم؛ ووضع مرجعية مؤسساتية للفتوى في الشأن العام، وتأطير الوعاظ والأئمة.

3- الإفادة في كيفية تنظيم التعليم الديني لتحسينه من الاستغلال والمتاجرة؛

4- الإفادة في كيفية تيسير الخدمات الدينية تنظيما وإنفاقا، والإنفاق ينبغي أن يتوفر إما من ميزانية الدولة أو من الإحسان العمومي المقنن المنظم، أو من صندوق للوقف تسهم في إنشائه بلدان خارج إفريقيا، لها نفس الثوابت والأهداف، ولها إمكانيات مالية، دون أن تكون لها أطماع سياسية أو عقدية في هذه البلدان.

إن الاستثمار في البنى والخدمات الدينية ينبغي أن يكون مبحثا من مباحث التحليل الاقتصادي التوقعي الجديد، لا على أساس الوقاية من العدوان على الحياة فحسب، بل على أساس تصور تنموي جديد، فيه رعاية الحق في الإيمان بالمعنى

الذي يعطيه الدين للحياة، والحق في الإيمان بما توفره قيمه من تجويد الحياة والتقليل من تكاليفها، في أفق ما يجري التداول فيه عالميا اليوم من زاوية واحدة هي زاوية المناخ.

إن الصورة التي وصفناها، بخصوص علاقة حماية الثوابت بالأمن العام، مستنبطة من حالة المغرب الذي تشتغل فيه إمارة المؤمنين، كما قلنا، على أساس البيعة الملتزم فيها بكليات الشرع، أما في البلدان الإفريقية فيمكن أن تحل مشكلة العلاقة بين الدين والسياسة باجتهاد يضفي الشرعية على الأنظمة الملتزمة بالإصلاح، المختارة من الأغلبية بالانتخاب، باعتبار أن اجتماع الغالبية النسبية أو المطلقة لا تكون على ضلال؛ كما يمكن حل مشكلة شرعية القوانين على أساس ما يوليه الشرع من أهمية للمصلحة العامة. وبهذين الاجتهادين يسلم الضمير الإسلامي في هذه البلدان من وهم التشوف إلى خلافة تقوم على الإكراه، ومن شعار انتظار «تطبيق الشريعة»، وهو شعار يفرض التحجر في أمور قابلة للاجتهاد، ولا يربط بين حرية المتدين وبين تربيته على المسؤولية إزاء نفسه وإزاء غيره وإزاء العالم.

والذي لا يقل أهمية عن جملة ما ذكر، ضرورة التوافق بين الفاعلين السياسيين، في كل بلد، على حياد الشأن الديني بالنسبة لتداول السلطة حول برامج سياسية تظل جزئية، باعتبار أن الدين يدخل في الكليات والثوابت، لا في المتغيرات.

في كل هذه القضايا، وما في حكمها، يمكن للمغرب أن يحاور إخوانه في العمق الإفريقي ويتعاون معهم، بالرغم من التشويش المذهبي وأنواع المنافسة الرديئة المغرضة التي اعتاد عليها وتحمل تكاليفها عبر القرون. ولكي نكون أكثر دقة في الموضوعية نختتم بالملاحظتين الآتيتين:

أولاهما أن علاقات المغرب ببلدان إفريقيا في المجال الروحي ستظل فعالة بفضل عمقها الشعبي الذي لا يقوم على الأطماع ولا يتأثر بالتدخلات الخارجية المتعددة المصادر؛

ثانيها أن الأخطار التي كان المغرب في تاريخه يحمي منها هذه البلدان يخشى اليوم أن تمتد إليه من الجنوب.

---

# الإسلام في إفريقيا وديناميات تغيير السلوك خلال العشرية القادمة هل سيكون رافعة لاستدراك القصور المعرفي والسياسي والتنموي؟ أم يكون ذريعة للعنف والإرهاب؟

أحمد عبادي

أود في البداية أن أوضح أن استعمال لفظ "العشرية"، لا يعني بحال التوافر على جميع المعطيات الدقيقة التي سوف تؤسس هذه الفترة الزمنية الحساسة والمحددة، وإنما هو وشاية فقط بهذا الاجتهاد الاستشراقي، لمحاولة استشفاف هذا الذي يروج ويحتوشنا اليوم من ظروف ومن سياقات لتحديد الموقع، ومن ثم تحديد الاستراتيجيات المقبلة.

داخل العنوان، وبطريقة مستبطنة، هناك الإشارة إلى محورية البعد التأويلي للدين الإسلامي، وفي هذا استحضار لقول رسول الله ﷺ سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»<sup>(1)</sup>.

وقد أشار الأستاذ إبراهيم جوب، لمحورية التأويل أثناء حديثه عن الزوج، وكيف أن القرآن المجيد في أصله، ليست فيه إشارات يمكن أن يستند إليها للتأسيس لمثل هذه المقاربات العنصرية.

بطبيعة الحال الحديث عن الإسلام في إفريقيا يتطلب مقاربات إحصائية، فحديثنا هو عن حوالي 600 مليون نسمة تعتنق هذا الدين من أصل حوالي مليار ونيّف نسمة، في هذه القارة التي تتسع بالقوة لأضعاف ذلك، الحديث أيضا يتم في إطار تداخل جملة من الديناميات؛ التي ربما بعضها يؤسس لنوع من التجميد التئيسي، والقصر الاستراتيجي.

فالنظر إلى هذه الظرفية الراهنة، وإلى الناطقين باسم الدين الإسلامي؛ الذين تتعالى أصواتهم عبر النت، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكل هذه الأسماء التي قفزت إلى الواجهة من مثل: "بوكو حرام" و"الشباب المجاهدون" و"النصرة"، و"الموقعون بالدم"، وهذا التضافر والبيعة التي أعطاها أبو بكر الشيكاو لأبي بكر البغدادي، هناك أخبار اليوم بأن أبا بكر البغدادي وأبا بكر شيكاو مستقران في سرت بليبيا، وأن عمليات جديدة هي قيد التبرعم والتجوهر من هذه المنطقة، إلى غير ذلك من الظرفيات.

أيضا لا بد من الإشارة بين يدي الحديث عن هذه الديناميات إلى التسلسل، أكاد أقول التناسل للقمم: القمة الأمريكية الإفريقية، القمة الصينية الإفريقية، القمة الأوروبية الإفريقية:

وما حُبُّ الديارِ شَغَفَنَ قلبي      ولكن حُبُّ مَنْ سَكَنَ الديارا



فهناك حضور متزايد، وهناك تنازع متزايد معن ومستتر، وهناك استراتيجيات، وهناك استثمارات، وتسابقات كانت وراء ما رأيناه ابتداء من سنة 2010م، وما تناسل من أحداث ومن مظاهر، رأينا أن لها نتائج بادية للعيان.

أيضا في الناحية المذهبية؛ بين يدي تقديم الخرائط التي سوف نتحدث بالتفصيل عن كل ذلك، هناك أيضا أضرب من التدافعات؛ فهذه التدافعات هي تأويلية بالأساس؛ تأويل ظاهري كزّ جامد لا يرى إلا ظاهر النص، ولا يتجاوز هذا التأويل، ولا هذه المقاربات، ولا هذه التفكيكات، ولا هذه الأنزيمات التحليلية للمضامين النصية لهذا الدين الخاتم الجوانب الظاهرية، وكأن القرآن المجيد منحصرٌ في 500 آية؛ التي هي على التقدير الأكرم آيات الأحكام، في حين أن كتاب الله عزّ وجلّ يتكون من 6236 آية؛ أي أن المد التأويلي لا يطال ذلك، بالإضافة إلى النكهات التي بدأت تستقر من خلال جهود كل من آية الله التسخيري، وآية الله النعماني، وآية الله العظمى المرجع الشيرازي، عبد الصادق الشيرازي وأبنائه وإخوته في المنطقة؛ في محاولة لاستخدام جل النخب الواعدة في هذه المجالات التشريعية للعراق وإيران.

وأیضا بناء الجامعة في السنغال، والبداية الآن في بناء الجامعة في ساحل العاج، وهذا أمر مشروع محمود لا ننطلق من خلفيات، ولا ننطلق من أحكام مسبقة، وإنما نتحدث عن الديناميات؛ والحديث عن الديناميات يقتضي الحديث عن الواقع، فلا يمكننا إطلاقاً أن نقارب حديثنا عن الديناميات بطريقة كلاسيكية.

أيضا البعد الرقمي؛ والحضور الذي بدأنا نراه في كل من كينيا التي تعتبر رائدة في هذا المجال وغيرها من الدول الإفريقية، وبداية العمل بـ 4G في جل القارة المباركة.

إذن الديكور المشهدي الآن هو ديكور مختلف، ولا يمكننا أن نقارب الحديث بطريقة كلاسيكية.

أيضا المؤسسة السياسية والاقتصادية في المنطقة؛ لها عدة مقتضيات تفرض التناول بطريقة مختلفة.

العلماء يتحدثون اليوم عن التدافعات سواء كانت بالفعل الاختياري أو القصري، الإرادي أو اللاإرادي، أو بالإلحاح الذي فيه نوع من الزج والدس لجملة من القناعات التي تُولّد سلوكيات.

### عجلة تغيير السلوك

والعلماء الذين اشتغلوا على هذه القضية، بلوروا ما يسمى اليوم بـ "عجلة تغيير السلوك".

وهي عجلة فيها محور؛ يمثل البعد الرؤيوي المستبطن والقناعات التي يسميها الألمان Weltanschauung أو الكسمولوجية أو World View / La Vision du Monde، وهذه الرؤية التي تُبنى إما بالوعي أو باللاوعي، وإما بالبعد subliminal؛ أي الذي يتجاوز الوعي ويسميه الأمريكيون That Whistle.

تلحم الصفارة (اللون الأصفر) التي لا يسمعها الإنسان، وتسمعها الكائنات الأخرى، تركتها سوداء، لأنها يمكن أن تملأ بأي مضمون؛ وهي قضية حاکمة ومحددة، اللون الأخضر هو مصادر السلوك التي فيها البعد الاجتماعي، والبعد الجسدي، والبعد النفسي، والبعد التلقائي، والبعد التفكيري يحيط بذلك الفرص

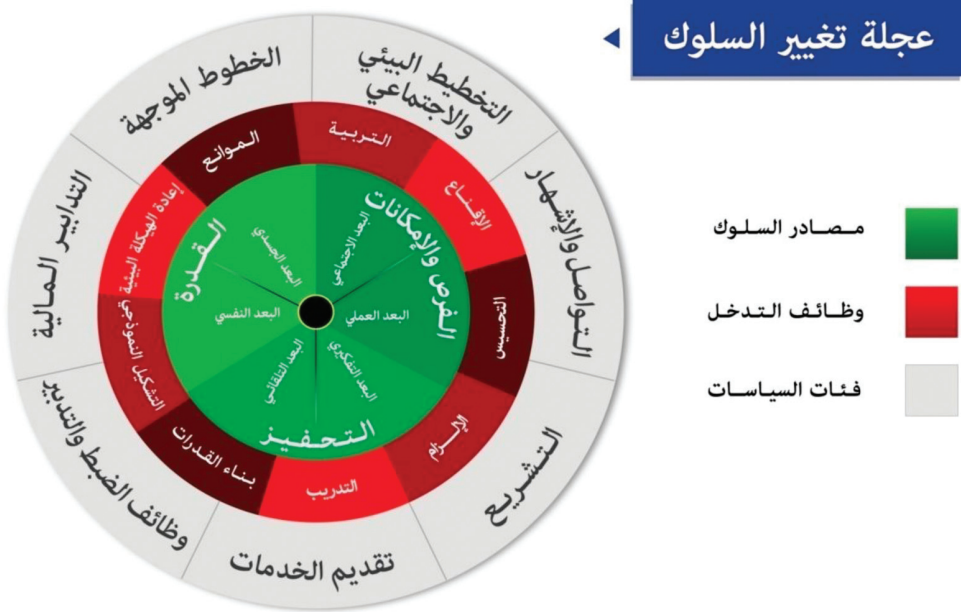
والإمكانات، وبناء القدرات، والتحفيزات المادية والمعنوية، ثم الدائرة الأخرى المكونة لهذه العجلة:

- التحسيس؛
- الإقناع؛
- التربية؛
- الموانع؛
- إعادة الهيكلة البيئية؛
- التشكيل النموذجي والقذوة والأسوة؛
- بناء القدرات؛
- التدريب؛
- الإلزام؛

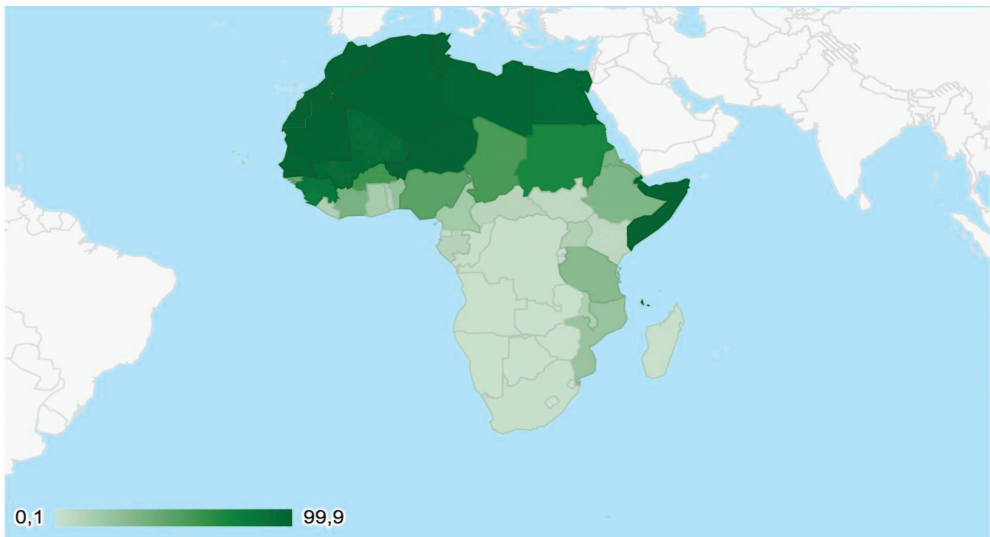
وخارج هذه الدائرة هناك:

• التواصل والإشهار الذي بات يكتسي من الفعالية ما نشهده اليوم، حيث أصبح في إمكانك أن تقنع شخصا في ظرف وجيز باستهلاك منتج معين.

- التخطيط البيئي والاجتماعي؛
- الخطوط الموجهة؛
- التدابير المالية؛
- وظائف الضبط والتدبير؛
- تقديم الخدمات؛
- التشريع.



الوجود الإسلامي في إفريقيا هو كما يرى الآن، والإسلام موجود بكثافة في المناطق القانية الخضرة، ثم بعدها المناطق الأخرى حسب البيان أسفله؛ ولكن الإسلام موجود في جلّ القارة.



## التمثيلات المذهبية في إفريقيا:

- المذهب المالكي؛
- المذهب الحنفي،
- المذهب الشافعي؛
- تمثيلية مذهبية متفرقة؛



لماذا نقول التمثيل المذهبي؛ لأن كل مذهب له جينوم معين، ولا أريد أن أتوقف كثيرا عند هذه المسألة، لكن هناك ديناميات تموقع، وديناميات تُغرق في التفاصيل عوض الصعود إلى الأبعاد الجوهرية من أجل تحديد ما يمكن فعله، لكي يتم تجاوز كل هذه التضاربات التي بتنا نشهدها، والاعتماد والتأسيس، والتأويلات الإيجابية؛ التي تمكن هذا الدين أن يكون رافعة تنموية، واقتصادية، وسياسية.

بطبيعة الحال هذا التدافع الذي نتحدث عنه، لا يمكنه أن ينطلق من فراغ بطريقة نظيرية، وإنما أمامنا مشهد فيه اجتيال لجملة من الأحلام، والتي تستقطب

اهتمام اليافعات واليافعين، والقادرات والقادرين على الفعل في هذه القارة، وكذلك عبر العالم؛ وهي أحلام أربعة يتم الترويج لها في سياقنا المعاصر، وتبني عليها ثقافة وسلوكات، ويمكن حصرها في :

1- حلم الوحدة؛ من خلال ادعاء الدعوة إلى استعادة دولة الخلافة الراشدة باعتبارها رمزا لوحدة المسلمين؛

وكل يدّعي وصلاً بليلى \*\*\* ولى لا تقر لهم بذاكا.

2- حلم الكرامة؛ باعتبار الكرامة مطلباً أصيلاً انخرط جلّ شباب المنطقة إثر المعاناة الطويلة، ومتعددة الأبعاد، لتحقيقه ضمن الحراك الاجتماعي السلمي القوي الذي جرى التعبير عنه بالربيع العربي، وهو الحراك الذي تراجع معه بريق المشروع التكفيري للجماعات المتطرفة، لكن ما أن بدت بوادر فشل هذا الحراك حتى عادت هذه الجماعات إلى التدليل عن صدقية خيارها العنيف، مشيعة أن الكرامة لا تتأتى ولا تنتزع إلا بقوة السلاح؛

3- حلم الصفاء؛ من خلال زعم العودة إلى الدين في أصلته ونقائه الأول، الخالص من كل البدع، ومن الشوائب وغير ذلك؛

4- حلم الخلاص؛ أي الطائفة الناجية والفرقة المنصورة.

### الجراحات العشر:

إن الأحلام الأربعة السابقة هي أحلام تأسست على جملة من الجراحات، يبيّن الاستقراء أنها عشر جراحات كبرى:

- العنصر الأول: نظرية المؤامرة، وتشتيت الوحدة الإسلامية، والمؤامرة لإسقاط الخلافة الإسلامية التي كانت متمظهرة في تمظهرها العثماني سنة 1924م. (وإن كان أهل المغرب الأقصى قد استقلوا عبر تاريخهم، بنظامهم الخلافي المتميز).
- العنصر الثاني: الاستعمار وأضرب عدوانه، الجزائر وحدها قتل فيها مليون وخمسمائة ألف، وفي المغرب عشرات الآلاف من الموتى، وكذلك الشأن بالنسبة لتونس وليبيا ومصر والهند...
- العنصر الثالث: إسرائيل، باعتبارها زرعا غريبا، وتحركاتها في المنطقة وفي العالم.
- العنصر الرابع: السطو على ثروات العالمين العربي والإسلامي.
- العنصر الخامس: الإهانة التي يتعرض لها المسلمون في وسائل الإعلام الغربية، السمعية منها والبصرية، والمكتوبة، والإلكترونية.
- العنصر السادس: الكوكتيل العراقي، الأفغاني، البوسني، البورمي، الوسط إفريقي إلى غير ذلك.
- العنصر السابع: المعايير المزدوجة؛ حين تكون العراق، أو إيران، فإن العالم يقوم ولا يقعد، وحين تكون إسرائيل فلا أحد يتحرك.
- العنصر الثامن: الغزو الفكري والقيمي والسلوكي الذي يستهدف الاستلحاق والاستتباع، مما يولد لغة الانتفاض، ويمكن من هذه القدرة على الاستقطاب والاستيعاب والاستتباع للشباب.

- العنصر التاسع: تحريف الجغرافيا والتاريخ.

- العنصر العاشر: حرق المصحف وتدنيسه.

وهي عناصر لا ينبغي إغفال تناولها بالتفكيك، وبالحواب، وبذل الأجوبة الشافية والكافية، وإلا فإنه سوف يتم الاستمرار في تجييرها لصالح دعاة التمزّع، والتدابير، والتشظية، والتنازع.

وهنا أمر آخر وجبت الإشارة إليه، وهو أن القارة الإفريقية في خارطة (Mercator) تظهر أصغر بكثير من أوربا، في حين أنها هي الثانية من حيث الحجم عالمياً.

فإذن هذه الحجج يتم التأسيس عليها، بالترويج الفعّال عبر وسائل التواصل الاجتماعي للقيام باستقطابات، ومن ثم بث هذه التأويلات، التي قدمت فقط نموذجاً منها من أجل تسويغ تفجير النفس، حيث يستعملون حديثاً شريفاً مباركاً أخرج به الإمام مسلم؛ وهو حديث الغلام الذي فيه: "أن الغلام دلّ الملك على قتل نفسه، حين قال: خذ من كنانتي سهماً، وقل بسم الله رب الغلام، يمكنك الله من قتلي، وقد عجزت عن قتلي"<sup>(2)</sup>، عن طريق الإلقاء من أعلى الجبل، ومحاولة الإغراق، ومحاولة الإحراق إلى غير ذلك.

يقول قائلهم عبر النت: فانظر حفظك الله، كيف أن هذا الغلام قد دل عن كيفية قتل نفسه لإلحاق النكاية بالعدو، وكلما عظمت النكاية عظم الأجر، وانظر إلى هؤلاء الجاهلين الذين يحرمون ذلك مع ورغم عظم الثواب الكامن فيه.



الذي ليس معه الزّاد لكي يقاوم مثل هذه الزحلقات التأويلية، سوف يقع أو تقع فريسة لكل هذا. بالإضافة إلى فعل المرأة المغربية من حيث الدخول عبر الليبدو، إن لم تكن متزوجا تعالى إلي أزوجك من أجمل وأتقى نساء العالمين! وإن لم تكوني متزوجة تعالى إلي أزوجك من أتقى وأجمل رجال العالمين وأفحلهم! إن لم تكن ذا شغل تعالى إلي أجعل منك رئيساً للمخابرات! إلى غير ذلك. ولا سيما أن هذا الكلام يخرج من فم من يقعد 220 مليار دولار؛ عن طريق التهريبات النفطية وغيرها في المنطقة.

### أهمية المضمون المعرفي في تفكيك خطابات التطرف

إذا لم نبدأ هذا الاشتباك المضموني من خلال التأسيس للسلطة المعرفية؛ التي تتحلى بالمصدقية، وهذا عمل إعلام توافلي، لا بد من تأسيسه والكدح والكبد من أجل القيام به، فإن هذا المد سوف يبقى مستمراً وعلى حد قولهم، داعش جاءت لكي تبقى وتمدد، فإذا إن لم نشتغل بهذه الخطاطة، وهي مستمدة من عجلة تغيير السلوك التي ستتطلب هذه الخطوات الثمانية:

1. الاستيعابية؛

2. التساؤلية؛

3. المعرفية؛

4. الوظيفية؛

5. الجماعية؛

6. الانغمارية؛

7. الحكامة والتدبير الجيدان، على المستويات الأكاديمي، والبشري، واللوجيستكي، والزمني؛ وهذان أمران مهملان، لأنه في العمل العلمي اليتيم في مأدبة اللئام هو الحكامة والتدبير. والأيتام في مأدبة اللئام هما هذان.

8. التكوين الأساسي والمستمر؛ لبناء القدرات وتجاوز الانسدادات التي؛ بدأت تسم وتطبع المؤسسات العلمية، وهي ست انسدادات متكاملة، للأسف وتجاوزها ممكن:

- الانسداد الأول؛ هو الانحباس في هذه الـ 500 آية الأحكامية فقط، دون تجاوزها إلى الأبعاد الجمالية في هذا الدين من خلال التأويلات الأصيلة، والناجعة، والاستشرافية؛

- الانسداد الثاني؛ هو انسداد في الغايات؛

- الانسداد الثالث؛ هو انسداد في التكوينات؛

- الانسداد الرابع؛ هو انسداد في الخطاب؛

- الانسداد الخامس؛ في الحكامة والتدبير الجيدين؛

- الانسداد السادس؛ هو الانسداد في مجال التكوين المستمر لسد الثغرات في مجال القدرات.

لا شك أن هذا العمل لا بد له من استراتيجية متكاملة، ولذلك فإن أضرب الوحدات في إفريقيا: الوحدة الإفريقية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والإيسيسكو، كل هذه الهياكل لا بد من الاشتغال الجاد لملئها بمحتوياتها الحقيقية، وبهذا الإقدار على التدافع المضموني.

هناك بفضل الله تعالى الآن جهود ملحوظة في مختلف أجزاء القارة، لكن بحكم وجودنا في هذا البلد، وأختم بهذا، هناك نموذجية ملهمة لمؤسسة إمارة المؤمنين في هذا البلد المبارك الكريم؛ وهي نموذجية تبدأ من إلزام الذات، فعلى حد قول الشاعر: "إنا نتوق لألسن بكم على أيد فصاح..". وهذا يبدأ من التضحيات القائمة على شجاعة إطلاق مبادرة الإنصاف والمصالحة سنة 2002م، ثم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومبادرة إعادة هيكلة وإصلاح المجال الديني، ثم الإصلاح الحقوقي قاطبةً وعمامةً، والإصلاح التواصلي، ثم البعد الأخير؛ وهو ليس بأقل أهمية: الإصلاحات السياسية.

هذا العمل المشترك والمتقاسم بهذه النسبية، وبهذا التواضع النبيل؛ يعني أننا لا نريد أن نصدر، وإنما قصارى ما نريد هو أن نتقاسم، أن نلهم وأن نعمل سوياً، وأن نحمي المقدرات كما هي، وذلك في أفق إطلاق دينامية تأويلية يمكن أن نختصرها كآلاتي:

- شفط وإزالة واكتساح سموم الخوف والتوجس؛ الناجمين عن الظلم والاستغلال، والعدوان التي وقعت في هذه القارة، والعمل لإشاعة الجمال والطمأنينة، والمحبة الصادقة من خلال التعاون المثمر الواقعي، والذي يكون قابلاً للقياس مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: 2).

أعلم أن كثيراً من هذه النقاط تحتاج إلى تفصيل، ولكن بحسبنا من القلادة ما حاط بالعنق، أقول قولتي هذا واستغفر الله لكم ولي بقولي، الحمد لله رب العالمين.

## الهوامش

- (1) رواه البيهقي، رقم الحديث 248.
- (2) الحديث عند الإمام مسلم في صحيحه، رواه مسلم: 7703. وهو حديث طويل رواه الصحابي الجليل صهيب رضي الله عنه. وفي "سنن الترمذي" رواية أخرى للحديث عن صهيب رضي الله عنه، رقم الحديث (3263). كما روى الحديث النسائي في "السنن الكبرى": 11661، وأحمد في مسنده: 22805.
-

## الدستورانية والقضاء الدستوري

### في إفريقيا : أية آفاق ؟

محمد أشركي

الدستورانية وإفريقيا،

إفريقيا والدستورانية،

هل يتعلق الأمر بطرفين قابلين للتآلف والتناغم أم بعالمين متباعدين ومتنافرين؟  
الدستورانية، التي كان ازدهارها وشيوعها من أهم ما ميز القرن العشرين،  
لا سيما نصفه الأخير، تعني في مدلولها البسيط سمو أحكام الدستور على باقي  
القواعد القانونية الوطنية، باعتبار أن هذا السمو يعد ضمانا ضد تعسف السلطة  
السياسية وكفالة لحقوق وحرريات الأفراد؛

ولا شك أن الدستورانية، من هذه الوجهة، تعد من أرقى مظاهر الحضارة  
الإنسانية الحديثة، لما تنطوي عليه من قيم وتتضمنه من مبادئ وما ترسيه من  
آليات رامية بالخصوص، إلى حل معضلة الصراع على السلطة بالطرق الديمقراطية،  
وإلى صيانة الحقوق والحرريات وضمن سيادة القانون؛

إفريقيا قارة معقدة في تركيبها الإثنية واللغوية والاجتماعية، ومضطربة في تطورها السياسي ومتوترة في مساراتها الدستورية؛

فكيف ظهرت وتطورت الدستورية في إفريقيا، لا سيما في البلدان الناطقة بالفرنسية، وما هو واقعها، وما هي آفاقها؟

هذا ما تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عنه بإيجاز.

### I- نشوء وتطور الدستورية الإفريقية

بادرت الدول الإفريقية، في أعقاب الحصول على استقلالها، إلى وضع دساتير لتنظيم حياتها السياسية الجديدة، وهي دساتير كانت بدورها موضوع تعديلات عدة، حتى إنه قيل بأن إفريقيا شهدت في حياتها الحديثة نوعا من "التضخم الدستوري"<sup>(1)</sup>، إذ عرفت أزيد من 170 دستورا خضعت بدورها لما يناهز 100 تعديل<sup>(2)</sup>؛

وقد كانت هذه الدينامية الدستورية تعبيرا عن قناعة هذه الدول بالفكرة القائلة بأن التوفر على دستور يدل على الاندماج في عصر الأنوار والحرية والتقدم، في حين أن عدم التوفر على دستور قد يعني بقاء في الظلامية والخرافة والاستعباد<sup>(3)</sup>؛

وبصرف النظر عن الخصوصيات التي طبعت المسار الدستوري لكل بلد على حدة، فإن البلدان الإفريقية شهدت عموما، في تطورها الدستوري ما بعد الاستقلال، ثلاث مراحل كبرى يمكن إيجازها كما يلي:

## المرحلة الأولى

عمدت العديد من البلدان الإفريقية في المرحلة الأولى التي أعقبت استقلالها إلى إرساء مؤسسات دستورية مستمدة من النموذج الديمقراطي التعددي، قائمة على المبادئ التقليدية التي تميزت بها الحياة الدستورية في الغرب: فصل السلط، حماية الحقوق الأساسية المعترف بها للأفراد، تكريس دولة القانون... وباستثناء المغرب الذي اختار منذ البداية (دستور 10 دسمبر 1962) التعددية السياسية وحرّم دستورياً نظام الحزب الوحيد وظل متمسكا بهذا الاختيار إلى اليوم، فإن مرحلة التعددية السياسية في إفريقيا لم تدم طويلا، علاوة على أن هذه المرحلة تميزت أيضا بالنفوذ السياسي والمعنوي لبعض الشخصيات المتزعمة لحركات التحرير الوطنية.

## المرحلة الثانية

ابتداء من أواسط الستينات وإلى بداية التسعينات دخلت جل الدول الإفريقية في المرحلة الثانية من تطورها الدستوري المطبوعة بالتحول من النموذج الليبرالي، الذي تم إرساؤه في أعقاب حصول هذه البلدان على استقلالها، إلى نموذج تطغى عليه السلطوية والرئاسوية<sup>(4)</sup> قائم على نظام الحزب الوحيد (نظام الحزب - الدولة Parti-Etat)، وهو النظام الذي بدأ في الجزائر، منذ 1963، لينتقل منها إلى العديد من البلدان الإفريقية الأخرى<sup>(5)</sup>.

وقد اتسمت هذه المرحلة بنقل توترات الحرب الباردة إلى الدستورانية الإفريقية، ففي السبعينات دشت مرحلة مطبوعة "بالشعبوية الراديكالية"<sup>(6)</sup> جاء بها جيل من الضباط الأفارقة الشباب المتشبعين بالماركسية اللينينية على النمط الكوبي والصيني والسوفيياتي؛

وفي هذه المرحلة برزت أهم الاختلالات التي رافقت طويلا الحياة الدستورية في إفريقيا، المتمثلة في سعي العسكريين إلى تولي السلطة عن طريق انقلابات ترتب عنها تعليق أو نسخ الدساتير الجارية وانقطاع الحياة الدستورية العادية في البلدان المعنية ؛

وإذا كانت دول أمريكا اللاتينية سباقة إلى ابتكار الانقلابات المعروفة بـ Pronunciamiento، (وإن كانت متميزة في أسلوبها عن الانقلابات العسكرية) إذ شهدت، منذ الانقلاب الأول الذي جرى في بناما سنة 1902 إلى سنة 2002، ما يناهز 327 انقلابا طال 25 دولة في هذه المنطقة<sup>(7)</sup>، مما جعل القرن العشرين في هذه البلدان يوصف بـ "قرن الانقلابات العسكرية"<sup>(8)</sup>، فإن العديد من الدول الإفريقية لم تتردد في السير في نفس هذا النهج؛

وإذا وضعنا جانبا حالتي مصر 1952 والسودان 1958، فإن الطوغو كانت هي التي افتتحت، بتاريخ 13 يناير 1963، مسلسل الانقلابات العسكرية في إفريقيا التي امتدت إلى العديد من البلدان الأخرى في شكل موجات متعاقبة، بلغت في مجموعها ما يناهز 85 انقلابا "ناجحا". وقد بلغت هذه الانقلابات ذروتها في السبعينات حيث سجل 26 انقلابا "ناجحا"، علما بأن نجاح الانقلابات يعد في حد ذاته مؤشرا على فشل الدستورية الإفريقية وعلى اختلالاتها البنيوية العميقة، ومما يدل على ذلك:

- في 1970 من بين 17 رئيس دولة، الذين ترأسوا بلدانهم بعد نيل استقلالها، تسعة تمت تصفيتهم أو اغتيالهم وثمانية من الرؤساء الجدد كانوا ضباطا،

- وفي 1975 اتسعت الظاهرة أكثر، إذ أن 17 دولة كانت ترزح تحت حكم عسكري،



- وفي 1986 من بين 21 رئيس دولة وصلوا إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري 19 منهم كانوا ضباطا عسكريين<sup>(9)</sup>.

والجدير بالإشارة أنه، بسبب تأخرها في نيل استقلالها، فإن الدول الإفريقية التي كانت سابقا خاضعة للاستعمار البرتغالي، مثل أنغولا والموزمبيق، دخلت مباشرة في هذه المرحلة الثانية دون المرور بالمرحلة الأولى؛

هذا، وقد خلفت الانقلابات وما آلت إليه من حكم عسكري أثارا سلبية بارزة على الحياة السياسية في بلدان إفريقيا السوداء، من ضمنها : فكرة أن أيا كان في مقدوره أن يتولى السلطة دون أن يسلك في ذلك المسلك الدستوري، شيوع العنف في تغيير القادة السياسيين، ونشر الخوف في صفوف السكان المدنيين إلخ...<sup>(10)</sup>.

### المرحلة الثالثة

في مطلع التسعينات، وفي خضم الموجه العالمية للدمقرطة التي أعقبت سقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية وانتصار الديمقراطية الليبرالية و"نهاية التاريخ" كما بشر بذلك Francis Fukuyama، شهدت إفريقيا بدورها حركة دستورية كثيفة، معلنة بذلك الانتقال إلى المرحلة الثالثة لتطورها الدستوري؛

وإذا تركنا المغرب جانبا، فإن إفريقيا بدأت سيرورتها الجديدة نحو التعددية من جمهورية البنين التي انحطت، سنة 1989، في نظام سياسي تعددي، وتبعتها في ذلك دول إفريقية أخرى، في مقدمتها الغابون (بموجب المراجعة الدستورية التي تمت في 28 ماي 1990)<sup>(11)</sup> والسنغال (بموجب مراجعات عدة طرأت على دستور 7 مارس 1963، ولا سيما بعد إقرار دستور 22 يناير 2001)؛

وقد اتصفت هذه المرحلة، أساسا، بالعودة إلى المبادئ التقليدية للدستورانية الديمقراطية - الليبرالية القائمة على التعددية وعلى إعادة التأكيد على حقوق الإنسان وعلى سيادة القانون، متأثرة في ذلك بدستور الجمهورية الخامسة الفرنسي وبآليات "Rule of law" للنموذج البريطاني؛

غير أنه من المفيد أن نلاحظ، بهذا الصدد، أنه إذا كانت دساتير البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية تحمل بوضوح آثار دستور الجمهورية الخامسة الفرنسي الذي استمدت منه كثيرا من مقوماتها، فإنه من الصعب تقصي الآثار الشكلية للدستورانية الانجليزية في المستعمرات البريطانية السابقة لافتقار بريطانيا نفسها لدستور مكتوب<sup>(12)</sup>؛

## II- الملامح الكبرى للدستورانية الإفريقية الراهنة

قبل إبراز الملامح الكبرى المميزة للدستورانية الإفريقية الراهنة، من المفيد أن نشير بداية إلى الظاهرة التي توقف عندها العديد من الباحثين المتمثلة في ظاهرة محاكاة أو تقليد<sup>(13)</sup> Minétisme، البلدان الإفريقية للأنظمة الدستورية للبلدان المستعمرة لها سابقا، مما جعل أحد الباحثين يحكم على الحياة الدستورية في إفريقيا بأنها «ما زالت مطبوعة بالتبعية Suivism من خلال الاستعارة من جديد من النماذج الأجنبية : نماذج الدول الرأسمالية الكبرى»<sup>(14)</sup>؛

غير أن ظاهرة المحاكاة في الدستورانية الإفريقية يجب النظر إليها، حسب بعض الدراسات الحديثة، بشيء من النسبية، أولا لكون المحاكاة ليست سمة خاصة بإفريقيا، إذ أنها طبعت عموما، كما بين ذلك الأستاذ Jean Rivero، نشوء الأنظمة القانونية، وثانيا لكون الخطاب الذي يختزل الدستورانية

الإفريقية في كونها مجرد منتج لنماذج أجنبية يعد منظورا مفقرا لهذه الدستورانية، وسيكون من الخطأ اعتبار الدساتير الإفريقية مجرد "دساتير-صدي" (15) Constitutions-écho، فإذا كانت هذه الدساتير تتضمن مؤسسات وآليات مستمدة عموما من دساتير البلدان المستعمرة لها سابقا فإنها قد تشمل أيضا على مقتضيات مستجدة، ويكفي أن نشير هنا إلى أن بعض الدساتير المتأثرة بالنموذج الفرنسي تضمنت إصلاحات لم تدخلها فرنسا في نظامها، أو أدخلتها بشكل متأخر، مثل الدفع بعدم الدستورية أمام المجلس الدستوري، وأن نشير إلى أن دستور جنوب إفريقيا، وإن تأثر بالنموذج الأنجلوساكسوني، إلا أن ذلك لم يمنعه من الابتكار مستجيبا في ذلك لواقعه السياسي والاجتماعي، كما يظهر في نظام المحكمة الدستورية في هذا البلد الذي وإن استمد من النموذجين الأمريكي والأوروبي إلا أنه تميز عنهما معا<sup>(16)</sup>؛ وبصرف النظر عن هذه الملاحظة العامة، وإذا تركنا جانبا التقلبات والتموجات والأزمات التي طبعت تاريخيا تطور الدستورانية في إفريقيا، وكذا خصوصيات كل بلد على حدة، فإن إمعان النظر في الدستورانية الإفريقية الراهنة يفضي إلى رصد ملمحين أساسيين : يتمثل الأول في كون الدستورانية الإفريقية المعاصرة استوعبت عموما المكاسب الكبرى للدستورانية الحديثة المتعارف عليها عالميا (أ) ويتمثل الثاني في استمرار وجود فجوة بين النص الدستوري والواقع السياسي والاجتماعي للعديد من البلدان الإفريقية (ب).

#### أ- مكاسب الدستورانية الحديثة

يكشف تصفح الدساتير الإفريقية السارية اليوم أنها، بالإضافة إلى إقرار التعددية السياسية، تنطوي عموما على المبادئ والآليات الكبرى المتعارف عليها في الدستورانية الحديثة، المتمثلة بالخصوص فيما يلي :

## 1- تكريس مبادئ حقوق الإنسان

على غرار الحركة الدستورية العالمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، التي لم تعد تنظر إلى الدستور بكونه يرمي، فحسب، إلى توزيع الاختصاصات بين مختلف أجهزة الدولة وتحديد العلاقات فيما بينها، بل غدت تهتم بتكريس الحقوق والحريات العامة، أفسحت الدساتير الإفريقية مجالاً واسعاً لإقرار الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية للمواطنين والمواطنات، وبذلك أصبحت هذه الدساتير المصدر المباشر لحقوق وواجبات المواطنين، ولم تعد "مصدراً للمصادر" فحسب؛

وموازاة مع ذلك، فإن الدساتير الإفريقية - شأن الدساتير العالمية - لم تكنف بتعداد الحقوق والحريات العامة المنخولة للمواطنين والمواطنات فحسب، بل أشفعت ذلك بما يسمى بـ "الضمانية" El Garantismo، أي مجموع الآليات التي تضمن الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والحريات<sup>(17)</sup>.

## 2- منح الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مكانة متميزة في منظومتها القانونية

أصبحت الدساتير الإفريقية، شأن العديد من الدساتير الأخرى، تضطلع بدور صلة الوصل بين المنظومتين القانونيتين الخارجية والداخلية، مخولة للاتفاقيات الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، مكانة تسمو على التشريعات الوطنية، ومانحة للمحاكم الدستورية صلاحية البت في مطابقة هذه الاتفاقيات للدستور.

## 3- توسيع مؤسسات الدولة

شهد التنظيم الحديث للدولة، في الفترة الأخيرة، تطورا هاما تمثل في الانتقال من دولة "السلطات الثلاث" التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى دولة تضم

في هياكلها، إلى جانب هذه السلطات، مؤسسات مستقلة تساهم في التفكير العمومي وفي رسم السياسات العمومية وتتولى تقنين ومراقبة عدد من الأنشطة. وفي إفريقيا نجد في مقدمة هذه المؤسسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس المكلفة بحماية حقوق الإنسان وبمراقبة وسائل الاتصال السمعي البصري والوساطة...

ويعد الدستور المغربي لسنة 2011 رائدا في هذا المجال.

#### 4- الديمقراطية التشاركية

من الملامح المتطورة في الدستورانية الإفريقية التوجه من الديمقراطية التمثيلية المألوفة إلى ديمقراطية تشاركية ترمي إلى إشراك المواطنين في صنع القرارات العمومية، وإذا كانت جل الدساتير الإفريقية قد أقرت الاستفتاءات باعتبارها السبيل المباشر لممارسة الأمة لسيادتها، فإن العديد من هذه الدساتير حول للمواطنين والمواطنات أيضا حق تقديم ملتمسات تشريعية أو تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، كما هو الشأن في المغرب الذي نص دستوره على هذه الآليات جميعها.

#### 5- تحويل مكانة متميزة للقضاء الدستوري

من أهم المكاسب التي تحققت في سيورة الدستورانية الإفريقية التكريس البارز لمكانة القضاء الدستوري فيها، فقد أضحت القضاء الدستوري -الذي يعد ظهوره بمثابة ثورة قانونية حقيقية أفضى إلى تجديد القانون الدستوري<sup>(18)</sup>- عاملا أساسيا في «احترام الدستور وإقرار دولة القانون، والمساهمة في تعزيز وتنمية مبادئ سير نظام ديمقراطي»<sup>(19)</sup>، وفي «التكوين التدريجي لحياة سياسية

تحكمها قواعد خارجية أسمى من الفاعلين السياسيين ومؤثرة في سلوكهم وتفكيرهم»<sup>(20)</sup>، الأمر الذي أدى إلى نوع من «قلب ترابنية السلط»<sup>(21)</sup>؛

1- وبغض النظر عن المراحل التي مر بها القضاء الدستوري في إفريقيا في نشأته وتطوره: عُرف دستورية، محاكم عليا تمارس أيضا صلاحيات دستورية، فإن هذا التطور آل، في نهاية المطاف وفي جل البلدان، إلى نشأة محاكم أو مجالس دستورية متمتعة بالاستقلال، بما في ذلك الاستقلال عن التنظيم القضائي نفسه؛

2- ويتبين من ملاحظة أنظمة القضاء الدستوري الإفريقي أن هذا الأخير استوحى النموذجين الشائعين في هذا الميدان : النموذج الأوروبي كما تصوره الفقيه النمساوي الكبير هانس كلسن الذي يركز المراقبة القضائية في محكمة دستورية تختص بالبت في دستورية القوانين، والنموذج الأمريكي الذي يتيح هذه المراقبة لعموم المحاكم مع منح الكلمة الأخيرة في الموضوع للمحكمة العليا ؛ غير أن أنظمة القضاء الدستوري الإفريقي غالبا ما تجمع بين آليات النموذجين السابقين معا، منشئة بذلك «نظاما مختلطا يختلف عن النموذجين التقليديين منظورا إليهما بكيفية منفصلة»<sup>(22)</sup>؛

إن الأخذ بأحد النموذجين المذكورين أو بهما معا لم يمنع القضاء الدستوري الإفريقي - على مستوى الاجتهاد- من أن يستوحي من المنظومة الاجتهادية الفرانكفونية والأنجلوفونية معا، مما يتيح له «الحفاظ على حرته في الابتكار»<sup>(23)</sup>؛

3- وقد غدت المحاكم والمجالس الدستورية الإفريقية تمارس صلاحيات حقيقية، في مقدمتها مراقبة مدى مطابقة القوانين والالتزامات الدولية للدستور، بل

وحتى مراقبة دستورية إجراءات مراجعة الدستور نفسه، كما هو الشأن في جنوب إفريقيا<sup>(24)</sup>، وفي المغرب (الفصل 174 من الدستور) ومراقبة صحة الانتخابات والاستفتاءات، والفصل في النزاعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذا تلقي التظلمات الدستورية للمواطنين مباشرة أو عن طريق المحاكم أو عن طريقهما معا، كما هو الشأن على سبيل المثال في كل من الغابون والسينغال وساحل العاج والنيجر، بل إن المحكمة الدستورية للبنين ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ منحت لنفسها حق التصدي التلقائي «لكل قانون أو نص تنظيمي من شأنه المساس بالحقوق الأساسية للإنسان أو بالحريات العامة» (المادة 121، بند 2 من النظام الداخلي للمحكمة)<sup>(25)</sup>؛

والجدير بالإشارة، أن بعض البلدان الإفريقية كانت سباقة إلى تحويل الأفراد حق اللجوء إلى القضاء الدستوري مباشرة أو عن طريق الدفع بعدم الدستورية، وذلك قبل فرنسا التي لم تفتح القضاء الدستوري أمام الأفراد، عن طريق ما يسمى بالمسألة الدستورية ذات الأولوية QPC، إلا سنة 2008 (المراجعة الدستورية بتاريخ 23 يوليو 2008)؛

4- وفي ممارستها لمختلف اختصاصاتها، أبانت العديد من المحاكم والمجالس الدستورية الإفريقية عن حرصها على صيانة الحقوق والحريات العامة صيانة فعلية<sup>(26)</sup>، أما الانتخابات (الرئاسية والتشريعية) فقد كانت المجال الذي عرفت فيه المحاكم الدستورية أحيانا تجارب عصيبة، والذي حققت فيه ذات الوقت إنجازات مشهودة، «فإلى جانب العديد من التجارب التي صعب فيها على قاضي الانتخابات الانعتاق من هيمنة السياسي، فإنه في دول أخرى تمكن القضاء الدستوري من فرض سلطته»<sup>(27)</sup>، ويمكن في هذا المضمون استحضار

قرارات بعض المحاكم والمجالس الدستورية في كل من السنغال والغابون والبنين، ففي هذه البلدان وفي بلدان أخرى صار القضاء الدستوري ملجأ لفض النزاعات الانتخابية، مما جعل «قاضي الانتخابات يتزايد احترامه باستمرار»<sup>(28)</sup> مكتسبا بذلك الشرعية وثقة الجميع.

وفي حالات عديدة أبان القضاء الدستوري الإفريقي، على غرار القضاء الدستوري في بلدان أخرى، على أنه ليس مجرد "الفم الناطق بالقانون" كما عبر عن ذلك مونتسكيو، بل أصبح بالتدرج سلطة مبدعة للحلول تتولى «التفسير المنتج وليس التفسير الذي يعيد إنتاج أحكام الدستور»<sup>(29)</sup> فحسب.

إن إلقاء نظرة على الاجتهادات القضائية للمحاكم والمجالس الدستورية الإفريقية<sup>(30)</sup> تبين قدرة هذه الأخيرة، في كثير من الحالات، على الابتكار انطلاقا من دساتير دولها وتحت تأثير ظروفها التاريخية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة، بهذا الشأن، إلى التأثير الذي تتركه البيئة العامة على المحاكم الدستورية واجتهاداتها، فكثيرا ما تعكس هذه الاجتهادات -إلى جانب القيم الإنسانية- قيم المجتمع وتاريخه وظروفه. فالأبارتايد الذي عانت منه جنوب إفريقيا كان له تأثير على اجتهادات المحكمة الدستورية في هذا البلد. فاستحضر الغضب ضد الأبارتايد يعين على فهم قرارات هذه المحكمة بخصوص بعض القضايا كالزواج المثلي أو عقوبة الإعدام<sup>(31)</sup> وتسهيلها لولوج المواطنين إلى القضاء الدستوري، تعويضا عن حرمانهم من حقوقهم على مدى عقود طويلة من تطبيق نظام الأبارتايد<sup>(32)</sup>.

وهكذا، فمن خلال عملية بناء معمارها القضائي الدستوري بكيفية متدرجة لكن ثابتة، تنتقل المحاكم الدستورية الإفريقية من تبني مواقف محكمة بالمحاكاة



والانبهار أمام النماذج القضائية الغربية وتوجهاتها، إلى إبداع حلول قضائية قائمة على الوعي بالذات واستحضار الخصوصيات الثقافية لبلدانها ومراعاة أوضاعها العامة<sup>(33)</sup>.

### ب- الفجوة بين النص الدستوري والواقع السياسي الاجتماعي

من خلال العناصر سالفة الذكر، يتبين أن البلدان الإفريقية تتوفر اليوم على دساتير قائمة على التعددية السياسية، ومفعمة بالمبادئ النبيلة لحقوق الإنسان، المستمدة عموماً من الإعلانات والمواثيق الدولية المعتمدة في هذا المجال<sup>(34)</sup>، ومتضمنة للمؤسسات والآليات الدستورية الشائعة اليوم.

غير أن هذه الديناميكية الدستورية لم يرافقها دائماً تكريس فعلي لمضامين الدساتير المعتمدة، مما يكشف عن وجود فجوة، أحياناً عميقة، بين المبادئ والقواعد الواردة في النص الدستوري والواقع السياسي والاجتماعي لتلك البلدان، مما أفضى أحياناً إلى إفساد هذه المبادئ والقواعد.

وهكذا، فقد أفضت التعددية السياسية في العديد من البلدان إلى بروز تعددية حزبية مفرطة لا تستند دائماً على قاعدة اجتماعية، وإلى تنظيم انتخابات مشكوك أحياناً في صحتها أمام غياب الانخراط الشعبي الكامل في هذا المسار، وإلى ظهور طبقة سياسية متواضعة المستوى<sup>(35)</sup>. وإلى استمرار سياسة تغلب عليها السلطوية والوصول أو محاولة الوصول إلى السلطة بطرق غير الطرق المتاحة دستورياً، مما ترتب عنه بزوغ نوع من "دستور الواجهة" المفتقد للمقومات الحقيقية لجعله الملجأ والحكم في سيرورة الحياة السياسية في هذه البلدان، حتى إن العديد من الباحثين اعتبروا أن إفريقيا تعرف "دستوراً مريضاً"، إما بسبب

عدم تطبيقه وإما بسبب التسخير الناتج عن تطبيقه<sup>(36)</sup>، وأن «الدستور (في إفريقيا) ليس إلا تعبيراً واهناً على وضعية سياسية هشّة»<sup>(37)</sup> وأن هذا الدستور، في النهاية، لا يعدو أن يكون إما دستوراً اسمياً *Constitucion nominal* عبارة عن نص تربوي دون تطبيق في الواقع الاجتماعي والسياسي، أو دستوراً دلالياً *Constitucion semantica* عبارة عن قناع يخفي الحقيقة السياسية والدستورية<sup>(38)</sup>.

وقد سعى العديد من الدارسين إلى البحث في الأسباب العميقة المفسرة لظاهرة عدم التطبيق الفعلي للدساتير في إفريقيا، وافتقادها للقوة النافذة المفترضة في أحكام الدستور باعتبار هذه الأحكام القاعدة الأسمى في الدولة التي يتعين على الجميع الامتثال لها.

وعموماً يرجع الباحثون هذه الفجوة بين النص والممارسة وهذا التفاوت بين المنشود والموجود إلى العوامل الرئيسة التالية:

- 1- باستثناء بعض البلدان القليلة مثل المغرب، فإن بناء الدولة *State building* الذي تم فرضه في الغالب من طرف الدول المستعمرة، كان في جل البلدان الإفريقية سابقاً عن بناء الأمة<sup>(39)</sup> *Nation building*؛
- 2- الدستورية الغربية "المستوردة" المرتكزة على فصل السلط تتعارض مع ما عرفته إفريقيا، قبل الاستعمار وخلالها، من تقليد قائم على وحدة السلطة<sup>(40)</sup>، بل ولا تنسجم مع خصوصياتها الثقافية وبنيتها الإثنية، مما حدا بأحد الباحثين إلى الدعوة إلى «إضفاء صبغة النسبية على كونية الدستورية الغربية»<sup>(41)</sup>؛

- 3- ضعف النخب السياسية ووجود حكام سلطويين مترددين في الحد من سلطتهم وتوزيعها، متذرعين في ذلك أحيانا بالحاجة إلى الحفاظ على التماسك الوطني أو تحقيق النمو الاقتصادي<sup>(42)</sup>؛
- 4- ضمور الأعراف الديمقراطية في هذه البلدان وضعف الثقافة الدستورية، إلى حد جعل أحد الباحثين يقول بأن «دستورا بدون ثقافة دستورية ليس إلا خرابا للدستورانية»<sup>(43)</sup>؛
- 5- محدودية "النماء السياسي" في إفريقيا، الذي يترجم بدوره ضعف النماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيها؛
- 6- عدم تمكن بعض الدول الإفريقية من المحافظة على احتكار الاستخدام الشرعي للقوة.

لقد أفضى هذا الواقع إلى جعل الدستورانية الإفريقية تعاني من أزمة بينة نتيجة تحولها العسير من أنظمة سلطوية، لا سيما في البلدان التي كانت خاضعة لنظام الحزب الوحيد، إلى أنظمة ديمقراطية - تعددية، الأمر الذي حدا بالمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، في الخطاب الذي ألقاه في La Baule بتاريخ 20 يونيو 1990 بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الفرنسي الإفريقي السادس عشر، إلى أن يتساءل «كيف يعقل أن يطلب من البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء أن تستوعب (في ظرف وجيز) مسألة التعددية وتجعلها ملائمة للهيكل العتيقة لكل بلد، وتتم اللعبة الديمقراطية كاملة كما نراها في بعض بلدان أوروبا الغربية؟».

إن هذا التساؤل جعل بعض الباحثين الأفارقة يلاحظون بأن الديمقراطية القوية التي كانت مأمولة في هذه المرحلة، حلت محلها في الواقع ديمقراطية ضعيفة، ويدعون إلى التفكير في أن تقوم إفريقيا بابتكار نماذج إفريقية جديدة

تراعي واقعها العرقي الذي بدونه لن تجد مشاكل إفريقيا حلا مستداما<sup>(44)</sup>. كما أن الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بطرس غالي، في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى 30 لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، حذر من المحاكاة الدستورية. فالديمقراطية في نظره ليست ملكا لأحد ويمكن استيعابها من قبل كل الثقافات، وهي ليست نموذجا يمكن استنساخه بل هي هدف يمكن بلوغه من طرف كل الشعوب، بما في ذلك الشعوب الإفريقية<sup>(45)</sup>.

وسارت المنظمة العالمية للفرانكوفونية OIF في نفس السياق، فقد أعلنت في ما أصبح يسمى ببيان باماكو الصادر في 3 نوفمبر 2000 (المادة 3، البند 2): «بالنسبة للفرانكوفونية، ليس هناك نمط تنظيمي فريد للديمقراطية، وأنه مع احترام المبادئ الكونية، فإن صور التعبير الديمقراطي يجب أن تندرج في الوقائع والخصوصيات التاريخية والثقافية والاجتماعية لكل بلد».

ولعله، انطلاقا من ذلك، انتهى الأستاذ Gicquel إلى اعتبار أن المحاكاة Mimétisme في إفريقيا يمكنها أن تتآلف مع الخصوصية Particularisme لكي تولد نظاما توفيقيا<sup>(46)</sup> Synchrétisme.

### III - آفاق الدستورية الإفريقية

في مطلع القرن الواحد والعشرين، بالرغم من المكاسب التي تحققت في إفريقيا على المستوى القانوني والمؤسساتي، فإن الحصيلة - كما لخصتها المنظمة العالمية للفرانكوفونية في "بيان باماكو" - ما زالت تظهر «وجود نقائص وإخفاقات: تواتر النزاعات، إيقاف المسارات الديمقراطية، إبادة ومذابح، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، استمرار السلوكات الكابحة للنهوض بثقافة

ديمقراطية، انعدام استقلال بعض المؤسسات، وإكراهات ذات طبيعة اقتصادية، مالية واجتماعية، مما ترتب عنه جفاء المواطن تجاه واقعة الديمقراطية».

هذه اللوحة القاتمة قد تعطي الانطباع بأن إفريقيا عبارة عن "إنسانية منكسرة" حسب تعبير أحد الباحثين و«قارة مأزومة يطغى عليها الفقر ويسود فيها العنف وتفتقر إلى الاستقرار، متلمسة طريقها بصعوبة نحو ديمقراطية عادية» حسب باحث آخر<sup>(47)</sup>.

غير أنه، في مجال الحياة الدستورية، سواء اعتبرنا الزي المستعار من طرف البلدان الإفريقية أكبر من حجمها، أو اعتبرنا حجمها نحيلًا وغير قادر على ملء هذا الزي، فإن ذلك لا يمكن أن ينفي النجاحات التي تحققت، المعززة للدستورانية الإفريقية؛

ويكفي أن نشير هنا - بغض النظر عن استمرار بعض الظواهر المقلقة - إلى التقلص الملحوظ للاختلالات المسجلة في الدستورانية الإفريقية وظهور مؤشرات مضيئة، في مقدمتها:

1- التراجع التدريجي للانقلابات العسكرية التي انتقل عددها من 26 انقلابا في السبعينات إلى 19 في الثمانينات وإلى 14 في التسعينات ثم إلى 8 في العشرية الأولى من القرن 21<sup>(48)</sup>، بل إن الجيش قد يتدخل أحيانا لإعادة الشرعية الدستورية إلى البلد، كما حدث في النيجر سنة 2010 في أعقاب قيام رئيس الدولة بحل المحكمة الدستورية بتاريخ 9 يونيو 2009 لكونها أدلت برأي مخالف لمشروع الرئيس الذي كان يرمي إلى تعديل الدستور قصد السماح له بالبقاء في السلطة، ثم تصريحها بعد ذلك بمخالفة هذا المشروع للدستور،

وقد أفضى تدخل الجيش إلى تنظيم انتخابات نزيهة سنة 2011 فاز فيها معارض الرئيس السابق<sup>(49)</sup>،

- 2- الانتظام الملحوظ للانتخابات التشريعية والرئاسية،
- 3- التزايد الملموس لوعي المواطنين الأفارقة بحقوقهم السياسية واستنكارهم للممارسات المنافية لها أو المجافية للشرعية الدستورية،
- 4- الدور المتعظم الذي صار يضطلع به القضاء الدستوري في البلدان الإفريقية.

5- وبالإضافة إلى كل ذلك، يجب أن نسجل أيضا تزايد ونماء التفكير الإفريقي في القضايا الدستورية السياسية والفقهية والقضائية معا، إذ شهد العقدان الأخيران - إلى جوار مراكز البحث الأوروبية - نشوء العديد من مراكز البحث الإفريقية المهمة بهذه القضايا، ورافق ذلك تزايد ملحوظ للمنشورات والدراسات المنجزة في هذا المضمار من قبل باحثين أفارقة ساءلتهم المعضلات الدستورية والسياسية لبلدانهم بخلفياتها الاجتماعية والدينية والإثنية والاقتصادية وسعوا، من خلال التفكير فيها تفكيراً إفريقياً، إلى تبيان السبيل وإضاءة الطريق نحو دستورانية إفريقية حديثة. كما يجب أن نبرز بالخصوص الدور الذي تقوم به جمعيات الحقوقيين، لا سيما جمعيات المحاكم والمجالس الدستورية الإفريقية التي يبلغ عددها اليوم أربع جمعيات، كان آخرها «شبكة المحاكم والمجالس الدستورية لوسط وغرب إفريقيا» التي تأسست، في الرباط، في شهر يوليو 2015<sup>(50)</sup>.

وتضطلع هذه الجمعيات بدور هام، أولاً في ترسيخ القضاء الدستوري نفسه الذي يعد شرطاً لا محيد عنه في كفالة المشروعية الديمقراطية، وثانياً في

تطوير الاجتهاد القضائي وإغناء التفكير القانوني، الأمر الذي يساهم في تعزيز الدستورانية الإفريقية في تجلياتها النظرية والعملية.

### خاتمة

في الختام، يمكن أن نقر بأن إفريقيا لم تستكمل بعد كل مقومات معمارها الدستوري، وأنها ما زالت مدعوة إلى البرهنة على تمسكها بالقيم النبيلة والمبادئ الكبرى للدستورانية الكونية وآلياتها، باعتبارها السبيل الأوحده للحفاظ على استقرارها وعلى ثقافتها ولغاتها ومعتقداتها، وصيانة حقوق مواطنيها، وضمان تقدمها ونمائها، غير أن ذلك لا يعني السقوط فيما سماه أحد الباحثين "بالأفروتشاؤمية" Afropesimismo، أو "الأفروكارثية" (51) Afrocatastrofismo، إذ أنه ما دامت الدول الإفريقية، اليوم، قد وضعت لنفسها دساتير تقرر التعددية وحقوق الإنسان ولو لم تطبق هذه الدساتير تطبيقاً كاملاً، وما دامت تجري انتخابات دورية ومنتظمة وإن شابته هذه الانتخابات بعض الاختلالات، وما دامت قد أنشأت محاكم دستورية وإن كانت هذه المحاكم ما زالت تسعى إلى توطيد استقلالها، فإن الدول الإفريقية تكون بذلك - بالرغم من بعض الصعوبات الموضوعية التي لا يمكن إنكارها - قد أرسدت الأعمدة الثلاثة الكبرى لحياة دستورية حديثة، قائمة على أسس الدستورانية الكونية المأمولة، التي يقترن فيها ما هو اجتماعي بما هو ليبرالي ويجتمع فيها ما هو عالمي بما هو محلي، الأمر الذي يسمح لنا، بخصوص الحياة الدستورية بإفريقيا، بأن نجح أكثر إلى نوع من "الأفروتشاؤلية" Afro optemismo، وأن نشارك الأمل الذي عبر عنه أحد الباحثين من أنه قد يأتي يوم يغدو فيه الجنوب مصدراً تستوحي منه السلطات التأسيسية للشمال، مما سيجعل التبادل بين الشمال والجنوب أكثر تكافؤاً (52)، وهنا يمكن القول بأن إفريقيا لم تقل بعد كلمتها الأخيرة.

## الهوامش

- (1) DIKAM (Fidel Polga) Africa Negra, el futuro de una humanidad rota,  
<https://www.cristianismeijusticia.net/files/es73.pdf>.
- (2) على سبيل المثال عرفت «البنين» ما بين 1959 و1972 سبعة دساتير، وعرفت الكونغو ما بين 1959 و1984 تسعة دساتير.
- FELLAH (Adil) «l'Expérience constitutionnelle en Afrique» – REMALD n° 53 (2003) – P.68
- (3) Lions (M) Constitucionalismo y democracia en el Africa recién independizada,  
Universidad nacional Autonoma de México, México 1964, P.47 in DIKAM (FP) – op.cit  
P.3.
- (4) Tores del Moral (A), “Estado de derecho y democracia de partidos”, Publicaciones de La  
Facultad de Derecho de la Universidad Complutense, Madrid 1991, 138, in DIKAM (FP)–  
Op.cit P.5.
- (5) GICQUEL Jean, GICQUEL Jean-Eric) : Droit constitutionnel et institutions politiques,  
Montchrestien 25° édition (2011) P.402.
- (6) ALVAREZ COBELAS Juan Ramon) “Constituciones vs regímenes políticos?”  
Publicación del Centre d'Estudis African I Interculturals (CEA) Barcelona – P.8.
- (7) عرفت بوليفيا وحدها 56 انقلابا،
- (8) Emilio Guerrero (Modesto): “Memoria del golpe de Estado en America Latina durante el  
siglo XX” – P.5.- [www.voltairenet.org/article137304.html](http://www.voltairenet.org/article137304.html).
- (9) Du Bois de Gaudusson (J): Trente ans d'institutions constitutionnelles et politiques. Points  
de repère et interrogations: Afrique Contemporaine 164 (1992), 53, in DIKAM – op.cit P5.
- (10) DIKAM (F.P) – op.cit – P.5.
- (11) GICQUEL, op.cit – P.404.
- (12) ALVAREZ COBELAS (J.R) – Op.cit – P.5.
- (13) CABANIS (André) et Louis Martin (Michel) : «Les constitutions d'Afrique francophone»,  
Karthala 1999 – PP. 187188-.
- (14) GONIDEC (Pierre-François) : «Constitutionnalismes Africains», Revue Juridique et  
politique (1996) – P.42.
- (15) Youlou (Philine) : «Les Constitutions africaines et le mimétisme, 1990 à nos jours,» Revue  
Juridique et Polituque n°2 (2015) – PP.116200-



- (16) PHELIPPE (Xavier) : Présentation de la Cour constitutionnelle sud-africaine, Cahiers du Conseil constitutionnel n°9 – février 2001 PP1-2.
- (17) ALFONSO (Jimenez Armando) : «El Garantismo» en «IUS UNLA. Anuario 2005, Universidad Latina de América, México 2006, in DIENHEIM BARRIGUETE (Cuanthémoc Manuel de): Tendencias del constitucionalismo mundial a principios del siglo XXI – P5.
- (18) DIALLO (Ibrahima) : «A la recherche d'un modèle africain de Justice Constitutionnelle», Annuaire International de justice constitutionnelle XX (2004) PP.93-94. V. aussi : HOLO (Théodore) : émergence de la justice constitutionnelle, Pouvoirs –129 (2009).
- (19) MBORANTSUO (Marie-Madeleine): «La contribution des Cours constitutionnelles à l'Etat de droit en Afrique,» Ed. Economica 2007 – P.339.
- (20) SINDJOUN (Luc): «Les grandes décisions de la Justice constitutionnelle africaine,» Bruylant Bruxelles 2009 – P.579.
- (21) BOURGI (Albert): «L'évolution du constitutionnalisme en Afrique: du formalisme à L'effectivité» – Revue française de droit constitutionnel (2002) – P.735.
- (22) DIALLO (I) – op.cit P.39.
- (23) SINJOUN (L) – op.cit P.581.
- (24) PHELIPPE (Xavier) – op.cit PP.8-9.
- (25) BOURGUI (A) – op.cit P735, Holo (Th) – op.cit – PP.106 ss.
- (26) DIALLO (I) – op.cit PP.114-117 – Cf. HOLO (Th) – op.cit P.108.
- (27) BOURGI (A) – op.cit P.742 – Cf. DUBOIS DE GAUDUSSON (Jan) : Les élections à l'épreuve de l'Afrique, les Cahiers du Conseil Constitutionnel, n°13 (2002).
- (28) MILHAT (Cédrec): «Le constitutionnalisme en Afrique francophone, Variations Hétérodoxes sur un requiem» – P.7.
- (29) DIENHEIM BARRIGUETEL (Cuanthémoc Manuel de) : op.cit P.7.
- (30) انظر أمثلة على ذلك في : SINDJOUN (L) – op.cit, 598 PP
- (31) SINDJOUN (L) – op.cit P.585.
- (32) PHELIPPE (Xavier) – op.cit P.2 et P.13.
- (33) للاطلاع على نظرة نقدية للقضاء الدستوري الإفريقي يراجع :  
Meïssa Diakhate: «Les ambigüités de la juridiction constitutionnelle dans les Etats de l'Afrique noire francophone», Revue du Droit Public –N°32015– –PP.785828-.

- (34) RAMCHARAN (Bertrand G) : “El Constitucionalismo africano en evolución : Un Constitucionalismo de libertad y derechos humanos”, La Revista – n°60 (1998) – P6.
- (35) ALVAREZ COBELAS (J.R.) – op.cit – P.11.
- (36) KPODAR (Adama): «Bilan sur un demi siècle de constitutionnalisme en Afrique noire Francophone» – P.8 cdcbenin.org/bilan-sur-un-demi-siecle-de-constitutionalisme-en-afrique.
- (37) Moderne (France) «Les Juridictions constitutionnelles en Afrique», in les Cours Suprêmes en Afrique, tome2, Economica 1989 P.5, cité par DIALLO (Ibrahima) op.cit. P.101.
- (38) LUCAS VERDU (P) Teoria de la constitución como ciencia cultural, Madrid (1998) P.48 – Cité par ALVAREZ COBELAS (J.R.) op.cit P.20.
- (39) ALVAREZ COBELAS (J.R.) op.cit PP.1617-.
- (40) GONIDEC (PF), op.cit – P.43.
- (41) KPODAR (A), op.cit P.26.
- (42) DIKAM (PF) – op.cit – P.4, RAMCHARAM (B.G.) – op.cit – P.6.
- (43) DU BOIS DE GAUDUSSON (J) «Constitution sans culture constitutionnelle n’est que ruine du constitutionnalisme» Mélanges Slobodan Milacic, Buruxelles, Bruylant 2007 – PP.333348-.
- (44) MILHAT (C) – op.cit P.12.
- (45) GONIDEC (P.F) – op.cit P.49.
- (46) GICQUEL (J) ... – op.cit P.400.
- (47) DIKAM (F.P) – op.cit P.2.
- (48) KAID SLIMANE (Nassim) : Les coups d’Etat en Afrique P.1 – Terangaweb.com-Analyse Politique.
- (49) DIOMPY (Abderrahmane Hervé): «Les dynamiques récentes de la justice Constitutionnelle en Afrique francophone», in CAFRAD, «Conférence Panafricaine des Présidents des Cours constitutionnelles et Institutions comparables sur le renforcement de l’Etat de droit et la démocratie à travers la justice constitutionnelles» Marrakech 26- 28 novembre 2012 P.18- GICQUEL (J) ... op.cit . P.408.
- (50) يتعلق الأمر، فضلا عن «شبكة المحاكم والمجالس الدستورية لوسط وغرب إفريقيا» بكل من «مؤتمر المحاكم الدستورية لإفريقيا» CJCA و«منتدى رؤساء المحاكم العليا لإفريقيا الجنوبية» FJCCA و«مؤتمر المحاكم الدستورية الناطقة بالبرتغالية» CJCPPL.
- (51) DIKAM (F.P) – op.cit P.2.
- (52) انظر بشأن مستقبل الدستورية : DIENHEIM BARRIGUETE (C.M) op.cit P.9

## دور اللغة العربية في توطيد العلاقات الإفريقية المغربية

عبد اللطيف عبيد

اسمحوا لي، في البداية، أن أتوجّه بالشكر الجزيل إلى المملكة المغربية، ملكاً وحكومةً وشعباً، وأن أشكر أيضاً جزيل الشكر أكاديمية المملكة المغربية والسيد عبد الجليل لحجمري أمين السر الدائم على الدعوة الكريمة.

إنّنا عندما نبحت في موضوع الروابط الإسلامية والروحيّة بين الوطن العربي عامّة والمغرب العربي خاصة وبين إفريقيا فلأننا، كما قال محيي الدين صابر العالم السوداني والمدير العام الأسبق للألكسو: «نحن جميعا في حاجة إلى البحث عن نقاط الالتقاء، وإلى تحقيق التكامل بين الحضارات الإفريقية، لنستطيع معاً أن نحفظ بحرياتنا». وقد قال محيي الدين صابر هذا منذ 1976 في افتتاح المؤتمر الرابع لاتحاد الجامعات الإفريقية.

إن العلاقة بين العرب والأفارقة علاقة ثقافية أساسا، وذلك بالمعنى العميق والشامل للثقافة. وهذه العلاقة قد صنعتها الجغرافيا وصاغها التاريخ قبل ظهور

الإسلام، ثم جاء الإسلام فرسخها وزادها تشابكها، فأصبح للثقافة العربية الإسلامية - بما فيها من جوانب روحية وقيم ولغة وتراث وأخوة - دور محوري في العلاقات العربية الإفريقية بمختلف عناصرها وأبعادها. وقد كانت هذه العلاقة، على الدوام، علاقة تفاعلية، أي علاقة أخذ وعطاء وإثراء متبادل.

ومن المفيد هنا أن نذكر بالحقائق التالية:

- إن حوالي 75% من العرب هم أفارقة؛
- وإن حوالي 30% من الأفارقة هم عرب؛
- وإن ما يزيد على 75% من مساحة الأقطار العربية تقع في إفريقيا.

وإذا اتجهنا في العلاقات البشرية بين العرب وإفريقيا جنوب الصحراء إلى المحيط الأطلسي غربا، لاحظنا أن الصحراء لم تكن قطّ حاجزا فاصلاً بين مغرب الوطن العربي وإفريقيا، وإنما كانت دائما منطقة وصل.

وبالإضافة إلى النشاط التجاري العظيم الذي كان له دور كبير في نشر الإسلام نشرا تلقائيا طبيعيا هادئا عبر طريق القوافل، مما أسهم شيئا فشيئا في نشر الثقافة الإسلامية واتساع نطاق اللغة العربية، نجد للأفارقة نشاطا دعويًا عظيما ساعد على تأسيس ممالك إسلامية قوية الأركان، وعلى تعلق الداخلين في دين الله باللغة العربية.

وبدخول الإسلام في إفريقيا وتكوين الممالك الإسلامية فيها، ازدهرت الحركة العلمية كما دخلت الطرق الصوفية، فساعد كل ذلك على انتشار الثقافة الإسلامية وتوطّد أركان اللغة العربية، واحتكاكها باللغات الإفريقية، وإثرائها لها.

لقد غنمت اللغة العربية من تشابك العلاقات العربية الإفريقية في ظلّ الإسلام غنما كبيرا. وإن الدراسات والبحوث المتصلة بازدهار الحواضر العلمية في إفريقيا

كبيرة جدًا، وهي تبرز المنزلة العظيمة التي أصبحت للثقافة العربية الإسلامية وللغتها العربية في حياة هذه الحواضر. وعلى سبيل المثال فإنه في تمبكتو، وهي إحدى الحواضر المهمة للثقافة العربية الإسلامية في غرب إفريقيا، التقى العلماء المغاربة والأندلسيون والحجازيون والمصريون، ووفد إليها الناس من كلِّ غرب إفريقيا بل من السودان لتلقي العلم في جامعها الشهير الذي يشبه من وجوه كثيرة جامع القرويين وجامع الزيتونة والجامع الأزهر في تراثه ومكانته العلمية.

إنه بإمكاننا أن نعتبر أن إفريقيا قد تعرّبت كلياً أو جزئياً، وذلك تبعاً للمناطق والممالك ولمختلف المراحل التاريخية. وقد تمّ هذا الاستعراب لغة وانتساباً. وهناك أعراق أو أقوام أفارقة (كاليوروبا واليوكار...) ينتسبون إلى أصل عربي، وهو ما سمّاه العلامة الموريتاني الخليل النحوي بـ "الاستعراب النسبي".

ومن مظاهر الاحتكاك أو التداخل بين العربية واللغات الإفريقية ما نلاحظه في لغات إفريقية كثيرة، كالهوسا والقولانية واليوروبية والماندتكية والولوفية والسواحلية من ألفاظ وعبارات عربية كثيرة اقترضتها هذه اللغات من الفصحى والعاميات معاً.

وقد اقترضت اللغات الإفريقية كثيراً من الألفاظ الإسلامية المتصلة بالعبادات من شهادة وصوم، والمتصلة بالقيم الخُلُقِيَّة والمثل الإسلامية، إلا أنها اقترضت أيضاً كثيراً من الألفاظ الدالة على منتجات الحضارة والمعاملات التجارية وتنظيم الحياة (أيام الأسبوع)، وهو ما يدل على أن هذا الاقتراض كان اقتراض إثراء لا إفقار، وعلى أن العربية لم تكن للأفارقة لغة عبادة فقط وإنما كانت أيضاً لغة حياة.

وعموما فإنه يمكن إيجاز الأدوار التي أدتها اللغة العربية إزاء إفريقيا واللغات الإفريقية فيما يلي:

- 1- إن العربية قد نشرت العقيدة الإسلامية؛
- 2- إنها نشرت الثقافة الإسلامية بكلّ مكوناتها وعناصرها؛
- 3- إن اللغة العربية قد نشرت معها الحرف العربي الذي كُتبت به اللغات الإفريقية؛
- 4- إنها ساعدت على نقل اللغات الإفريقية - وهي لغات شفوية لم تكن مدوّنة - إلى الكتابة والتدوين؛
- 5- إنها ساعدت على تنميط /تقييس هذه اللغات الإفريقية وثبتت قواعدها، وساعدت على تحقيق وحدتها وراثتها وتطورها؛
- 6- إن اللغة العربية - إلى جانب كونها لغة عبادة - كانت لغة معاملات أيضاً، إذ كثيراً ما كانت المعاملات التجارية والسياسية والإدارية تتمّ بها،
- 7- إنها كانت أداة رئيسة لربط العلاقات بين البلدان العربية وإفريقيا،
- 8- إنها كانت، ولو في بعض الفترات، لغة اتصال فيما بين شعوب القارة الإفريقية،
- 9- إنها اللغة التي دُوّن بها لأول مرة تاريخ إفريقيا،
- 10- أسهمت العربية في تحقيق الوحدة الوطنية لعدد من الممالك والدول الإسلامية الإفريقية، إذ سمت على الاختلافات اللهجية وتعدّد اللغات، وكانت اللغة المشتركة لمسلمي البلد الواحد.

وعموما فقد كان للعربية، إلى ما قبل دخول الاستعمار الأوروبي إلى إفريقيا، دور فعال في توطيد العلاقات العربية الإفريقية عامة والعلاقات بين المغرب العربي وجنوب الصحراء خاصة، لأنها أصبحت بمثابة لغة تعامل مشترك بين الجانبين.

لكن ماذا بقي من هذا الدور اليوم؟ وما الذي يمكننا فعله من أجل الاستفادة من إحدى نقاط الالتقاء بيننا؟

اللغة العربية اليوم، تعد لغة إفريقية بل إحدى اللغات الإفريقية الكبرى. وتدرّس اللغة العربية في كثير من الجامعات الإفريقية وفي التعليم العام ببعض الدول كلغة اختيارية أو إلزامية.

ولأقسام اللغة العربية في بعض الجامعات مكانة كبيرة ونشاط علمي عالي المستوى. وأخصّ هنا بالذكر أقسام اللغة العربية في جامعات نيجريا (كانو) وباماكو ودكار.

وتدرّس اللغة العربية في المدارس القرآنية غير النظامية، لكن بطرق عتيقة في ظروف بائسة في أغلب الأحيان.

ولم يعد لخرّيجي أقسام ومدارس اللغة العربية غالبا، مكانة اجتماعية لانسداد سوق العمل في وجوههم. ومع ذلك فإنه لا يزال للثقافة العربية الإسلامية وللغة العربية مستوى أدنى من الاحترام والتقدير وخاصة لدى عموم المواطنين وفي الأوساط الشعبية وأتباع الطرق الصوفية.

وقد عرفت أقطار إفريقية عديدة إنتاجا أدبيا ثريا وشعريا بالعربية: السنغال، مالي. وقد تراجع دور الحرف العربي في كتابة اللغات الإفريقية، وهو مؤشر على تراجع منزلة اللغة العربية نفسها.

ومن المعروف أن الحرف العربي قد دخل إلى إفريقيا مع اللغة العربية والدين الإسلامي. وقد لاحظ بعض الرحالة والجغرافيين الأوروبيين، في الربع الأول من القرن 18، أن الأفارقة يستخدمون الحروف العربية ولا يعرفون غيرها إطلاقاً. وعندما جاء الاستعمار تسرّب الحرف اللاتيني إلى إفريقيا لكنه لم يستطع القضاء على الحرف العربي، بل إن العديد من الاتفاقيات بين المستعمرين الفرنسيين ومشايخ الطرق الإسلامية قد كتبت بالحرفين العربي واللاتيني معاً.

وقد أثير موضوع توحيد طريقة كتابة اللغات المحلية واستعمالها في التعليم ورفع الأمية في ندوات عديدة وطنية وإقليمية، لكن تقرر في سنة 1976 في اجتماع باماكو كتابة اللغات الوطنية الإفريقية بحروف لاتينية.

اهتمت الإيسيسكو بالموضوع، وخصصت برنامجاً لاستعمال «الحرف العربي في كتابة لغات الدول الإسلامية غير الناطقة بالعربية» منذ 1985. كما خصصت برنامجاً لـ "تنميط كتابة لغات الشعوب الإسلامية بالحرف العربي" 1989.

ومن أهداف هذا البرنامج محاربة الأمية في الشعوب الإسلامية من خلال تطوير لغاتها وكتابتها وفق المنظور الثقافي المتسق مع دواعي الهوية والذاتية.



# الإسلام بإفريقيا

## الصيرورة التاريخية وأنماط التدين بغرب إفريقيا

### رحال بوبريك

تمتد إفريقيا على مساحة شاسعة وتضم مكونات سكانية - إثنية وسياسية وجغرافية متباينة في تاريخها. ولهذا فإننا نقتصر في مداخلتنا على مجال إفريقيا الغربية أو ما يسمى تاريخيا ببلاد السودان<sup>(1)</sup>. وسيتمحور تناولنا على دخول الإسلام إلى هذه المنطقة من خلال تتبع مسار انتشاره ومختلف أنماط التدين التي ستظهر خلال الحقبة الممتدة من العصر الوسيط حتى القرن الحالي، مع التركيز على نمط الإسلام الطرقي ودوره كذلك كنمط تديني في تجاوز الانتماءات الإثنية والقبلية والوطنية إلى التأسيس لهوية بديلة تعتمد على "الأخوة" في الطريقة ومرجعية جغرافية تتجاوز الحدود الوطنية الضيقة في سبيل خلق أواصر وعلاقات ما فوق وطنية Transnational.

إن معلوماتنا عن بداية الإسلام رهينة بما توفره لنا بعض المصادر العربية القليلة<sup>(2)</sup> عن المنطقة والتي نقلت عن طريق التجار والرحالة الذين كانوا يجولون

في تلك المنطقة. إذا كنا نتحفظ من شهادة ابن الحكم الذي يعود بنشر الإسلام إلى فترة عقبة بن نافع فإننا لا نعتبر أن الإسلام في المنطقة لم يبدأ إلا مع الحركة المرابطية، أي النصف الثاني من القرن 11. فالكتابات التاريخية السائدة عن الإسلام في غرب إفريقيا تؤرخ لبداية الإسلام بالمنطقة بالحركة المرابطية في القرن 11م، وهو ما يتعارض مع المعطيات التي وردت في العديد من المصادر والتي تتحدث عن الإسلام وتجلياته قبل المرابطين. ولعل ربط الإسلام في إفريقيا بالحركة المرابطية ناتج عن إسقاط لدور هذه الحركة في شمال إفريقيا كحركة سياسية دينية، حاولت لأول مرة توحيد جزء كبير من الغرب الإسلامي تحت سلطة سياسية ودينية واحدة. حيث يذهب بنا الرأي إلى حد أن المذهب السني المالكي الذي أرساه المرابطون في المغرب كان وراء هذا التركيز على الحركة المرابطية كبداية الأسلمة في المنطقة ككل، بمحاربتها للمذاهب السابقة شيعة وحوارج وبورغواطية. فبلاد السودان عرفت انتشار الإسلام قبل الحركة المرابطية خاصة مع الحوارج الإباضيين بتهارت<sup>(3)</sup> "الجزائر" والحوارج الصفرية بسجلماسة "المغرب". فكلتا الطائفتين أسستا إمارة في هذه المنطقة سواء الإمارة الرسمية بتهارت أو إمارة بني مدرار بسجلماسة (757م). وهي إمارات أسست على طرق التجارة الصحراوية بحكم موقعها الجغرافي كصلة وصل بين شمال إفريقيا، وكانت تستفيد اقتصاديا من هذا النشاط. وانخرط التجار المنتمون لتهارت وسجلماسة في العمل الدعوي داخل البلدان التي كانوا يجوبونها ناشرين بذلك المذهب الإباضي على وجه الخصوص.

وتعد مملكة التكرور أول منطقة عرفت عملية نشر الإسلام حسب المصادر العربية، كما نجد عند المؤرخ الأندلسي البكري في كتابه "المسالك والممالك"، وهو بدوره استقى معلوماته عن طريق التجار وبعض الرحالة والإخباريين الذين

زاروا أو سمعوا عن بلاد السودان. وتقع مملكة التكرور على الضفة اليسرى لنهر السنغال، واشتقت اسمها من مدينة تكرور التي توجد مقابل مجال كنفدرالية صنهاجة، وبالتحديد فرع جدالة. وبداية إسلامها كانت نتيجة لاحتكاكها بهذه المجموعات الصنهاجية التي كانت بدورها حديثة العهد بالإسلام وبممارسته العقدية. وأول من اعتنق الإسلام في التكرور هو ملكها وار ديايب المتوفى سنة 1040. هذا الملك يعد أول ملك من ملوك السودان يعتنق الدين الجديد، بل ذهب إلى حد إقراره دينا جديداً للدولة، وهذا ما نستنتجه من شهادة البكري عن مدينة التكرور «وأهلها سودان وكانوا على ما سار السودان عليه من المجوسية وعبادة الدكاكير، والدكور عندهم الصنم، حتى وليهم ورجابي بن رابيس، فأسلم وأقام عندهم شرائع الإسلام وحملهم عليها وحقق بصائرهم فيها، وتوفي ورجابي سنة اثنتين وثلاثين وأربع مائة (432هـ/1040-1041م). فأهل التكرور اليوم مسلمون»<sup>(4)</sup>. ولم يكتف ملك التكرور باعتناق الإسلام بل إنه قام بالجهاد من أجل نشره لدى جيرانه وخصوصا مدينة سلي. ورغم كلام البكري على كون أهل التكرور مسلمين فإننا لانجزم أن أغلبية الرعية تركوا دين أجدادهم واعتنقوا الإسلام. فإلى حدود هذه الفترة بقي الإسلام دين نخبة. ولعب التجار الوافدون من شمال إفريقيا دورا مهما في نشر الدعوة في هذه المملكة.

المملكة الثانية التي ستعرف حضورا قويا للإسلام فيها هي مملكة غانة التي تقع شرق مملكة التكرور. ولقد عرفت بدورها الإسلام قبل الحركة المرابطية، حيث كان المسلمون متواجدين في عاصمة المملكة ولهم مكانة لدى ملك البلاد (بسي 5) (ت1064). وسار على نحوه خلفه الذي اعتمد على المسلمين في إدارة شؤون حكمه. وكان السكان الأصليون الوثنيون والمسلمون يتعايشون في مدينة غانة عاصمة المملكة ولهم فيها مساجد وفقهاء يشرفون على قيام الشعائر

الدينية الإسلامية. «ومدينة غانة مدينتان سهليتان إحداهما المدينة التي يسكنها المسلمون وهي مدينة كبيرة فيها إثنا عشر مسجدا يجتمعون في واحد منها، وبها الأئمة والمؤذنون والراتبون وفيها فقهاء وحملة علم»<sup>(5)</sup>، والمدينة الأخرى كان يقطن فيها الملك، وفيها مسجد يصلي فيه من يفد عليه من المسلمين. ويبقى أن ملوك غانة رغم تشریفهم واحترامهم واعتمادهم على المسلمين في إدارة شؤون الدولة لم يعتنقوا الإسلام.

إن الحديث عن المساجد يدل على أن الإسلام الوافد أصبح منظما وله أماكن عبادة بما يفرضه تواجد هذه الأماكن من تكوين وتأهيل أطر دينية قادرة على القيام بشؤون العبادة والتدريس والقضاء والفتوى. إننا نظن أن هذه الأطر لم تكن كلها من البربر والعرب القاطنين في المنطقة أو الذين يقيمون في البلد مؤقتا إبان صفقاتهم التجارية. وتفترض إدارة المسجد أن أهل المنطقة أصبحوا قائمين بهذه الشؤون وخصوصا السنونكي الذين يمثلون أغلبية سكان غانة.

كان الملك يحيط نفسه بمسلمين لإدارة شؤون المال والإدارة وشؤون الدين، مما كان يفرض تملك هؤلاء للغة مكتوبة والتي لم يكن يتقنها إلا المسلمون لأن اللهجات الإفريقية كانت شفوية. إضافة إلى أن التجار والفقهاء المسلمين اندمجوا تدريجيا في النظام السياسي وأصبحوا يلعبون دورا مهما لدى الزعماء والملوك المحليين، مثل دور رجال الدين التقليديين المحليين، سواء من حيث إبداء النصيحة أو التبرك. وكان رجال الدين المسلمون يتميزون عن رجال الدين التقليديين الوثنيين بكونهم كانوا يلعبون دور الوسيط لأنهم خارج النسق الاجتماعي. لذا لم يلبث أن تحول المسجد إلى مكان مقدس ومحل لحل النزاعات. وهذه الوساطة لا تقتصر على الداخل بل إنهم كذلك يلعبون

دور الوساطة بين الملوك والخارج، خاصة مع المجالات الإسلامية المجاورة. فممالك السودان بارتباطها بتجارة الذهب كانت تفتح على العالم الإسلامي الذي يشكل أول زبون لبضاعتها. ولعبت تجارة القوافل دورا بارزا وحاسما في أسلمة الساكنة وربط علاقات بين هذه الأطراف والمراكز الإسلامية المحيطة والبعيدة.

هناك عامل آخر لعب دوراً رئيساً في التسريع بانتشار الإسلام ويكمن في تحول المجتمع الإفريقي من مجتمع يعتمد على الفلاحة إلى مجتمع يعتمد على التجارة. لذا تشكلت تجمعات سكانية حول المراكز المستقرة، وهذه الأخرى كانت محطة للتجار المسلمين ومركزاً للسلطة مما أتاح للتجار المسلمين الاحتكاك بأكبر عدد من الساكنة وخلق بؤر للدعوة الإسلامية. وبما أن الإسلام هو دين مديني ومدني بالأساس فالاستقرار كان فرصة سانحة لانتشاره.

ونعتبر أن إرهابات تغلغل الإسلام في غرب إفريقيا بدأت بالفعل منذ القرن التاسع الميلادي مع وصول المسلمين الأوائل إلى ممالك بلاد السودان في إطار التجارة، لكن اعتناق الدين الجديد كان محصوراً، إن لم نقل مقتصرًا على قلة من الأعيان ورجال السلطة ومن يحتل قمة الهرم الاجتماعي، أما الأغلبية الساحقة من الساكنة فإنها ظلت تمارس طقوسها الدينية والعقدية الموروثة عن الأجداد من عبادة الأسلاف وتقديس السحرة. والملاحظ في هذه الفترة أن عملية انتشار الإسلام في غرب إفريقيا لم تتم بواسطة حملات عسكرية بل تمت من خلال التجار وبعض الفقهاء الذين كانوا يجوبون المنطقة وأغلبهم ينتمون إلى الطائفة الإباضية الآتين من شمال إفريقيا. إضافة إلى هؤلاء التجار الوافدين هناك لعبت العناصر الصنهاجية المجاورة لمجال الممالك السوداء دوراً في نشر الإسلام.

حيث إن كنفدرالية صنهاجة كانت نشطة في تجارة القوافل، ولا يستبعد أن تكون قد لعبت دوراً مهماً في الإرهاصات الأولى لنشر الإسلام في بلاد السودان قبل الحركة المرابطية (القرن 11م). هذه الأخيرة التي أرّخت بها أغلب النصوص التاريخية لبداية نشر الإسلام، خاصة بعد عودة أبي بكر اللمتوني من المغرب نحو الصحراء ومواصلته الجهاد جنوباً ضد دولة غانا على ضفاف نهر السنغال حتى لقي حتفه بمنطقة تكانت.

ومن أهم الأطروحات السائدة، والتي فندها بالتفصيل أحمد الشكري في كتابه "الإسلام والمجتمع السوداني"<sup>(6)</sup>، هي تلك المتعلقة بنهاية مملكة غانا على يد المرابطين. وهو يبرز أن النص الوحيد الذي ارتكز عليه الدارسون في هذه الأطروحة هو نص ابن أبي زرع الذي تحدث عن غزو أبوبكر بن عمر لعاصمة غانا.

إذا كانت أول دولة اعتنقت الإسلام هي مملكة التكرور في بداية القرن 11 فإن مملكة مالي تبقى هي الإمبراطورية التي سيتميز ملوكها بإعطاء دفعة للإسلام كدين دولة، وقد اعتبروا من أشهر ملوك الإسلام في عهدهم بغرب إفريقيا وعلى رأسهم منسا موسى Mansa Moussa. وبعد حج الملك منسا موسى سنة 1324 حدثاً بارزاً في الحوليات التاريخية الإسلامية حول المنطقة، إذ نجده محط ذكر العديد من المؤرخين العرب. وبعد عودته من الحج سيجلب معه مستشارين مسلمين ساهموا في تأطير بنيات الدولة. ولقد جدد هذا التقليد ملك مملكة سنغاي (السلالة التي حكمت بعد مملكة مالي) أسكاي محمد توري Askia Mohamed Tourée سنة 1495، ورافقه في حجه العديد من رجال الدين المسلمين. إذ أن موكبهم حسب عبد الرحمان السعدي كان ألفاً وخمسمائة

من الرجال. وبمناسبة هذا الحج عين محمد أسكاي خليفة بلاد السودان " ولقي في تلك الأرض المباركة الشريف العباس، فطلب منه أن يجعله خليفته في أرض سغي، فرضي له وأمره أن يسلم إمرته التي هو فيها ثلاثة أيام ويأتيه في اليوم الرابع. ففعل، وجعله خليفته وجعل على رأسه قلنسوة وعمامة من عنده، فكان خليفة صحيحا في "الإسلام"<sup>(7)</sup>.

كان إذاً لمملكتي مالي وسنغاي دور مهم في نشر الإسلام في مجالات واسعة من بلاد السودان و بين إثنيات متعددة، وشكلت حقبتها فرصة للفقهاء المسلمين والتجار للمساهمة بفعالية في نشر الإسلام وقيمه، وكذلك تأسيس مراكز دينية علمية تخرّج منها فقهاء وعلماء محليون. فلم تبق الوظائف الدينية مثل الإمامة والإفتاء والقضاء من اختصاص المسلمين الوافدين من الخارج، بل أصبح يتولاها سكان البلد الأصليون. وشهدت مملكة سنغاي بناء مساجد تحولت إلى أماكن لنشر العلم وتكوين رجال دين محليين، ومن أشهر هذه المساجد مسجد سانكورé الذي أسس في القرن 15. وفي هذا السياق ظهرت حواضر علمية من أشهرها تمبكتو التي عرفت بمدارسها العلمية وعلمائها الذين تجاوز صيت بعضهم حدود بلاد السودان.

نلاحظ أن بعض الزعامات المحلية والأعيان اعتنقوا الإسلام في سرية خوفا من محيطهم الاجتماعي الذي يهيمن عليه رجال الدين التقليديون، ولأنهم كذلك يستندون في جزء من شرعيتهم وقوتهم إلى نسق اجتماعي وديني غير إسلامي رهين بمعتقدات مجتمعتهم الأصلي. إن أي تغيير في المعتقد لا يمكن أن يمر دون أن يحدث تأثيرا في طبيعة السلطة ومرجعيتها وأسس شرعيتها، وذلك كان يتطلب مدة من الزمن. فسيدخل الإسلام بالتدريج في نسق الشرعية السياسية

لبعض الملوك وخاصة في حالة كل من ملك مالي منسا موسى وملك سنغاي محمد أسكيا. فقيام الاثنيين بمناسك الحج في وفد كبير كان حدثا تاريخيا أضفى على سلطتهما شرعية دينية إسلامية، بل إن الأخير اعتبر "خليفة بلاد السودان" ولقبه صاحب "تاريخ السودان"، عبد الرحمان السعدي (ت 1656م) بـ "أمير المؤمنين وخليفة المسلمين". إن اعتناق الإسلام من طرف بعض الملوك والأعيان السياسيين لم يكن فقط يعبر عن بحث لملا فراغ روحي بل كان كذلك استراتيجية للحفاظ على سلطة أو تقويتها، أو تحالف وضممان تأييد نخبة ترى مصلحتها في هذا التحول الجديد.

لم يكن لانتهيار آخر الإمبراطورية السودانية على يد السعديين بعد حملة المنصور الذهبي (1591م) تأثير على انتشار الإسلام. فلقد تكونت إمارات ودويلات محلية واصلت بدرجة متفاوتة ترسيخ الإسلام، ومنها من كان ذا أصول مغاربية مثل دولة الرماة في تمبكتو<sup>(8)</sup>. خاصة أن الإسلام أضحى من مكونات الشرعية السياسية للحاكم. كانت هذه الدول السودانية تضم مجموعات إسلامية وأخرى غير إسلامية، وأغلب المجموعات الأولى اعتنقت الإسلام طواعية مع المحافظة على بعض طقوس ديانتها السابقة، وهذا يشمل أيضا الملوك، فإذا كان لاعتناقهم الإسلام وجعلهم له دين دولة، دور كبير في أسلمة رعاياهم فإنهم ظلوا يحتفظون ببعض الطقوس الوثنية وطقوس تقديس الأسلاف، لأنها تمكنهم من المحافظة على شرعية علاقتهم مع رعاياهم.

إلى حدود نهاية القرن 17م كان هناك عاملان لعبا دورا مهما في نشر الإسلام في غرب إفريقيا: التجار ومؤسسة الدولة. لعب التجار المسلمون القادمون من شمال إفريقيا دوراً مهماً في بداية نشر الإسلام. وإذا كان أغلبهم



قد وفد إلى منطقة السودان قصد التجارة فإن هذا لم يمنع بأن يكون لتواجدهم في أراضي وثنية بداية صلة وصل بين الساكنة والدين الجديد. فالتاجر بقيمه ولباسه ومعاملته يمثل قيما غريبة على المجتمع القادم إليه. وإذا كان أغلب التجار القادمين من شمال إفريقيا قد وفدوا إلى بلاد السودان قصد التجارة فإن هذا لم يمنع بأن يكون لتواجدهم في أراضي وثنية بداية صلة وصل بين الساكنة والدين الجديد. وكان لهؤلاء التجار المسلمين تأثير قوي ومباشر خصوصا بين حاشية الملك والنخبة السياسية المحلية التي كانت ترى فيهم نموذجا حضريا يجب الاقتداء به للرقى الاجتماعي والاستفادة من تجاربهم في تنظيم التجارة وتسيير بعض شؤون الدولة.

إن التجار الذين كانت لهم علاقة دائمة ومستمرة مع بلاد السودان هم تجار صنهاجة، وبدرجة أقل التجار القادمون من شمال إفريقيا، ولكن تكونت تدريجيا فئة تجارية محلية عناصرها من رجال الدين الذين تركوا وظيفة حمل السلاح وانكبوا على ممارسة التجارة والفلاحة. ولقد لعبت هذه الفئة دورا مهما مماثلا للتجار القادمين من شمال إفريقيا في علاقتها مع الإثنيات السودانية الوثنية المجاورة في نشر الدعوة الإسلامية. ومن أشهر الإثنيات التي لعبت دورا بارزا في نشر الإسلام هي ديولا ومالينكي والهوسا Dioula, Malinke houssa.

بالنسبة للعامل الثاني المتعلق بدور البنيات الدولاتية فقد عرفت بلاد السودان نشوء عدة دول وتنظيمات سياسية مركزية أو شبه مركزية، تنظم مجالا ترابيا معيناً وتضم إثنيات مختلفة. وكان على رأس هذه الدول مجموعات محاربة بالأساس، وكانت هذه المؤسسات الدولاتية تقوم بحماية مجالها الترابي وطرق التجارة وجلب الموارد الأولية والعبيد لازدهار التجارة. وفي ظل الأمان التي

توفره هذه الدول نشأت مراكز حضرية عرفت وفود تجار مسلمين وطورت علاقتها مع شمال إفريقيا في إطار التجارة، مما ساهم في قيام تبادل ثقافي وديني بين هذا المجال الوثني والمجال المغاربي الإسلامي. وكان لدخول أمراء وملوك هذه الدول للإسلام دور مهم وحاسم في نشر الدعوة. ولم يقتصر على اعتناقهم للإسلام، بل نجد من هؤلاء من قام بفريضة الحج وجهاز لذلك وفودا كبيرة صاحبتها في مسيرة الحج التي كانت تمر من عدة بلدان إسلامية، مما وطد العلاقة بين إفريقيا وباقي المجال الإسلامي في المشرق.

إذا كانت الإمبراطوريات السودانية (نموذج مالي وسنغاي) هيمنت على الساحة السياسية إلى حدود القرن 16 فإن القرنين 18 و19 قد شهدا ولادة إمارات ودويلات كنتيجة مباشرة للحركات الجهادية. وكانت هذه الدويلات متشعبة بالنموذج الإسلامي المشرقي في التدين، وكان قادتها في بداية أمرهم مرشدين دينيين قبل أن تتحول سلطتهم إلى سلطة سياسية ويسطوا نفوذهم على أراضي وإثنيات أخرى فارضين الإسلام بحد السيف.

انطلاقاً من القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر سيعرف غرب إفريقيا أنماطاً جديدة من التدين تميزت بظهور الطرق الصوفية، خاصة القادرية والتجانية التي تفرعت عنها عدة طرق محلية اتخذت أسماء المشايخ الذين أسسوها. إن انتشار التدين الطرقي مكن من نشر الإسلام على نطاق واسع وسط مختلف الفئات الاجتماعية، وحوله من دين نخبة إلى دين عامة. كما أن هذا النمط من التدين الذي تمت شخصنته في الشيخ الكارزمي، صاحب الكرامات والخوارق والوسيط بين الله والعامّة، كان أقرب إلى أشكال التدين التي كانت سائدة حينئذ في إفريقيا. إذ أنه رغم أنماط التدين التي انتشرت سلمياً أو بحد السيف بما

فيها الديانات التوحيدية كالإسلام والمسيحية، ظل الإنسان في إفريقيا محافظا على معتقداته الإحيائية وغيرها من أشكال التدين والمعتقدات. فاعتناق الإسلام أو ديانة أخرى لا يعني القطع مع ممارسات ديانة السلف. فهو يقوم بأقلمتها وتكييفها في ممارساته ومعتقداته بدون أن يشكل ذلك نوعا من التناقض، بل ينجح في خلق سيرورة لها، وهذا هو سر انتشار الإسلام في إفريقيا، لأنه كانت له قدرة على التكيف مع الممارسات الدينية السابقة له واحتوائها. فالمجتمع الإفريقي في علاقاته بالدين واللامرئي يقوم بعملية تركيبية، حيث ينطبق عليه مفهوم بول باسكون حول المجتمع المركب *la société composite*. فقد يمارس الفرد بإفريقيا عدة عبادات وطقوس حسب الحاجة، إذ أنه يتبرك بقبور السلف وبساحر القرية ويؤدي صلاته الإسلامية، وقد يذهب حتى للكنيسة يوم الأحد من أجل أن يشفى من مرض أو يتجاوز محنة فردية أو جماعية. فهو في تدينه براغماتي إلى حد كبير. هنا أتحدث عن تدين العامة وليس عن تدين العالم الورع.

ساعد هذا العامل على انتشار التصوف الطريقي في إفريقيا وسط فئات واسعة من الساكنة. فهذا التصوف ظل بعيدا عن تصوف العالم أو تصوف التجليات والباحثين على الخلاص الروحي في الخلوة الصوفية، بل اقتصر عند أغلبهم على ترديد أوراد وأذكار، والتبرك بأولياء لسلطتهم الكاريزمية وقدرتهم الخارقة التي انتشرت عبر الكرامات. وهذا التصوف -بشكل من الأشكال- هو استمرار للاعتقاد في ساحر القرية وقدراته السحرية الخارقة. فهناك تداخل بين المعتقدات التقليدية والإسلام الصوفي الطريقي. وتكمن قوة الإسلام في قدرته على احتواء المعتقدات السابقة له وأيضا مطابيته في تكييفه مع ما يجده أمامه من ممارسات دينية كما سبق وأن ذكرنا.

اقترن الإسلام الطرقي بمشايخ تلقوا الورد القادري أو التجاني من مشايخ من المغرب أو موريتانيا<sup>(9)</sup>، ونشروه بدورهم في بلدانهم متقلدين مكانة الشيخ بما يحمله من دلالات في إنتاج المعنى الديني. أصبحت إفريقيا مع الطرق بمشايخها الدينيين، بعد أن ظلت لقرون مرتبطة من ناحية القيادة بمرجعيات دينية من خارج المجتمع الإفريقي. وهذه الاستقلالية ساهمت في ظهور إسلام بمميزات إفريقية شعر من خلاله الأفارقة بأن لهم ديناً محلياً و"وطنياً" يشكل جزءاً من هويتهم وخاصة في مواجهة المد الاستعماري الفرنسي والبريطاني الذي لم ينجح في نشر الديانة المسيحية التي صاحبت تغلغه. بل شكل الإسلام الطرقي حينها نوعاً من المقاومة الثقافية والدينية كجزء من هوية المجتمع الأصلية في وجه الاستعمار.

ومن معالم التحول في نمط ونموذج الإسلام مع انتشار الطرق أن عملية الأسلمة لم تعد فعلاً خارجياً بل داخلياً وحتى بواسطة الجهاد. إذ أن رجال الدين الطرقيين حملوا سلاح الجهاد في مجتمعاتهم الأصلية لينشروا ما اعتبروه إسلاماً صحيحاً ومعياريًا، محاربين من يعتبرونهم منافقين وكفرة. وقاد هذه العملية الجهادية عثمان بن فودي<sup>(10)</sup> بمنطقة هوسا (خليفة سوكتو) في أواخر القرن 18 تحت تأثير الماغلي الذي كان من أوائل من نشر القادرية قبل أن تترسخ مع سيدي المختار الكنتي انطلاقاً من ازواد<sup>(11)</sup>. وكان عثمان بن فودي من المتصوفة القادريين، وألف في التصوف وفي نفس الآن قاد حركة إصلاحية تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة ما كان يعتبره بدعاً وكفراً، داعياً لتأسيس الخلافة الإسلامية ببلاد الهوسا.

وستجد الحركة الجهادية بغرب إفريقيا تجسيدها في حركة الحاج عمر الفوتي (1797-1864) التجانيّ الطريقة. فالحاج عمر ينحدر من فوتا وحج عام 1828، وبها التقى بشيوخ التجانية مثل الشيخ محمد الغالي بعد أن كان بدأ تلقن الورد التجاني عن عبد الكريم أحمد الناقل الذي بدوره أخذ التجانية من موريتانيا عن مولود فال.

بعد الانتهاء من السياحة الصوفية وأخذ الورد التجاني بدأ عمر الفوتي عملية الوعظ الذي سيتطور إلى فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، متأثراً بحركة عثمان بن فودي الذي كان مطلعاً على أعماله خاصة أنه كان معاصراً لمحمد بلّ بن عثمان فودي وخليفة صُكْتُ. كان عمر الفوتي متأثراً بنهج عثمان ابن فودي الإصلاحية، ومثله قاد الجهاد في منتصف القرن التاسع عشر، انتهى به إلى تأسيس دولة إسلامية مسيطراً على ممالك أعالي النهر ومنطقة سيكو. ولم يقف أمام انتصاراته إلا الحاكم الفرنسي فيدرب الذي خاض ضده حرباً على الواجهة الغربية محرضاً الزعامات المحلية ضد حركته. وهو ما دفع بالحاج عمر أن يتجه شرقاً صوب ماسينا حيث أقام دولته، إذ لاقت الدعوة العمرية الإصلاحية الجهادية نجاحاً موحّداً بذلك منطقة السنغامبيا<sup>(12)</sup>.

إن التجربة الإصلاحية التي خاضها كل من عثمان بن فودي وابنه بلّ والحاج عمر تعكس التحول الذي أصبح للتجربة الإفريقية في علاقتها بالإسلام، فهو لم يعد يرد من طرف دعاة من الخارج والذين كانوا في معظمهم مسالمين بل من تجربة من الداخل وبطريقة عنيفة جهادية تهدف نشر الإسلام بالسيف وفرض تصور ونمط إيماني معين. فالمجموعات التي خاض ضدها عمر الفوتي

جهاده لم تكن كلها من "الكفار والوثنيين" بل كان من بينها مجموعات مسلمة. فالحركات الإصلاحية خاضت حربها باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضد أشكال من التدين الإسلامي. وكانت كذلك لا ترى فيه الإسلام الصحيح حسب رؤيتها للنمط التديني النموذجي. إنها تمثل إسلاماً خالصاً من المكونات الإفريقية عاشه هؤلاء المصلحون في المشرق أو تمثلوه من خلال نموذج مثالي لإسلام معياري حاولوا تطبيقه في الإمارات التي أسسوها. فبنني عثمان بن فودي والحاج عمر الفتوي مثلاً للإصلاح الديني هو في الواقع تمثل لإسلام المشرق، الذي يريد هؤلاء تطبيقه في الواقع بخلق مجتمع مسلم خالٍ من ممارسات الماضي العقدي والدينية، خاصة أنهم يعتبرون مجتمعاتهم الأصلية في ممارستها التدينية دون ذلك المستوى الموجود في المجتمعات المشرقية العربية، التي تظل في نظرهم هي مصدر الإسلام المعياري في تصور وتمثل لا يخلو من مركب نقص. فالمشرق ظل هو المنتج للنموذج الديني الإسلامي على مدى تاريخ انتشار الإسلام في غرب إفريقيا والصحراء. فمثلاً يؤرّخ لسياق ولادة الحركة المرابطية في القرن الحادي عشر بحج إبراهيم الكدالي الذي إثر عودته اتصل بعمران الفاسي بتونس وطلب منه أن يبعث معه أحد تلامذته لتلقين صنهجة الصحراء مبادئ الدين الصحيح، وبهذه المناسبة بعثه عند وگاگ بن زلو الذي بعث معه بدوره تلميذه عبد الله ابن ياسين القادم من المغرب نحو الصحراء كي يقود حركة إصلاحية دينية داخل صنهجة الصحراء في مرحلة أولى، وبعدها حركة جهادية في اتجاه الشمال كي ينشر الإسلام الصحيح من منظوره، أي المذهب المالكي السني، ويقضي على "البدع" ومختلف المذاهب والممارسات السائدة حينئذ بالمغرب. وهو نفس النموذج الذي سار عليه الداعية ابن تومرت في تأسيسه للدولة الموحدية. مع الإشارة إلى أن تأسيس أول دولة بالمغرب الإسلامي، الأدارسة، كان أيضاً على

يد شخصية قادمة من المشرق، مولاي ادريس الأكبر. وظل المشرق على مدى قرون هو المرجعية بالنسبة للحركات الإصلاحية الدينية على يد رجال عادوا من رحلتهم المشرقية بعد الحج ليعيدوا إنتاج نموذج التدين المشرقي، معتبرين نمط تدين مجتمعاتهم الأصلية ناقصا إن لم يكن متعارضاً مع قيم الدين الإسلامي.

نختم مقالنا بأشكال التدين الجديدة التي عرفت مع استقلال دول غرب إفريقيا. فالإسلام خرج من فترة الاستعمار بكونه ديناً يغلب عليه الطابع الصوفي الطرقي الذي تحتل فيه الزعامات الروحية دوراً كارزماً قوياً، ويتداخل فيه الطابع التقليدي السلالي في توريث المكانة الدينية داخل المشيخات الصوفية الطرقية، ناهيك عن اعتبار بعض هذه الطرق متحالفة مع الاستعمار ومبررة له. مع الاستقلال ستظهر فئة جديدة من رجال الدين أغلبهم تكون في المشرق وتأثر بالمد الإسلامي الوهابي، الذي انتشر عبر المراكز الثقافية الدينية السعودية والمساجد التي بنيت من طرفها، وخاصة عن طريق الطلبة الأفارقة الذين كانوا يدرسون بالسعودية بفضل منح سخية. هؤلاء الشباب يعودون بنموذج إسلامي مخالف لما هو سائد في أغلبية مجتمعاتهم الأصلية، ويجعل بعضهم من محاربة الإسلام الصوفي على الطريقة الوهابية هدفاً لدعوته الدينية. هؤلاء الشباب الذين يصنفون في خانة السلفيين أو السلفيين الجدد، ينتمون إلى تيارات من خارج الإسلام الإفريقي التقليدي، ويعتبرهم البعض غرباء على التقاليد الدينية الإفريقية، ولكنهم بحكم جاذبية خطابهم الديني وسط فئة الشباب المتعلم يستقطبون عدداً كبيراً من الأنصار داخل الوسط الحضري. بينما ظل العالم القروي متمسكاً بالتقاليد الدينية التي يمتزج فيها الإسلام بالمعتقدات المحلية. ورغم حدة انتقاد الوهابيين للطرق فإن نشاطهم كان في السابق يتم في إطار دعوي سلمي لا يتجاوز في أقصى الحالات العنف اللفظي.

مع ظهور الإسلام السياسي، خاصة بعد الثورة الإيرانية، بدأ التجاذب والاستقطاب من طرف السعودية وإيران مع ظهور بواذر خطاب ديني له نبرة معارضة، سواء في جانبه (السلفي - السعودي) أو (السياسي - الإيراني) بأقل نسبة. وبدأت أول الدول الإفريقية على الواجهة الشرقية من القارة تؤسس لتوجه إسلامي على مستوى الخطاب الرسمي، كمثل السودان مع الداعية حسن الترابي، إثر تحالفه مع الجيش للاستيلاء على السلطة حتى وإن ظل تأثير هذه التجربة محصوراً.

لكن الإسلام الإفريقي ظل، بصفة عامة إسلاماً مسالماً ونموذجاً في التعايش في نظر العديد من الباحثين. فهو وليد خصوصية إفريقية بعيدة عن التأثيرات الخارجية ذات الخطاب المتطرف. فحتى المد السلفي الوهابي لم يكن يثير التخوف لكونه ظل منحصراً في أقلية ونخبة لم يكن لها تأثير كبير في غالبية القاعدة، التي ظلت وفيه لنمط من التدين تقليديّ (تطغى عليه الطرق)، وملتزم على المعتقدات المحلية ومتسامح مع أوجه التحديث التي عرفت هذه البلدان بوتيرة سريعة بعد الاستقلال، مع تشدد أقل في ما يتعلق بالحرريات الفردية مقارنة مثلاً مع تدين شمال إفريقيا.

فهذه الحركات الطهرانية *mouvements pieux*، وهي حركات كانت في أغلبها دعوية، تركز على الخطاب الأخلاقي والوعظ والدعوة إلى الالتزام بطريقة في اللباس تعتبرها هي الإسلام الصحيح دون أن تتجاوزها إلى خطاب سياسي معارض صريح، بل إن بعض أقطاب هذه الحركات السلفية كان من مناصري الحكم القائم ويستفيد من ريعه.



في التسعينات، وخاصة بداية الألفية الثالثة، بدأت إفريقيا الغربية تعرف تحولا في الممارسات الدينية مع ظهور فاعل جديد متمثل في الحركات الراديكالية الآتية من شمال إفريقيا والجزائر تحديدا، قبل أن تصبح منتوجا محليا مع ظهور حركات جهادية إرهابية تستقطب أتباعها من وسط النسيج الإفريقي المحلي (بوكو حرام). لقد ظهرت حركات عابرة للهويات الوطنية والحدود الدولالية في استقطابها وأنشطتها الميدانية المسلحة والاقتصادية (التهريب) وتمويلاتها وخاصة في ولائها. فهي تباع قيادة القاعدة أو ما يسمى (الدولة الإسلامية) أو غيرها من الحركات الجهادية المتطرفة. لم يعد مفهوم الأمة الإسلامية الذي كانت تنخرط فيه الهويات الجمعية للمسلمين في إطار الأمة الإسلامية هو الذي يحدد هوية هذه الحركات في إطار حركات هامشية في المجتمع الإسلامي، ولكن لها قدرة على خلق الحدث بأعمالها الإرهابية.

من المبالغ فيه اختزال الأنماط الجديدة في هذه الحركات التي تنشط في أغلبها في شمال مالي وتجد امتدادا لها في النيجر وحول بحيرة تشاد. فالأغلبية الساحقة من مسلمي غرب إفريقيا يجدون نمطهم التديني في الإسلام الطريقي أو غيره من التعابير الدينية الإسلامية، وأنماط التدين المنفتحة على ممارساتهم ومعتقداتهم التقليدية في الوسط القروي عموما، وأيضا تلك المتسامحة مع ممارسات منفتحة على الحريات الفردية في الوسط الحضري.

-----

## الهوامش

- (1) ونعني ببلاد السودان المجال الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى بحيرة تشاد شرقا وشمال خط الاستواء وجنوب الصحراء الكبرى.
- ولقد عرف هذا المصطلح منذ القرن العاشر في كتابات الجغرافيين المسلمين، والذي نجده عند البعض منهم يمتد حتى نهر النيل والبحر الأحمر. وكانوا متأثرين في هذه التسمية بالبعد الإثني أي بلون البشرة ليميزوا هذه البلاد عن سكان الصحراء وشمال إفريقيا ذات البشرة البيضاء.
- (2) Joseph M. Cuoq (tr.), Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIII<sup>e</sup> au XVI<sup>e</sup> siècle (Bilād al-Sūdān), Éditions du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 1975.
- (3) Lewicki Tadeusz. L'État nord-africain de Tāhert et ses relations avec le Soudan occidental à la fin du VIII<sup>e</sup> et au IX<sup>e</sup> siècle. In: Cahiers d'études africaines, vol. 2, n°8, 1962. pp. 513-535
- (4) البكري، أبو عبيد، "المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب"، المطبعة الحكومية، الجزائر، 1857، ص. 172.
- (5) المرجع نفسه.
- (6) أحمد الشكري، "الإسلام والمجتمع السوداني"، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، 2015.
- (7) عبد الرحمان السعدي، "تاريخ السودان"، تحقيق حماد الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، ص. 220-221.
- (8) Abitbol, M., «Tombouctou et les Arma. De la conquête marocaine du Soudan nigérien à l'hégémonie de l'empire Peul du Macina en 1833», Maisonneuve et Larose, Paris, 1979.
- (9) حول مسار دخول وانتشار التصوف الطرقي في الغرب الصحراوي انظر كتابنا: «Saints et société en Islam : la confrérie ouest saharienne Fâdiliyya, CNRS EDITIONS, Paris, 1999».
- (10) بهيجة الشاذلي، "الإسلام والدولة في إفريقيا جنوب الصحراء، الفكر السياسي عند عثمان بن فودي خلال القرن 19م"، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، 2015.
- (11) المرجع السابق نفسه.
- (12) تطرق المؤرخ الأمريكي دافيد روبنسون لتفاصيل حركة الحاج عمر الفوتي في كتابه: ROBINSON, D., «La guerre sainte d'al-Hajj Umar. Le Soudan occidental au milieu du XIX<sup>e</sup> siècle», Paris, Karthala, 1988.

## شعار "إفريقيا الناهضة" وتحديات التحول الاقتصادي في إفريقيا

فاطمة الحراق

كانت مجلة "الايكونوميست" البريطانية التي طالما وسمت إفريقيا "بالقارة الميؤوس منها" هي من أطلق شعار "إفريقيا الناهضة" في نهاية عام 2011، اعتماداً على المؤشرات الماكرو اقتصادية الإيجابية للقارة الإفريقية في بدايات القرن الحادي والعشرين. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الشعار عنواناً لإفريقيا الجديدة التي أصبحت معشوقة الجميع، تغازلها كل الدول، النامية منها والصاعدة، التي تطمح لأن تكون لها مكانة في عالم الغد. فتحوّلت بذلك الصورة النمطية لإفريقيا بين عشية وضحاها من قارة الحروب والفقر والأوبئة والكوارث الطبيعية إلى "إفريقيا الواعدة" و"أمل الغد" و"قارة القرن الواحد والعشرين". صحيح أن الكثير من الناس لا زالوا يعتبرون أن هذه القارة ليست بالمكان الذي يقصد بالنظر إلى وضعها الاقتصادي والاجتماعي، لكن وبصفة تدريجية، لم يعد ينظر إلى إفريقيا فقط كملاذ للفقر والحرب والكوارث الطبيعية بل كذلك كقارة توفر الفرص الاقتصادية. وقد رافق هذا التطور الإيجابي في تمثل إفريقيا ظهور عدد

من المحللين والخبراء ورجال الأعمال الذين وسموا القارة على أنها استثناء من نوع آخر، قارة ناهضة في عالم يسوده الركود والتراجع الاقتصادي، ومن ثم نستخلص أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً إفريقياً، كما كان القرن العشرون قرناً آسيوياً.

كيف حصل هذا التحول من نظرة تشاؤمية إلى إفريقيا طالما حاربها المفكرون والمثقفون الأفارقة، إلى نظرة موعلة في التفاؤل؟

أربعة عوامل رئيسة ساهمت، في رأيي، في بروز هذه النظرة التفاؤلية إلى إفريقيا:

لا شك أن جهود واجتهادات المثقفين والمفكرين الأفارقة خلال عشرات السنين في دحض، والرد على تمثل إفريقيا كقارة ميؤوس منها كان أحد هذه العوامل.

العامل الثاني هو توقف الحروب الكبرى التي شهدتها قارتنا من ثمانينات القرن الماضي إلى بداية القرن الواحد والعشرين، كالصراعات المدمرة في سيراليون وليبيريا ورواندا وإثيوبيا وإريتريا والسودان، التي دحرت الإنسان والاستقرار السياسي والإمكانيات الاقتصادية لهذه القارة. إفريقيا هي إذن أكثر أمناً، وبالتالي فالفرصة سانحة اليوم للاهتمام بالبناء الديمقراطي والتنمية الاقتصادية.

العامل الثالث هو الاستقرار النسبي للأداء الاقتصادي العام على صعيد القارة خلال العقد المنصرم، والذي تمثل في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض

معدل التضخم، الشيء الذي يعكس تطورا في السياسة النقدية التي تنهجها البنوك المركزية الإفريقية وتحسنا في الإدارة المالية على العموم.

وبالفعل فقد أكد البنك الإفريقي للتنمية أن إفريقيا تنمو منذ بداية القرن بوتيرة أسرع من أية قارة أخرى (بين 5 و 7 في المائة) وأن ما يقارب نصف دول القارة قد أصبحت مصنفة من بين البلدان المتوسطة الدخل، كما أن نسبة الأفارقة الذين يعيشون تحت سقف الفقر تشهد تراجعا مستمرا (من 51 إلى 39 في المائة بين 2005 و 2013).

أما العامل الرابع فهي بلا شك الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من ركود في منطقة اليورو واقتصاديات الدول الغربية عامة، في الوقت الذي كانت فيه اقتصاديات إفريقيا تنمو بسرعة غير معهودة نتيجة دخول الصين كفاعل اقتصادي مهم في القارة. هذا التمايز هو ما دفع عددا من الشركات والصناديق الاستثمارية في الغرب إلى "التركيز الانتهازي" على إفريقيا لتقديمها كسوق واعدة، وفرصة سانحة لتحقيق الربح في محاولة لقطع الطريق أمام الصين والقوى الاقتصادية الصاعدة الأخرى التي أصبحت تزاخمها في هذا المجال.

لكن ما هو الواقع الإفريقي المعيش؟ إنه أكثر غموضا وتعقيدا كما يتضح من فحص بعض الإحصائيات الأخرى. فحصة إفريقيا من التجارة العالمية لا تزيد عن 3 في المائة، وحصتها من الاستثمار العالمي المباشر تقل عن 4 في المائة. وإذا ما قارنا الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية الأربع والخمسين (1,6 تريليون دولار) نجد أنه يقترب بالكاد من الناتج المحلي الخام لدولة كالبرازيل. أما الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بما فيها جنوب إفريقيا، فيساوي ناتج دولة أوروبية صغيرة كبلجيكا أو مدينة أمريكية كبيرة

كشيكاغو. وإذا لم تكفِ هذه الأرقام للدلالة على هامشية الأداء الاقتصادي لقارتنا العتيدة، فلننظر إلى إنتاجها من الكهرباء الذي يعادل ما تنتجه دولة مثل إسبانيا والتي يقل عدد سكانها بعشرين مرة عن عدد سكان القارة الإفريقية.

أما عن الحروب والأوبئة، فبينما بقي بعضها في حالة سكون مؤقت عاد بعضها الآخر إلى الواجهة في حلة متجددة: الإيبولا في غرب إفريقيا والفتنة الكبرى حول منطقة الصحراء والساحل.

فإذا كانت هذه هي إفريقيا "الناهضة"، كما يدعي اللاهثون وراء الربح السهل، فيحق لنا أن نتساءل: هي ناهضة بالنسبة لمن؟ شعار "إفريقيا الناهضة" يبقى إذن صورة نمطية أخرى لإفريقيا صنعت في الخارج، وتصور آخر لمستقبلها ولموقعها ودورها في سياق تقسيم العمل الدولي الجديد. فإذا كانت القارة الإفريقية تشكل اليوم فرصة سانحة بالنسبة للاقتصاد المعولم، فإنها لا زالت في أمس الحاجة إلى تعبئة كل قدراتها المادية والبشرية من أجل تنمية شاملة تخدم الإنسان الإفريقي أولاً. ومواصلة مواجهة هذه الصور النمطية تبقى إذن ضرورية، ولكن يجب أن تقترن بالمزيد من التعبئة من أجل بناء تصور إفريقي لمستقبل هذه القارة ونموذج جديد لتنميتها.

### من أجل نموذج جديد للتنمية في إفريقيا

إن أي تصور لكيفية النهوض بهذه القارة لا بد أن يشمل المعايير المعتمدة لقياس النهضة المنشودة والجهة المكلفة بهذا التقييم، كما عليه أن ينطلق من الإجابة عن تساؤلات أساسية مثل:

- هل تطمح إفريقيا إلى تنمية متكاملة تشمل التنمية البشرية وتضمن جودة العيش للإنسان الإفريقي، أم أنها تستهدف فقط نمو اقتصاديا إحصائيا لا يؤدي بالضرورة إلى المزيد من فرص العمل أو إلى تعليم أو رعاية صحية جيدين؟

- هل ستستمر إفريقيا في الاعتماد على تصدير المواد الأولية الخام والسواعد البشرية، أم ستعتمد اقتصادات صناعية تحويلية تمكنها من خلق فرص الشغل الكافية التي تناسب ووتيرة نموها الديموغرافي؟

- ما هو دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاقتصادات الإفريقية؟

- هل ستشرع إفريقيا في تقييم أدائها الاقتصادي انطلاقا من معايير تحددها لنفسها، أم أنها ستواصل الاعتماد على "حكمة" المؤسسات العالمية وسفراء رأس المال العالمي؟

- هل ستستمر القارة الإفريقية في التعامل مع العالم كسوق لسلع وأفكار الآخرين، أم ستسعى لأن تصبح منتجا للسلع بما يكفي لتغطية احتياجاتها على الأقل، واعتمادا على إمكانياتها الذاتية؟

- كيف ستتعامل الدول الإفريقية مع طاقاتها البشرية المؤهلة، بما فيها تلك الموجودة في المهجر، للدفع بمسلسل التحول الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام؟

- كيف سيتم تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في هذا التحول؟

هذه بعض الأسئلة الأساسية التي يجب أن يبدأ منها التفكير في صياغة تصور نموذج تنموي إفريقي انطلاقا من رؤيتها وحاجاتها الخاصة، يقوم مقام النموذج المهيمن الذي يركز على مصالح الرأسمال العالمي والقوى التي تقود العولمة.

في كتابه "إفريقيا الصاعدة" اعتبر الباحث النيجيري كينزلي موغالو أن هذا التصور البديل للنهوض الاقتصادي الحقيقي لإفريقيا يجب أن ينبني على أسس ثلاثة:

الأول، هو ما أسماه "بالتفاهات الأساسية"، أو "الورلد فيو"، النابع من فهم موضوعي للعالم وكيفية التعامل مع هذا العالم انطلاقاً من الهدف المنشود في التنمية الشاملة والمستدامة. وتتلور هذه التفاهات في إطار "مشروع وطني سيادي".

والثاني هو الاستراتيجية، لا بمعناها كمرادف للتخطيط الطويل الأمد بل كمفهوم مرتبط بالإدارة والتدبير و مترسخ في بنية وآليات الحكامة. والثالث هو الحكامة الجيدة وسيادة القانون وبناء المؤسسات.

### التفاهات الأساسية

هكذا عرف الفيلسوف البلجيكي ليو ابوستيل مفهوم "الورلد فيو" الذي قسمه إلى سبعة عناصر:

- فهم للعالم من حولنا، نظامه وكيفية عمله؛
- فهم وتفسير لتاريخه وتطوره؛
- استشراف معقلن لمستقبله مع عرض للاحتتمالات والخيارات والبدائل المتاحة لهذا التصور المستقبلي؛
- تقرير للقيم والمبادئ التي يجب أن تحكم اختياراتنا لتموقعنا في هذا العالم؛



- وضع منهجية لتطبيق المخططات التي تمكن من الوصول إلى الأهداف؛
- وضع أنظمة معرفية تعالج العوائق المادية والأخلاقية التي يمكن أن تعيق تطبيق خططنا؛
- وضع اللبنة الفكرية الأساسية لمشروع مجتمعي ونظرة مستقبلية انطلاقاً من النظريات والمفاهيم والنماذج المتوفرة في مختلف الإيديولوجيات ومختلف التخصصات العلمية.

هذه هي المنطلقات الفكرية التي أسست لمخططات المجتمعات الغربية الحديثة، من الكشوفات إلى تجارة الرقيق ثم التوسع الاستعماري الخ. فقد كانت تحركات الدول الأوروبية على الصعيد الكوني مؤطرة بنظرية متكاملة، تصور العالم كمجموعات بشرية يحكمها التراتب العنصري بين المالكين والمستقرين بالعلم والسلاح من جهة، وبين المستعبدين والمستضعفين في الأرض من جهة أخرى.

وكانت إفريقيا، مثلها مثل باقي البشرية الغير أوروبية، تخضع لهذه المخططات المدعومة بنظريات فلسفية وآليات دعوية وعسكرية.

وإلى اليوم يستمر إسقاط نظريات ومشروعات مجتمعية أجنبية على قارتنا، مدعومة بالقوة الاقتصادية والعسكرية والتفوق التكنولوجي، هذه المرة بحجة العقلانية العلمية والحريات الفردية... والتي من المفترض أن تفضي بنا إلى التنمية الاقتصادية. وإلى اليوم لا زالت إفريقيا والبلدان الإفريقية تفتقر إلى تصور مستقل لمستقبلها أو مشروع مجتمعي يكون نابعا من فهم حقيقي للعالم من حولها وكيفية تعاملها مع هذا العالم. إن هذا البعد الفكري وهذا التصور المستقبلي

المستبطن للأفراد والجماعات هو الذي ينعكس على كل ما نقوم به من أعمال، بل ويؤثر كذلك على نظرة العالم إلينا.

لكن حان الوقت اليوم لكي يأخذ الأفارقة بزمام مستقبلهم وينطلقوا في عملية بلورة مشاريع وطنية سيادية تقوم على إعادة تقييم الواقع الإفريقي من منطلق داخلي وتأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت التطلعات الإفريقية والإطار العام الذي تفرضه العولمة كسياق اقتصادي مهيمن. وهذا يتطلب إعادة تقييم عدد من الافتراضات وتحليل عدد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم "العولمة" نفسه بالإضافة إلى نظريات الرأسمالية والحكامة الاقتصادية الدولية، الخ.

فالعولمة، ببعديها الاقتصادي والتكنولوجي، قد سهلت لا محالة التواصل بين مختلف بقاع العالم وأتاحت لكل الشعوب فرص التبادل، ولكن ما مدى تأثير هذه الظاهرة على المسار الاقتصادي لإفريقيا؟ ومن يقود هذه العولمة وما هي الأغراض المبتغاة منها؟ فعلى عكس ما يروّج له فإن تأثير العولمة الاقتصادية على قارتنا يبقى أكثر سلبية. فمكاسب البلدان الإفريقية من الانفتاح على القوى الاقتصادية الدولية دون الاستعداد الذاتي الكافي لذلك كانت محدودة جدا، خصوصا بالنظر إلى السياسات الاقتصادية التي فرضتها مؤسسات بريتون وودز في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، والتي ضيقت على قارتنا عقودا من فرص التنمية. فسياسات "التصحيح البنوي" وفرض اقتصاد السوق وكذا تحرير التجارة في ظل أنظمة منظمة التجارة العالمية الحالية لم تكن لها أية آثار إيجابية بل كان لها وقع مأساوي على الاقتصادات الإفريقية. فقد أصبح واضحا اليوم أن الطريق إلى نهضة حقيقية لإفريقيا لا يمر عبر الاصطفاف في طابور العولمة

بل يبدأ بطرح السؤال الوجودي الذي هو: من يقرر مصير إفريقيا ومن يتكفل بتنميتها ونهضتها؟ والجواب هو: هم الأفارقة ولا أحد غيرهم!

ومع ذلك، فإن إحدى مفارقات العولمة هي كونها سهلت التواصل بين مختلف بقاع وسكان المعمور وأتاحت لكل الشعوب فرص التبادل والتعاون. فالعولمة المعززة بالابتكارات التكنولوجية هي في متناول كل من يريد ركوبها شريطة التسلح بالفهم والاستيعاب الجيدين لجميع أبعادها. فالعولمة لا صلة لها بتوفر أو عدم توفر الموارد الطبيعية التي حبا الله بها قارتنا، إذ لو كان الأمر كذلك لكانت إفريقيا أغنى قارة على وجه البسيطة لا أفقرها.

### شروط التحول الاقتصادي

أول الطريق المؤدية إلى التحول الاقتصادي يبدأ بانتهاج اقتصاد رأسمالي واضح المعالم، هذا النموذج هو الذي تبنته جميع الدول الإفريقية تقريبا بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. فاقتصادات إفريقيا في مجملها يقودها القطاع الخاص، وهذا مقبول، لكن مع بعض التحفظات، منها أن يكون للدولة في هذا الاقتصاد دور رئيس. ولنا في موقف الدولة في الولايات المتحدة خلال أزمة الديون إسوة حسنة لكل من يتطلع في قارتنا لأن تسترجع الدولة هيبتها وقدرتها في الذود عن مصالح البلاد والعباد.

فعلى البلدان الإفريقية إذن أن تعيد النظر في دور الدولة كعامل موجه للحياة الاقتصادية. فمن المسلم به أن القطاع الخاص يخلق الثروة، لكنه في نفس الوقت يخلق اللامساواة التي تشكل بدورها تهديدا لهذه الثروة، سواء على المدى

المتوسط أو البعيد. فالرأسمالية التي يجب أن ترعاها بلداننا هي الرأسمالية التي يتعاون فيها القطاعان الخاص والعام من أجل توفير التمويل للمشاريع وضمن حقوق الملكية وتشجيع الابتكار.

الشرط الثاني لأي تحول اقتصادي في إفريقيا هو اعتماد استراتيجية التصنيع، بما في ذلك تصنيع القطاع الفلاحي الذي يشكل دعامة أساسية لاقتصادات عدد من الدول الإفريقية والذي لا زال في مستوى الكفاف في الكثير منها. على إفريقيا إذن، وهي القارة التي يحتمل أن يصل عدد سكانها عام 2050 إلى 2,5 مليار نسمة، أن تتسلح بالتصنيع لأن الصناعة هي القطاع الذي يوفر فرص العمل الوفيرة، وهو بالتالي القطاع الذي يخول لهذه القارة أن تحافظ في نفس الوقت على نموها الاقتصادي واستقرارها الاجتماعي، بالإضافة إلى كون المنتجات الصناعية مطلوبة عالمياً ومدرة للربح العميم.

أما الشرط الثالث والجوهرى لأي تحول اقتصادي فهو تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مدعومة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، من أجل تأهيل الإنسان الإفريقي وتنمية الرأسمال البشري. إن الدول الإفريقية في حاجة إلى جعل التكنولوجيا والابتكار أولوية استراتيجية، إذ هي إحدى أهم الطرق التي يمكنها أن تحول إفريقيا تحقيق قفزة نوعية في اقتصادها. إفريقيا قادرة على الإبداع والابتكار، وعليها أن تفعل ذلك إذا كانت تريد أن تتحرر من هيمنة وقهر العولمة.

وقد انخرطت عدة بلدان إفريقية، فعلياً، في هذا الاتجاه، مثل كينيا وجنوب إفريقيا، وأعتبر أن المجهودات التي يبذلها المغرب من أجل خلق حاضنات

للابتكار العلمي والمقاولات التكنولوجية جدير بالتنويه كذلك. فالقارة تزخر بالطاقات والمواهب، وما على الحكومات الإفريقية إلا أن تهنيء لها البيئة المواتية للابتكار وتوفر الحوافز، وتخلق المؤسسات، وتوجد الأسواق حتى يتحول الابتكار إلى منتج يمكن تسويقه بأسعار تنافس المنتجات المستوردة.

وهكذا فإن تنمية وتأهيل الإنسان الإفريقي، والتي يجب أن تعتمد نظاما تربويا يبني المهارات الفنية والفكرية والتقنية والتكنولوجية، في تناغم مع السياسات الصناعية ومع استراتيجيات التشغيل للدول الإفريقية، ستساهم لا محالة في الإسراع بعملية التحول الاقتصادي.

### الحكامة الجيدة وبناء المؤسسات

لا شك أن قيمة الحكامة وجودة القيادة تحددان بشكل كبير مدى التقدم الذي يسجله بلد ما على الصعيد السياسي والاجتماعي وكذا الاقتصادي. فإذا كانت الحكامة تقوم على خدمة المصلحة العامة وتنمية البلاد، وكانت كل الجهود موجهة في هذا الاتجاه فسيحصل التحول الاقتصادي، أما إذا كانت الحكامة تعتمد نظام الرعب والتنافس على المناصب ونهب المال العام فإن موارد الدولة ستُسْتنزفُ، ومداخيلها ستقل في الوقت الذي تفقد فيه الديمقراطية المؤسساتية كل مصداقية.

ومما يدعم الحكامة الجيدة ويجعلها عاملا للتنمية وجود تراض وتوافق وطني حول خارطة طريق، ترسم معالم التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود، والتي

ستتبعاً وتتنافس حولها كل الطاقات الوطنية. ذلك أن التنمية هي نتيجة لطفرة إبداعية ونشاط إنتاجي واقتصادي كبير تساهم فيه جميع القوى الوطنية، وهذا يستدعي بالضرورة تحديد الرؤى والاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية التي سيلتف حولها ويفعلها المواطن الإفريقي.

وهذا هو النهج الذي اتبعته القوى الاقتصادية المهيمنة، سواء الولايات المتحدة التي تطبق نظام وثقافة السوق الحر، أو الصين التي نجحت في تكييف النشاط الرأسمالي مع الحفاظ على هيمنة الحزب الشيوعي، إذ اعتمدت الدولتان طريقة التأطير الإيديولوجي والدعوي.

أما الدعامة الثانية للحكامة الجيدة فهي بناء مؤسسات قوية ومستقلة تؤثر إيجابياً على النشاط الاقتصادي بضمانها لسيادة القانون وحمايتها للاستثمارات وتوفيرها لمناخ اقتصادي سليم. فالفرق بين غنى وفقير الدول، أو بين نجاحها وفشلها، يكمن في وجود أو عدم وجود مؤسسات قوية. فعندما تؤدي المؤسسات وظائفها بشكل جيد ونزيه، أي كنظم، وتتخذ قراراتها على أساس معايير وعتبات معروفة مسبقاً وواضحة فإنها تساعد على إنقاذ النظام الاقتصادي من نزوات المتلاعبين وبراثن المختلسين والفاستدين. وحيثما وجدت مؤسسات ضعيفة فثم طغيان الزبونية غير المنتجة والتلاعب بالمال العام وانعدام أي تقدم بسبب غياب مبدأ العدل والجدارة. فالمجتمع الذي يقوم على سياسة الرعب والمحسوبية لا يمكنه إنجاز أي انتقال اقتصادي ولا يمكنه خلق الثروة، وإنما يخلق بؤراً من الغنى وسط بحر من الفقر. وهذا ما نشهده في عدد من الدول التي تُسوق لنا اليوم على أنها "دول صاعدة" ونماذج تنموية ناجحة.

وتشكل الاستراتيجية الدعامة الثالثة للحكومة الجيدة. والمراد بالاستراتيجية هنا ليس هو التخطيط. فكثير هي البلدان الإفريقية مارست "التخطيط" لكن في غياب البعد والكيف الاستراتيجيين اللذين مكننا آسيا من تحقيق انتقالها الاقتصادي الهائل. فالاستراتيجية هي تفكير في طريقة التفكير، قبل أن تكون تخطيطاً، أو كما جاء في كتاب ماكس ماكيون، هي «استباق فكري وقدرة على التفكير الحر ومغازلة جميع الاحتمالات» "كتاب الاستراتيجية". إنها تصور وتشكيل للمستقبل ومن ثم ارتباط الاستراتيجية الوثيق بالمشروع المجتمعي و"الورلد فيو".

إن استيعاب واعتماد "الاستراتيجية"، أو ما يصطلح على تسميته بـ«استراتيجية إدارة المخاطر»، كآلية من ضمن آليات الحكامة، لمن شأنه أن يساعد على تركيز الأهداف وتحديد الخيارات وترتيب الأولويات، ومن ثم رفع العديد من التحديات التي تعيق التحول الاقتصادي المنشود.

### مستقبل إفريقيا

وفي الختام وخلافا لما يوحي به شعار "إفريقيا الناهضة" فإن مستقبل هذه القارة ليس محددًا مسبقًا، فارتفاع مؤشرات النمو الميكرو اقتصادية وإن كان عاملاً مهماً للتنمية فإنه يختلف تماماً ولا يعوض بتاتا التحول الاقتصادي الذي تصبو إليه قارتنا. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نسعى إليها لا تعكسها مؤشرات الناتج الإجمالي المحلي لاقتصاديات تعتمد أساساً على فلاح الكفاف وإنتاج وتصدير المواد الخام، وإنما تعني تحسناً ملموساً في مؤشرات قطاعات

التعليم والرعاية الصحية ومعدل وفيات الرضع والبنية التحتية والإنتاج الصناعي إلخ. ولذلك فإن على البلدان الإفريقية أن تستهدف ليس فقط تحسين مؤشرات النمو بل أن تضع نصب أعينها إحداث تحول جذري في بنيتها الاقتصادية. فمستقبل إفريقيا يجب أن يحدده الأفرقة عبر اختياراتهم الاقتصادية والسياسية. فكل ما تحتاجه الدول الإفريقية اليوم هو استعادة سيادتها في مجال السياسة العمومية كي يتسنى لها:

- إعادة بناء الدولة الاستراتيجية؛
- وضع مخططات للتحول الاقتصادي الشامل؛
- اعتماد سياسة التصنيع لمعالجة معضلة البطالة، مقرونة بتقوية البنية التحتية؛
- تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات بعزيمة وانضباط؛
- تنمية وحسن نشر الرأسمال البشري، هذا الرأسمال الذي يشكل أهم استثمار بالنسبة لإفريقيا وإحدى الميزات التي ترفع من قدرتها التنافسية؛
- إرساء دعائم الديمقراطية على الصعيد الوطني، بما فيها بناء وتقوية المعارضة البناءة، وذلك من أجل خلق دينامية للمساءلة والمحاسبة؛
- ولن يتأتى هذا إلا بتعبئة جميع القوى الإفريقية الحية، فرادى ومجموعات، عقولاً مفكرة وجسماً اجتماعياً، وراء قيادات صالحة، وحول مشاريع مجتمعية وطنية وسيادية، متأصلة تاريخياً وثقافياً ومتخلصة من شوائب الإيديولوجيات الاستعمارية. وما تحقيق هذا بعزيم، كما تشير إلى ذلك "مخططات النهوض" و"الرؤى الوطنية" التي انطلقت في العديد من الدول الإفريقية خلال السنين الأخيرة، بما فيها مخطط نهوض المملكة المغربية.



## References

- "Africa Rising: the hopeful continent", The Economist, 3 December 2011.
  - "Africa Rising", Time Magazine, 3 December 2012.
  - Apostel Leo et.al., World Views: From Fragmentation to Integration, VUB Press, Bruxelles, 1994.
  - Dulani B et.al., "After a decade of growth in Africa, little change in poverty at the grassroots", Policy Brief, No.1, Center for Democratic Development, Accra, 2013.
  - Fioramonti Lorezo, Gross Domestic Problem: The Politics behind the World Most - Powerful Number, Zed books, London, 2013.
  - Mckewon Max, The Strategy Book, Pearson Education Ltd, NY, 2012.
  - Moghalu Kingsley, Emerging Africa: How the Global Economy's Last Frontier can Prosper and Matter, Penguin books, NY, 2014.
  - Pillay Devan, "The global economic crisis and the Africa Rising narrative" in Africa - Development, Vol. IX (3), 2015.
  - Pilling David, "Has GDP outgrown its use?", Financial Times Magazine, July 5-6, 2014.
  - Roxburgh C. et.al., Lions on the Move: The Progress and Potential of African Economies, Mckinsey and Co., London, 2010.
  - Sen A., Development as Freedom, Oxford University Press, Oxford, 1999.
  - Stiglitz Joseph & Noman Akbar (eds), Industrial Policy and Economic Transformation in Africa, Columbia University Press, NY, 2015.
  - Tsikata Dzodzi, "Development alternatives for a post-crisis world: an African perspective", Development, 55 (4), 2012.
-



## إفريقيا بين طموح التحول ومعوقات التنمية

### الحسين وگاگ

أسعدنا الله بالجهد المبذول من أمانة السر الدائم في أكاديمية المملكة المغربية القائمة بما يثلج الصدور من الإعداد الطيب للدورة الثالثة والأربعين من أنشطتها الجذابة للأنظار، إقبالا للباحثين بقضهم وقضيضهم على المشاركة الناضحة في موضوع: "إفريقيا كأفق للتفكير" المرتبط بحب المغرب منذ القديم، والمحتل شغف قلوب أهله عبر تاريخهم المجيد.

لقد احتفظت الذاكرة الإفريقية للمغرب على مر العصور بمكرمة عزيزة غالية، بارك بها سلفنا الأخيار خطواتهم الميمونة نحوها، تحمل نبل الإسلام ورحمة تعاليمه، وسماحة أخلاقه، فأثمرت النور في العقول والهداية في القلوب، والشكر والعرفان على الدوام.

حقا وصدقا، هكذا كانت إفريقيا حاضرة في ضمير المغرب وفي تفكيره، وفي مبادرات سلاطينه وملوكه منذ المرابطين حتى ملوك الدوحة العلوية الرشيدة، يتواصلون بالعلاقات المتميزة مع إفريقيا باستمرار.

ها أنتم سادتي الأفاضل تجددون بدورتكم المباركة هذه مسيرة الخير والتنمية والسلام، اقتداء برسالة الآباء والأجداد، ووفاء لنبل قصدكم في إشاعة السلام والأمن والعدل والرخاء بين الأنام.

فإلى عهد قريب كان محمد الخامس رحمه الله، الملك الرائد المحرر، يقدم الحرية ويطلبها لكل الشعوب غير المحررة، تجاوز بها حدود شعبه ووطنه، إلى أن جعل الحرية من لوازم كل الشعوب، مثل الشعب الجزائري غير المحرر آنذ، وكل شعوب القارة السمراء حتى عهد محمد الخامس آنذاك من المراجع الأساسية للنضال الإفريقي والدولي.

ففي يوم التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق في أكتوبر 1960م يقول جلالته: «بل نحن في هذا الطور الحاسم من كفاح الجزائر مصممون على مواصلة التأيد لجهادها والدفاع عن قضيتها في كل مكان، ولو كلفنا ذلك أعلى التضحيات، لأن قضية تحرر الجزائر هي قضية حياة أو موت بالنسبة لنا، إذ هي الضمانة الكبرى لاستقلال بلدنا، ووحدة المغرب العربي، وحرية القارة الإفريقية جمعاء»<sup>(1)</sup>.

وهذا نلسون مانديلا، الرمز الإفريقي المعروف، يعتز بالمغرب كثيرا ويعتبره من البلدان التي ساهمت في إقلاع المؤتمر الوطني لجنوب إفريقيا في كفاحه نحو تحرير بلده جنوب إفريقيا من نظام العبودية والميز العنصري.

فقد زار "مانديلا" المغرب سنة 1962م ووفر له جلالته المغفور له الحسن الثاني السلاح والدعم المالي وكذا التدريب العسكري لمقاتلي المؤتمر الوطني لجنوب إفريقيا الذي تحول إلى حزب سياسي بعد إلغاء نظام الفصل العنصري<sup>(2)</sup>.

وهكذا لم يتخلف المغرب وملوكه عن القارة الإفريقية، بل داوموا على مواكبة شؤون إفريقيا وإفريقيين، يستنهضون سكانها، ويقوون شبابها ويباركون نهضتها، ويدافعون عن حريتها وعن حرية العالم أجمع حتى استحق محمد الخامس عن جدارة أن يصفق له العالم أجمع، ويحصل على وسام المحرر العالمي، ويحلّى به صدره مع المحررين العالميين في حفل حاشد بباريس حضرته الدبلوماسية الدولية، ونوهت به الصحافة العالمية على اختلاف مذاهبها ويتولى ذلك التشریف: الجنرال دوغول<sup>(3)</sup>.

وها هو جلالته الملك محمد السادس بدوره يحذو حذو جده في مناسبات دولية يشيد بإفريقيا والأفارقة، ويدعوهم إلى التضامن والتعاون فيما بينهم قائلا: «إن إفريقيا ليست في حاجة إلى المساعدات بقدر ما تحتاج إلى شراكات ذات نفع متبادل، ولمشاريع التنمية البشرية الاجتماعية. إن مستقبل شعوبنا أمانة في أعناقنا، فإما أن نواصل التعاون والتضامن بين بلداننا خدمة لمصالحها، وإما سنخلف مرة أخرى موعدا مع التاريخ ونرمي بشعوبنا إلى المجهول»<sup>(4)</sup>.

وفي مؤتمر القمة الثالث لمنتدى الهند وإفريقيا يوم 29 أكتوبر 2015م نوه جلالته بالأفارقة وأكبرهم وحذرهم من قبول المساومات والمناورات قائلا: «اليوم، إن إفريقيا تستحق شراكات تعاون منصفة أكثر من حاجاتها لعلاقات غير متوازنة بدعم مشروط»<sup>(5)</sup>.

هذا وإن اختياركم إفريقيا أفقا لتفكيركم لهو إحساس بواجب الوفاء نحو القارة الصابرة الصامدة، وعنوان للفهم السديد لوضعيتها، وتقدير لما تقاسيه من آلام وأوجاع، ووعي لما تنتظره من تفكيركم العميق من وصفات علاجية لأدوائها، أو تشخيص صادق لأزماتها، أو إرشاد وتنبه لما يتهددها، فهي كانت وما زالت محط أطماع الطامعين يلتفتون دائما نحوها في سباق محموم كل يطلب ودها، فما هو يا ترى سر هذا الاهتمام الكبير بإفريقيا والإفريقيين؟

### دواعي الاهتمام الدولي بإفريقيا

شهدت أوروبا منذ القرن السابع عشر الميلادي، تطورات فكرية وعلمية عميقة، أنعشت القوى في مجالاتها السياسية والتجارية والصناعية، وألهمت أفكار البحث عن المصادر الأولية الأساسية الضامنة لتغذية تلك المجالات عبر أساليب الاحتلال والنفوذ والهيمنة وعبر السياسات الداعمة للاستقواء.

وقد كانت قرارات مؤتمر "برلين" سنة 1884م شؤما نزل على إفريقيا بكاملها، وكان الحدث أول مؤتمر استعماري نظمته الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار لتقسيم القارة بطريقة سلمية بينها دون سفك الدماء ولا خلافات طاحنة، فأصبح فضاء إفريقيا ميدانا مستباحا لصراع القوى أكثر من ذي قبل<sup>(6)</sup>.

وذلك بفعل عوامل ومعطيات مغرية، انكشفت مؤخرا للمتنافسين، ومنها:

(1) كونها خزانة عظيمة لكثير من المعادن، كالبتروول واليورانيوم والنيكل والنحاس والذهب والماس، فضلا عن منتجات سلعية، كثمار النخيل والزيتون

والفول السوداني والكاكاو والقطن والتبغ والبن والصوف والجلود، فضلا عن أهمية الغابات بثروتها الخشبية<sup>(7)</sup>.

(2) موقعها الاستراتيجي، إذ تغطي أزيد من 30 مليون كيلومتر مربع، وتمتد في نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي، وتطل على أركان العالم الأربعة بنوافذ عديدة: - نافذة البحر الأبيض المتوسط على أوروبا - نافذة المحيط الأطلسي على العالم الجديد - نافذة المحيط الهندي شرقا على آسيا وجنوبا على القارة القطبية الجنوبية<sup>(8)</sup>.

(3) أهميتها الاستراتيجية وخاصة بعد أحداث شتنبر 2001م حيث سوغ النظام العالمي الجديد للدول العظمى بما فيها أمريكا شن الحرب على الإرهاب في أي نقطة في العالم، وبذلك انضاف الوجود الأمريكي في إفريقيا إلى الدول الاستعمارية الأوروبية.

(4) ساكنتها التي تجاوزت 1,1 مليار نسمة حسب إحصاءات 2009، مما يجعلها سوقا متميزا للدول المنتجة وموردا لأيد عاملة رخيصة يتم استغلالها وفق النموذج التنموي الصيني المتمركز على استثمار الطاقات البشرية الخيرة وغير المتعلمة معا دون إرهاب كبير للميزانيات المالية.

(5) عامل التنوع في المجتمعات الإفريقية من حيث العرقية والإثنية واللغة والدين التي يستبشر بها المستعمر، لأنه يسهل الركوب عليها لنيل مبعثاته السياسية والاقتصادية الاستغلالية.

## عوائق التنمية في إفريقيا ومقوماتها

يعد موضوع التنمية من أبرز الموضوعات التي أصبحت تحتل اهتماما واسعا من قبل كافة الأوساط الرسمية والشعبية وعلى المستويات المحلية والعالمية لأن موضوع التنمية ينصرف إلى دراسة حالة التخلف الاقتصادي التي تعيشها بعض البلدان.

وهكذا تبدو خصائص التخلف ومظاهره واضحة من خلال عدد من المؤشرات: تدني معدل النمو الاقتصادي السنوي، وتفاقم الديون وتدهور إنتاج القطاعات مثل مجال الزراعة والصناعة والتعليم والصحة وتدني متوسط دخل الفرد وضعف مستوى التعليم. وقد حققت دول القارة الإفريقية معدلات سلبية في جميع المؤشرات السابقة وبدرجات متفاوتة في الضعف، بسبب المشاريع الاستراتيجية التي مولتها الدول الأوروبية كإرسال بعثات من الملاحين والمفكرين والجنود ورجال الدين والمستوطنين، قصد احتلال مناطق واسعة واستعباد أهاليها ونهب خيراتها والإساءة إلى تراثها ومقدساتها وهويتها وتهميش لغاتها أبشع تهميش.

وقد كان حجم الإساءة والاستنزاف كارثيا وبدرجات عميقة في الإذابة والاستغلال، مما جعلها مكبلة نحو ارتياد آفاق التنمية الشاملة والاستقرار الحقيقي مثلما تنعم به الدول المستعمرة ذاتها وترفل فيه شعوبها، إذ كلما اجتهدت إفريقيا في سبيل التغيير والتنمية والتطوير، إلا وابتكرت الدول الكبرى سياسات وأساليب تعمق بها أزمة إفريقيا من جديد.

والتخلف في عرف الاقتصاديين يعني الافتقار للموارد بشكل عام، والموارد الطبيعية بشكل خاص مع سوء استخدامها، كما أن التنمية تعني الرفع من



المستويات الإنتاجية للتخفيض من معدلات البطالة، وتوفير فرص العمل للقضاء على جانب من البطالة أو العمل على عدم زيادتها، ويكون ذلك عبر التقليل من الاعتماد على التجارة الخارجية التي قد تؤدي إلى التبعية للخارج.

والقارة الإفريقية غنية بثرواتها فوق أرضها وتحت أرضها، ولها:

- إمكانيات طبيعية وبشرية هامة، وعلى سبيل الإشارة، فإنها تضم 26% من الأراضي الزراعية الصالحة عالميا، وتضم 18% من مساحة الغابات في العالم و13% من المزارعين في العالم أيضا.

- وتملك إمكانيات ضخمة من القوى المائية 1,23% من إمكانيات العالم.

- وتملك نحو 10% من الاحتياط العالمي للغاز، و25% من اليورانيوم.

- وتملك 71% من إنتاج العالم من الذهب، و85% من إنتاج العالم من البلاتين.

- وتملك 20% من احتياط البترول العالمي<sup>(9)</sup>.

ورغم كل ذلك فإن الأزمة الاقتصادية بلغت ذروتها في أغلب دولها، رغم مرور أكثر من ستة عقود على استقلالها السياسية، فقد ضرب الفقر معظم أجزائها جنوب الصحراء وفقا لتقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ناهيك عن مشكل المديونية الخارجية، وازدياد عدد المصابين بمرض فقدان المناعة (السيدا) والبالغ قرابة 25 مليون مصاب.

ورغم المعطيات الرقمية السابقة، فإن أوضاعا اجتماعية وسياسية ضاغطة أصابت إفريقيا في طموحها نحو التنمية والاستقرار والسلام والأمن، فقد أنهكت تلك الأوضاع عددا من الدول والمجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء وخاصة

ظاهرة الصراعات الأهلية البالغة 35 صراعا داخليا والناشئ عنها قتل خمسة ملايين من السكان، ونزوح ما يقرب من خمسة ملايين لاجئ ومشرد و90% من الضحايا المدنيين ونصفهم من الأطفال، فدخلت الدول بفعل ذلك الاحتراب الأهوج مرحلة التدهور والعجز الاقتصادي المعرقلين خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واهتزت معها كثير من الأنظمة الإفريقية زيادة على انتشار المجاعة والأمراض الفتاكة المختلفة<sup>(10)</sup>.

ويمكن إرجاع الأسباب الرئيسة في اندلاع هذه الحروب المدمرة إلى عاملين أساسيين:

أ) العوامل الداخلية الإفريقية، وهي عامل العرق والإثنيات واللغة والدين وغيرها من مكونات هوية الجماعة البشرية المتساكنة في القبائل الإفريقية.

فعلى صعيد اللغة تشير الدراسات إلى أن القارة الإفريقية التي يزيد عدد دولها على 54 دولة يتعايش داخلها 2200 إثني (أصل عرق) متميزة بثقافتها وحضارتها وعاداتها ودياناتها، ومتباينة في اللغة والدين والعادات.

فعلى المستوى العالمي هناك حوالي 8000 أصل عرقي (إثني) و6700 لغة ولهجة في العالم، وتخترن إفريقيا أزيد من 1500 لغة ولهجة، ومما زاد هذا العامل الإثني حدة وقوة أن الاستعمار استعمله من باب سياسة "فرّق تَسُد" فأدى ذلك إلى الإبادة والتطهير العرقي، واستمر ذلك يتقوى عبر السنوات حينما تأسست الأحزاب السياسية على الأصول العرقية أو اللغوية أو الدينية ليتم الوصول بها إلى السلطة والنفوذ وإن كان ذلك على حساب الاندماج الوطني في مجتمع موحد متساكن مندمج آمن ومستقر<sup>(11)</sup>.

وقد عمد المستعمر إلى طمس اللغات الوطنية للمجتمعات المستعمرة حتى يقتل في نفوس أجيالها احترامها وتقديرها والولاء لها، ومن ثم يبادر إلى ترسيخ لغته وتقويتها، فتخلت مجتمعات إفريقية عن لغاتها الوطنية لصالح لغة المستعمر فاتخذ لغته لغة رسمية للدولة المستعمرة مثل ما هو الحال مع الإسبانية في دول أمريكا اللاتينية والفرنسية في بعض البلدان الإفريقية. وقد أشار عالم يدعى "تيريتشكا" إلى خطورة اتخاذ لغة المستعمر لغة رسمية قائلاً: «إن اللغة هي أساس التجارة المزدهرة، إذ إن الأمة لا تفقد مستعمراتها المرتبطة باللغة والثقافة حتى ولو انقطعت الرابطة السياسية»<sup>(12)</sup>.

ب) العوامل ذات الصلة بالبيئة الخارجية للمجتمعات الإفريقية: على الرغم من قوة هذه العوامل الداخلية، فإنه تتفاعل معها عوامل خارجية ذات قوة وتأثير مباشر، تتمثل في سياسة الاستعمار الذي أصل بذور الصراعات الأهلية بخلقه كيانات إفريقية داخل كل دولة إفريقية على أساس تمييز أصل عرقي عن غيره وتفضيل قبيلة على أخرى في النفوذ والسلطة، قد يصل إلى تسمية الدولة المستعمرة باسم قبيلة معينة بهدف تغذية العداوات بين مكونات المجتمع، واستمرار الاحتراب الداخلي بين القبائل، وبقاء الوضع مشحوناً يهدأ ليشور من جديد، كل ذلك على حساب الهوية الوطنية مقابل الهوية العرقية المختارة.

ومن عوائق التنمية الأكثر إرهاباً في إفريقيا، تكبيل القارة بالديون وفوائدها المتزايدة، لأن المديونية لدى بعض الدول الإفريقية تمتص حوالي 90% من إيراداتها، وهذه المديونية الضاغطة تترك خطط التنمية، وتفقر التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، وبالتالي تباعد المسافة بين الدول النامية والدول المتقدمة، إلا أن التغلب عليها لا يتأتى إلا بقدرة الأفارقة أنفسهم عبر العمل الجماعي،

مما يتطلب رؤية جديدة وحكيمة لمواجهة الأزمات العالمية التي تتأثر بها القارة الإفريقية.

### سبل التنمية الإفريقية المنشودة

إنه الأمر عسير الحديث عن إفريقيا القارة ذات 54 دولة بخطاب وحديث جامع مستوعب لكل خصوصيات مجتمعات إفريقيا. ولعل مصدر الصعوبة آت من الخصوصيات المتباينة لثقافتها وأديانها وأعراقها ولغاتها فضلا عن خضوعها المتباين لتأثيرات الثقافات الأوربية المهيمنة بنظمها السياسية والاجتماعية واللغوية والتعليمية والإدارية التدييرية. وتنقسم إفريقيا عادة إلى ثلاث مجموعات مصنفة كالتالي:

المجموعة الأولى: تضم سبعة بلدان رئيسة هي المصدرة للنفط والتي يعيش فيها 27,7% من سكان القارة.

المجموعة الثانية: تضم 24 دولة يعيش فيها 35,6% من السكان، وهي بلدان حققت نموا متنوعا ومتوصلا يبلغ على الأقل 4% سنويا.

المجموعة الثالثة: تضم 23 بلدا يعيش فيها 36,7% من السكان، وهي أقل البلدان نموا واستقرارا؛ فهي بلدان فقيرة في الموارد الطبيعية، وهي عرضة في أي وقت للوقوع تحت خطر الصراعات والصدمات وآثارها المدمرة، وهي صاحبة أقل معدلات النمو<sup>(13)</sup>.

وقد استطاعت دول أن تتفوق إلى حد كبير في تدبير التعددية الثقافية واللغوية والدينية والعرقية داخل مجتمعاتها، في حين شهدت أخرى انفجارات داخلية للصراعات الأهلية.

والحق أن التنمية لا يمكن أن تنطلق نحو أهدافها الاجتماعية والسياسية والاندماجية والثقافية إلا إذا حصل توافق وطني اجتماعي وسياسي كأرضية يتأصل عليها الاستقرار والنظام، وذلك عن طريق اعتماد ترسيخ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وثقافة حقوق الإنسان والاستفادة من الطاقات الوطنية البشرية والمادية.

ولا بد لإفريقيا الحديثة أن تقاطع إفريقيا القبليّة، وتودع الحساسيات القبليّة وتمتلك وعيا وطنيا مشتركا لصالح الجميع.

صحيح أن المجتمع لا يولد أبدا جديدا منقطعا عن القديم الأصيل، كما لا يمكن لمجتمع أن يعيش أبدا بذاكرة ذابلة، بل عبر امتداد ارتقائي تفاعلي مع كل مقوم يعلي من شأن الجماعة ويجنبها عوامل التشتت والتفتت والضعف.

ولا بد لإفريقيا التي عانت من سلبيات التنوع اللغوي والتعدد الديني والاختلاف العرقي أن تستفيد من حكمة وتجربة المجتمعات ذات التعدد والتنوع، وتتجاوز الحساسيات المفارقة وتعانق الخصوصيات المشتركة حتى تنطلق نحو آفاق التنمية الشاملة الواعدة.

ولعل أنجح التجارب مع التنوع والتعدد العرقي واللغوي والديني والسياسي النماذج التالية:

- تجربة الكروات والسلوفينيين في يوغسلافيا وكرواتيا؛
- تجربة السيخ في الهند وباكستان وبلدان أخرى؛
- تجربة النوبة في السودان ومصر؛

- تجربة الأكراد في سوريا والعراق وتركيا ولبنان قبل الأحداث الأخيرة؛
- تجربة الأمازيغ في بلدان شمال إفريقيا وصقلية ومالطة وغيرها.

وعند تحصيل مقوم الوحدة وثابت الديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان يأتي مشروع التنمية الشاملة المستدامة ليتفرغ الإنسان لبناء المجتمع وتأسيس عناصر قوته بالتربية الوطنية الشاملة والتكوين الرصين والعدالة الاجتماعية عبر الخيارات السياسية والتنموية الرشيدة.

ومن العوامل المساعدة على التنمية الإفريقية استغلال وفرة المؤهلات الطبيعية والمواد الخام والثروات المكتشفة وغير المكتشفة في إحداث تنمية مستدامة عبر التخلي عن التصدير إلى اعتماد التصنيع والتحويل للحيلولة دون الوقوع في التصدير المفرط للمواد الأولية، وبالتالي تجنب إنهاك التربة الزراعية دون اتباع الأساليب العلمية، وكذا التخفيف من ضغط الديون والتخفيف من شؤم الفقر والمرض والجهل.

وإذا كانت إفريقيا تزخر بالموارد المادية والطبيعية فإنها بالموازاة مع ذلك تملك ثروة بشرية بخبرات علمية وكفاءات عالية تستنزفها الدول العظمى الصناعية في صناعة تنميتها الوطنية.

ولا شك أن القوى العاملة المدربة هي من أعظم مدخلات الأنشطة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية الداعمة لكل القطاعات عبر التعبئة الكاملة والنموذجية لكل القوى العاملة في أرجاء إفريقيا.

ويجب ألا تغفل الدول الإفريقية عن أسلوب التكافل الاقتصادي بين دولها وأقاليمها وجهاتها، وكذا تبادل المهارات والكفاءات بين أبناء القارة إسوة بما

تنهجه دول قارة أوروبا وولايات أمريكا، ومناطق روسيا، ويجب أن يكون ذلك من الأولويات إذا أريد تأمين بقاء إفريقيا على طريق التنمية وتقدمها.

فعلى الرغم مما عانت منه إفريقية من ظروف قاسية مع الفقر والمرض والتخلف والصراعات الداخلية والتباين في الديانات واللغات والأعراق، إلا أن هناك بوادر إيجابية تتمثل في الانخراط في التجمعات الإقليمية والقارية التي بدأت تتشكل، وأن أكثرها تمارس عملها في اتجاه تحقيق وحدة اقتصادية للقارة لإنجاح عمليات التنمية في جميع دول القارة بهدف إنشاء سوق إفريقية مشتركة على غرار سوق أوربية مشتركة.

ويجب التنبيه إلى أن إهمال البعد البيئي في مشاريع التنمية الاقتصادية سيزداد تفاقما في ظل تجاهل الاعتبارات البيئية والظروف المناخية، ويتمثل ذلك في عمليات التعرية والتصحر وجرف التربة وعدم توفير حاجيات عمليات التنمية التي تتلاءم مع بيئة وطبيعة القارة الإفريقية.

### دور المغرب في التنمية الإفريقية

إن التحرك المغربي تجاه إفريقيا بمنهج ورؤية جديدة تمليه متطلبات اقتصادية ملحة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوروبا الشريك الأساسي للقارة، كما تملئها مقتضيات العهد الجديد للملك محمد السادس المبني على معالجة الأزمات بطرح الإصلاحات اللازمة، وتدير التنمية الاقتصادية بالاعتماد على المقومات الذاتية للقارة الإفريقية<sup>(14)</sup>.

والعمل الإفريقي المغربي ما هو إلا تنمة لمسار تاريخي عميق في القدم، لأن العلاقة بين المغرب وإفريقيا تضرب بجذورها في أعماق التاريخ قبل الإسلام، ولكنها تعمقت مع الإسلام وازدادت متانة وتنوعاً وأخذت أبعاداً دينية وعرقية واقتصادية واجتماعية على مختلف العصور، ومعظم دول إفريقيا إنما عرفت الإسلام عن طريق دولتي المرابطين والموحدين اللتين قامتا بدور مهم فصاغتا لإفريقيا المذهب المالكي عن طريق "موطأ الإمام مالك" و"رسالة ابن أبي زيد القيرواني"، إضافة إلى المراكز التجارية التي تأسست إبان التواصل الاقتصادي في كبريات مدن القارة السوداء<sup>(15)</sup>.

وقد تأثرت الحياة الدينية في إفريقيا بالتصوف السني المتبع في المغرب بكيفية عامة، والمأخوذ عن الطرق السالكة فيه مثل الناصرية والدرقاوية والتيجانية والكتانية، كما أن البعثات الدراسية إلى المغرب كان لها أثر في تحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول الإفريقية، وقد كان الإقبال كبيراً على المعاهد العليا التي تخرج منها عدد كبير من الأطر العليا التي لها الدور المهم في تنمية البلاد وتطويرها.

أما في المرحلة المعاصرة، وبعد الاستقلال عن الاستعمارين الفرنسي والإسباني، فقد استمر المغرب في سياسته الإفريقية عن طريق وزارة الشؤون الإفريقية، وربط علاقات بالعديد من الحكومات وحركات التحرر الإفريقية، الأمر الذي أدى إلى عقد مؤتمر مجموعة الدار البيضاء سنة 1961م بدعوة من جلالة الملك محمد الخامس إلى بعض الزعماء العرب والأفارقة مثل السادة: أحمد سيكوتوري عن غينيا، وجمال عبد الناصر عن مصر، وموديو كيتا عن مالي،



وكوامي نيكروما عن غانا، وفرحات عباس عن الجزائر، بهدف وضع استراتيجية موحدة لمساعدة باقي الحركات التحريرية على الوصول إلى الاستقلال<sup>(16)</sup>.

وفي عهد المرحوم الحسن الثاني طيب الله ثراه، تطورت علاقة المغرب بالقارة الإفريقية، إذ أسس رابطة علماء المغرب والسنغال لتقوية الروح الإسلامية في إفريقيا، وأنشأ داراً للحديث للشباب المغربي والإفريقي، وأكرم العالم أجمع بأكاديمية المملكة المغربية للتواصل العلمي العام، واختار بعض أعضائها من بعض العواصم العالمية وضمنهم الرئيس (سنغور) من السنغال، والسيد محمد سالم ولد عدود من موريطانيا، ونظم المسيرة الخضراء لربط الاتصال بمختلف الأقطار الإفريقية تجديدا لما قام به آباؤه وأجداده الملوك العلويون، وشرحا لمدلول كلمته: «إن المغرب عبارة عن شجرة جذورها في إفريقيا وأغصانها في أوروبا».

أما جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فقد قال في خطاب سنة 2014م «إن إفريقيا لم تعد قارة مستعمرة، بل قارة حرة، إنها ليست بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بقدر ما هي بحاجة إلى شراكات ذات نفع متبادل، وإلى مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية»، إيماناً منه بأن تاريخ المغرب مرتبط بتاريخ إفريقيا، ومصير شعب المغرب ومستقبله مرتبط بشعوب القارة الإفريقية، فالعمق الاقتصادي للمغرب ومستقبله التجاري يوجدان في إفريقيا، ومنذ أن أعلن جلالتة في قمة القاهرة عام 2000 عن إلغاء ديون المغرب على البلدان الإفريقية الأقل نمواً، وإلغاء الرسوم الجمركية على كل المنتجات القادمة منها انجذب له السامعون، وحظي بمكانة متميزة في العلاقة الاقتصادية الإفريقية، فأبرم أكثر

من خمسمائة اتفاقية تعاون مع أكثر من 40 بلدا إفريقيا في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية، بدءا بمجال الطاقة والموارد الأولية والمناجم والنسيج والصناعة الغذائية والعقار، وصولا إلى قطاع البيتروكيماويات والكهرباء وقطاع النقل والقطاع المصرفي وغيرها<sup>(17)</sup>.

وبفضل هذا دخل المغرب من الباب الواسع إلى المنظمات الدولية الاقتصادية الإفريقية، مثل منظمة تجمع دول الساحل والصحراء في سنة 2001م، والمجموعة الاقتصادية لعرب إفريقيا في سنة 2005م، فتدفقت بدورها الاستثمارات المغربية المباشرة نحو بلدان إفريقيا، لتغطية القطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية، كالاتصالات السلكية واللاسلكية، ومجموعة "أونا" المعتبرة من أنشط المجموعات الاقتصادية في بعض البلدان الإفريقية.

وفي المجال الديني، يعتبر المغرب مرجعا دينيا للأفارقة، ويلعب دورا رائعا في محاربة العنف والتطرف من خلال تبنيه للمذهب المالكي، وتنشيطه للزوايا أو الطرق الصوفية، وتكوينه للأئمة والمرشدين، وتأطيرهم أحسن تأطير، وتعاون مع مختلف الراغبين في هذا الميدان مثل إعلانه مؤخرا عن اتفاقية مع "باماكو" لتكوين خمسمائة إمام لتنشيط الدعوة، وتركيز المعاني الروحية لدى المسلمين. والتكامل الثقافي بين المغرب وإفريقيا معروف ومشكور، فالمصنفات المغربية في جل العلوم معتمدة في مناهج التدريس وحلقات العلم والحوار والثقافة، وكانوا يعتنون بـ "شفاء القاضي عياض" في لقاءاتهم الفكرية، ومداولاتهم الدينية اعتناءهم بمصنفات ابن سليمان الجزولي في الأمداح التي تنظم في الأعياد والمناسبات في تشاد والنيجر وغيرها من الأماكن التي تعتنى بلقاءات الوعظ والإرشاد.

## خاتمة

إنه في إطار الاستجابة لمقاربة التكامل القاري بين دول إفريقيا تأتي مبادرة المغرب في مسيرة التعاون (جنوب-جنوب) وتركيز اهتمامه على جنوب القارة من أجل المساهمة في دعم الاستقرار في إفريقيا ودعم تنمية البنيات التحتية الملحة، كالطرق والفلاحة والأبنك وال عمران والأوراش المختلفة والصيد البحري، وتطوير المشاريع وتنويع مجالات التدخل لبعث استراتيجية التحول الاجتماعي المتكامل بين مختلف بلدان القارة من أجل دعم فرص التنمية المستدامة.

وتعتمد الاستراتيجية المغربية نحو إفريقيا على واجهتين أساسيتين:

- 1) واجهة تطوير الاقتصادات داخل القارة.
- 2) واجهة دعم استتباب الأمن وتطهير البلدان الإفريقية من هاجس الانفلات الأمني أو زعرته.

هكذا كانت استراتيجية المغرب أعمق نظرا وأكثر إحساسا بمعاناة إفريقيا... وبهذه المبادرة المغربية الرائدة، أفلح المغرب في وقت قياسي في ضمان وجوده وتثبيت أهليته وكفاءته في مجال المساهمة في تنمية بلدان إفريقيا.

وتأسيسا على ذلك تطرح حدة الحاجة إلى تحقيق البعد الأمني المادي والروحي للدول الإفريقية في إطار تأسيس الشراكات وبناء السياسات الإنمائية، بدل تلقي أنواع المساعدات وأشكال التعاون التي نهجتها الدول العظمى مع إفريقيا مما زاد من ضغوطها ومعاناتها.

ولا يفوتني التذكير بمعلمة تاريخية وحضارية استحدثتها المغرب منذ سنة 1999م تعني بالشأن الإفريقي عامة، السياسي والحضاري والاجتماعي والأمني

والاستراتيجي والجيوسياسي، ودلالة هذه المعلمة أن المغرب استطاع أن ينتبه مبكرا إلى أهمية التوجه إلى هذه القارة لبناء جوار مشترك، وذلك منذ زمن بعيد، وأن البعد الإنساني والديني والاجتماعي والحضاري بين المغرب وهذه البلدان الإفريقية ما زال شاهدا على دور المغرب في مساندة العديد من الدول، وهي تجربة استغل فيها المغرب استثماره الحقيقي على عهد العاهل العظيم جلالة الملك أمير المومنين محمد السادس الذي أدرك بالمعيتة قيمة الإنصات والتوجه إلى إفريقيا، لأنها لا تعوزها الإمكانيات ولا الموارد بقدر ما تعوزها الإرادة السياسية التي بواسطتها يمكن لسفينة إفريقيا أن تنطلق.

وبنبرة مفعمة بالتفاؤل ختم العاهل المغربي خطابه في "أبيدجان" بقوله:  
«إن التطلع إلى إفريقيا متطورة ونشيطة، ليس مجرد حلم بل يمكن أن يكون حقيقة، شريطة الالتزام بالعمل والمبادرة اللذين يمنحان للممارسة السياسية مصداقيتها ويتيحان تحقيق الأهداف المنشودة».

-----

## الهوامش

- (1) دعوة الحق 195/194.
- (2) دعوة الحق، العدد 268.
- (3) محمد الخامس رائد التحرير، ص 37.
- (4) دعوة الحق العدد 268.
- (5) دعوة الحق العدد 268.
- (6) "قضايا إفريقيا" بتصرف، ص 35.
- (7) "إفريقيا والتحدي"، (ترجمة) أشرف محمد كيلاني، ص 27.
- (8) "قضايا إفريقيا"، ص 35.
- (9) "صراع القرن الإفريقي"، صلاح الدين حافظ، ص 65.
- (10) "خمسة أسباب للصراعات في إفريقيا"، ص 12.
- (11) "قضايا إفريقيا" بتصرف.
- (12) "قضايا إفريقيا" ص 26.
- (13) "إفريقيا والتحدي"، ماثي، ص 36.
- (14) "مقومات ومعوقات التنمية في إفريقيا"، الصادق محمود، ص 25.
- (15) "السياسة المغربية في إفريقيا، المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية"، د. خالد الشكراوي ص 35.
- (16) العلاقة بين المغرب العربي وإفريقيا جنوبي الصحراء. الدكتور علي محمد الأحمر.
- (17) "السياسة المغربية في إفريقيا المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية"، د. خالد الشكراوي.





